مُغيثُ النِّدا

شَرحُ قَطرِ النَّدَى

تأليف

الإمامِ العلّامة شمس الدِّين محمّد بن أحمد الخطيب الشّربيني

(ت ٩٧٧ هـ)

وهُوَ شرحٌ فريدٌ على متن قطرِ النَّدى وبلّ الصَّدى

للعلّامة جمال الدّين محمّد بن يوسف بن هشام الأنصاريّ

(٧٠٨ - ٧٦١ هـ)

دراسة وتحقيق

سيّد بن شلتوت الشّافعيّ

أمين الفتوى بلجنة الفتوى - دار الإفتاء المصرية

الجُزءُ الثّاني

دارُ الضِّياء

للنّشر والتّوزيع

الكويت

بَابُ

الفَاعِلُ

[باب بيان أحكام الفاعل]

هذا[١] (باب) في معرفة (الفاعل[٢]) وأحكامه الفاعل لغة: مَن أوجد الفعلَ[٣]، واصطلاحًا: اسم صريح أو ما في تأويله[٤] أُسْنِدَ إليه فعلٌ[٥] تامٌّ أو ما في تأويله مقدم[٦] على المسند إليه فارغ أصلي المحل والصيغة[٧]،

(١) ليست في (ج).

(٢) لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر، وينشأ عن ذلك نواسخ، ومن فعل وفاعل، وينشأ عنه نائب فاعل، وفرغ من القسم الأول شرع في الثاني. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٠٥).

(٣) أي: باعتبار الكسب، نحو: ضرب زيد عمرًا، أو قام به نحو: مات عمرو، وعلم زيد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٠٥).

(٤) أي: مؤول بالاسم بسابك وهو أن المفتوحة وأن الناصبة للفعل وما دون لو وكي فلا يؤول الفاعل من غير سابك عند البصريين، وخالف الكوفيون فأجازوا أن يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الحروف الثلاثة، كما جاز في المبتدأ نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٣)، حاشية ابن الألوسي على شرح قطر الندى (٢/٢٩١).

(٥) قوله: (أسند إليه) أي: على وجه الإثبات أو النفي أو التعليق أو الإنشاء، فدخل الفاعل في لم يضرب زيد، وإن ضرب زيد، وهل قام زيد؟. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٢).

(٦) في (ب) و(ج): تقدم.

(٧) أي: باق على صوغه الأصلي.

مَرْفُوعٌ: كـ«قَامَ زَيْدٌ» و«مَاتَ عَمْرٌو».

فمثال الاسم الصريح إذا تقدمه فعل، نحو: تبارك الله، أو مؤول بالفعل، نحو: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]، أي: صنف مختلف ألوانه، أو مؤول بالاسم، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] أي: إنزالنا، وقيد التمام يخرج اسم كان[١]، والتقديم يخرج المبتدأ[٢]، والفارغ يخرج نحو: يقومان الزيدان، وأصلي المحلّ يخرج نحو: قائم زيد؛ فإن أصله التأخير؛ فإنه خبر وزيد مبتدأ، وأصلي الصيغة يخرج النائب عن الفاعل[٣].

[أحكام الفاعل السبعة]

وله أحكام[٤] سبعة:

[رفع الفاعل]

أحدها[٥]: أنه (مرفوع[٦] كـ«قام زيد» و«مات عمرو»)؛ لأنه عمدة؛

(١) فلا يسمى مرفوعها فاعلًا حقيقة، وقد سماه سيبويه فاعلًا، والخبر مفعولًا، على سبيل التوسع. انظر: شرح الألفية للمرادي (٢٦٠/١).

(٢) أي: من «زيد قام».

(٣) هذا مخرج لنحو: ضُرِبَ ويُضرَب مما كان على طريقة: فُعِلَ ويُفْعَل، فإن مرفوعهما نائب عن الفاعل وليس بفاعلٍ، وقد اضطر الزمخشري إلى تسميته مفعولًا بعد أن جعله فاعلًا. انظر: شرح المرادي على الألفية (٢٦٠/١).

(٤) قوله: (له أحكام) جمع حكم بمعنى محكوم. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٥٨/٢).

(٥) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (٥٧/٢، ٥٨).

(٦) قوله: (مرفوع) أي: على المشهور وقول الجمهور. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٥٨/٢).

وَلَا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ ....

إذ لا يستغني الكلام عنه، ومثل بمثالين ليبين أنه لا فرق في الفاعل بين أن يصدر الفعل منه كالمثال الأول، أو يقوم به كالمثال الثاني[1].

وقد يجرّ لفظًا بإضافة المصدر، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [الحج: ٤٠][2]، أو بـ«من» أو الباء الزائدتين فالأول[3] نحو قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩] أي: ما جاء[4] بشير، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، أي: كفى الله[5].

وقد ينصب شذوذًا إذا فهم المعنى، سمع من كلامهم: «خرق الثوبُ المسمارَ، وكسرَ الزجاجُ الحجرَ» برفع أولهما ونصب ثانيهما، واستأنس بعضهم لذلك[6] بقراءة عبد الله ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ من رَبِهِ كَلِمَاتٌ﴾ [البقرة: ٣٧] بنصب آدم ورفع كلمات[7].

[عدم تأخر عامله عنه]

(و) ثانيها: أنه (لا يتأخر عامله) أي: الفاعل (عنه)؛ لما علم في

(١) ليست في (ج).
(٢) فـ«الله» فاعل، و«الناس» مفعول، والتقدير: ولولا أن يدفع الله الناس.
(٣) ليست في (ج).
(٤) في (ب): جاءنا.
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩٥).
(٦) في (ج): كذلك.
(٧) وقرأها كذلك: ابن عباس ومجاهد، والرسم المصحفي برفع «آدمُ» ونصب «كلماتٍ»، انظر الإتحاف (١٣٤)، والنشر (٢/٢١١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩٥).

وَلَا تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ، بَلْ يُقَالُ «قَامَ رَجُلَانِ، وَرِجَالٌ، وَنِسَاءٌ»

تعريفه من أنه لا يتقدم عليه[1]، فإن وجد في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل تقدم[2] وجب[3] تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا[4]، وكون المقدم إما مبتدأ في نحو: زيد قائم، وإما فاعلًا محذوف الفعل في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦][5]؛ لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية، والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك[6].

[عدم لحوق علامة التثنية الجمع]

(و) ثالثها[7]: أنه **(لا تلحقه)** أي: العامل **(علامة تثنية ولا جمع)**، فلا يقال: قاما رجلان، ولا قاموا رجال، ولا قمن نسوة، في اللغة الفصحى، **(بل يقال: قام رجلان)**، **(و)** قام **(رجال)**، **(و)** قام **(نساء)**،

(١) لأنه كالجزء منه فلم يجز تقديمه عليه كما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١/٨٢).

(٢) أي: تقدم على العامل، سواء كان فعلًا أو ما في معناه.

(٣) أي: وجب عند البصريين.

(٤) قوله: (ضميرًا مستترًا) أي: في الفعل عائد على المقدم.

(٥) فـ«أحد» مبتدأ، و«استجارك» خبره من غير حذف؛ «لأن أداة الشرط» موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي «مختصة بالجمل الفعلية» على الأصح عند جمهور البصريين خلافًا للأخفش والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون «أحد» مبتدأ، وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعده، و«استجارك» خبره. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩٦).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩٥، ٣٩٦).

(٧) في (ب): وثانيها.

كَمَا يُقَالُ «قَامَ رَجُلٌ».

بتوحيد المسند في الجميع (كما يقال: قام رجل)؛ لأنه لو قيل: قاما أخواك، وقاموا إخوتك، وقمن نسوتك لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم، وكذا في تثنية الوصف وجمعه؛ فالتزم توحيد المسند دفعًا لهذا الإيهام، ولغة التوحيد هي الفصحى، وبها جاء التنزيل قال تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠][١]، (وشذ) قوم ـ قيل: هم طيء، وقيل: أزد شنوءَة بفتح الهمزة وسكون الزاي ـ فألحقوا العامل علامة التثنية والجمع، وهي مشهورة بلغة «أكلوني البراغيث[٢]» قال الشاعر[٣]:

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٠٣).

(٢) البراغيث جمع برغوث بضم أوله، وإعرابه: أكل فعل ماض والواو علامة الجمع والنون للوقاية، والياء مفعول، والبراغيث فاعل، وفي القاموس: البرغوث معروف. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٩١).

(٣) البيتان لعروة بن الورد العبسي المشهور بعروة الصعاليك وهو في ديوانه (٩١)، وهما من الوافر.

الشاهد فيه قوله: (كانا له نسب وخير) حيث ألحق علامة التثنية وهي الألف بالفعل الذي هو «كان» مع أن الفعل مسند إلى اثنين؛ وذلك يدل على أن من يلحق بالفعل علامة الجمع لا يفرق بين أن الفاعل مثنى كالزيدين والعمرين، وأن يكون في المعنى مثنى بأن يكون اسمين مفردين عطف أحدهما على الآخر.

انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٠٧، ١٠٨)، والمقاصد النحوية (٢/٤٦٢)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٠٦)، والبخلاء للجاحظ (٣٣٩)، وعيون الأخبار (١/٣٤٨)، والإيضاح في علوم البلاغة (١/١٨٩).

وَشَذَّ «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ»، «أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ» ....

ذَرِينِي[1] لِلغِنَى أَسْعَى فَإِنِّي ... رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمُ الفَقِيرُ
وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ[2] ... وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ

بكسر الخاء[3] أي: كرم، فألحق علامة التثنية.

قيل: ومنه قوله ﷺ: **(يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل)** وملائكة بالنهار[4][5]، وقوله ﷺ: **(«أومخرجيَّ هُم»[6])** بتشديد الياء، قاله حين قال له ورقة بن نوفل[7]: «وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك»، والأصل: «أومخرجوي هم[8][9]» فقلبت الواو ياء والضمة كسرة وأدخلت

(١) (ذريني) اتركيني ودعيني، وقد أهملوا ماض هذا الفعل واستعملوا مضارعه وأمره، وهنا استعمل الأمر. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٠٧).

(٢) الضمائر في قوله: (أحقرهم وأهونهم عليهم) عائدة على الناس في البيت السابق فكأنه قال: شر الناس الفقير، وأحقر الناس وأهون الناس على الناس الفقير. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٠٧).

(٣) في (ب): الخاء المعجمة.

(٤) **قال الشيخ يس**: هو ظاهر على رواية الحديث كذلك، لكن رواه البخاري وغيره: (إن لله ملائكة يتعاقبون)... إلخ فعليه الواو ضمير. حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/٦٠)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/٤٣٠).

(٥) أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (١٤٦٤).

(٦) أخرجه البخاري في بدء الوحي (٣).

(٧) في (ج): وهل هو مسلم أو لا فيه؟ خلاف والأول أصح.

(٨) قوله: (أوَمخرجي هم) بفتح الواو؛ لأنها للعطف وقد وقدمت همزة الاستفهام لصدارتها، وكون ظاهر هذا الحديث جاء على هذه اللغة مخالف كلام ابن مالك في التوضيح فإنه ذكر ذلك على جهة التجويز. انظر: حاشية يس على الفاكهي على يس (٢/٦١).

(٩) قوله: (وأصله أو مخرجوي هم) الأصل الأصيل: أو مخرجوني سقطت نون الجمع=

وَتَلْحَقُهُ عُلَامُةُ تَأنِيثٍ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا، كَـ«قَامَتْ هِنْدٌ» وَ«طَلَعَتْ الشَّمْسُ».

الياء في الياء[1]؛ لأنه إذا اجتمع واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم في الياء[2].

والأولى تخريج الحديثين على اللغة الفصحى فتكون الواو فاعلًا فيهما، وجملة: «يتعاقبون» خبرًا مقدمًا؛ لما مر من أن الوصف إذا طابق ما بعده في غير الإفراد تعينت خبريته فلا ينبغي للمصنف أن يحمل ذلك على الشذوذ.

[لحوق الفاعل علامة تأنيث]

(و) رابعها: أنه (تلحقه) أي: العامل (علامة التأنيث) وهي تاء ساكنة في آخره إن كان ماضيًا، ومتحركة إن كان وصفًا، ومتحركة في أوله إن كان مضارعًا، هذا (إن كان) الفاعل (مؤنثًا) حقيقيًّا وهو ما له فرج، (كـ«قامت هند»[3])، وتقوم هند[4]، وزيد قائمة أمه[5]، أو مجازيًّا، (و) هو ما لا فرج له، نحو: (طلعت الشمس)، وتطلع الشمس، واليوم طالعة شمسه.

= للإضافة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/٦١).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٠٤).

(٢) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (٢/٦٠، ٦١).

(٣) هذا مثال الماضي.

(٤) هذا مثال المضارع.

(٥) هذا مثال الوصف العامل عمل الفعل.

....

[وجوب تأنيث الفعل]

وتأنيث العامل واجب في مسألتين:

إحداهما: أن يكون الفاعل حقيقيَّ التأنيثِ متصلًا بالعامل كما في الأمثلة المتقدمة في هند، وشذ قول بعضهم: قال فلانة[١].

والثانية: أن يكون الفاعل ضميرًا متصلًا بالعامل سواء أكان الفاعل حقيقي التأنيث كهند [قامت أو تقوم، أو مجازيَّهُ كالشمس طلعت وتطلع[٢]، وأما قول الشاعر[٣]:

(١) حكى سيبويه هذه اللغة عن بعض العرب، وهي رديئة لا تنقاس، بل يقتصر فيه على السماع. انظر: الكتاب (٣٨/٢)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٤٠٨/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٠٧/١، ٤٠٨).

(٣) هذا عجز بيت من المتقارب وهو لعامر بن جوين الطائي وهو في تخليص الشواهد (٤٨٣)، وخزانة الأدب (٤٥/١، ٤٩، ٥٠)، والدرر (٥٤٠/٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٣٩، ٤٦٠)، وشرح شواهد المغني (٩٤٣/٢)، والكتاب (٤٦/٢)، ولسان العرب (١١١/٧ «أرض»، ٦٠/١١ «بقل»)، والمقاصد النحوية (٤٦٤/٢)، وتاج العروس «ودق» «بقل»، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٣٥٢/١)، وأوضح المسالك (١٠٨/٢)، وشرح ابن الناظم (١٦٣) وشرح أبيات سيبويه (٥٧/١)، وشرح ابن عقيل (٤٨٠/١)، ومغني اللبيب (٦٥٦/٢)، وشرح المفصل (٩٤/٥)، وهمع الهوامع (١٧١/٢).

الشاهد فيه: قوله: (ولا أرض أبقل) حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو «أبقل» وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود للسحابة وهي مؤنث.

انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٠٩/٢)، وشرح الشواهد للعيني (٥٣/٢).

وَيَجُوزُ الوَجْهَانِ فِي مَجَازِيِّ التَّأنِيثِ الظَّاهِرِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس: ٥٧]، وَفِي الحَقِيقِيِّ المُنْفَصِلِ ....

فَــلَا مُزْنَــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَهَــا   وَلَا أَرْضٌ أَبْقَــلَ إِبْقَالَهَــا

فضرورة[1].

وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك؛ لئلا يتوهم أن ثَم فاعلًا مذكرًا منتظرًا؛ إذ يجوز أن يقال هند قائم أبوها، والشمس طلع قرنها[2].

[مسائل جواز التأنيث وعدمه]

(ويجوز الوجهان)[3] أي: إلحاق العامل علامة التأنيث وعدمه في أربع مسائل:

إحداها: **(في مجازي التأنيث الظاهر)**[4]، مثال التأنيث **(نحو)** قوله تعالى: (﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾) [يونس: ٥٧][5]، ومثال التذكير قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٣]، وقال تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [القمر: ٩].

(و) الثانية: (في الحقيقي) التأنيث **(المنفصل)** من عامله بغير إلا،

(١) كان القياس «أبقلت»؛ لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل؛ ولكنه حذف التاء للضرورة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٠٧).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٠٧).

(٣) في (أ): الوجهين.

(٤) بياض في (أ).

(٥) في النسخة المطبوعة من المتن: ﴿من ربكم﴾، وليست هذه الزيادة في.

نَحْوُ «حَضَرَتِ القَاضِيَ امْرَأَةٌ» فِي بَابِ نِعْمَ وَبِئْسَ، نَحْوُ «نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ»، وَفِي الجَمْعِ، نَحْوُ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، ....

(نحو: حضرت القاضي امرأة)، وإن شئت قلت: حضر القاضي امرأة؛ للفصل بالمفعول، والتأنيث في هاتين المسألتين أرجح، وفي اقتصار المصنف على أمثلة التأنيث إشارة لذلك(١).

(و)(٢) الثالثة: (في نحو: نعم وبئس، نحو: نعمت المرأة هند)، وبئست المرأة دعد، وإن شئت قلت: نعم المرأة هند، وبئس المرأة دعد؛ لأن المراد بالمرأة فيهما الجنس(٣)، وهو مؤنث مجازي.

(و) الرابعة: (في الجمع) المكسر، كأعراب وهنود، وفي اسم الجنس كشجر، وفي اسم الجمع المعرب كقوم ونسوة؛ لأنهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي؛ فلذا جاز التأنيث في الفعل مع الجمع، (نحو) قوله تعالى: (﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾) [الحجرات: ١٤]، ومع اسم الجنس، نحو: أورقت الشجر، ومع اسم الجمع، نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [ق: ١٢]، ويجوز تركه فتقول في الأول: قال(٤) رجال، وفي الثاني: جاء الهنود، وفي الثالث: أورق الشجر، وفي الرابع: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]، أما اسم الجمع المبني، نحو: الذين فإنه](٥) لا يقال فيه:

---

(١) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٢٠٠).

(٢) في نسخة المتن المطبوعة: والمتصل. (١٤)

(٣) والجنس يجوز فيه ترك التاء.

(٤) في (ج): جاء.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

إِلَّا جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ فَكَمُفْرَدَيْهِمَا نَحْوُ «قَامَ الزَيْدُونَ» وَ«قَامَتِ الهِنْدَاتُ»،

قالت الذين آمنوا بالتأنيث، وإن قيل: إنه جمع الذي، والتذكير في هاتين المسألتين أرجح، وإنما لم يجب التأنيث مع المؤنث المجازي؛ لأن التأنيث لما كان غير حقيقي ضعفت العناية به[1].

ولا يستثنى مما دل على جمع **(إلا جمعي التصحيح)** المذكر والمؤنث **(فكمفرديهما)**؛ لسلامته من التغيير، فيجب تذكير العامل في المذكر، **(نحو: قام الزيدون)** كما تقول: قام زيد، **(و)** تأنيثه في المؤنث، نحو: **(قامت الهندات)** كما تقول: قامت هند، وهذا هو مذهب سيبويه[2] وجمهور البصريين[3] وهو الأصح، وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] فإنه أنث الفعل مع جمع التصحيح المذكر، وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث، فأجيب عنه بأن البنين في الأول والمؤمنات في الثاني لم يسلم فيهما[4] لفظ الواحد[5]؛ إذ الأصل «بنو» فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير، وألف وتاء في التأنيث، وأيضًا الفصل موجود في الثاني بالمفعول وهو الكاف فهو كـ«حضر القاضي امرأة»[6].

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤١٠).
(٢) الكتاب لسيبويه (٢/٣٨).
(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤١٠).
(٤) في (ب): فيه.
(٥) فعومل معاملة جمع التكسير، وليس الكلام فيه.
(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤١١).

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ «مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ» ؛ لأَنَّ الفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مَحْذُوفٌ ،

وأما المنفصل بـ«إلا: فعند المصنف ممتنع»[1] في النثر، ثم بين وجهه فقال: (وإنما امتنع في النثر نحو: ما قامت إلا هند) بالتأنيث ووجب التذكير؛ (لأن الفاعل) في المعنى (مذكر محذوف)؛ لأن التقدير: ما قام أحد إلا هند، جائز في الشعر، كقول الشاعر[2]:

مَـــا بَرِئَـــتْ مِـــنْ رِيبَـــةٍ وَذَمِّ ... فِـــي حَرْبِنَـــا إِلَّا بَنَـــاتُ العَـــمِّ

وما جرى عليه المصنف من التفصيل هو الأصح[3] خلافًا لابن مالك في ألفيته من جواز[4] التأنيث في النثر[5].

* * *

(١) في (ب): أنه ممتنع.

(٢) هذا البيت من الرجز، **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: لم أقف له على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به، **وقال العيني**: قائله راجز لم أقف له على اسمه.

الشاهد فيه قوله: (ما برئت إلا بنات العم) حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو بريء لكون فاعله مؤنثًا حقيقي التأنيث ـ وهو قوله: (بنات العم) ـ ولم يعبأ بالفصل بين الفعل وفاعله بـ«إلا».

انظر: عدة السالك إلخ تحقيق أوضح المسالك (٢/١١٥)، شرح الشواهد للعيني (٢/٥٢)، والدرر (٢/٥٤٣)، وشرح الأشموني (١/١٧٤)، وشرح شذور الذهب (١٧٦)، والمقاصد النحوية (٢/٤٧١)، وهمع الهوامع (٢/١٧١).

(٣) انظر: شرح ابن هشام على القطر (٢٠٠).

(٤) في (ج): جوازه.

(٥) ألفية ابن مالك (٥٤).

كَحَذْفِهِ فِي نَحْوِ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، وَ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقر: ٢٤٠]، ....

[مسائل حذف الفاعل]

والأصل في الفاعل أنه لا يجوز حذفه؛ لأنه عمدة[(١)]، وجوزوه في أربعة مواضع:

أولها: هذا وهو الاستثناء المفرغ.

الثاني: ما ذكره بقوله (**كحذفه في**) فاعل المصدر[(٢)]، (**نحو**) قوله تعالى: (﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾) [البلد: ١٤، ١٥]، تقديره: أو إطعامه يتيمًا، فحذف فاعل إطعام[(٣)].

الثالث: في باب النيابة عن الفاعل، نحو قوله تعالى: (﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾) [البقرة: ٢٤٠]، أي: وقَضَى الله الأمرَ، فحذف الفاعل وأنيب المفعول منابه، فارتفع ارتفاعه.

الرابع: فاعل أَفْعِل في التعجب عند وجود ما يدل عليه، نحو قوله

(١) والعمد لا يجوز حذفها، ولأنه منزل من فعله منزلة جزئه. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٨٢/١).

(٢) وإنما جاز حذفه دون فاعل الفعل لأخذ النسبة المعينة في مفهوم الفعل فإنها تحتاج إلى الفاعل المخصوص الغير معلوم لا لأجل الحدث. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٦٨/٢).

(٣) وتقديره: أو إطعامك في يوم... إلخ، وقد ذكر مفعول المصدر في الكلام وهو قوله: ﴿يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٥]. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٨٩/٢).

وَ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ ....

تعالى: (﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾)[١] [مريم: ٣٨]، أي: بهم، فحذف لدلالة ما قبله عليه وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور.

فهذه أربع مسائل جاز حذف الفاعل فيهن **(ويمتنع)** حذفه **(في غيرهن)**؛ لأن المسند حكم، ولابد للحكم من محكوم عليه، فإن ظهر في اللفظ[٢]، نحو: قام زيد فواضحٌ، وإلَّا[٣] فهو ضمير مستتر راجع إما لمذكور[٤] كـ«زيد قام»، أو إلى ما دل عليه الفعل، كقوله ﷺ: **(لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمرة حين يشربها وهو مؤمن)**[٥]، أي: ولا يشرب هو[٦]، أي: الشارب؛ لأن يشرب يستلزم شاربًا، وحسّن ذلك تقديم نظيره وهو لا يزني الزاني، وليس براجع إلى الزاني لفساد المعنى، أو إلى ما دل عليه الحال المشاهدة، نحو قوله تعالى:

---

(١) فإنه قد حذف فاعل أبصر لدلالة فاعل أسمع عليه، وسهل ذلك في هذا الموضع كون فاعل أفعل في هذا الموضع على صورة الفضلة؛ فإنه مجرور بالباء الزائدة دائمًا فلما جاء على صورة الفضلة أخذ حكمها، وهو جواز الحذف. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/٨٩).

(٢) بأن نطق به ظاهرًا كان أو مضمرًا.

(٣) أي: وإلا يظهر في اللفظ.

(٤) في (ب): لمذكر.

(٥) أخرجه البخاري (٥/٢١٢٠) ح (٥٢٥٦)، ومسلم (١/٧٧) ح (٥٧).

(٦) ففي «يشرب» ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى «الشارب» الدال عليه «يشرب» بالالتزام، «أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب»؛ لأن «يشرب» يستلزم شاربًا، بالالتزام، أي: ولا يشرب هو... إلخ.

....

﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦][١]، أي: الروح، والتراقي أعالي الصدر.

زاد[٢] [الجلال السيوطي على هذه الأربعة فاعل فعل الجماعة][٣] المؤكد بالنون[٤][٥]؛ فإن الضمير فيه محذوف وتبقي ضمة دالة عليه وليس مستترًا.

[من أحكام الفاعل جواز حذف فعله]

وخامسها[٦]: أنه يجوز حذف فعله إن أجيب به نفي، كقولك: بلى زيدٌ[٧]، جوابًا لمن قال: ما قام أحد، أي: بلى قام زيد[٨]، أو استفهام، نحو: نعم زيد[٩]، جوابًا لمن قال: هل جاءك أحد[١].

---

(١) ففي «بلغت» ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى «الروح» الدال عليها سياق الكلام، «أي: إذا بلغت» هي، أي: «الروح». انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩٨).

(٢) في (ب): وزاد.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٤) نحو: والله لتضربن يا قوم.

(٥) انظر: الطراز في الألغاز للسيوطي (٥٤).

(٦) في هامش (ج): أي أحكام الفاعل.

(٧) فـ«زيد» فاعل فعل محذوف تقديره: بلى قام زيد، دل عليه مدخول النفي، والجملة فعلية. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣٩).

(٨) ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية، ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق.

(٩) فـ«زيد» فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام، ولم يجعله مبتدأ حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٠٠).

وَالأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَه. وقَدْ يَتَأَخَّرُ جَوَازًا، نَحْوُ: ....

وقد يجب حذفه فيما إذا فسر الفعل الرافع للفاعل ما بعده، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، فـ«أحد» فاعل لفعل[٢] محذوف يفسره: «استجارك»، أي: وإن استجارك أحد[٣].

[من أحكام الفاعل اتصاله بعامله وتأخره عنه]

وسادسها: أن يتصل بفعله كما قال: **(والأصل[٤] أن يلي[٥] عامله[٦])**؛ لأنه منزل[٧] منزلة جزئه[٨] ثم يجيء المفعول بعدهما[٩].

(وقد يتأخر) الفاعل عن المفعول، ويتوسط المفعول بين الفعل والفاعل إما **(جوازًا[١٠])** كـ«ضرب عمرًا زيدٌ»، و**(نحو)** قوله تعالى:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٣٩٩/١).

(٢) في (ج): فاعل فعل، وفي (ب): فاعل محذوف.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (٣٩٩/١، ٤٠٠).

(٤) قوله: (الأصل) أي: الغالب.

(٥) سقط من (ب).

(٦) قوله: (أن يلي عامله) بأن يتصل به.

(٧) في (ب): منزل منه.

(٨) بدليل إسكان آخر الفعل إذا كان الفاعل ضميرًا، نحو: ضربت؛ لكراهة توالي أربع حركات وإنما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على أنهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فإن الأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ويتأخر عن الفاعل. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٨٥/١).

(٩) وكذلك غيره من معمولات الفعل أي: لأنه فضلة فحقه التأخير. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٨٥/١).

(١٠) قوله: (جوازًا) أي: توسعًا في الكلام. انظر: الكواكب الدية (٨٥/١).

﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، و

.... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوْسَى عَلَى قَدَرِ

(﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾)[1] [القمر: ٤١]، (و) قول الشاعر[2]:

جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا (كَمَا أَتَى رِبَّهُ مُوْسَى[3] عَلَى قَدَرِ)

فـ«النذر» في الآية فاعل مؤخر، وكذا «موسى» في البيت، وجاز تقديم الضمير عليه وإن كان متأخرًا لتقدمه في الرتبة[4].

* * *

(١) إعرابه: اللام داخلة في جواب قسم مقدر، تقديره: والله، «قد» حرف تحقيق، «جاء فعل ماض، «آل فرعون» مفعول مقدم، و«النذر» فاعل مؤخر.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه (٤١٦)، والأزهية (١١٤)، وخزانة الأدب (٦٩/١١)، والدرر (١١٨/٦)، وشرح التصريح (٢٨٣/١)، وشرح شواهد المغني (١٩٦/١) ومغني اللبيب (٦٢/١، ٧٠)، والمقاصد النحوية (٤٨٥/٢، ١٤٥/٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٢٤/٢)، والجنى الداني (٢٣٠)، وشرح ابن عقيل (٤٩٩)، وشرح عمدة الحافظ (٦٢٧)، وهمع الهوامع (١٣٤/٢)، شرح الأشموني (٤٠٧/١).

الشاهد فيه قوله: «أتى ربه موسى» حيث قدم المفعول به «ربه» على الفاعل «موسى» مع كون المفعول به مضافًا إلى ضمير يعود إلى الفاعل، وذلك لأن الضمير هنا وإن كان يعود على متأخر في اللفظ، عائد على متقدم في الرتبة، بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل المفعول.

(٣) في (ج): موسى ربه.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (٤١٥/١).

وَوُجُوبًا، نَحْوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤] ....

[وجوب تأخير الفاعل عن المفعول]

(و) إما (وجوبًا[1]) وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يحصر الفاعل بـ«إنما»، نحو: إنما ضرب عمرًا زيد[2]، فيجب تأخير الفاعل عن المفعول اتفاقًا؛ إذ لو قدم انقلب المعنى؛ لأن معنى قولنا: إنما ضرب عمرًا زيدٌ انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز أن يكون زيد ضرب شخصًا[3] آخر فلو قدم، وقيل: «إنما ضرب زيد عمرًا» جاز أن يكون[4] مضروبًا لشخص آخر، ولم يجز أن يكون زيد ضاربًا لشخص آخر، وحكم الحصر بـ«إلا» كالحصر بإنما على الأصح[5].

وثانيها: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول فيجب تأخيره، (نحو) قوله تعالى: (﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾) [البقرة: ١٢٤][6]، إذ لو قدم لزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة وهو ممتنع على الأصح[7]، وأما قول الشاعر[8]:

---

(١) قوله: (ووجوبًا) أي: لغارض اقتضى ذلك.

(٢) انظر: التصريح عل التوضيح للأزهري (٤١٧/١).

(٣) في (ج): ضاربًا لشخص.

(٤) في (ب): يكون عمرًا.

(٥) انظر: التصريح عل التوضيح للأزهري (٤١٣/١).

(٦) فـ«إبراهيم» مفعول مقدم، و«ربه» فاعل مؤخر وجوبًا.

(٧) انظر: التصريح عل التوضيح للأزهري (٤١٥/١).

(٨) البيت من السريع، وهو في الخزانة (٢٧٩/١، ٢٨٩، ٢٩٠)، وصبح الأعشى في صناعة الإنشاء (٢٨٥/٢).
=

وَ«ضَرَبَنِي زَيْدٌ»، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ المَفْعُولِ كَـ«ضَرَبْتُ زَيْدًا» ....

لَمَا[(١)] عَصَى قَوْمُهُ[(٢)] مُصْعَبًا ....

فضرورة، وأجازه ابن جني في النثر بقلّة، نحو: زان نوره الشجر[(٣)].

(و) ثالثها: أن يكون المفعول ضميرًا متصلًا، نحو: **(ضربني زيد)** إذ لو قدم وأخر المفعول لزم فصله مع إمكان اتصاله، وذلك لا يجوز كما مر في الضمائر[(٤)].

[وجوب تأخر المفعول]

(وقد يجب تأخير المفعول) في رتبته وذلك في ثلاث مسائل أيضًا:

إحداها: أن يكون الفاعل ضميرًا متصلًا، **(كـ«ضربت زيدًا»)**؛ إذ لو قدمت لقلت: «ضرب زيدًا أنا» فتفصل الضمير مع إمكان اتصاله وهو لا يجوز، لكن يجوز تقديمه على الفعل مع الفاعل كما سيأتي كـ«زيدًا ضربتُ»؛ لأن الضمير لم ينفصل، وإن كانت عبارته تقتضي عدم التقديم مطلقًا؛ لأنه سوى بين هذه المسألة والمسألتين الآتيتين مع أنه لا يجوز تقديم المفعول فيهما مطلقًا.

= **الشاهد فيه قوله**: (قومه مصعبًا) حيث قدم الفاعل المتصل بضمير المفعول مع عود الضمير على متأخر لفظًا وهو خلاف الأصح.

(١) في (ج): فما.

(٢) قوله: «قومه» هكذا في النسخ الخطية الاربعة، «قومه» وفي مصادر البيت: «أصحابه».

(٣) الخصائص لابن جني (١/٢٩٣، ٢٩٤). انظر: أوضح المسالك لابن هشام (٢/١١٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤١٥، ٤١٦).

(٤) انظر: التصريح عل التوضيح للأزهري (١/٤١٩).

وَ«مَا أَحْسَنَ زَيْدًا» وَ«ضَرَبَ مُوسَى عِيْسَى»، بِخَلَافِ «أرضَعَتِ الصُّغْرَى الكُبْرَى».

(و) **ثانيها**: مفعول فعل التعجب، نحو: **(ما أحسن زيدًا)** فالفاعل ضمير مستتر في الفعل راجع إلى «ما»، و«زيدًا» مفعول واجب التأخير عن عامله، وهو فعل التعجب؛ لأن فعل التعجب جامد لا يتصرف بل ملازم لصيغة الماضي والفعل الجامد لا يتقدم معموله عليه.

(و) **الثالثة**: أن يخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تميز بين الفاعل والمفعول، نحو: **(ضرب موسى عيسى)**، [فيجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول][(١)] على الأصح؛ فرارًا من اللبس، ومثل ذلك ضرب عيسى غلامي، أو هذا ذاك، أو مَن في الدار مَن على الباب[(٢)].

وقيل: يجوز؛ لأن العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير مع وجود اللبس، ولأنه يجوز أن يقال: زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر، ولأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلًا باتفاق، وشرعًا على الأصح[(٣)]، **(بخلاف)** ما إذا وجد ما يؤمن معه اللبس من قرينة معنوية، نحو: **(أرضعت الصغرى الكبرى[(٤)])**، وأضنت سُعْدَى الحُمَّى[(٥)]، وأكل الكمثرَى

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٢) فيتعين في مثل هذا التركيب كون الأول فاعلاً، والثاني مفعولا.

(٣) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (٧١/٢).

(٤) فالعقل يدرك أن المرضع هو الكبرى. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٧١/٢).

(٥) فالتاء بينت أن الفاعل مؤنث.

....

موسى[1]، فيجوز تقديم المفعول على الفاعل[2]؛ لوجود القرينة الدالة على فاعلية أحدهما، أو لفظية نحو: ضرب موسى الصالحَ عيسى فيجوز التقديم أيضًا؛ لأن إعراب صفته تدل على فاعليته أو مفعوليته.

وكذا يجب تأخير المفعول إذا حصر بـ«إنما» اتفاقًا نحو: وإنما ضرب زيد عمرًا، أو بـ«إلا»[3] على الأصح، نحو: ما ضرب زيد إلا عمرًا فيجب تأخير المفعول عند الجمهور مطلقًا، وأجازه ابن مالك إذا ظهر القصد تبعًا لجماعة[4]، واستدلوا بقول الشاعر[5]:

---

(١) إذ من المعلوم أن الذي أكل الكمثرى موسى.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (١/٢٨٠) البهجة المرضية للسيوطي (٦٧).

(٣) في (ج): وبإلا.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤١٤).

(٥) البيت من الطويل وهو للمجنون في ديوانه (١٩٤)، والدرر (١/٢٥٩)، وشرح ابن الناظم (١٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/٤٨١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/١٢٢)، وتخليص الشواهد (٤٨٦)، والدرر (١/٤٩٦)، وشرح الأشموني (١/١٧٧)، وشرح ابن عقيل (١/٤٩١)، وشرح التسهيل (٢/١٣٤)، وشرح الكافية الشافية (٢/٥٩١)، وهمع الهوامع (١/١٦١، ٢٣٠).

الشاهد فيه قوله: (فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها) حيث قدم المفعول وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها مع كون المفعول منحصرًا بإلا، وهذا جائز عند الكسائي، وأكثر البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في «زاد» ضميرًا مستترًا يعود على تكلم ساعة وهو فاعله، وقوله: (كلامها) فاعل بفعل محذوف، والتقدير: فما زاد هو إلا ضعف ما بي زاده كلامها، وهو تأويل متكلف مستبعد لا مقتضي له. انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٢٢، ١٢٣)

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى العَامِلِ جَوَازًا، نَحْوُ: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وَوُجُوبًا ....

تَـزَوَّدْتُ مِـنْ لَيْلَـى بِتَكْلِـيمِ سَـاعَةٍ   فَمَـا زَادَ إِلَّا ضَـعْفَ مَـا بِـي كَلَامُهَـا

[تقدم المفعول على فاعله]

فقدم المفعول المحصور بإلا وبقوله[1]:

مَـا عَـابَ إِلَّا لَئِـيمٌ فِعْـلَ ذِي كَـرَمِ   ....

(وقد يتقدم) المفعول (على العامل) مع فاعله إما (جوازًا، نحو) قوله تعالى: (﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾) [الأعراف: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

(و) إما (وجوبًا) وذلك في مسألتين:

- إحداهما: أن يكون المفعول مما له الصدر كأن يكون[2] اسم استفهام،

---

(١) البيت من البسيط، ولم ينسبه العيني في شواهده، وقال: اللئيم البخيل المهين النفس، وإلا بمعنى غير في الموضعين.
والشاهد فيه: أن الكسائي احتج به على أن الفاعل المحصور بـ«إلا» لا يجب تأخيره، والجمهور على تأخيره عن المفعول كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]. شرح الشواهد للعيني (٥٧/٢). هو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٢٩/٢)، وتخليص الشواهد (٤٨٧)، وتذكرة النحاة (٣٣٥)، والدرر (٣٦١/١)، وشرح الأشموني (١٧٧/١)، والمقاصد النحوية (٤٩٠/٢)، وهمع الهوامع (١٦١/١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٤١٧/١).
(٢) سقط من (ب).

نَحْوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠].

نحو قوله تعالى: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، أو اسم شرط، (نحو) قوله تعالى: (﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾) ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فـ«أيًّا» اسم شرط مفعول مقدم لـ «تدعوا»، و«ما» مزيدة[١]، و«تدعوا» مجزوم بـ«أيًّا» فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين، وفـ«له الأسماء الحسنى» جوابه[٢]، وإنما وجب تقديم ما له الصدر لئلا تفوته الصدارة.

وثانيتهما: أن يقع عامل المفعول بعد فاء الجزاء في جواب «أما» ظاهرة أو مقدرة، وليس لعامل المفعول منصوب مقدم على الفاء غير هذا المفعول. مثاله بعد «أما» الظاهرة، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، وبعد المقدرة نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]، تقديره: وأما ربك فكبر، وإنما وجب تقديم المفعول فيهما حذرًا من أن يلي الفاء «أما» الملفوظة أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول.

فإن قيل: ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل هنا في المفعول؟.

أجيب: بأنها إنما تمنع أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في مركزها الأصلي، وهي هنا ليست فيه؛ لأنها مؤخرة من تقديم، وكان حقها أن

---

(١) في (ب): زائدة.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤١٨/١).

وَإِنْ كَانَ الفِعْلُ نِعْمَ أَوْ بِئْسَ ....

تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما أمكن، ولكنها زحلقت إلى الفعل؛ حذرًا من إيلائها أما، فإن كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء لم يجب تقديم المفعول ويكتفى بالفصل بذلك المنصوب نحو: أما اليوم فاضرب زيدًا؛ لأن العامل وهو فعل الأمر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول به[١].

تتمة

إذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل، وإن كان الضمير أحدهما فإن كان مفعولًا وجب وصله وتأخير الفاعل، كـ«ضربني زيد»، وإن كان فاعلًا وجب وصله وتأخير المفعول، أو تقديمه[٢] على الفعل والفاعل، كـ«ضربت زيدًا» و«زيدًا ضربت»، وقد مر التنبيه على ذلك، ويوجد زيادة مذكورة في غالب شروح المصنف[٣]، وليست في متنه، ولكن وجدت في بعض النسخ فأنا أذكرها مع شرحها وهي: (وإن[٤] كان الفعل) العامل في الفاعل (نعم وبئس[٥]

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤١٩).

(٢) قوله: (تقديمه) أي: المفعول.

(٣) انظر: الفاكهي على القطر بحاشية يس (٢/٧٢).

(٤) في السخة المطبوعة للمتن: وإذا. (١٥)

(٥) في نسخة المتن المطبوعة: أو. (١٦).

فَالفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّفٌ بِأَلِ الجِنْسِيَّةِ نَحْوُ «نِعْمَ العَبْدُ» ، أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ ، نَحْوُ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠] ، أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلمَخْصُوصِ ، ....

فالفاعل) أي: فاعل نعم وبئس (معرف إما بأل الجنسية[1]، نحو) قوله تعالى: (﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ) إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠] ، وقوله: ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾ [الكهف: ٢٩] ، (أو مضاف لما هي[2] فيه، نحو) قوله تعالى: (﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾) [النحل: ٣٠] ، وقوله: ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩] ، أو مضاف إلى مضاف لما هي[3] فيه نحو[4]:

فَـنِعْمَ ابـنُ أُخْـتِ القَـوْمِ صَـادِقٌ ....

(أو مضمر مستتر) وجوبًا (مفسر[5]) ذلك الضمير (بتمييز[6] مطابق) ذلك التمييز (للمخصوص) بالمدح أو الذم في إفراده وتذكيره وفروعهما ،

---

(١) قوله: (بأل الجنسية) على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر.

(٢) قوله: (هي) أي: أل الجنسية.

(٣) قوله: (هي) أي: أل الجنسية.

(٤) البيت من الطويل، وهولأبي طالب في خزانة الأدب (٢/٧٢)، والدرر (٢/٢٦٩)، والمقاصد النحوية (٤/٥)، وبلا نسبة في الارتشاف (٣/١٦)، وأوضح المسالك (٣/٢٧٢)، وشرح ابن الناظم (٣٥)، وشرح الأشموني (٢/٣٧١)، وشرح التسهيل (٣/٩)، وشرح الكافية الشافية (٢/١١٠٥)، وهمع الهوامع (٢/٨٥).

الشاهد فيه قوله: (نعم ابن أخت القوم) حيث أتى بفاعل «نعم» اسمًا مضافًا إلى اسم مضاف إلى مقترن بـ«أل».

(٥) قوله: (مفسر) أي: لكونه مبهمًا.

(٦) قوله: (بتمييز) أي: بعده قابل لأل مذكور غالبًا.

نَحْوُ: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

نحو: نعم قومًا معشره، فـ«نعم» فعل ماض، والفاعل به ضمير مستتر فيه تقديره: هم، وهو مفسر بقوله: «قومًا»، و(نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾)(١) [الكهف: ٥٠]، أي بئس هو البدل بدلًا.

وإذا استوفت نعم أو بئس فاعلها الظاهر أو المضمر وتمييزه جيء بالمخصوص بالمدح أو بالذم فقيل: نعم الرجل زيد، ونعم رجلًا زيد، وبئس الرجل عمرًا، وبئس رجلًا عمرو، فالمخصوص هو المقصود بالمدح بعد نعم، أو بالذم(٢) بعد بئس(٣)، وفي إعرابه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مبتدأ والجملة قبله خبر، والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذي في الفاعل، وهذا قول متفق عليه(٤).

الثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوف، وهذا قول مرغوب عنه، وقد أجازه

(١) ففي «بئس» ضمير مستتر فيها، مرفوع على الفاعلية، «بدلا»: تمييز مفسر له، والتقدير: بئس هو، أي: البدل.

(٢) في (ب) و(ج): وبالذم.

(٣) **قال الشيخ خالد الأزهري**: هذا هو الغالب، وسره أنه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة أو مذمومة، المستبعد تحقيقها، سلكوا بهما في الأمر العام طريقي الإجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير، فجاءوا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم حتى يتوجه المدح والذم إلى المخصوص به أوَّلًا على سبيل التفصيل، فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٨٣).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٨٣).

. . . .

قوم منهم ابن عصفور(١).

الثالث: أنه خبر مبتدأ مضمر، وهذا أيضًا مختلف فيه، وقال به كثير ونسب ابن مالك إجازته إلى سيبويه(٢).

[امتناع تقدم المخصوص على الفاعل]

ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل لا يقال: نعم زيد الرجل، ولا على التمييز خلافًا للكوفيين، فلا يقال: نعم زيد رجلًا، ويجوز بالإجماع أن تقدمه على الفعل والفاعل، فتقول: زيد نعم الرجل(٣).

[جواز الحذف عند وجود الدليل]

ويجوز أن تحذفه إذا دل عليه دليل بأن يذكر ما يدل عليه قبل نعم متصلًا بها، كقولهم: العلم نعم المقتنى والمقتفى، أي: المتبع أي: هو العلم(٤)، أو ذكر في الكلام الذي قبل نعم غير متصل بها، كقوله تعالى:

---

(١) المقرب لابن عصفور (٦٩/١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (١١٦/٣ - ١١٧)، وشرح ابن يعيش (١٣٧/٧)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٨٣/٢).

(٣) الأصول في النحو (١٧٧/١)، شرح قطر الندى لابن هشام (٢٠٤).

(٤) إذا جعلنا العلم خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هذا العلم، على حد: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١] أي: هذه سورة، أو مفعولًا لفعل محذوف تقديره: الزم العلم، ونحوه، فيكون من الحذف، لا من التقديم. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٨٤/٢).

....

﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤] أي: هو أيوب[1]، واستيفاء الكلام على نعم وبئس لا يحتمله هذا المختصر.

*** *** ***

(١) فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير «أيوب» لتقدم ذكر «أيوب» في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ﴾ [ص: ٤١]. انظر: الصريح على التوضيح للأزهري (٨٤/١)، شرح قطر الندى لابن هشام (٢٠٤).

بَابُ
النَّائِبِ عَنِ الفَاعِلِ

يُحْذَفُ الفَاعِلُ ....

[باب بيان أحكام نائب الفاعل]

(باب) في معرفة **(النائب عن الفاعل)** وأحكامه، والترجمة بنائب الفاعل قال أبو حيان: «لم أرها لغير ابن مالك، والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله»[1] انتهى. والترجمة بما ذكره ابن مالك أولى[2][3]؛ لشمولها للمفعول وغيره، ولصدق الثانية على المنصوب في قولك: أعطي زيدٌ درهمًا، وليس مرادًا.

[أغراض حذف الفاعل]

(يحذف الفاعل) جوازًا إذا لم يتعلق به غرض، [إما للجهل به، كـ«سُرِقَ المتاع»[4]، وإما لغرض معنوي، كأن لا يتعلق بذكره غرض][5][6]،

(١) ارتشاف الضرب (٢/١٨٤). انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٦).

(٢) انظر: ألفية ابن مالك (١٠٠).

(٣) أي: أولى من التعبير بمفعول لم يسم فاعله.

(٤) إذا لم يعلم من السارق.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٦) قوله: (غرض) أي: قصد.

فَيَنُوبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا ....

نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم﴾ [النساء: ٨٦]، وقوله: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ﴾ [المجادلة: ١١]؛ إذ ليس الغرض إسناد الفعل إلى شخص مخصوص[١]، بل إلى أي فاعل كان[٢]، وإما لغرض لفظي، كإصلاح السجع كقولهم: «من طابت سريرته حمدت سيرته»، فإنه لو قيل: «حمد الناس سيرته»؛ لاختلت السجعة[٣]، وكالإيجاز[٤] نحو قوله تعالى: ﴿بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦]، أو لغير ذلك كالخوف عليه أو منه أو لتعظيمه أو تحقيره، وهذا ليس من وظيفة علم النحو، بل من وظيفة علم المعاني.

وحيث حذف الفاعل **(فينوب عنه في أحكامه كلها)** المتقدمة في بابه وهي[٥]: رفعه، وعمديته، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاقه للاتصال به، وصيرورته كالجزء منه، وعدم حذفه، وتأنيث الفعل لتأنيثه إن كان مؤنثًا، ويزيد عليه: أنه لا بد من تغيير في الفعل كما سيأتي[٦]، والذي ينوب عن الفاعل واحد من أربعة:

---

(١) في «ق»: مخصوص، وفي س: عرض.

(٢) بتمامه في التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٦).

(٣) أي: لاختلاف إعراب الفاصلتين، وهم يحافظون على إعراب الفواصل مثل محافظتهم على إعراب القوافي.

(٤) أي: قصد المتكلم الإيجاز في العبارة.

(٥) في (ج): وهو.

(٦) بتمامه في التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٦، ٢٨٧).

مَفْعُولٌ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَمَا اخْتَّصَ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ، ....

[إنابة المفعول به]

(مفعول به[1])؛ لأنه كالفاعل في جواز إضافة المصدر إليه، ولا فرق في الفعل بين الصحيح كـ«ضُرِبَ زيد»، والمعتل العين أو اللام، نحو قوله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤] ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠][2]، وحيث وجد المفعول لا ينوب غيره، (فإن لم يوجد) في اللفظ (فما اختص وتصرف من ظرف) زماني نحو: صيم رمضان، أو مكاني نحو: جُلس أمامُ الأمير[3]، فـ«رمضان» و«أمام» ظرفان متصرفان؛ لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها، ومختصان بالعلمية في الأول، والإضافة في الثاني، بخلاف «عندك» و«ثَم» بفتح المثلثة، فلا يقال: جلس عندك أو ثم[4]، وبخلاف مكانًا وزمانًا إذا لم يقيدا بقيد

(١) قوله: (مفعول به) منه المنصوب على التوسع فلا يقام غيره مع وجوده، ولا يمتنع نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند ابن مالك؛ فيقال: اختير زيد الرجال، والأصل اخترت زيدًا من الرجال، والجمهور على المنع. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٧٦/٢).

(٢) والأصل: وغاض الله الماء، وقضى الله الأمر، فحذف الفاعل للعلم به وأنيب المفعول به مَنَابَه، فصار مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا، وعمدة بعد أن كان فضلة، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه.

(٣) قوله: (وجلس أمام الأمير) ظرف زمان متصرف مخصوص بالإضافة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٧٦/٢).

(٤) لامتناع رفعهن؛ لأنهن لا يتصرفن تصرفًا كاملًا؛ لأن «من» تدخل عليهن. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٨/١).

أَوْ مَجْرُورٌ، ....

يخصهما فلا يقال: جلس مكان ولا صيم زمان؛ لعدم الفائدة[1]، فإن قيِّدا بوصف مثلًا، نحو: جلس مكان حسن أو صيم زمان طويل جاز[2].

[إنابة المجرور]

(أو مجرور[3]) سواء أكان الفعل لازمًا للبناء للمفعول، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٤٩] أو لا كقولك: سير بزيد؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى، فصح نيابته عن الفاعل[4].

وظاهر عبارته أن النائب هو المجرور فقط، كما هو مذهب البصريين فيكون في محل رفع، وقيل: هو وجارّه، وعليه جرى[5] في الشرح[6].

قال في الارتشاف: ولم يقل به أحد[7]، وقيل: الجارّ فقط، ويعزى

(١) لأن الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزامًا في الأول ووضعًا في الثاني. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٨/١).

(٢) نحو: جلس مكان حسن، وصيم زمان طويل، لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف؛ لأن الفعل لا يدل على خصوصية الوصف. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٨/١).

(٣) قوله: (المجرور) أي: بحرف لغير تعليل وذلك كاللام والباء ومن؛ لأن المجرور بها مفعول لأجله، والجمهور على منع نيابته خلافًا للأخفش. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٧٦/٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٢/١).

(٥) في (ب) و(ج): المصنف.

(٦) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٢٠٦)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٢/١، ٤٢٣)، شرح الألفية (٢٨٠/١).

(٧) الارتشاف لأبي حيان (١٨٦/٢).

أَوْ مَصْدرٍ ....

للفراء وهو ظاهر عبارة الألفية[1].

[إنابة المصدر]

(أو مصدر) متصرف مختص بصفة أو غيرها، نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، فـ«نفخة» نائب الفاعل، وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعًا، ومختص لكونه موصوفًا بواحدة، وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية، نحو: سبحان[2]، ويمتنع سير سيرٌ؛ لعدم الفائدة[3]، أما إذا وجد في اللفظ مفعول به فلا ينوب شيء من ذلك منابه؛ لأن غيره إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولًا به مجازًا[4] فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره؛ لما يلزم من تقديم الفرع على الأصل من غير موجب[5]، وأجازه الكوفي مطلقًا[6] مستدلًّا بقراءة أبي جعفر[7]

(١) ألفية ابن مالك (١٠١).

(٢) فيمتنع «سبحان الله» بالضم، على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على أن الأصل: يسبح سبحان الله لعدم تصرفه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٢٦).

(٣) إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند المسند إليه ولا بد من تغايرهما، بخلاف ما إذا كان مختصًّا فإن الفعل مطلق، ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٢٦).

(٤) ليست في (ب).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٢٩).

(٦) انظر: الكتاب لسيبويه (١/٢٢٣)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٢٩)، وشرح ابن الناظم (١٧٠، ١٧١).

(٧) الآية من شواهد ابن الناظم (١٧٠)، وشرح ابن عقيل (١/٥٠٩)، وأوضح المسالك=

. . . .

﴿لِيُجْزَى﴾ بالبناء للمفعول ﴿قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤] فأناب المجرور بالباء[1] مع وجود المفعول به وهو ﴿قَوْمًا﴾[2].

وأجازه الأخفش[3] بشرط تقدم النائب على المفعول به مستدلًّا بقول الشاعر[4]:

= (١٤٩/٢)، وشرح المفصل (٧٥/٧)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٩/١)، والقراءة المستشهد بها قرأها عاصم وشيبة والأعرج، انظر الإتحاف (٣٩٠)، والنشر (٣٧٢/٢).

(١) ليست في (ب).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٩/١).

(٣) في شرح ابن الناظم (١٧٠): «مذهب سيبويه أنه لا يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده، وأجازه الأخفش والكوفيون». وانظر شرح الكافية الشافية (٦٠٩/٢)، والخصائص (٣٩٧/١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٩/١).

(٤) هذا بيت من الرجز المشطور، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه (١٧٣)، والدرر (٣٦٣/١)، والمقاصد النحوية (٥٢١/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٥٠/٢)، وتخليص الشواهد (٤٩٧)، وشرح ابن الناظم (١٧٠)، وشرح الأشموني (١٨٤/١)، وشرح ابن عقيل (٥١٠/١)، وشرح التسهيل (١٢٨/٢)، وشرح الكافية الشافية (٦٠٩/٢)، وهمع الهوامع (١٦٢/١).

الشاهد فيه قوله: (لم يعن بالعلياء إلا سيدًا)، حيث أناب الجار والمجرور، وهو قوله: (العلياء) عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام وهو قوله: (سيدا).

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول: أنه جاء بالمفعول به منصوبًا، ولو أنه أنابه لرفعه، فكان يقول: لم يعن بالعلياء إلا سيد، والقوافي كلها منصوبة، فاضطراره هو الذي دعاه إلى ذلك. عدة السالك إلى أوضح المسالك (١٥٠/٢، ١٥١)، وانظر: شرح الشواهد للعيني (٦٨/٢).

....

لَــــمْ يُعْــــنَ بِالعَلْيَـــاءِ إِلَّا سَـــيِّدًا ....

فأناب بالعليا مع وجود المفعول به وهو سيدًا، وأجاب جمهور البصريين عن القراءة بأنها شاذة، وعن البيت بأنه ضرورة[1].

وفيما أجابوا عن الآية نظر؛ لأن القراءة الشاذة كخبر الأحاد فهي أولى من قول بدويّ جلف أو كافر، والأولى ما قاله المصنف في الشرح من أنه يحتمل أن يكون النائب عن الفاعل ضميرًا مستترًا في الفعل عائدًا على الغفران المفهوم من قوله: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ﴾ [الجاثية: ١٤]، أي: ليجزى الغفران قومًا، وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني وذاك جائز. انتهى[2].

تتمة [إنابة المفعول الثاني من باب «كسا»]

- ينوب المفعول الثاني أيضًا من باب «كسا»[3] وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول عند أمن اللبس، نحو: كُسِيَ زيدًا جبةٌ، وأُعْطِيَ عمرًا الدراهمُ[4]، فإن لم يؤمن اللبس[5] وجب أن ينوب الأول، نحو: أُعْطِيَ

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٢٩).

(٢) شرح قطر الندى بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (٢٠٨).

(٣) هو ما كان ثاني مفعوليه غير خبر في الأصل، ولا أحدهما منصوبًا بنزع الخافض كـ«اخترت الرجال زيدًا». انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٥٣).

(٤) في (ب): الدرهم.

(٥) **قال الخضري**: ولا يدفعه تأخير النائب؛ لأن كون الأصل تأخير الثاني عارضه كون الأصل=

....

عمروٌ بشرًا[1].

[إنابة المفعول الثاني من باب ظن وأرى]

وينوب الثاني أيضًا من باب ظن[2] ومن باب أرى المتعدية لثلاثة[3]، أما الثالث من باب أرى فلا ينوب على الأصح، بل قال المصنف في بعض كتبه باتفاق، ونوزع في ذلك.

*** *** ***

= إنابة الفاعل معنى، فلا يدل على كون المتأخر هو المأخوذ، بخلاف ضرب موسى عيسى، فإن تأخير المفعول دافع للبس؛ لعدم المعارض فيه، وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه؛ لأن غاية ما يفيده كون المؤنث هو النائب، أما كونه آخذًا أو مأخوذًا فشيء آخر. حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٥٣).

(١) للإلباس تقدم أو تأخر؛ لأن كلا منهما يصلح أن يكون معطى، ولا يتبين المأخوذ من الآخذ إلا بالإعراب، فلو قيل: أعطي عمرو زيدً، أو أعطي زيدًا عمرو، لتوهم أن «عمرًا» آخذ، و«زيدًا» مأخوذ والغرض بالعكس. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٣٢).

(٢) أي: المتعدية إلى مفعولين، الثاني منهما خبر في الأصل.

(٣) **قال الخضري**: تنبيه شرط إنابة الثاني مع عدم اللبس أن لا يكون جملة، وإلا امتنع جملة اتفاقًا كما يمتنع في غير الثاني، إلا إذا حكيت بالقول؛ لأنها حينئذٍ كالمفرد لقصد لفظها، نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ [البقرة: ١١] فإن كان الثاني ظرفًا مع وجود الأول ففيه الخلاف المار في الظرف، وعلى الجواز فالنائب متعلقه؛ لأنه المفعول الثاني في الحقيقة لا المجرور نفسه خلافًا لابن قاسم؛ لأنه معمول للمتعلق لا للفعل، بخلاف مرَّ بزيد. انظر: الخضري على ابن عقيل (١/٢٥٤).

وَيُضَمُّ أَوَّلُ الفِعْلِ مُطْلَقًا، وَيُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوُ: تُعُلِّمَ، وَثَالِثُ، نَحْوُ: انْطُلِقَ. وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الأَخِرِ فِي المُضَارِعِ، وَيُكْسَرُ فِي المَاضِي، ....

[ضبط الفعل المبني للمجهول]

ولما فرغ من ذكر النائب وأحكامه شرع في بيان فعله فقال: (**ويضم أول الفعل**[(١)]) المتصرف لفظًا أو تقديرًا (**مطلقًا**) أي: ماضيًا كان أو مضارعًا، ثلاثيًّا أو رباعيًّا، مجرّدًا أو مزيدًا، (**ويشاركه**) في الضم (**ثاني**) الفعل الماضي المبدوء بتاء المطاوعة[(٢)]، (**نحو: تُعُلم**) العلم، بضم التاء والعين، وتُدحرج في الدار؛ لأنه لو لم يضم لالتبس بالمضارع المبني للفاعل، وكذا يضم الثاني التالي ما أشبه تاء المطاوعة[(٣)]، نحو تُكُبِّر وتُبُخْتر، (**وثالث**) الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصل (، **نحو: انطُلق**) واستخرج واستصعب بضم الهمزة والثالث[(٤)]، (**ويفتح**[(٥)] **ما قبل الآخر**) لفظًا- أو تقديرًا (**في المضارع**) مجردًا كان أو مزيدًا، (**ويكسر في الماضي**) كذلك، كـ«يُضْرَب» بضم أوله وفتح ما قبل الآخر، وضُرِبَ بضم أوله أيضًا

---

(١) قوله: (الفعل) أي: الذي حذف فاعله.

(٢) المطاوعة: حصول الأثر من الأول للثاني، نحو: علمته فتعلم، وكسرته فتكسر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٦٢/٢).

(٣) أي: كل فعل أوله تاء مزيدة معتادة، وإن كانت لغير مطاوعة. انظر: شرح الألفية للمرادي (٢٧٥/١).

(٤) لئلا يلتبس بالأمر في بعض الأحوال. انظر: البهجة المرضية (٦٩).

(٥) واو ويفتح ساقطة من (أ).

وَلَكَ فِي نَحْوِ: قَالَ وَبَاعَ الكَسْرُ مُخْلَصًا وَمُشمًّا ضَمًا وَالضَمُّ مُخْلَصًا.

وكسر ما قبل الآخر، أما الفعل الجامد فلا يجوز بناؤه للنائب اتفاقًا.

[الفعل المبني للمفعول الثلاثي المعل العين][1]

(و) يجوز (لك في) كل فعل[2] ثلاثي معتل العين، (نحو: قال) من الواوي (وباع) من اليائي ثلاث لغات:

إحداها: (الكسر مخلصًا)؛ لأن الأصل أن تضم أوله وتكسر ما قبل آخره، فتقول في قال: «قُوِلَ»، وفي باع بُيِعَ، استثقلت الكسرة على الواو والياء، فنقلت[3] إلى الفاء فسكنتا[4]، فقلبت الواو ياء؛ لسكونها بعد كسرة، وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها[5].

(و) ثانيها: (مشمًّا ضمًّا) بأن تشير إلى الضم مع التلفظ بالكسر، ولا تغير الياء، وفي الإشمام مذاهب أخر لا حاجة لنا بذكرها[6].

(و) ثالثها: (الضم مخلصًا) فتحذف حركة العين، فتسلم الواو في

(١) يعني أن في الفعل الثلاثي المعل العين ثلاث لغات: الأولى: إخلاص الكسر، والثانية: الإشمام، والثالثة: إخلاص الضمة، قال الخضري: الكسر أعلاها، والضم أردؤها. انظر: حاشية الخضري على اب عقيل (١/٢٤٨).

(٢) في (ب) و(ج): في فاء فعل.

(٣) قصدًا للتخفيف.

(٤) أي: الواو والياء.

(٥) فصار اللفظ: قيل، وبيع.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٤).

....

قُوْل فتقول: قول، وتقلب الياء واوًا في «بيع» لسكونها وضم ما قبلها فتقول: بوع، قال الشاعر[1]:

وقال[2]:

حُوكَتْ عَلَى نِيْرَيْنِ إِذَا تُحَاكُ تَخْتَبِطُ[3] الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٧١)، والدرر (٤/٢٦، ٦/٢٦٠)، وشرح التصريح (١/٢٩٥)، وشرح شواهد المغني (٣/٨١٩)، والمقاصد النحوية (٢/٥٢٤)، وبلا نسبة في أسرار العربية (٩٢)، وتخليص الشواهد (٤٩٥)، وشرح ابن عقيل (٢٥٦)، ومغني اللبيب (٢/٦٣٢)، وهمع الهوامع (١/٢٤٨، ٢/١٦٥).

الشاهد فيه قوله: (بوع) فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم المؤلف، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكيت عن هذيل. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٥٥، ١٥٦).

(٢) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/١٥٦)، وتخليص الشواهد (٤٩٥)، والدرر (٢/٥٣٥)، وشرح ابن الناظم (١٦٨)، وشرح الأشموني (١/١٨١)، وشرح ابن عقيل (١/٥٠٢)، وشرح التسهيل (٢/١٣١)، وشرح الكافية الشافية (٢/٦٠٥)، والمقاصد النحوية (٢/٥٣٦)، والمنصف (١/٢٥٠)، وهمع الهوامع (٢/١٦٥)، وتاج العروس (١٩/٢٣٧) «خبط»، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٣٨).

الشاهد فيه: قوله: (حوكت) وهذه اللفظة تروى بوجهين: أولهما: حيكت حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه، فيكون شاهدًا على إخلاص كسر الفاء في مثل هذا الفعل، ثانيهما: «حوكت» بالواو ساكنة، وعلى هذا يكون شاهدًا على إخلاص ضم الفاء. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٥٧)، شرح الشواهد للعيني (٢/٦٣).

(٣) في (ج): تختطب.

....

واللغة الأولى لغة قريش، وهي أعلى اللغات، ولغة الشم لغة كثير من قيس، وهي دون الأولى، وبها قرأ ابن عامر والكسائي في «قيل» و«غيض»[(١)]، والضم لغة بعض العرب وهي أردأ اللغات[(٢)].

وخرج بقولنا (أعلّ) ما كان معتلًّا ولم يعلّ، نحو: عُوِرَ في المكان فحكمه حكم الصحيح[(٣)].

ثم هذه اللغات الثلاث إنما تجوز مع أمن اللبس، فإن خيف لبس من فعل الفاعل وفعل المفعول اجتنب ذلك الشكل، كـ«خاف» فإنه إذا[(٤)] أسند إلى تاء الضمير، فيقال: خفت ـ بكسر الفاء، فإذا بُنِيَ للمفعول فإن كسرت حصل اللبس فيجب ضمه، فيقال خفت، ونحو: طلت أي: غلبت في المطاولة، يجتنب فيه الضم؛ لئلا يلتبس بـ«طلت» المسند إلى الفاعل من الطول ضد القصر[(٥)].

تتمة

يجوز على قلة في فاء الفعل الثلاثي المضاعف[(٦)]، نحو: حبَّ وردَّ ما

(١) النشر في القراءات العشر (٢٠٨/٢).

(٢) انظر: شرح المرادي للألفية (٢٧٦/١، ٢٧٧).

(٣) انظر: شرح المرادي للألفية (٢٧٧/١).

(٤) سقط من (ج).

(٥) بتمامه في البهجة المرضية للسيوطي (٦٩، ٧٠).

(٦) في (أ): المضاف.

. . . .

جاز في فاء باع من كسر وإشمام وضم، وقد قرئ شاذًّا: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾ [يوسف: ٦٥] بكسر الراء(١).

ويجوز ذلك أيضًا في الحرف الذي يليه(٢) عين كل فعل ثلاثي معتل العين، وهو على افتعل أو انفعل، نحو: اختار وانقاد، فيجوز فيهما كسر التاء والقاف(٣)، وضمهما(٤)، والإشمام على العمل السابق، ويلفظ بلفظ الوصل على حسب اللفظ بهما(٥)، أما ما لا يعل(٦) عينه منه، كـ«اعتور» فحكمه حكم الصحيح(٧).

** ** **

(١) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٦/٢٩٦)، ومختصر ابن خالويه (٦٤)، والإتحاف (٢٦٦)، والمحتسب (١/٣٤٥).

(٢) في (ب) و(ج): تليه.

(٣) فيقال: اختِير، وانقِيد.

(٤) فيقال: اختور.

(٥) في (ب): فيهما.

(٦) في (ج): ما لم تعمل.

(٧) في (ب): كما في الثلاثي.

بَابُ
الاشْتِغَالِ

(باب الاشتغال)

وحده أن يتقدم اسم[١] ويتأخر عنه فعل متصرف،[٢] أو اسم فاعل أو مفعول[٣] ناصب لضميره بواسطة أو غيرها، ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه[٤]، فلا يجوز أن يكون فعلًا غير متصرف ولا صفة مشبهة ولا حرفًا؛ لأن هذه لا تعمل فيما قبلها، فلا يفسر عاملًا.

فإذا اشتغل فعل متأخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم كـ«زيد ضربته»، أو لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا[٥]

(١) قوله: (اسم) أراد به الجنس فيشمل الواحد والأكثر، قال الرضي: وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين أو أكثر، نحو: زيدًا أخاه ضربته أي: أهنت زيدًا ضربت أخاه، وزيدًا أخاه غلامه ضربته أي: لابست زيدًا وأهنت أخاه ضربت غلامه انتهى، وعلم منه أن محل الجواز إن كان الناصب المقدر متعددًا بعدد المشغول عنه، فلو كان الناصب للأكثر فعلًا واحدًا مقدرًا امتنع إلا عند الأخفش. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٧٩/٢).

(٢) قوله: (ويتأخر عنه فعل... إلخ) خرج به نحو: ضربته زيدًا؛ لأن العامل لم يتأخر والاسم الذي عاد إليه الضمير لم يتقدم، بل إن نصب زيد فهو بدل من الهاء، وإن رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٧٩/٢).

(٣) وكذلك أمثلة المبالغة.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩٦/١).

(٥) في (ج): كهذا الذي.

يَجُوزُ فِي نَحْوِ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» ....

ضربته، فالأصل أن ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان:

أحدهما راجح لسلامته من تقدير عامل وهو الرفع بالابتداء[(١)].

والثاني مرجوح لاحتياجه إلى تقدير عامل وهو النصب[(٢)].

وقد يعرض لهذا الثاني ما يرجحه، وما يوجبه، وما يسوي فيه بين الرفع والنصب.

وقد يعرض للأول ما يوجبه، فالاسم المتقدم حينئذ على خمسة أقسام: راجح الرفع، راجح النصب، واجب النصب، واجب الرفع، مستوي الأمران، هكذا ذكر النحويون[(٣)]، وتبعهم المصنف في [هذا الكتاب، والأولى إسقاط حالة وجوب الرفع كما أسقطها][(٤)] في الأوضح[(٥)]؛ لأنها ليست من باب الاشتغال كما سيأتي.

وقد شرع في بيان ذلك فقال: (**يجوز في نحو**) قولك: (**زيدًا ضربته**،

(١) فما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ، والرابط، بينهما الهاء المتصلة بالفعل، وجملة الكلام من المبتدأ والخبر حينئذٍ أي: حين إذ جعل الاسم المتقدم مبتدأ؛ جملة اسمية لتصديرها بالاسم. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤١).

(٢) فإنه بفعل موافق للفعل المذكور فيما يلائمه محذوف وجوبًا؛ لأن الفعل المذكور مفسر له، ولا يجمع بينهما.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤١).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٥) أوضح المسالك لابن هشام (٢/١٤٠).

أَوْ «ضَرَبْتُ أَخَاهُ». أَوْ «مَرَرْتُ بِهِ» رَفْعُ زَيْدٍ بِالابْتِدَاءِ فَالجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ «ضَرَبْتُ» وَ«أَهَنْتُ» وَ«جَاوَزْتُ» ....

أو) زيدٌ (ضربت أخاه)، أو ضربت رجلًا يحبه، (أو) زيدٌ (مررت به، رفع زيد بالابتداء) وهو التجرد للإسناد، (والجملة[١]) الفعلية (بعده خبر) عنه في موضع رفع، وجملة الكلام من المبتدأ والخبر حينئذ اسمية؛ لتصديرها بالاسم، وهذا الوجه أرجح؛ لسلامته من تقدير عامل[٢].

(و) يجوز (نصبه بإضمار) عامل موافق للمذكور، فتقدر في المثال الأول (ضربت) فتقول: ضربتُ زيدًا ضربته، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، قرأ أبو عمرو ونافع برفع القمر، والباقون بنصبه[٣].

(و) تقدر[٤] في الثاني[٥] (أهنت) فتقول: أهنت زيدًا، ضربت أخاه، أو رجلًا يحبه؛ لأن زيدًا ليس مضروبًا، وإنما المضروب أخاه أو رجلًا يحبه.

(و) تقدر في الثالث (جاوزت) فتقول: جاوزت زيدًا مررت به، ولا تقدر مررت؛ لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه، فالاسم في هذه الأمثلة

---

(١) في نسخة المتن المطبوعة: فالجملة. (١٦).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤١).

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٣٥٣).

(٤) في (ج): ويقدر.

(٥) سقط من (ب).

وَاجِبَةَ الحَذْفِ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلجُمْلَةِ بَعْدَهُ، ....

منصوب بعوامل مضمرة (واجب[1] الحذف)؛ لأن الفعل المذكور مفسر للمحذوف، ولا يجمع بينهما[2]، وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] فتوكيد، وحينئذ[3] (فلا موضع للجملة بعده) أي: ذلك الاسم المتقدم من الإعراب؛ لأنها مفسرة، والجملة المفسرة لا محل لها في[4] الأصح[5]، وجملة الكلام من الفعل المحذوف وما بعده حينئذٍ[6] جملة فعلية لتصديرها بالفعل المحذوف[7]، وهذا الوجه مرجوح؛ لاحتياجه إلى تقدير عامل.

ومراتبه مختلفة، فالنصب في نحو: «زيدًا ضربته» أقوى من النصب في نحو: زيدًا ضربت أخاه، والنصب في هذا أولى من النصب في: زيدًا مررت به، والنصب في هذا أحسن من النصب في: «زيدًا مررت بأخيه»، قاله المرادي في بعض كتبه[8].

***

(١) في نسخة المتن المطبوعة: واجبة. (١٦).
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤١).
(٣) في (ب): حينئذ.
(٤) في (ب) و(ج): علي.
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤٢).
(٦) أي: حين إذ جعل الاسم المتقدم منصوبًا بفعل محذوف.
(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤٢).
(٨) شرح التسهيل للمرادي (٤٢١).

وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ «زَيْدًا اضْرِبْهُ» ـ ونَحْو ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، ....

[رجحان النصب على الرفع]

ثم شرع فيما يرجح الوجه الثاني فقال: (ويترجح النصب) على الرفع (في) مسائل:

إحداها: أن يكون الفعل المشتغل طلبًا وهو الأمر(١) والنهي والدعاء(٢) ولو بصيغة الخبر، فالأمر (نحو: زيدًا اضربه(٣))، والنهي، نحو: زيدًا لا تهنه، والدعاء بصيغة الطلب، نحو: اللهم عبدك ارحمه، وبصيغة الخبر، نحو: زيدًا غفر الله له، والنصب(٤) فيهن بفعل محذوف، وإنما ترجح النصب لأن الطلب إنما يكون بالفعل فحمل الكلام عليه أولى، ولأن في الرفع الإخبار بالطلب وحق الخبر أن يكون محتملًا للصدق والكذب(٥).

(و) أما (نحو) قوله تعالى: (﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾) [المائدة: ٣٨]، وقوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ

---

(١) أي: ولو باللام، نحو: زيدًا لتضربه؛ لأنها كلا الناهية لا يلزما الصدر، فلا يمتنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما، وإنما امتنع تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تأخرهما عن العمل كما في لم ولما ولن. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل على الألفية (٢٥٩/١).

(٢) أي: بخير أو شر، سواء كان الدعاء بصيغة الطلب، أو الخبر. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢٥٩/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩٨/١).

(٣) في نسخة المتن المطبوعة بعد هذه الجملة: «للطلب». (١٦)

(٤) في (ب): فالنصب.

(٥) التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩٨/١).

مُتَأَوَّلٌ.

جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] مما ظاهره أنه أخبر فيه بالجملة الطلبية عن المبتدأ، فهو (متأول[١])؛ لأن السبعة قد اتفقوا على الرفع في الآيتين مع أن الظاهر رجحان النصب؛ لأن الفعل بعدهما طلب فهو مثل قولك: زيدًا وعمرًا اضرب أخاهما، واختلف في تأويل ذلك، فعند سيبويه[٢] على حذف الخبر والمضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة والزانية والزاني، فحذف المضاف الذي هو حكم وأقيم المضاف إليه مقامه وهو السارق والسارقة في الآية الأولى، والزانية والزاني في الآية الثانية، وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة استؤنف الحكم[٣] وهو «فاقطعوا» و«فاجلدوا»، فصارت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى[٤].

- عند المبرد[٥] أن أل موصولة بمعنى الذي في الآية الأولى وبمعنى التي في الثانية والفاء للسببية كما في قولك: الذي يأتيني فله درهم، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا، فليس

---

(١) قوله: (متأول) بفتح الواو المشدّدة، أي: مصروف عن ظاهره.

(٢) الكتاب لسيبويه (١/١٤٢، ١٤٣).

(٣) فيه إشارة إلى أن الفاء استئنافية لا عاطفة؛ لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٧٧).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٩).

(٥) الكامل للمبرد (٨٢٢).

وفِي نَحْو: ....

ذلك حينئذٍ من باب الاشتغال، فالرفع على الابتداء واجب عندهما، لكن الخبر على قول سيبويه محذوف وعلى قول المبرد مذكور(١).

وقال ابن الحاجب: إن الأمر إذا أريد به العموم كما في الآيتين وجب رفع الاسم(٢).

وخرج بقولنا: (أن يكون الفعل المشتغل طلبًا) ما لو كان اسم فعل، نحو: زيد دراكه فإنه يجب الرفع(٣).

(و) الثانية: أن يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف(٤) مسبوق بجملة فعلية فعلها متصرف، ولم يفصل ذلك العاطف بـ«أمَّا» المفتوحة الهمزة المشددة الميم، ولا فرق في الفعل الذي في الجملة بين أن يكون رافعًا للفاعل، كـ«قام زيد وعمرًا أكرمته»، أو ناصبًا للمفعول كما (في نحو) قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَـةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٤﴾

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٤٦/١).

(٢) انظر: شرح كافية ابن الحاجب (٩٨٧/٣).

(٣) لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملًا فيه.

(٤) قال الخضري: أي: أو شبهه كـ «ضربت القوم حتى زيدًا ضربته»، وما رأيت زيدًا لكن عمرًا ضربته، فيترجح النصب؛ لأن حتى ولكن وإن كانا حرفي ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبها العاطفين في كون ما بعد حتى بعضًا مما قبلها، وفي كون لكن بعد النفي كما هو شأنهما عند العطف، فإن خليا من ذلك كـ «أكرمت زيدًا حتى عمرو أكرمته وقام بكر لكن عمر ضربته» ترجح الرفع لعدم شبههما بالعاطف، ولا وجه لتعيينه كما قيل؛ إذ غايته أنهما مثل زيد ضربته. حاشية الخضري على ابن عقيل (٢٦٠/١).

﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَاۗ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤، ٥]، لِلتَّنَاسُبِ، ....

(﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَاۗ لَكُمْ﴾) [الأنعام: ٤، ٥]، وإنما رجح نصب المعطوف فيهما (للتناسب) بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأن الناصب[١] عاطف جملة فعلية على مثلها، والرافع عاطف جملة اسمية على فعلية، وتشاكل الجملتين أولى من تخالفهما[٢] عند النحاة.[٣]

وخرج بقولنا: (بلا فصل) ما إذا فصل بين العاطف والاسم بـ«أَمَّا» نحو: ضربت زيدًا وأما عمرًا فأهنته، فالمختار الرفع[٤]؛ لأن «أَمَّا» تقطع ما بعدها عما قبلها؛ لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام[٥].

---

(١) في (ب): لأن المتكلم به.

(٢) وتخالف الجملتين المتعاطفتين قليل جدًّا، بل نقل في المغني قبحه عن الرازي، ومحل قلة التخالف حيث لم يوجد مقتض، فلا يرد قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] فإن المقتضي للتخالف أن دعاء الأصنام متجدد منهم فلا يناسبه الفعلية، وعبر في الثاني بالاسمية لتفيد أن هذا الدعاء مساو للصمت الدائم في عدم الإفادة، فكأنهم لم يدعوا أصلًا، ولو عبر بالجملة الفعلية لفات هذا المعنى فتدبر. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٦٠)، حاشية الصبان على الأشموني (٢/٧٩).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٥٠).

(٤) محل ترجح الرفع مع الفصل ما لم يقتض النصب مقتض آخر غير العطف كالطلب، وإلا ترجح النصب لتعدد مقتضيه. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل على الألفية (١/٢٦٠).

(٥) ومثلها إذا الفجائية، كـ «رأيت عبد الله فإذا زيد يضربه عمرو»، لكن الرفع في هذه الحالة واجب، ولا أثر للفصل بغيرهما كـ «قام زيد»، وفي الدار عمرًا ضربته. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٦٠)، حاشية الصبان على الأشموني (٢/٧٩).

وَنَحْوُ: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤]، «ومَا زَيْدًا رَأَيْتهُ» لِغَلَبَةِ الفِعْلِ،

وبمتصرف[١] أفعال التعجب والمدح والذم فإنه لا تأثير للعطف عليها. قاله ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب[٢].

(و) **الثالثة**[٣]: أن يقع الاسم المشتغل عنه بعد شيء يغلب دخوله على الفعل، كهمزة الاستفهام، **(نحو)** قوله تعالى: (﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾) [القمر: ٢٤]، ما لم يفصل بينه وبينها بغير ظرف، فإن فصل بذلك نحو: أأنت زيد تضربه فالمختار الرفع[٤].

(و) كـ«ما» و«لا» و«إن» النافيات[٥]، نحو: **(ما زيدًا رأيته)**، وإنما رجح النصب **(لغلبة)** وقوع **(الفعل)** بعد هذه الأدوات، قاله ابن مالك في شرح الكافية[٦]، وكذا «حيث» مجردًا[٧] من ما، نحو: حيث زيدًا تلقاه

---

(١) أي: وخرج بقوله: (متصرف الأفعال.... إلخ).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٣).

(٣) في (ب): والثانية.

(٤) لأن الاستفهام حينئذٍ داخل على الاسم، لا على الفعل، هذا إن جعلت «أنت» مبتدأ، كما هو رأي سيبويه، وإن جعلته فاعلًا بفعل مقدر، وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الأخفش فالمختار النصب؛ لأن الهمزة داخلة في التقدير. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤٨).

(٥) قيد بالثلاثة؛ لأن لم ولما ولن لا يليها الاسم إلا ضرورة، ويجب نصبه عند ذلك؛ لاختصاصها بالفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٧٨)، حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٥٩).

(٦) شرح الكافية الشافية (٢/٦١٩، ٦٢٠).

(٧) قوله: «مجردا» هكذا في النسخ الخطية، وفي أصل العبارة: مجردة، والفرق بينهما بسيط جدًّا.

وَيَجِبُ فِي نَحْوِ: «إِن زَيْداً لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ» وَ«هَلَا زَيْداً أَكْرَمْتُهُ» لِوُجُوبِهِ.

فأكرمه؛ لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا فعل[١].

[وجوب النصب]

ثم شرع فيما يوجب الوجه الثاني فقال: **(ويجب)** النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد أداة تختص بالفعل، كأدوات الشرط كما **(في نحو: إن زيداً لقيته فأكرمه)**، وكأدوات الاستفهام غير الهمزة[٢] كـ: أين بكرًا فارقته، وهل عمرًا حدثته، وسيأتي حكم التالي[٣] الهمزة.

(و) كأدوات التحضيض[٤]، نحو: **(هلا زيداً أكرمته)**، وإنما وجب النصب **(لوجوبه)** أي: وقوع الفعل بعد هذه الأداة[٥] فإنها لا تدخل إلا على الأفعال ظاهرة أو مقدرة.

* * *

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٥٠).

(٢) فجميعها إلا الهمزة يختص بالفعل إذا رأته في حيزها، وأما الهمزة فتدخل على الاسم وإن كان الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل، وإنما لم تختص كأخواتها لأنها أم الباب، وهم يتوسعون في الأمهات، ولكونها أم الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على النافي وواو العطف وفائه وثم والشرط وإن. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٧٣، ٧٤).

(٣) سقط من (ب).

(٤) بحاءٍ مهملةٍ وضادين معجمتين.

(٥) في (ب) و(ج): الأدوات.

وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو» لِامْتِنَاعِهِ.

[وجوب الرفع]

ثم شرع فيما يوجب الوجه الأول فقال: (ويجب الرفع) على الابتداء في مسألتين:

إحداهما: إذا ولي الاسم المشتغل عنه ما هو مختص بالابتداء، كإذا الفجائية كما (في خرجت[1] فإذا زيد[2] يضربه عمرو)، وإنما وجب الرفع لأن إذا لا يليها إلا مبتدأ، نحو: ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾ [الاعراف: ١٠٨]، أو خبر نحو: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾ [يونس: ٢١]، ولم يجز النصب حينئذ بفعل مضمر (لامتناعه) أي: وقوع الفعل[3] بعدها لما ذكر.

والثانية: أن يفصل بين الاسم المشتغل عنه والفعل ما لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كالاستفهام وما النافية[4] وأدوات الشرط، نحو زيد هل رأيته؟ وخالد ما صحبته؟ وعبد الله إن أكرمته أكرمه[5][6].

(١) في (ب): نحو خرجت.

(٢) برفع زيد، ولا يجوز نصبه.

(٣) سواء الفعل ظاهر أو مقدر.

(٤) أي: والتحضيض والعرض ولام الابتداء وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف وحرف الاستثناء، فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله، فلا نصب في «زيد هلا ضربته»، و«ألَا تضربه»، أو «لأنا ضاربه»، أو «كم» أو «أنى تضربه»، أو «رجل ضربته»، أو «ما زيد إلا يضربه عمرو»، بخلاف حرف التنفيس، كـ«زيدًا سأضربه»، فيجوز نصبه على الراجح. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٥٨).

(٥) في (أ): إن أكرمته من الباب أكرمه، وهو خطأ من الناسخ حيث كرر «من الباب» في السطر التالي.

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٣).

وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» وَ«عَمْرًا أَكْرَمْتُهُ» لِلتَّكَافُؤِ ....

وذكر المصنف لهذا القسم إفادة لتمام القسمة وإن كان ليس من الباب لعدم صدق ضابطه عليه؛ لأن العامل لا يصلح للعمل في الاسم السابق، ولهذا أسقطه من الأوضح ونعم ما فعل[1].

[استواء الأمرين]

ثم شرع فيما يسوي الثاني بالأول فقال: (**ويستويان**) أي: رفع الاسم المشتغل عنه ونصبه فيما إذا كان معطوفًا على جملة ذات وجهين[2] وهي التي صدرها مبتدأ وعجزها فعل[3] كما (**في نحو: زيد قام أبوه وعمرًا أكرمته**)، فالنصب مراعاة لعجزها، والرفع مراعاة لصدرها، ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر (**للتكافؤ**[4]) بين الرفع والنصب؛ لأن «زيد

(١) **قال ابن حمدون**: ليس هذا من أقسام الاشتغال، بل بيانًا لمفهوم قول ابن مالك سابقا: (شغل عنه) كأنه قال: (فإن لم يكن الضمير شاغلًا) لعدم صحة تسلط العامل على الاسم السابق، فلا يجوز الاشتغال، بل يتعين رفع الاسم السابق على الابتداء، وبه يجاب عن اعتراض الموضح. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٢٩).

(٢) أي: غير تعجبية لجريان فعل التعجب مجرى الأسماء لجموده، ولذلك صغروه. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٦٠).

(٣) **قال الصبان**: هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين، وهو ما كانت صغرى باعتبار، وكبرى باعتبار، نحو: أبوه غلامه منطلق في قولنا: زيد أبوه غلامه منطلق. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٨٠).

(٤) ولأن سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشاكلتين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٨١).

....

قام» جملة اسمية كبرى في ضمنها فعلية صغرى هي خبر زيد، وهي قام وفاعله المستتر فيه، فالجملة الكبرى اسمية الصدر فعلية العجز، فإن عطفت على الكبرى كنت قد[1] عطفت اسمية على اسمية وإن عطفت على الصغرى كنت قد عطفت فعلية على فعلية، وترجح الرفع قد تقدم أول الباب مع تعليله، وهو أن الأصل عدم التقدير، ولذا اتفق السبعة على رفع جنات في قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣]، وقرئ شاذاً بنصبها[2].

فإذا عرفت هذه الأقسام وتعاليلها.

.... فَمَـا أُبِـيْحَ افْعَـلْ وَدَعْ مَـا لَـمْ يُـبَحْ[3]

كما قال ذلك[4] ابن مالك في ألفيته[5]، وهي كلمة تكاد أن تكون من جوامع الكلم رزقنا الله العمل بمقتضاها.

* * *

(١) ليست في (ج).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٤). **قال الخضري**: بكسر تاء جنات وهي شاذة. حاشية الخضري على ابن عقيل (٢٦١/١)

(٣) فائدة هذا دفع توهم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه، بل يقتصر فيه على السماع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٢/٢).

(٤) ليست في (ب).

(٥) ألفية ابن مالك (٥٤).

وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، وَ«أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ».

[ما ليس من الاشتغال]

(وليس منه) أي: من باب الاشتغال قوله تعالى: (﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾) [القمر: ٥٢][(١)]؛ لأن تقدير[(٢)] تسليط الفعل [على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس][(٣)] المعنى المراد أنهم فعلوا كل شيء في الزبر[(٤)]، حتى يصح تسليطه على ما قبله، وإنما المعنى: وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر، وهو مخالف لذلك المعنى، فرفع «كل» واجب على الابتداء لا راجح، وجملة «فعلوه» صفة لـ «شيء»، وفي الزبر خبر كل[(٥)].

(و) ليس منه أيضًا قولك: (أزيد ذهب به[(٦)]) مبني للمفعول؛ لأنه

---

(١) أي: الكتب.

(٢) سقط من (ب).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٤) **قال الجامي**: لأنه يصير التقدير: فعلوا كل شيء فعلوه في الزبر، فقوله: (في الزبر) إن كان متعلقًا بـ«فعلوا» فسد المعنى؛ لأن صحائف أعمالهم ليست محلًّا لأفعالهم؛ لأنهم لم يوقعوا فيها فعلًا، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم، وإن كانت صفة لشيء مع أنه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود؛ إذ المقصود أن كل شيء مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافق لقوله: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٣] لا أن كل كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم. انتهى. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/٨٨)، حاشية ابن الألوسي على شرح القطر (٢/٣٢٥).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٥٢).

(٦) هذا ما ذهب إليه سيبويه وأجاز السيرافي والمبرد وابن السراج نصب زيد، فيكون من باب=

....

يطلب مرفوعًا نائبًا عن الفاعل، ونائب الفاعل لا يصح تقدمه على عامله، ولم ينبه المصنف في شرحه على هذا المثال[1] وهذا نص في أن واجب الرفع ليس من باب الاشتغال كما مر[2].

تتمة

يساوي الفعل في جواب تفسير العامل في الاسم السابق اسم الفاعل واسم المفعول العامل عمل الفعل[3]، نحو قوله: زيدًا[4] أنت ضاربه، [أو الدرهم أنا معطاه الآن أو غدًا، بخلاف زيدًا أنا ضاربه][5] أمس، أو الدرهم أنا معطاه كذلك؛ لأنه غير عامل على الأصح؛ لأنه بمعنى الماضي.

= الاشتغال في المنصوب على أن يكون المجرور في موضع نصب، والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنوي الذي تضمنه الفعل، ورده ابن مالك بأن الفعل لا يتضمن إلا مصدرًا غير مختص، والإسناد إليه منطوقًا به غير مفيد، فكيف إذا كان غير منطوق به. انظر: حاشية ابن الألوسي على شرح قطر الندي (٢/٣٢٥)، حاشية يس على الفاكهي (٢/٨٩).

(١) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٢١٤).

(٢) قوله «كما مر» سقط من (ب).

(٣) دون الصفة المشبهة وأفعل التفضيل؛ لأنها لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسر عاملًا. انظر: شرح المكودي على الألفية (١/٢٣٢).

(٤) بنصب زيدًا بفعل مضمر يفسره جملة: أنا ضاربه، أو باسم الفاعل مضمر خبر عن أنا مقدم عليه، أو مبتدأ، و«أنا» فاعله إن اعتمد على نحو: استفهام كما في مثال الشارح، والوصف المذكور على هذين خبر مبتدأ محذوف، وهو مفسر للمحذوف، وقائم مقامه بلا تقدير كما قاله ابن قاسم العبادي. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٦٢)، حاشية الصبان على الأشموني (٢/٨٣).

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

بَابٌ
فِي التَّنَازِعِ

باب التنازع في العمل

ويسمى أيضًا باب الإعمال ـ بكسر الهمزة عند الكوفيين، وحقيقته[١]: أن يتقدم عاملان[٢] فأكثر ويتأخر معمول فأكثر، ويكون كل من المتقدم طالبًا لذلك المتأخر إما على جهة التوافق في الفاعلية، أو المفعولية، أو مع التخالف فيهما، والعاملان إما فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما[٣] في التصرف، أو يختلفان[٤][٥] مثال الفعلين: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾ [الكهف: ٩٦][٦]، ومثال الاسمين[٧][٨]:

(١) قوله: (حقيقته)، أي: حقيقته الاصطلاحية

(٢) أي: عاملان مذكوران، فلا تنازع بين محذوفين، نحو: زيدًا في جواب: مَن ضربت وأكرمت.

(٣) كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل، ولا مدخل للحرف في هذا الباب. انظر: شرح الألفية للمراد (١/٣٠٣).

(٤) في (ب) مختلفان.

(٥) انظر: التصريح للأزهري (١/٣١٥).

(٦) «فقطرًا» يطلبه «آتوني» على أنه معموله الثاني، ويطلبه الثاني على أنه مفعول به، فأعملنا الثاني لقربه وأهملنا الأول، وأعملناه في ضميره وحذفناه؛ لأنه فضلة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٤٣)

(٧) في (ج) مثال الاسمين قوله

(٨) قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: هذا البيت من الطويل، ولم أعثر لهذا البيت=

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْئِلًا

ومثال المختلفين ﴿هَآؤُمُ[1] اقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]، فـ«هاؤم» اسم فعل بمعنى خذ، والميم حرف يدل على الجمع، وأصلها «هاكم» أبدل من الكاف الواو، ثم أبدل الواو همزة، وروى الشافعي في مسنده أن النبي ﷺ ناداه رجل، أي: من جماعة، فقال ﷺ: «هاؤم» - أي: تعالوا - فقال الرجل: يحب القوم ولما يلحق بهم؟ فقال: (المرء مع من أحب)[2].

= على نسبة لقائل معين، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به.
الشاهد فيه قوله: (مغيثًا مغنيًا من أجرته) فقد تقدم في هذه العبارة عاملان أولهما: قوله (مغيثًا)، وثانيهما: قوله (مغنيًا) وتأخر عنهما معمول واحد وهو وقوله: (من أجرته) وهذا العاملان المتقدمان اسمان يشبهان الفعل؛ لأن كل واحد منهما اسم فاعل، وكل واحد منهما صالح للعمل في ذلكم المعمول المتأخر، وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله، وكل منهما يطلب قوله: (من أجرته) مفعولًا وقد أعمل الثاني لقربه، وأعمل الأول في ضميره ثم حذف هذا الضمير. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٨٩، ١٩٠)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧٦)، وشرح الأشموني (١/٤٥٢)، وشرح الكافية الشافية (٢/٦٤٢)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/٦٢٩)، وأوضح المسالك (٢/١٦٨)، وتخليص الشواهد (٥١٣)، والمقاصد النحوية (٣/٢)، وجامع الدروس العربية (٢٦).

(١) والحق أنه بالهمز لغة لا مبدلة من شيء، والشاهد في تنازع (هَآؤُمُ) مع (اقْرَءُواْ) فأعلمنا الثاني لقربه، وقيل: (هَآؤُمُ) بمعنى تعالوا فيكون لازمًا، ولا تنازع فيه. انظر: حاشية ابن حمدون (١/٢٤٣).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (٣٨٧٨).

يَجُوزُ فِي نَحْوِ «ضَرَبَنِي، وَضَرَبْتُ زَيْدًا»، إِعْمَالُ الأَوَّلِ ....

ومثال عمل أكثر من عاملين في أكثر من معمول قوله ﷺ: **(تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين)**[1] فتنازع «تسبحون وتكبرون وتحمدون» في ظرف وهو «دبر» وفي نائب مصدر وهو ثلاثًا[2].

ولا تعمل العوامل كلها في المتنازَع فيه، بل إنما تعمل في عامل واحد، ويجوز أن تُعمِل أيها شئت باتفاق البصريين والكوفيين[3] وإنما الخلاف بينهما في المختار هل هو الأول أو الثاني؟ إذا عرفت ذلك فاعلم أنه **(يجوز في ضربني وضربت زيداً إعمال الأول)**؛ لسبقه[4] وإهمال الثاني

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٥٩٥).

(٢) يستفاد من تمثيل الشارح أن المتنازع فيه قد يكون ظرفًا، وقد يكون مفعولًا مطلقًا، وذلك لأن (دبر كل صلاة) ظرف، و(ثلاثًا وثلاثين) مفعول مطلق مبين للعدد، وظاهر إطلاق الشارح أن التنازع يكون في جميع المعمولات، ويستفاد أيضًا أنه إذا تنازع أكثر من عاملين أعلمت الأخير منها كما في الحديث، فقد أعمل (تحمدون) في لفظ معمولين، وأعمل العامل الأول والعامل الثاني في ضميريهما، وحذف الضميرين لكونهما فضلتين. انظر: عدة السالك إلى أوضح المسالك (١٩١/٢).

(٣) أي: باتفاق ممن لا يجوز عمل العاملين معًا، فلا يرد أن الفراء يقول بعملهما معًا إذا اتفقا في طلب المرفوع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٩٨/٢).

(٤) ثم كل مما يليه أولى من لاحقه للعلة المذكورة، وهناك قول ثالث: هما سواء، ومحل الخلاف ما لم يوجد مرجح لأحدهما، ففي ضربت بل أكرمت عمرًا يجب إعمال الثاني، وبالعكس في نحو: ضربت لا أكرمت زيدًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٠١/٢).

وَاخْتَارَهُ الكَوفِيُّونَ فَيُضْمَرُ فِي الثَّانِي كُلُّ مَا يَحْتَاجَهُ، أَوْ الثَّانِي

لتأخره، (و) هذا الوجه (اختاره الكوفيون فيضمر[١] في) العامل (الثاني) المهمل وهو الذي لم يعمل في الظاهر (كل ما يحتاجه) من مرفوع ومنصوب ومجرور، مثال الأول: قام وقعدا أخواك، ومثال الثاني: قام وضربتهما أخواك، ومثال الثالث: قام ومررت بهما أخواك.

وإنما جاز الإضمار في جميع ذلك لأن الاسم المتنازع فيه وهو «أخواك» في نية التقديم على الفعل الثاني؛ لأنه فاعل الفعل المتقدم، فالضمير المتصل بالفعل الثاني وإن عاد على متأخر لفظًا فهو متقدم نية، وفي مثال المتن الأول يطلب زيدًا فاعلًا، والثاني يطلبه مفعولًا، فإذا أعملت الأول رفعت زيدًا، وأضمرته في الثاني، فتقول: ضربني وضربته زيدًا[٢].

(أو) إعمال (الثاني)[٣] لقربه[٤] وإهمال الأول لبعده (و) هذا الوجه

---

(١) في (ب) فتضمر.

(٢) في (ج) زيد.

(٣) بياض في (أ) والمثبت من (ب) و(ج).

(٤) رأى البصريون أن إعمال الثاني أولى من الأول لثلاث حجج: **الأولى**: أنه أقرب إلى المعمول، وهي العلة التي ذكرها الشارح.

الثانية: أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل ـ وهو المتقدم ومعموله ـ وهو الاسم الظاهر بأجنبي من العامل، وهو ذلك العامل الثاني، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر في هذا الباب للضرورة التي ألجأت إليه، فهو خلاف الأصل الأقل.

الثالثة: أنه يلزم على إعمال الأول في لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى ـ وهي جملة العامل الأول مع معموله ـ قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف=

وَاخْتَارَهْ الْبَصْرِيُّونَ فَيُضْمَرُ فِي الأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ، نَحْوُ:

(اختاره البصريون فيضمر[1] في) العامل **(الأول مرفوعه)**[2] عند البصريين **(فقط)** لامتناع حذف العمدة عندهم خلافًا للكسائي ومن وافقه من وجوب الحذف وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر، وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة؛ لأن الإضمار[3] قبل الذكر قد جاء مصرحًا به في غير باب التنازع، **(نحو)**: «رُبَّه رجلًا» و«نعم رجلًا» فـ«رجلًا» فيهما تمييز للضمير وهو المجرور[4] بـ«رب» والمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة التمييز التأخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متأخر لفظًا ورتبة[5]، وجاء الإضمار قبل الذكر في هذا الباب أيضًا، حكى سيبويه[6] عن بعض العرب: «ضربوني وضربت قومَك» بالنصب فقد أعمل الثاني، وأضمر في الأول ضمير الفاعل وهو الواو العائد على المتنازع فيه، وهو قومك المنصوب على المفعولية، والمفعول رتبته التأخير فعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة[7]، وقال الشاعر[8]:

= الأصل. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٢/١٦٠).

(١) في (ب) فتضمر.

(٢) بياض في (أ) والمثبت من (ج).

(٣) في (ب) و(ج) لأن الضمير.

(٤) في (ب) للضمير المجرور.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٢٠).

(٦) الكتاب لسيبويه (٢/٤٠).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٨٤).

(٨) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الارتشاف (١/٤٨٤)، والأشباه والنظائر=

جَفَوْنِي وَلَـمْ أَجْفُ الأَخِـلَّاءَ ....

(جَفَـوْنِي وَلَـمْ أَجْـفُ الأَخِـلَّاءَ) إِنَّنِـي [بِكُلِّ الذِي يُرْضِـي[1] خَلِيلِي مُوْلَعُ][2]

فأعمل الثاني ونصب «الأخلاء»، وأعمل الأول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية، فقد عاد الضمير على «الأخلاء» المنصوب على المفعولية[3]، و«الأخلاء» جمع خليل[4].

والمقدر في نحو: ضربني وضربت زيدًا ضمير مستتر فيه؛ لأنه مفرد، وتقول: قاما وقعد أخواك، وقاما وضربت أخويك، وقاما ومررت بأخويك،

= (٧٧/٣، ٢٨٢/٥)، وأوضح المسالك (٢٠٠/٢)، وتخليص الشواهد (٥١٥)، وتذكرة النحاة (٣٥٩)، والدرر (١١٥/١، ٣٥٢/٢)، وشرح ابن الناظم (١٨٧)، وشرح الأشموني (١٧٩/١، ٢٠٤)، وشرح التسهيل (١٦٣/١، ١٧٠/٢)، وشرح قطر الندى (١٩٧)، ومغني اللبيب (٤٨٩/٢)، والمقاصد النحوية (١٤/٣)، وهمع الهوامع (٦٦/١، ١٠٩/٢).

الشاهد فيه قوله: (جفوني ولم أجف الأخلاء) حيث تنازع العاملان «جفوني» و«لم أجف» معمولًا واحدًا هو «الأخلاء»، فأعمل العامل الثاني لقربه منه، وأضمر في العامل الأول. هذا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيعملون العامل الأول لأسبقيته في الورود، ولكن أكثر النحاة رجحوا مذهب البصريين.

وفي البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله: «جفوني» حيث قدم الضمير على مفسره؛ لأنه معمول لأول المتنازعين.

(١) في (ب) و(ج) يهوى.

(٢) ما بين القوسين بعد البحث والمطالعة في المصادر الشعرية ليس عجزًا للصدر المذكور ولكنه عجز لصدر مشهور هو: «تمل الندامي ما عداني فإنني»، والظاهر أنه قد اختلط عليه وركب عجزًا على صدر ليس له.

(٣) في (ب) الفاعلية.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٨٤/١).

....

فأضمرت في الأول مرفوعَه في هذه المثل الثلاثة. أما غير مرفوعه فإن لم يكن عمدة في الأصل ولم يُوقِع حذفُه في لبس وجب حذفه؛ لعوده[١] على متأخر لفظا ورتبة، تقول: ضربت وضربني أخواك، ومررت ومر بي أخواك، ولا تقول في الأول: ضربتهما، أو[٢] مررت بهما لما مر، وأما قول الشاعر[٣]:

... تُرْضِـيهِ[٤] وَيُرْضِـيكَ صَـاحِبٌ ....

فضرورة، فإن كان عمدة في الأصل كأن كان خبرًا لكان أو ظن أو المفعول الأول لظن لم يجز الحذف، بل يجب الإضمار والتأخير؛ لأن كونه فضلة ينبغي أن لا يضمر قبل الذكر، وكونه عمدة في الأصل ينبغي أن لا يحذف فوجب الإضمار والتأخير، تقول: كنت وكان زيد[٥] صديقًا إياه، وظنني وظننت زيدًا عالمًا إياه، وكذا إن أوقع في لبس، نحو: استعنت واستعان عليَّ زيد به، فالأول[٦] يطلب «زيدًا» مجرورًا بالباء، والثاني[٧] يطلبه فاعلًا؛ لأنه استوفى معموله المجرور بـ«على» فأعملنا[٨] الثاني،

(١) في (ب) بعوده.
(٢) في (ج) ولا.
(٣) في (ب) ومررت بهما لما مر وأمّا قول الشاعر. (سقط في ب)
(٤) في (ج) إذا كنت ترضيه.
(٥) في (أ) و(ب) زيدا.
(٦) الأول: استعنتُ.
(٧) الثاني: استعان.
(٨) في (أ) و(ب) فعملنا.

وليس منه:

وأضمرنا ضمير زيد مجرورًا[1] بالباء مؤخرًا، وقلنا به، والذي حملنا على ذلك أنا لو أضمرناه مقدمًا قبل استعان لزم الإضمار قبل الذكر، ولو حذفناه أوقع في اللبس[2] فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه؟.

[ما ليس من التنازع]

(وليس[3] منه)[4] أي: من باب التنازع خلافًا للكوفيين قول امرئ القيس[5]:

(١) في (ج) مجرور.

(٢) في (ب) و(ج) لبس.

(٣) بياض في (أ) والمثبت من (ج) و(ب).

(٤) وقوله: (وليس منه... إلخ) لما استدل الكوفيون على أولوية إعمال الأول بقول امرئ القيس، «ولو أنما أسعى البيت» حيث قالوا قد توجه الفعل أعني كفاني ولم أطلب إلى اسم واحد، وهو قليل من المال فاقتضى الأول رفعه بالفاعلية، والثاني نصبه بالمفعولية، وامرؤ القيس الذي هو من أفصح شعراء العرب أعمل الأول، فلو لم يكن إعمال الأول أولى لما اختاره؛ إذ لا قائل بتساوي الإعمالين، أجاب الشارح تبعًا لابن هشام من طرف البصريين بقوله: (وليس من التنازع... إلخ) كذا قيل، ولا يخفى ما في قوله؛ إذ لا قائل بتساوي الإعمالين فتذكر. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى لا بن هشام (١/٢٣٠، ٢٣١).

(٥) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (٣٩)، والإنصاف (١/٨٤)، وتذكرة النحاة (٣٣٩)، وخزانة الأدب (١/٣٢٧، ٤٦٢)، والدرر (٥/٣٢٢)، وشرح شواهد المغني (١/٣٤٢، ٢/٦٤٢)، وشرح قطر الندى (١٩٩)، والكتاب (١/٧٩)، والمقاصد النحوية (٣/٣٥)، وهمع الهوامع (٢/١١٠)، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (٢/٨٨٠)، ومغني اللبيب (١/٢٥٦)، والمقتضب (٤/٧٦)، والمقرب (١/١٦١).

.... كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ

لِفَسَادِ المَعْنَى.

ولَوْ أنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ (كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ

؛ لفساد المعنى)؛ لأن «لو» تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره[١]، فإن كان ما بعدها مثبتًا كان منفيًّا، نحو: «لو جاءني لأكرمته»[٢]، وإن كان منفيًّا كان مثبتًا نحو: «لو لم ينس لم أعاقبه» وعلى هذا فقوله: إن ما أسعى لأدنى معيشة ولم يكفني فيلزم أنه كفاني[٣] مثبتين وبعد دخول لو صار[٤] منفيين فصار المعنى ما أسعى لأدنى معيشة، ولم يكفني فيلزم أنه لا يطلب قليلًا من المال، وقوله: «ولم أطلب» منفي في نفسه وهو معطوف على جواب لو وهو «يكفني» والمعطوف على الجواب في حكم الجواب وعلمت أنه منفي قوله[٥]: «ولم أطلب»، فلو سلط على «قليل» لصار المعنى أطلب قليلا فكأنه قال: لا أطلب قليلا أطلب قليلا، وهذا تناقض وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول أطلب محذوفًا تقديره: ولم أطلب الملك أو المجد[٦] ويدل عليه قوله بعدُ[٧]:

---

(١) أي: امتناع الجزاء لا متناع الشرط غالبًا في المشهور.

(٢) في (ب) و(ج) أكرمته.

(٣) في (ب) و(ج) لأدنى معيشة كفاني.

(٤) في (ب) و(ج) صارا.

(٥) في (ب) و(ج) منفي فينتفي.

(٦) في (ب) و(ج) والمجد.

(٧) هذا البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه (١/١٨٠)، وسبيل الهدى بتحقيق=

....

وَلَكِنَّمَـــا أَسْـــعَى لِمَجْـــدٍ مُؤَثَّـــلٍ   وَقَـدْ يُـدْرِكُ المَجْـدَ المُؤَثَّـلَ أَمْثَـالِي

فإن قيل: إنما لزم فساد جعله من باب التنازع بعطفك «لم أطلب» على «كفاني» ولو قدرته مستأنفًا كان نفيًا محضًا غير داخل تحت حكم لو.

أجيب بأنه إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط[1][2].

**   **   **

= قطر الندى (١٦٥)، وإصلاح المنطق (٢١)، والإنصاف (٨٤/١)، وشرح أبيات سيبويه (٣٨/١)، وشرح شواهد الإيضاح (٩٢)، وشرح شواهد المغني (٣٤٢/١، ٦٤٢/٢)، ولسان العرب (٩/١١) «أثر»، وتاج العروس «أثل» «لو»، وبلا نسبة في تذكرة النحاة (٣٤٠)، ومغني اللبيب (٢٥٦/١)، وهمع الهوامع (١٤٣/١).

(١) في (ج) يزيل الارتباط، والله أعلم.

(٢) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٢١٨، ٢١٩).

بَابٌ

المَفْعُولُ مَنْصُوْبٌ وَهُوَ خَمْسَةٌ ....

(بَابٌ[1])

في بيان المفاعيل وأحكامها

(المفعول) بجميع أنواعه **(منصوب[2])** أبدًا كما أن الفاعل مرفوع أبدًا، وسبب ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحدًا، والرفع ثقيل[3] والمنصوب[4] قد يتعدد، والنصب خفيف فجعلوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير قصدًا للتعادل وقد يتعارضان[5] كما مر في باب الفاعل عند فهم المعنى كـ«خرق الثوبَ المسمارُ».

(وهو) أي: المفعول من حيث هو، أي: أنواعه **(خمسة)** على الصَّحيح:

---

(١) قوله: (باب) الظاهر أنه بالتنوين وما بعده مبتدأ وخبر.

(٢) أبهم الناصب ليجري على الأقوال كلها في الناصب، والصحيح أن ناصبه الفعل المتعدي أو شبهه. انظر: حاشية الفيشي على شرح قطر الندى لابن هشام (٢٧٣).

(٣) قوله: (والرفع ثقيل) لأنه بالضمة التي هي أثقل الحركات، بالواو التي هي أثقل الحروف، وأما الألف فليس رفعًا أصليًّا، بل نصب أصلي على أن علية الثقل في البعض تكفي. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى لابن هشام (١/٣٣٣).

(٤) في (ب) و(ج) والمفعول.

(٥) في (ب) و(ج) يتقارضان.

المَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ كـ«ضَرَبْتُ زَيْدًا»، ....

[المفعول به]

أحدها: (المفعول به[1]): قدمه على غيره؛ لأن غير البصريين لا يسمي مفعولًا إلا المفعول به خاصة، ويقول في غيره: مشبه بالمفعول قاله المصنف في الحواشي[2] (وهو ما[3] وقع عليه فعل الفاعل، كـ«ضربت زيدًا»)، فـ«زيدًا» مفعول به؛ لأنه وقع عليه الضرب الصادر من الفاعل، والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به من غير واسطة[4]، بحيث لا يعقل إلا به، فيشمل «ما ضربت زيدًا» و«لا يضرب[5] عمرًا».

وخرج بما وقع عليه بقية المفاعيل؛ لأن المفعول معه وقع معه لا عليه، والمفعول فيه وقع فيه لا عليه، والمفعول المطلق هو نفس فعل

---

(١) الباء في قوله: (به) للسببية أو للصلة، فعلى الأول متعلق بالفعل، والثاني بما تضمنه من معنى المتعلق. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى لابن هشام (٣٣٤/١).

(٢) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (٤٩٠).

(٣) قوله: (ما وقع عليه) أي: ما ذكر ليدل على وقوع الفعل عليه، واختصر للعلم بالمقصود، فلا يرد المبتدأ في زيد ضربته، فإنه وإن وقع عليه فعل الفاعل لكنه لم يذكر ليدل على وقوع الفعل عليه، بل ليدل على أنه المسند إليه، وإنما اتفق أنه هو وضميره المفعول واحد. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى لابن هشام (٣٣٤/١).

(٤) قوله: (من غير واسطة) خرج به ما تعلق به بواسطة حرف جر؛ لأن مطلق المفعول به يقع عليه وإن كانت مفعولًا بها لكن بواسطة فمن زاد بلا واسطة أو بواسطة، ويسمى بالظرف أراد الأعم. انظر: حاشية يس على الفاكهي على قطر الندى (٩٨/٢).

(٥) في (ب) و(ج) تضرب.

. . . .

الفاعل[١]، والمفعول له وقع لأجله[٢].

❊❊ ❊❊ ❊❊

(١) قوله: (والمفعول المطلق هو نفس فعل الفاعل) إذ مدلول الفعل المطلق نفس فعل الفعل، وهذا مبني على المسامحة، إذ المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر، أي: الأثر لا المصدرالذي هو التأثير، ولتقاربهما لم يفرق أهل اللغة بينهما. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/٩٨).

(٢) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (٢/٩٨).

وَمِنْهُ الْمُنَادَى، ....

[المنادى]

(ومنه) أي: المفعول[(١)] به (المنادَى) بفتح الدال بجميع أنواعه، وهو المطلوب إقباله بحرف[(٢)] نائب مناب «أدعو»[(٣)] لفظًا، أو تقديرًا[(٤)]، وبيان كونه مفعولا[(٥)] أن قولك: «يا غلام زيد» أصله «يا أدعو غلام زيد» فـ«يا» حرف تنبيه، و«أدعو» فعل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر، وغلام زيد مفعول، ومضاف إليه، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيرًا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين:

أحدهما: دلالة قرينة الحال، والثاني: الاستغناء بما جعلوه كالنائب

---

(١) في (ب) و(ج) أي: من المفعول.

(٢) قوله: (بحرف) متعلق بالمطلوب: أي: بواسطة حرف من حروف النداء.

(٣) قوله: (نائب مناب أدعو) صفة حرف، وقوله: (مناب) ظرف نائب، وإنما حذف في فيه مع أنه ليس من الجهات الست لكونه جاريًا مجرى لفظ مكان لكونه ذا ميم فيه معنى الاستقرار أي: بواسطة حرف قائم مقام أدعو في شغل محله لا في العمل، وإلا لم يكن المنادى محذوف الفعل لقيام القرينة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/٩٩).

(٤) قوله: (لفظًا أو تقديرًا) دفع لما يوهم النيابة من وجوب ذكر الحرف مع أنه يحذف إذا كان يا خاصة كما في المغني والتصريح إلا في مسائل ذكرها في الأوضح، وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبًا دغدغة يمكن دفعها بأن النائب يحذف إذا كان له نائب كما في ضربي زيدًا قائمًا، والقرينة ثابتة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/٩٩).

(٥) سبب إتيانه بذلك الخفاء ولعله لهذا قال: منه. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/٣٣٥).

وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافًا كَـ«يَا عَبْدَ اللهِ»، أَوْ شَبِيْهًا بِالْمُضَافِ كَـ«يَا حَسَنًا وَجْهُهُ»

عنه والقائم مقامه وهو حرف النداء عنه[1]، فهو منصوب بفعل مقدر على الأصح وليس كل منادى ينصب لفظًا، بل ينقسم إلى أربعة أقسام، ولذا قال المصنف: (وإنما[2] ينصب) المنادى وجوبًا في ثلاثة مواضع:

أحدها: إذا كان (**مضافًا**) سواء أكانت الإضافة محضة وهي الخالصة من شائبة الانفصال (كـ«**يا عبد الله**»[3])، أو غير محضة وهي إضافة الصفة لمعمولها نحو: «يا حسن الوجه»[4].

وثانيها: ما ذكره بقوله: (أو) كان (**شبهه**[5])[6] وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه. إما بعمل[7] أو عطف قبل النداء، والعمل إما في فاعل أو مفعول أو مجرور[8]، فالأول (كـ«**يا حسنًا وجْهُهُ**») فـ«وجهه» مرفوع على

(١) كلمة «عنه» غير موجودة في (ب) ولا (ج).

(٢) في (ب) و(ج) قال وإنما.

(٣) قوله: (يا عبد الله) التمثيل به للمضاف ظاهر إن لم يكن علمًا، وإن كان علمًا ففيه مسامحة؛ لأن العلم مجموع المضاف والمضاف إليه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٠٠/٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (٢١٤/٢).

(٥) قوله: (شبهه) وجه الشبه أن الأول عامل في الثاني وأنه يتخصص بما بعده ويفتقر إليه كما أن المضاف كذلك بالنسبة إلى المضاف إليه.

(٦) في نسخة المتن المطبوعة: وشبيها بالمضاف. (١٧).

(٧) قوله: (إما بعمل) أي: بعمل فيما فيما بعده.

(٨) لم يذكر مثالًا له ومثاله: كيا خيرًا من زيد.

وَ«يَا طَالِعًا جَبَلًا» وَ«يَا رَفِيقًا بِالعِبَادِ»، ....

الفاعلية بـ«حسن»، (و) الثاني، نحو: («يا طالعًا جبلا»[1]) فـ«جبلا» منصوب على المفعولية بـ«طالعًا»[2].

(و) الثالث، نحو: («يا رفيقًا بالعباد») فـ«بالعباد» متعلق بـ«رفيقًا» والمعطوف، نحو: ثلاثة وثلاثين فيمن سميته[3] بالمعطوف[4] والمعطوف عليه معًا فيجب نصبهما للطول.

أما الأول: فلأنه شبيه بالمضاف من حيث إن الثاني من تمام الأول، وأما الثاني فبالعطف على الأول، ويمتنع إدخال يا عليه، لأنه الجزء الثاني من العلم فأشبه «شمس» من «عبد شمس» و«يا» لا تدخل عليه[5].

(١) قوله: (يا طالعًا جبلًا) هو معرفة بدليل نعته بمعرفة، ولا يقال موصوفه المقدر نكرة؛ لأنه تنوسي بإقامته مقامه، ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر قاله الشنواني، ثم نقل عن الرضي جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره، وكذا عن الشيخ خالد قال: لكون التعريف مجددًا قال: وينبغي أن نعت شبه المضاف كذلك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٤٠).

(٢) انظر: شرح الفاكهي بحاشية يس (٢/١٠٠).

(٣) فإن ناديت جماعة هذه عدتها، فإن كانت الجماعة غير معينة وجب النصب أيضًا، وإن كانت معينة عندك بأن أريد نداء ثلاثة على حدتها، وثلاثين على حدتها، وكل منهما مبهم في نفسه وجب النصب أيضًا؛ لأنه بمنزلة النكرة الغير مقصودة، ولا يلزم من تعيين جميع العدد تعين ثلاثة منه أو ثلاثين، وإن كانت الثلاثة معينة بأعيانهم عندك والثلاثين كذلك وجب بناء الأول على الضم، فإن لم يقرن الثاني بأن وجب بناءه على الواو؛ لأنه مفرد علم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٦٠، ٦١).

(٤) في (ب) و(ج) سميته بذلك أي بالمعطوف.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٨٤).

أَوْ نَكِرَةً غَيرَ مَقْصُوْدَةٍ كَقَوْلِ الأَعَمَى: «يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي». وَالمُفْرَدُ المَعْرِفَةُ

وثالثها ـ ما نبه عليه بقوله: (أو كان نكرة غير مقصودة) جامدة كانت أو مشتقة في نثر أو شعر، (كقول) الواعظ: يا غافلاً والموت يطلبه[1]، وقول (الأعمى: يا رجلا خذ بيدي)، وقول الشاعر[2]:

فَيَــا رَاكِبًــا إِمَّــا عَرَضْــتَ فَــبَلِّغَنْ ... نَــدَامَايَ مِــنْ نَجْــرَانَ أَلَّا تَلَاقِيَــا

لأن هؤلاء[3] لم يقصدوا واحدًا بعينه[4].

هذا هو القسم الأول، (و) القسم الثاني (المفرد) عن الإضافة وشبهها فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع (المعرفة) سواء أكان

(١) قوله: يا غافلا، والموت يطلبه، قال البعض: الواو استئنافية ليصح كونه مثالًا للنكرة غير المقصودة إذ لو جعلت حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف، لا مما نحن بصدده، وفيه أن المعنى على الحالية لا على الاستئناف، فالأولى عندي أنه من شبيه المضاف لا من المفرد وإن درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٤٠/٣).

(٢) **قال العيني**: قاله عبد يغوث بن وقاص الحارثي شاعر جاهلي من شعراء قحطان، وفارس قومه بني الحارث، وهو قائدهم يوم الكلاب الثاني إلى بني تميم، وهو من الطويل.
الشاهد في: (أيا راكبًا) للندبة بحذف الهاء. انظر: شرح الشواهد للعيني (١٤٠/٣)، التصريح (١٦٧/٢)، والأشموني (٤٤٥/٢/٨٧٢)، والشذور (١١١/٥١)، وابن عقيل: (٢٦٠/٣/٣٠٦)، وسيبويه (٣١٢/١)، والخصائص (٤٤٩/٢)، وشرح المفصل (١٢٧/١، ١٢٩)، والخزانة (٣١٣/١)، والمفضليات: (١٥٦).

(٣) قوله: (هؤلاء) أي: الواعظ والأعمى والشاعر.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢١٣/٢).

يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ، كَـ«يَا زَيْدُ، وَيَا زَيْدانِ، وَيَا زَيْدُونَ» وَ«يَا رَجُلُ» لِمُعَيَّنٍ.

التعريف سابقًا له على النداء، أم لا كما سيأتي (يبنى على ما يرفع به) من حركة أو حرف لو كان معربًا[1] فمَثَّل لما كان التعريف[2] سابقًا[3] قبل بقوله: (كـ«يا زيد») فهو مبني على الضم؛ لأنه لو كان معربًا لكان مرفوعًا بالضم، ومثله: يا رجال، ويا هندات[4]، ويا هنود، ويا معدي كرب، ثم مثل لنائب الضم بقوله: (ويا[5] زيدان، ويا زيدون) فالأول مبني على الألف، والثاني على الواو؛ لأنهما لو كانا معربين لكانا مرفوعين بذلك، ثم مَثل لما كان التعريف فيه عارضًا في النداء والإقبال بقوله: (ويا رجلُ لمُعيَّن)، فيبنى على الضمة؛ لأنه مفرد معرف بالإقبال عليه، وأما ما كان مبنيًّا قبل النداء، كسيبويه[6] وحذام في لغة أهل الحجاز[7]، أو كان مقصورًا كالفتى، أو منقوصًا كالقاضين فتقدر فيه ضمة[8] في آخره، ويظهر أثر ذلك

(١) قوله: (لو كان معربًا) أي: على سبيل الفرض.

(٢) كلمة «التعريف» غير موجودة في (ج).

(٣) في (ب) و(ج) سابقًا له.

(٤) مطموسة في (ج).

(٥) مطموسة في (ج).

(٦) قوله: (سيبويه) أي: في لغة من بناه.

(٧) وأما في لغة بني تميم فهو معرب، فيكون في حالة النداء مبنيًّا على الضم بناء مجددًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٣٩).

(٨) في (ج) الضمة.

....

التقدير في تابعه، فتقول: «يا سيبويه العالمُ» برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة، وبنصبه مراعاة لمحله[(١)] كما تفعل[(٢)] في تابع ما جُدد بناؤه، نحو: يا زيد الفاضل برفع الفاضل وبنصبه[(٣)(٤)].

وخرج بالمركب المزجي الإسنادي[(٥)] نحو: «يا تأبط شرًّا» عَلَمًا فهو كالمبني في تقدير الضم في آخره، ويظهر أثره في التابع[(٦)] كما مر.

ويجوز الضم والنصب في المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة إذا اضطر شاعر لتنوينه. مثال الضم قول الشاعر[(٧)]:

(١) قوله: (لمحله) أي: لمحل المتبوع، ولم يجر مراعاة لكسرة البناء؛ لأنها لأصالتها بعيدة عن حركة بخلاف الضم فإنه لعروضه بيا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة في المتبوعية، وإطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة؛ لأن التحقيق أنها حركة اتباع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٣٩/٣).

(٢) في (ب) تفعل.

(٣) في (ب) و(ج) ونصبه.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢١/٢).

(٥) في (ب) المركب الإسنادي.

(٦) تقول: يا تأبط شرًّا المقدامُ برفعه مراعاة للفظ، وبالنصب مراعاة للمحل. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢١/٢).

(٧) البيت من الوافر وهو للأحوص في ديوانه (١٨٩)، والكتاب (٢٠٢/٢)، والأغاني (٢٣٤/١٥)، وخزانة الأدب (١٥٠/٢، ١٥٢، ٥٠٧/٦)، والدرر (٣٧٦/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢٥/٢، ٦٠٥)، وشرح شواهد المغني (٧٦٦/٢)، وبلا نسبة في الأزهية (١٦٤)، والأشباه والنظائر (٢١٣/٣)، والإنصاف (٣١١/١)، وأوضح المسالك=

....

سَـــلَامُ اللهِ يَــــا مَطَــرٌ عَلَيْهَــــا وَلَـــيْسَ عَلَيْــكَ يَــا مَطَــرُ السَّــلَامُ

ومثال النصب قوله[1]:

ضَـــرَبَتْ صَـــدْرَهَا إِلَـــيّ وَقَالَــتْ يَـــا عَـــدِيًّا لَقَـــدْ وَقَتْــكَ الأَوَاقِ

والأول أولى إن كان علمًا، قاله ابن مالك في كافيته[2] وهو المختار عند[3] سيبويه والخليل مطلقًا[4].

= (٢٨/٤)، والجنى الداني (١٤٩)، والدرر (٢٥٧/٢)، ورصف المباني (١٧٧، ٣٥٥)، وشرح ابن الناظم (٤٠٥)، وشرح الأشموني (٤٤٨/٢)، وشرح التسهيل (٣٩٦/٣)، وشرح شذور الذهب (١١٣)، وشرح ابن عقيل (٢٦٢/٢)، وشرح الكافية الشافية (١٣٠٤/٣)، ومجالس ثعلب (٩٢، ٥٤٢)، والمحتسب (٩٣/٢).

الشاهد فيه: قوله: (يا مطر) الأول، حيث نون المنادي المفرد العلم للضرورة، وأبقى الضم اكتفاء بما تدعو الضرورة إليه. انظر: منحة الجليل (٢٦٣/٣).

(١) البيت من الخفيف، وهو للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب (١٦٥/٢)، والدرر (٣٨٧/١)، وسمط اللآلي (١١١)، واللسان (٤٠٤/١٥) «وقي»، والمقاصد النحوية (٢١١/٤)، والمقتضب (٢١٤/٤)، ولعدي أخي المهلهل في تاج العروس «وقى»، وبلا نسبة في رصف المباني (١٧٧)، وسر صناعة الإعراب (٨٠٠/٢)، وشرح الأشموني (٤٤٨/٢)، وشرح شذور الذهب (١٤٦)، وشرح المفصل (١٠/١٠)، والمنصف (٢١٨/١)، وهمع الهوامع (١٧٣/١).

والشاهد فيه قوله: «يا عديًا» حيث نصبه للضرورة الشعرية، وحقه لبناء على الضم؛ لأنه علم.

(٢) شرح الكافية الشافية (١٣٠٤/٣).

(٣) في (ج) وعند.

(٤) الكتاب لسيبويه (٣٣٩/١، ٣٤٥).

....

تتمة

النداء بكسر النون وضمها لغةً مطلق الدعاء، وفي الاصطلاح: الدعاء بحروف مخصوصة[١] وهي ثمانية: الهمزة، وأي مقصورتين وممدودتين، ويا، وأيا، وهيا، ووا[٢].

[أقسام المنادي]

والمنادى قريب وبعيد ومندوب، فالهمزة المقصورة للقريب إلا أن ينزل منزلة البعيد، كالساهي فله بقية الأحرف كما أنها للبعيد، وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، وعلى منع العكس قاله بدر الدين ابن مالك[٣].

ويتعين[٤] «يا» في نداء اسم الله تعالى وفي باب الاستغاثة، وتتعين هي أو «وا»[٥] في الندبة، ولكن إنما يندب بـ«يا» عند أمن اللبس بالمنادى كما سيأتي[٦].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٠٥).

(٢) قوله: (ووا) قال الرضي: وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل، اهـ وقال في المغني: أجاز بعضهم استعمال وا في النداء الحقيقي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٤).

(٣) شرح ابن الناظم على الألفية (٣٢١).

(٤) في (ب) و(ج) وتتعين.

(٥) في (ج) وتتعين يا و«وا».

(٦) في (ب) و(ج) وتتعين.

. . . .

[جواز حذف حرف النداء]

ويجوز حذف حرف النداء، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، إلا في مسائل المنادى البعيد كـ«يا زيد»، والمستغاث كـ«يا لله»، والمندوب كـ«يا عمرًا»؛ لأن المراد فيهن إطالة الصوت، والحذف ينافيه، واسم الجنس غير المعين، كقول الأعمى: يا رجلًا خذ بيدي[١]، والمضمر ونداؤه شاذٌّ، واسم الله تعالى إذا لم تُعوَّضْ في آخره الميم المشددة، واسم الإشارة، واسم الجنس خلافًا للكوفيين فيهما[٢].

وأما قول الشاعر: (أطْرِقْ كَرَا[٣]) ـ أي: يا كروان فرخمه ـ (إنَّ النَّعامَةَ فِي القُرَى)[٤]

وقولهم: (افتدِ مخنوقُ) أي: يا مخنوق[٥] و«أصبِحْ ليلُ» أي: يا ليل

---

(١) انظر: الكافية الشافية (١٣/١٢٩٠)، التصريح على التوضيح (٢/٢٠٧).

(٢) انظر: الارتشاف (٣/١١٩) شرح ابن الناظم (٤٠٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٨).

(٣) في (ج) أطْرِقْ كَرَا أطْرِقْ كَرَا.

(٤) المثل من شواهد سيبويه (٢/٢٣١)، أوضح المسالك (٤/١٤، ١٥)، وهو من الأمثال في مجمع الأمثال (١/٤٣١)، وجمرة الأمثال (١/١١، ١٩٤، ١٩٥) التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٩).

(٥) المثل من شواهد سيبويه في الكتاب (٢/٢٣١)، وأضح المسالك (٤/١٤، ١٥)، مجمع الأمثال (١/٤٢٧)، الدرة الفاخرة (١/٢٧٨)، جمرة الأمثال (٢/٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٩).

....

فضرورة في الأول، وشذوذ في غيره.

قيل: إن الأول مثل يضرب لمن تكبر، وقد تواضع مَن هو أشرف منه؛ لأن معناه طأطئ رأسك يا كروان، واخفض عنقك للصيد؛ فإن أكبر منك وأطول عنقًا، وهي النعامة قد صيدت وحُمِلَتْ من البدو إلى القرى[(١)]، والثاني يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله[(٢)]، والثالث يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء، أصله أن امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له: أصبحت أصبحت[(٣)] فلم يلتفت إليها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه، أي: صر صُبْحًا يا ليل[(٤)(٥)].

* * *

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٩).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٩).

(٣) في (ب) و(ج) أصبحت أصبحت يا فتى.

(٤) في (ج) والله أعلم.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٩).

فَصْلٌ

وَتَقُولُ: «يَا غَلَامُ» بِالثَّلَاثَةِ ....

(فَصْلٌ)

في حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم[1]

وهو أربعة أقسام:

القسم الأول: ما فيه ست لغات وهو الصحيح الآخر، وقد مثل لذلك بقوله: **(تقول: يا غلامِ)** مريدًا به الإضافة إلى ياء المتكلم بالحركات **(بالثلاثة)**[2] على الميم من غير ياء، أما الكسر فك﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦] اكتفاء بالكسر عن الياء، وأما الفتح فكقول الشاعر[3]:

---

(١) أفرده بالذكر؛ لأن فيه لغات وتفصيلا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٧١).

(٢) في (ب) و(ج) الثلاث.

(٣) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: لم أجد أحدًا من الذين استشهدوا بهذا الشاهد أو تكلموا عليه قد نسبه إلى قائل معين، وهو من الوافر.

الشاهد فيه قوله: (بلهف) فإن الباء حرف جر، ومجرورها محذوف، و«لهف» منادى بحرف نداء محذوف، وهو مضاف إلى ياء المتكلم، وقد قلبت ياء المتكلم ألفًا، وقلبت ـ مع ذلك ـ الكسرة التي كانت قبلها فتحة، ثم حذفت هذه الألف اجتزاء بفتح ما قبلها، وأصل الكلام بقولي يا لهفي، ثم صار بقولي لهفًا ثم صار بلهفَ كما في البيت. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/٣٨)، وانظر: الأشباه والنظائر (٢/٦٣، ١٧٩)، والإنصاف (١/٣٩٠)، وأوضح المسالك (٤/٣٧)، وخزانة الأدب (١/١٣١)، والخصائص (٣/١٣٥)، ورصف المباني (٢٨٨)، وسر صناعة الإعراب (١/٥٢١، ٢/٧٢٨)، وشرح الأشموني (٢/٣٣٢)، وشرح عمدة الحافظ (٢/٥٢١)، وشرح قطر الندى (٢٠٥)،=

....

وَلَسْــتُ بِرَاجِـعٍ مَـا فَــاتَ مِنِّــي   بِلَهْــفٍ وَلَا بِلَيْــتَ وَلَا لَــوَ انِّــي

فـ«لهف» منادى سقط منه حرف النداء، والأصل لهفًا[1] فحذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة عنها، ومعنى ذلك: ولست راجعًا ما فات مني بقولي: يا لهفي، ولا بقولي: يا ليتني فعلته، ولا بقولي: لو أني فعلته[2]، وأما الضم فكما يضم[3] المفردات في غير الإضافة وإنما يفعل ذلك الضم فيما يكثر فيه أن لا ينادي[4] إلا مضافًا كالأب والأم[5]، كقول بعضهم: «يا أمُّ لا تفعلي» بضم الميم حكاه يونس[6]، وقرأه آخر: ﴿رَبُّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣]، بضم الرب[7]، والأصل يا أمي ويا أبي، فحذفت الياء تخفيفًا وبنيا على الضم تشبيهًا بالنكرة المقصودة[8][9].

= ولسان العرب (٣٢١/٩) ٢٣٣/٢ «لهف»، والمحتسب (٢٧٧/١)، والمقاصد النحوية (٢٤٨/٤) والمقرب (١٨١/١، ٢٠١/٢)، والممتع في التصريف (٦٢٢/٢)

(١) في (ب) و(ج) يا لهفًا.
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٣٣/٢).
(٣) في (ب) يكثر يضم.
(٤) في (ب) أن المنادى.
(٥) حملًا للقليل على الكثير.
(٦) انظر: شرح ابن الناظم (٤١٢)، الكتاب لسيبويه (٢١٣/٢)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢٣٣/٢).
(٧) الرسم المصحفي: (رَبِّ)؛ بالكسر؛ وقرئت بالضم: «ربُّ». انظر: إملاء ما من به الرحمن (٢٩/٢)، وشرح ابن الناظم (٤١٢)، التصريح على التوضيح (٢٣٣/٢).
(٨) في (ب) بضم الرب تشبيهًا بالنكرة المقصودة.
(٩) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٣٣/٢، ٢٣٤).

وَبِاليَاءِ فَتْحًا وَإِسْكَانًا وَبِالأَلِفِ، ....

وأما ما لا يكثر فيه ذلك، كـ«عَدُوِّي» فلا يجوز أن يقول فيه: يا عدو بحذف الياء وضم الواو، وقاله[1] شارح اللباب[2]: **(وبالياء فتحًا)** أي: مفتوحة نحو قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ [الزمر: ٥٣]، **(وإسكانًا)** أي: ساكنة، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨]، **(وبالألف)** بأن تقلب الكسرة التي قبلها الياء[3] فتحة فتنقلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن الألف أخف من الياء، نحو: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦][4]، والأصل: «يا حسرتي» بكسر التاء وفتح الياء، ثم قيل: يا حسرتي بفتحهما، ثم قيل: يا حسرتا بقلب الياء ألفًا[5] فهذه ست لغات[6] أفصحها حذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها، وثانيها: ثبوت الياء ساكنة أو ثبوتها مفتوحة ثم قلب الياء ألفًا، ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة، وَأَرْدَاهَا ضم الاسم اكتفاء بنية الإضافة[7].

---

(١) في (ب) و(ج) قاله.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٣٤).

(٣) في (ب) و(ج) قبل الياء.

(٤) قوله: (يا حسرتا) إعراب ذلك على هذا النحو: «يا» حرف نداء، و«حسرتا» منادى منصوب بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة تجانس الألف المقلوبة عن الياء والفتحة الظاهرة ليست فتحة إعراب، بل مناسبة مثل الكسرة في غلامي، والألف ضمير متكلم في محل جر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٧٢).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٣٣).

(٦) في (ب) لغاة بالتاء المربوطة.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٣٤).

وَ«يَا أَبَتِ، وَيَا أُمَّتِ، ....

والقسم الثاني: ما فيه لغة واحدة وهو المنادى المعتل بالألف أو الياء؛ فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح، نحو: يا فتيَّ[1]، ويا قاضيَّ، فلا يجوز حذفها للإلباس، ولا إسكانها؛ لئلا يلتقي ساكنان، ولا تحريكها بالضم أو الكسر؛ لثقلهما[2] على الياء.

والقسم الثالث: ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: يا مكرميَّ ويا ضاربيَّ؛ فإن ياءه[3] ثابتة لا غير مفتوحة أو ساكنة، أما الوصف بمعنى الماضي؛ فإن إضافته محضة في يائه اللغات الست المتقدمة.

(و) القسم الرابع: ما فيه عشر لغات وهو الأب والأم ففيه اللغات الست المتقدمة، وأربع[4] أخر كما سيأتي، تقول: **(يا أبت ويا أمت[5])**

---

(١) في (ج) فتاي.

(٢) في (ب) لثقلها.

(٣) في (ب) نحو يا مكرميَّ فإن ياءه.

(٤) في (ب) عشر لغات وأربع.

(٥) قوله: (وفي النداء أبت وأمت)، إعرابهما: «يا» حرف نداء، و«أبت» و«أمت» منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء؛ لأن التاء لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا لا على التاء؛ لأنها في موضع الياء الإعراب لا يكون إلا على ما قبل الياء، والتاء التأنيث، فهي حرف لا اسم بخلاف ألف يا عبدًا، ويشكل كون الحرف عوضا عن الاسم، وأجيب عنه بجواب غير مقنع وهو أن التاء لما كانت تكسر وتفتح أشبهت الياء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٧٤).

وَيَا ابْنَ أُمِّ، وَيَا ابْنَ عَمِّ» بِفَتْحٍ وَكَسْرٍ، ....

بتاء تأنيث عوضًا عن ياء المتكلم، (و) تقول في المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان ابن عم أو ابن[1] أم (ويا ابن أم ويا ابن عم بفتح وكسر) على التاء في الأول[2]، وعلى الميم في الثاني[3]، وكسر التاء أكثر؛ لأنه عوض من الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم وزال[4] حين جاءت التاء؛ إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحًا، وفتحها أقيس؛ لأن التاء بدل من ياء حركتها التي هي الفتح[5] فتحريكها بتحريك أصلها هو الأصل في القياس، وكسر الميم والاجتزاء بالكسرة عن الياء أكثر أيضًا.

وفتحها للتركيب المزجي وهو جعل الاسمين كاسم واحد فهذه ثماني لغات في الأولين، والتاسعة ضم التاء على التشبيه[6] بنحو: ثبة وهبة وهي شاذة، حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع يا أبتُ بالضم[7]، وقرئ بها شاذًّا[8][9]،

(١) في (ج) وابن.
(٢) الأول أبت أمت.
(٣) الثاني ابن أم وابن عم.
(٤) في (ب) وزوال.
(٥) في (ج) ياء حركتها الفتح.
(٦) في (ب) ضم على التشبيه.
(٧) في الكتاب ٢/٢١١: «يا أمة لا تفعلي».
(٨) في (ب) وقرئ شاذًّا.
(٩) لم تنسب قراءة الضم إلى أحد من القراء، وقد ذكرها الفراء في معاني القرآن (٢/٣٢)، وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٣/٩٠): وأما «يا أبة إني»؛ بالرفع؛ فلا يجوز إلا على ضعف، لأن الهاء ها هنا جعلت بدلًا من ياء الإضافة.

وَإِلحَاقُ الأَلَفِ أَوْ اليَاءِ لِلأَوَّلَينِ قَبِيْحٌ، ....

وبالأولتين متواترًا قرأ بالكسر[1] ما عدا[2] ابن عامر وبالفتح ابن عامر[3]، واللغة العاشرة الجمع بين التاء والألف[4]، أو التاء[5] والياء[6]، وقد نبه عليها المصنف بقوله: (**وإلحاق الألف أو الياء**[7] **للأولين قبيح**) وهي مخصوصة بالشعر لما فيها من الجمع بين العوض والمعوض، مثال الأول يا أبتا ويا أمتا، وعليه قول الشاعر[8]:

أَيَـا أَبَتِـي لَا زِلْـتَ فِيْنَـا فَإِنَّمَـا   لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ مَا دُمْتُ عَائِشَا

ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء خاصة،

(١) كما في الرسم المصحفي في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [الصافات: ١٠٢].

(٢) في (ب) عدى.

(٣) كذلك قرأها أبو جعفر ويعقوب. انظر الإتحاف (٢٦٢)، ومعاني القرآن للفراء (٢/٣٢)، وهي من شواهد شرح ابن الناظم (٤١٣)، والدرر (٢/٥١٥)، والتصريح على التوضيح (٢/٢٣٥).

(٤) تقول: يا أبتا، ويا أمتا، سيأتي التنبيه عليه.

(٥) في (ب) (ج) والتاء.

(٦) تقول: يا أبتي ويا أمتي ن سيأتي التنبيه عليه.

(٧) في (ب) والياء.

(٨) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني (٣/١٥٨)، شرح الأشموني (٢/٤٥٨)، وشرح التسهيل (٣/٤٠٧)، وشرح المرادي (٣/٣١٧)، والمقاصد النحوية (٤/٢٥١).

الشاهد فيه: قوله: (أبتي) حيث جمع فيه بين العوض والمعوض وهما: التاء وياء المتكلم؛ لأن التاء؛ لأن التاء عوض عن ياء المتكلم في قوله: (يا أبت)، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة، وأجازه كثير من الكوفية.

وَلِلأَخَرَيْنِ ضَعِيفٌ.

فلا يجوز «جاءني أبت»، ولا «رأيت أمت»[١].

وإلحاق الألف أو الياء (للآخيرين) أي: ابن أم[٢] وابن عم (ضعيف)، بل لا يكاد يوجد إلا في الضرورة، مثال الأول كقول الشاعر[٣]:

يَـا ابْنَـةَ عَمَّـا لَا تَلُـومِي وَاهْجَعِـي ....

ومثال الثاني قوله:

يَـا ابْـنَ أُمِّـي وَيَـا شُـقَيِّقَ نَفْسِـي أَنْـتَ خَلَّيْتَنِـي[٤] لِـدَهْرٍ شَـدِيدِ

ومثل ابن في ذلك ابنة وبنت. أما إذا كان المضاف إلى ياء المتكلم[٥] غير ابن أم، أو ابن عم فالياء ثابتة لا غير ساكنة ومفتوحة، يقول[٦] يا غلام[٧] ويا صاحب أخي ونحو ذلك.

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٢٣٦).

(٢) في (ب) للأخيرين ابن أم.

(٣) قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: هذا الشاهد من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي وما ذكره الشارح هنا من الرجز المشطور.
الشاهد فيه قوله: (ابنة عما) حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ضرورة. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/٤١، ٤٢)، الكتاب (٢/٢١٤)، ونوادر أبي زيد (١٩)، والمقتضب (٤/٢٥٢)، والأصول (١/٣٤٢)، والجمل (١٦٠)، والتّبصرة (١/٣٥٢)، وشرح المفصّل (٢/١٣)، وشرح الكافية الشّافية (٣/١٣٢٦)، وابن النّاظم (٥٨١)، والدّيوان (١٣٤).

(٤) في (ب) خلفتني.

(٥) في (ب) المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم.

(٦) في (ب) تقول.

(٧) في (ب) و(ج) غلام غلامي ويا ابن خالي.

فَصْلٌ

وَيَجْرِي مَا أُفْرِدَ أَوْ أُضِيفَ مَقْرُونًا بِأَلْ مِنْ نَعْتِ المَبْنِيِّ وَتَأْكِيدِهِ وَبَيَانِهِ وَنَسَقِهِ المَقْرُونِ بِأَلْ عَلَى لَفْظِهِ ....

(فَصْلٌ)[1]:

في حكم تابع المنادى

وهو خمسة أشياء: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل، وينقسم[2] إلى أربعة أقسام: ما يجوز رفعه ونصبه، وما يجب رفعه، وما يجب نصبه[3] وما هو كمنادى مستقل[4]، وكلها تعلم من كلامه، وقد أخذ في بيان ذلك فقال: **(ويجري ما)** أي: الذي **(أفرد)** عن الإضافة **(أو أضيف[5])** حالة كونه **(مقرونًا بأل)** في تبعيته له **(من نعت)** المنادى **(المبني)** وهو المفرد المعرفة، **(وتوكيده، و)** عطف **(بيانه)**، **(و)** عطف **(نسقه المقرون بأل)** دون نسقه المجرد منها **(على لفظه)** أي: المنادى فترفع

(١) قوله: (فصل)، والفصل في اللغة الحاجز بين شيئين، واصطلاحًا: اسم لطائفة من المسائل المشتركة مع ما قبلها، فإن كانت غير مشتركة فيعبرون بباب، وهو خبر لمبتدأ محذوف أي هذا فصل من نمط ما قبله على حد: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١] أي: هذه سورة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٦٥).

(٢) في (ب) (ج) وتنقسم.

(٣) في (ب) ما يجوز رفعه ونصبه وما يجب نصبه.

(٤) في (ب) ما يجوز رفعه ونصبه وما يجب نصبه وما هو كمنادى مستقل.

(٥) في (ب) ضيف.

أَوْ مَحَلِّهِ، وَمَا أُضِيفَ مُجَرَّدًا عَلَى مَحَلِّهِ، ....

كلها مراعاة للفظ[1]، (أو) على (محله) فتنصب كلها مراعاة لمحله، مثال الأول: يا زيد الظريفُ بالرفع والظريفَ بالنصب، ومثال الثاني: يا تميم أجمعون وأجمعين، ومثال الثالث: يا سعيد كرز وكرزًا، ومثال الرابع: يا زيد والضحاكُ بالرفع والضحاكَ بالنصب، قال تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، بالنصب[2] وقرئ شاذًّا بالرفع[3][4]، هذه أمثلة المفرد، وأما أمثلة المضاف المقرون بـ«أل» فيجوز[5] يا زيدٌ الحسن الوجهِ بنصب الحسن ورفعه، فالنصب اتباعًا لمحل المنادى، والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع[6] تنزيلًا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الإعراب بسبب دخول العامل، ويا زيدُ والكريم[7] الأب برفع الأب ونصبه، ولا يكون في التوكيد ولا في البدل[8].

(و) يجري (ما أضيف) من هذه التوابع وهو النعت والتوكيد والبيان حالة كونه (مجردًا) من أل (على محله) فينصب فقط، مثال النعت: يا

(١) في (ب) و(ج) للفظها.
(٢) بالنصب عطفًا على محل ﴿الجبال﴾.
(٣) بالرفع عطفا على لفظ الجبال﴿الجبال﴾.
(٤) البحر المحيط لأبي حيان (٥٢٥/٨).
(٥) في (ج) فنحو.
(٦) في (ب) والمرفوع.
(٧) في (ج) زيدُ الكريم.
(٨) البحر المحيط لأبي حيان (٢٢٩/٢).

وَنَعْتُ أيٍّ عَلَى لَفْظِهِ، ....

زيد[١] صاحب عمرو، والتوكيد: يا تميم كلُّكم أو كلَّكم[٢]، والبيان يا زيد أبا عبد الله، وجواز الوجهين في النعت المقرون بأل محله في غير نعت أيٍّ وكذا[٣] قال: (و) يجري (نعت أي) في التذكير وأية في التأنيث (على لفظيه[٤]) فيرفع فقط، نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [الحجرات: ١٣] و﴿يَـٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ﴾ [الفجر: ٢٧][٥]. فـ«أي» و«أية» مبنيان[٦] على الضم لكون كل منهما منادى مفرد، و«ها» التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظهما عوضًا عن المضاف إليه، و«الناس» و«النفس» مرفوعان وجوبًا مراعاة للفظ «أي» و«أية»، وإنما جاز الرفع مراعاة للفظ مع أن المتبوع مبني لأنه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه.

ولا توصف «أي» و«أية» في باب النداء إلا بما فيه أل من معرف بها أو موصول، نحو: يا أيها الرجل، ويا أيتها المرأة، و﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦][٧]، ويا أيتها التي قامت، أو باسم الإشارة العاري من كاف الخطاب، نحو: يا أي هذا الرجل، ولا يجوز: يا أي هذاك الرجل؛

---

(١) في (ب) مثال النعت زيد.

(٢) في (ب) و(ج) كلهم.

(٣) في (ب) و(ج) ولذا.

(٤) في نسخة المتن المطبوعة: لفظه. (١٨).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤١).

(٦) في (ب) مبنيتان.

(٧) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٦٩/١).

وَالبَدَلُ وَالمَنْسُوقُ المُجَرَّدُ مِنْ أَلْ كَالمُنَادَى المُسْتَقِلِّ مُطْلَقًا.

لوجود كاف الخطاب، ولا يا أيها صاحب عمرو ونحوه؛ لفَقْد أحد الثلاثة المتقدمة، ونعت اسم الإشارة كنعت أي، نحو: يا هذا الرجل، ويا هذه المرأة إذا كان المراد أولًا نداء الرجل والمرأة، وإنما أتيت باسم الإشارة وَصْلة لندائهما، فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الإشارة، وإنما لزم رفعهما لأنهما المقصودان بالنداء، والمنادى المفرد لا ينصب ولا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه أل من معروف[1] بها أو موصول وإن كان المراد نداء اسم الإشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب.

(**والبدل والمنسوق المجرد من أل**[2]) يجوز[3] إعرابه وبناؤه[4] (**كالمنادى المستقل**) فيبنيان على الضم إن كانا مفردين معرفتين، وينصبان إن كانا مضافين أو شبيهين[5] بالمضاف[6]؛ لأن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل (**مطلقًا**) أي: سواء كانا[7] مبنيين، أو[8] معربين، أو[1] مختلفين، مثال البدل: يا سعيد كرزُ، ويا عبد الله كرزُ

(١) في (ج) بما فيه أل معرف.
(٢) قوله: «من أل» ليست في النسخة المطبوعة. (١٨).
(٣) في (ب) و(ج) يجري في.
(٤) في (ب) و(ج) وبنائه.
(٥) في (ج) شبهين.
(٦) في (ب) إن كانا مفردين مضافين أو شبيهين بالمضاف.
(٧) في (ب) أكان.
(٨) في (ب) و(ج) أم.

وَلَكَ فِي نَحْوِ:

بالضم من غير تنوين كما تقول: يا كرزُ، ويا زيدُ أبا عبد الله، ويا عبدَ الرزاق أبا عبد الله بالنصب كما تقول يا أبا عبد الله.

ومثاله في النسق يا زيدُ وعمروُ، ويا عبدَ الله وعمروُ بالض، ويا زيدُ وأبا عبد الله، ويا عبدَ الله وأبا عمرو[٢]، وإنما لم يجعل المنسوق المقرون بأل كالمنادى المستقل؛ لامتناع مباشرته بحرف[٣] النداء.

(ولك[٤] في) المنادى المفرد إذا تكرر مضافًا، (نحو[٥]:

---

(١) في (ب) و(ج) أم.

(٢) في (ج) وأبا عبد الله، وأبا عمرو.

(٣) في (ب) و(ج) لحرف.

(٤) في (ب) وذلك.

(٥) البيت من الرجز، وهو لعبد الله بن رواحة في ديوانه (٩٩)، وخزانة الأدب (٢/٣٠٢، ٣٠٤)، والدرر (٢/٣٧٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٧)، وشرح شواهد المغني (١/٤٣٣، ٢/٨٥٥)، ولبعض بني جرير في شرح المفصل (٢/١٠)، والكتاب (٢/٢٠٦)، والمقاصد النحوية (٤/٢٢١)، وأساس البلاغة «عمل»، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/١٠٠)، وشرح ابن الناظم (٤١١)، وشرح الأشموني (٢/٤٥٤)، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٢)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٣٢٠ ـ ١٣٢١)، ومغني اللبيب (٢/٤٥٧)، والمقتضب (٤/٢٣٠)، وهمع الهوامع (٢/١٢٢)، وأساس البلاغة «طول»، وتاج العروس «عمل».

الشاهد فيه قوله: «يا زيد زيد اليعملات» حيث أقحم «زيد» الثانية بين المضاف «زيد» الأولى والمضاف إليه «اليعملات» فوجب نصب الثانية، وجاز في الأولى النصب أو البناء على الضم.

يَـا زَيْـدُ زَيْـدَ الـيَعْمَلاتِ ....

يَا زَيْدُ[(١)] زَيْـدَ الـيَعْمَلاتِ[(٢)]).... ....

وجهان:

الأول: (فتحهما)، أما الثاني فلأنه مضاف، وأما الأول فقال سيبويه: لأنه مضاف لما بعد الثاني، والثاني زائد بينهما[(٣)(٤)]، وفيه فصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد[(٥)].

وقال المبرد: مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني[(٦)]، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وهو نظير ما ذهب إليه في نحو: (قطع الله يد ورجل من قالها) وهو قليل في كلامهم، والكثير العكس[(٧)].

وقال الفراء: الاسمان مضافان للمذكور[(٨)]، وهو ضعيف؛ لما فيه من

(١) في (ب) زيداً.

(٢) في (ج) تمامه:...

....الـــذُّبُلِي تَطَـــاوَلَ اللَّيْـــلُ عَلَيْـــكِ فَـــانْزِلِ

جمع يعمل وهي الناقة المسرعة..

(٣) الكتاب (٢/٢٠٦)، وانظر: شرح ابن الناظم (٤١١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/).

(٤) وهذا مبني على جواز إقحام الأسماء، وأكثرهم يأباه.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٢٠).

(٦) والأصل: يا سعد الأوس سعد الأوس.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٢١).

(٨) المصدر السابق نفسه.

فَتْحُهُمَا وَضَمُّ الأَوَّلِ.

تـوارد[1] عاملين على معمول واحد[2].

وقال الأعلم: الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر، ثم أضيفا[3] وفيه تكلف وتركيب[4] ثلاثة أشياء[5].

(و)[6] الوجه الثاني (ضم الأول) على أنه منادى مفرد، وإبقاء الثاني على فتحه معربًا بأنه منادى ثان، أو مفعولًا بإضمار أعني، أو عطف بيان أو بدل[7].

تتمة

يجوز لك[8] في كل علم مضموم إذا وصف بابن أو بنت[9] متصلا معناه[10] إلى علم، نحو: أزيدَ ابن[11] سعيد أو أهندَ[12] ابنة عمرو، ضم

(١) في (ج) تواتر.
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٢١).
(٣) أي: ثم أضيفا إلى الأوس كـ: خمسة عشر زيد.
(٤) في (ب) و(ج) تركيب.
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٢١).
(٦) في نسخة المتن المطبوعة: أو. (١٨).
(٧) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (٢/١٠٨).
(٨) في (ج) ذلك.
(٩) في (ب) ابنة وفي (ج) بنة.
(١٠) في (ب) و(ج) مضافًا.
(١١) في (ج) بن.
(١٢) في (ب) هند.

....

الأول وفتحه، أما ضمه فعلى الأصل وأما فتحه فقال ابن مالك: وعلى[1] الإتباع لفتحة ابن إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين[2][3].

وقال الرازي: على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئًا واحدًا كخمسة عشر.

وقيل: «ابن» مقحم، وأضيف زيد إلى سعيد؛ لأن ابن الشخص يجوز[4] إضافته إليه.

ويجوز في هذه الحالة حذف ألف ابن خطًّا، إلا إذا كان في أول سطر فتثبت، فإن[5] فقد شرط من ذلك بأن لم يتصل العلم بابن، نحو: يا سعيد المحسن ابن خالد، أو لم يكن الأول علمًا، نحو: يا غلام ابن زيد، أو لم يكن الثاني، نحو: يا زيد ابن[6] أخينا، أو لم يكونا، نحو: يا غلام ابن أخينا وجب ضم الأول ولا أثر للوصف ببنت، فنحو: يا هند بنت عمرو واجب الضم لتعذر الإتباع؛ لأن بينهما حاجزًا حصينًا، وهو تحرك[7] الباء

(١) في (ب) و(ج) على.

(٢) في (ب) ساكن فهو ساكنهفهو غير حصين.

(٣) التسهيل لابن مالك (١٨٠).

(٤) في (ب) تجوز.

(٥) في (ج) وإن.

(٦) في (ج) بن.

(٧) في (ب) تحريك.

....

ولا بابن[1] تبناه، كما قاله النووي في شرح مسلم[2].

قال المرادي: يلحق بالعلم الشخصي[3] يا فلان بابن[4] فلان، ويا ضِلَّ[5] ابن[6] ضِلّ، ويا سيد ابنَ[7] سيد، وهو مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين في ذلك ونحوه مما ليس بعلم شخص التزام الضم[8].

** ** **

(١) أي: ولا أثر لابن تبناه.... إلخ.
(٢) شرح النووي على مسلم (٢/١٠٢).
(٣) في (ب) و(ج) أي الشخصي.
(٤) في (ب) ابن وفي (ج) بن.
(٥) في (ب) وضِلَّ.
(٦) في (ج) بن.
(٧) في (ج) بنَ.
(٨) شرح المرادي على الألفية (١/٤٣٢).

فَصْلٌ

وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ المُنَادَى المَعْرِفَةِ، وَهُوَ حَذْفُ آخِرِهِ ....

(فَصْلٌ)

في الترخيم[1]

وهو لغة: التسهيل والتليين، يقال: صوت رخيم أي: سهل، واصطلاحًا: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص[2]. وهي تسمية قديمة، روي أنه قيل لابن عباس: إن ابن مسعود قرأ ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِ﴾ [الزخرف: ٧٧] فقال: «ما أشغل أهل النار عن الترخيم». ذكره الزمخشري وغيره[3]، وعن بعضهم أن الذي حسن الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقطعون بعض الاسم؛ لضعفهم عن إتمامه[4].

وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ترخيم النداء[5]، وترخيم الضرورة، وترخيم التصغير، والمصنف اقتصر على الأول؛ لأنه من أحكام المنادى، فقال: **(يجوز ترخيم المنادى المعرفة)**؛ لأن المعارف كثيرة الدوران على الألسنة، فخفف فيها بحذف آخرها[6]، كما قال: **(وهو حذف آخره)** ـ أي:

---

(١) قوله: (الترخيم) مصدر رخم، والمراد به اسم المفعول أي: الاسم المرخم.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٥١).

(٣) تفسير الكشاف للزمخشري (٤/٢٦٤) وانظر: تفسير النسفي (٣/٢٨١)، حاشية الشهاب على البيضاوي (٧/٤٥٠).

(٤) انظر: تفسير البحر المديد لأبي حيان (٥/٢٦٩).

(٥) قوله: (ترخيم النداء) وهو الذي ينصرف إليه الاسم عند الإطلاق.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٥١).

تَخْفِيفًا.

المنادى ـ (تخفيفًا[(١)]) بخلاف النكرة غير المقصودة، فلا تخفف[(٢)] قول الواعظ: يا غافلا والموت يطلبه.

[شروط الترخيم]

ويشترط كونه غيرَ مستغاث مجرور باللام، وغيرَ ذي إضافة[(٣)]، وغيرَ ذي إسناد[(٤)]، وأن لا يكون مختصًا بالنداء، وأن لا يكون مندوبًا، فلا يرخم «يا لجعفر»؛ لأن المستغاث المجرور شبيه بالمضاف إليه[(٥)]، ولا «طلحة الخير» ولا «فُلُ»، ولا المندوب؛ لأن المندوب ليس منادى حقيقة[(٦)]، وسواء لحقته علامة الندبة أم لم تلحقه، نص عليه سيبويه[(٧)]، وخص الآخِر

(١) في (ج) حذف آخره تخفيفًا.

(٢) في (ب) و(ج) يخفف.

(٣) فلا يرخم المضاف؛ لأن الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايفين كالشيء الواحد فالحذف منه بمنزلة حشو الكلمة؛ والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالي أداة النداء المضاف، فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى، والمراد بذي الإضافة المضاف حقيقة أو حكمًا فيدخل شبه المضاف فلا يرخم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٧٦/٣).

(٤) أي: أن المركب تركيب إسناد لا يجوز ترخيمه، نحو برق نحره.

(٥) لأنه مجرور مثله فكان غير منادى، إذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما عملت في موضعه، فإن لم يجر باللام جاز ترخيمه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٥١/٢).

(٦) وإن كانت صورته صورة المنادى؛ لأنه لا يطلب إقباله.

(٧) الكتاب لسيبويه (٢٤٠/٢).

فَذُو التَّاءِ مُطْلَقًا كَـ«يَا طَلْحُ» ....

بذلك؛ لأنه محل التغيير[1].

[أقسام المنادى]

وينقسم المنادى إلى قسمين: قسم مختوم بتاء التأنيث، وقسم خال عنها، (فذو التاء) أي: المختوم بها يرخم (مطلقًا) أي: من غير شرط من الشروط المذكورة في غير ذي التاء فيرخم علمًا مؤنثًا، نحو[2]:

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدلُّلِ[3][4] ....

ومذكرًا (كيا طلح).

ومنكرًا نحو[5]:

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٥٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة التي أولها: قفا نبك... إلخ.

وهو في شرح الشواهد للعيني (٣/١٧٢)، حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٨٧)، الأشموني (٢/٤٦٧)، وابن هشام (٣/٢٧٦)، والمغني (١/٩)، وسيبويه (٢/١٧٢)، والجنى الداني (٣٥)، وخزانة الأدب (١١/٢٢٢)، والدرر (٣/١٦)، وشرح شواهد المغني (١/٢٠)، والمقاصد النحوية (٤/٢٨٩)؛ وبلا نسبة في رصف المباني (٥٢)، وهمع الهوامع (١/١٧٢).

الشاهد فيه: (أفاطم) فإنه علم مرخم بحذف التاء، والأصل: أفاطمة اسم محبوبته.

(٣) في (ج) التذلل.

(٤) توجد حاشية في النسخة (أ) نصها: تتمة: وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي.

(٥) البيت من الرجز، وقائله العجاج، ديوانه (١/٣٣٢). وهو في شرح الشواهد للعيني=

وَ«يَا ثُبُ». وَغَيْرُهُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ، ....

جَــارِي لَا تَسْــتَنْكِرِي عَــذِيزِي[1] ....

وهو[2] الأمر الذي يحاوله الإنسان عما يعذر إليه[3]؛ لأنها نكرة مقصودة، فلا ينافي ما تقدم.

ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة،[4] وهو ظاهر عبارة المصنف، ويرده السماع[5].

وثلاثيًّا، نحو: يا خول في خولة.

(و) ثنائيا، نحو: (يا ثب) في ثبة.

(وغيرُه) أي: غير ذي التاء وهو المجرد منها يرخم (بشرط ضمه) بأن يكون مفردًا، فلا يرخم المركب تركيب إسناد، نحو: برق نحره[6]، ولا

= (١٧٢/٣)، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٨٧/٢)،، الكتاب (٢٣١/٢، ٢٤١)، والمقتضب (٢٦٠/٤)، والصّحاح (عذر) (٤٧١/٢)، والتّبصرة ١ (٣٦٨/)، وأمالي ابن الشّجريّ (٣١٥/٢)، وشرح المفصّل (١٦/٢، ٢٠)، وابن النّاظم (٥٩٧)، وأوضح المسالك (١٠٢/٣)، والخزانة (١٢٥/٢)، والدّيوان (٢٢٧).

الشاهد فيه: (جاري) منادى بإسقاط حرف النداء وهو مرخم بحذف التاء

(١) في (ج) تمامه: سَيْري وإشفاقي على بعيري.

(٢) قوله (هو) أي: العذير بفتح العين المهملة والذال المعجمة.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٥٥/٢).

(٤) انظر: المقتضب (٢٦٤/٤)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢٥٤/٢).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٥٤/٢).

(٦) علته أن المركب تركيب إسناد علم منقول من فعل وفاعل ومن مبتدأ وخبر، فلو رخمته لكان=

وعَلَمِيَّتِهِ، وَمُجَاوَزَتِهِ ثَلَاثَةَ أَحْرُفٍ ....

المضاف ولو كان علمًا، وسواء أكان[1] كنية كأبي بكر، أم لا كعبد شمس[2]، وأما المركب المزجي فيرخم بحذف جزئه الأخير فتقول في معدي كرب: يا معدي[3]، **(وعلميته)** سواء أكان علم شخص نحو: جعفر، أم علم جنس، نحو: أسامة[4]، فلا ترخم النكرة ولا اسم الجنس **(ومجاوزته ثلاثة أحرف)** سواء أكان رباعي الأصول كجعفر أم خماسي الأصول[5] كفرزدق[6] أم مزيدًا كسمؤل[7][8] أم سداسيًّا أم سباعيًّا، ولا

= كترخيم المزجي الآتي عجزه، والعجز فاعل أو خبر، وإذا حذف العجز بقي الفعل بلا فاعل، والمبتدأ بلا خبر، لكن باعتبار الأصل، وكون المركب الإسنادي لا يرخم غالب، ومن غير الغالب ترخيمه عملًا بقول ابن مالك: بعد: (وقل ترخيم جملة... إلخ). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٨٩).

(١) في (ج) كان.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٨٩).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٨٩، ٩٠).

(٤) قوله: (كأسامة) تمثيله بأسامة غير صحيح؛ لأن كلامنا في غير المختوم بالهاء، وأما المختوم بالهاء فقد مر حكمه، فالأولى التمثيل لعلم الجنس بنحو: فجار، وإنما أجازوا ترخيم العلم دون غيره لكثرة نداء العلم فطلبوا تخفيفه بحذف آخره، والنكرة يقل نداؤها فلا تحتاج إلى تخفيف. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٨٩).

(٥) في (ب) و(ج) سواء أكان رباعي الأصول كجعفر أم ثلاثيًّا مزيدًا كيعمر أم خماسي الأصول.

(٦) قوله: (كفرزدق) هو في الأصل قطعة من اللحم ثم جعل علمًا، لكن لا ينادى إلا إذا كان غير مقرون بأل، كما نطق به الشارح، والذي جعل علمًا على الشاعر المعلوم بخصوصه هو الفرزدق. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٨٨).

(٧) قوله: (كسموأل) اسم طائر في الأصل ثم جعل علمًا شخص، والواو فيه زائدة. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٨٨).

(٨) في (ب) و(ج) كشمؤل.

كـ«يَا جَعْفُ» ....

يكونا إلا مزيدين نحو: مستخرج[1] وأسهيباب[2][3] فلا يرخم الثلاثي[4]، سواء أكان متحرك الوسط، نحو: عُمَر، أم ساكنه، نحو: عَمْرو[5].

وقيل: يجوز في متحرك[6] الوسط دون ساكنه، وقيل: يجوز فيهما[7].

والمحذوف للترخيم إما حرف واحد وهو الغالب **(كيا جعف)** في نداء جعفر، وفي الباقي بعد الترخيم لغتان[8]:

الأولى: لغة من لا ينتظر بأن يقطع النظر عن المحذوف، فيجعل الباقي بعد الحذف اسمًا برأسه، فيعطى من البناء على الضم وغيره ما يستحقه لو لم يحذف منه شيء، فتقول في جعفر وحارث[9] وهرقل: يا جعفُ[1] ويا حارُ

---

(١) قوله: (مستخرج) بصغية اسم الفاعل أو اسم المفعول إذا صار علمًا. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٨٩).

(٢) في (ب) و(ج) وأشهيباب.

(٣) قوله: (واشهيباب) هو في الأصل مصدر يشهأب اشهبئابا، فقلبت الهمزة ياء لسكونها وكسر ما قبلها، وهو بمعنى أشهب الزرع والربيع إذا اصفر ثم سمى به، والشين أصلية وكذلك الهاء والباء الأولى؛ لأن هذه الألفاظ لا تنادى إلا إذا جعلت أعلامًا. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٨٩).

(٤) قوله: (الثلاثي لا يرخم) لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل بنية المعرب بلا موجب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٧٥).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٨٩).

(٦) في (ب) و(ج) محرك.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٢٥٦).

(٨) في (ب) وفي الباقي بعد لغتان.

(٩) في (ج) وحارس.

ضَمًّا وَفَتْحًا.

ويا هرقُ (ضمًّا) أي: بالضم فيهن؛ لأنك جعلتها أسماء مستقلة، وفي سعاد: يا سعا، ونحو ذلك.

(و) **اللغة الثانية**: لغة من ينتظر بأن لم يقطع النظر عن المحذوف، فلا يغير ما بقي عن حاله[٢] من حركةٍ أو سكونٍ، فتقول[٣] في جعفر: يا جَعْفَ **(فتحًا)** أي: بالفتح فتبقيه[٤] على ما كان عليه[٥] وكذا إن كان مكسورًا، كـ«حارِث» فتقول[٦] يا حارِ بالكسر، أو مضمومًا فيبقى كذلك كيا منصور فتقول[٧]: يا منصُ بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم، أو ساكنًا فتقول[٨] في هرقل يا هرقْ بالسكون، فتقول[٩] في ثمود على اللغة الأولى يا ثَمِي[١٠] بالياء؛ لعدم النظير؛ إذ ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو لازمة قبلها ضمة فتقلب الواو ياء والضمة كسرة كما فعلوا في «أدْلٍ»[١١] جمع

(١) في (ب) فتقول في جعفر يا جعف.
(٢) في (ج) بقي حاله.
(٣) في (ج) فيقول.
(٤) في (ب) فتقلبه.
(٥) أي: قبل الترخيم.
(٦) في (ج) فيقول.
(٧) في (ج) فيقول.
(٨) في (ج) فيقول.
(٩) في (ب) وتقول وفي (ج) ويقول.
(١٠) قوله: (ثمي) بالميم المكسورة والياء.
(١١) على وزن أفعُل بضم العين.

....

دلو، وأصله أدلو، فقلبوا الواو ياء، والضمة كسرة[1]، وعلى[2] اللغة الثانية يا ثمو؛ لأن الواو في حشو الكلمة لنية المحذوفة[3][4].

والتزم اللغة الثانية[5] في مُسلمة[6] بضم الميم الأولى مما فيه التاء فارقة[7] بين المذكر والمؤنث، وجوزوا[8] الوجهين[9] فيما ليست[10] فيه التاء فارقة كمَسْلَمة بفتح الميم الأولى لعدم اللبس[11].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٦١).

(٢) في (ب) على.

(٣) في (ب) و(ج) المحذوف.

(٤) فلم يلزم مخالفة النظير. انظر: الأشموني على الألفية (٣/١٨١).

(٥) اللغة الثانية هي لغة من ينتظر.

(٦) في (ب) و(ج) في كمسلمة.

(٧) في (ب) بخلاف ما فيه التاء فارقة.

(٨) في (ب) وجواز، وفي (ج) وجوز.

(٩) قوله: (وجوزوا الوجهين.... إلخ) من كل علم مختوم بالهاء وظاهر كلام المصنف ولو كان يوقع في اللبس، نحو: يا عمرة، فلو رخمته على لغة من لم ينو فقلت: يا عمر بالضم التبس بالذي لا ترخيم، فيكون اعتبار اللبس وعدمه إنما هو في الصفة، وفرقوا بينهما بأن العلم لشهرته لا يوقع في لبس غالبًا، بخلاف الصفة، وقيل بالمنع مطلقًا صفة أو علمًا ألبس أم لا، والحق الذي للرضي، وحمل عليه الموضح كلام المصنف أن المنع فيما ألبس صفة أو علمًا، والجواز فيما لم يلبس مطلقًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٩٥).

(١٠) في (ب) كانت، وفي (ج) ليس.

(١١) فتقول: يا مسلم، ويا مسلمُ بضمها؛ لعدم الالتباس. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٩٥).

ويُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ «سَلْمَانَ وَمَنْصُورٍ وَمِسْكِينٍ» حَرْفَانِ، ....

وإما حرفين[1] بشرط أن يكون ما قبل الآخر حرف لين وهو الألف والواو والياء ساكنًا زائدًا مكملًا أربعة أحرف فصاعدًا[2] وقبله حركة من جنسه لفظًا أو تقديرًا، وقد نبه المصنف عليه[3] بقوله: (**ويحذف من نحو: سلمان**[4] **ومنصور ومسكين حرفان**) فإن الألف والنون في الأول زائدتان، والراء من الثاني، والنون من الثالث أصليتان، وما قبلهما زائد[5]، فيحذف من سلمان[6] الألف والنون، وتقول[7] يا سلم، ومن منصور الواو والراء، وعلى لغة من لا ينتظر تقدر فيه ضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي قبل[8] الترخيم بدليل أن هذه يجوز إتباعها، وتلك لا يجوز إتباعها، ومن مسكين الياء والنون وتقول[9] يا مسكِ، خرج بذلك نحو: «شمأل» علمًا فيرخم بحذف اللام فقط؛ لأن زائده وهو الهمزة[10] غير حرف لين، ونحو هَبَيَّخ[11]

(١) في (ج) حرفان.

(٢) قوله: (أربعة فصاعدا) يعني أن يكون حرف اللين المذكور رابعًا فما فوق.

(٣) في (ب) و(ج) على ذلك.

(٤) بياض في (أ) والمثبت من (ب) و(ج).

(٥) في (ب) زِيد.

(٦) في (ب) سليمان.

(٧) في (ج) ويقول.

(٨) في (ب) و(ج) كانت قبل.

(٩) في (ج) ويقول.

(١٠) في (ج) الهمز.

(١١) قوله: (هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبالخاء المعجمة. انظر: التصريح على التوضيح (٢/٥٩٤).

وَمِنْ نَحْوِ: مَعْدِيْ كَرِبَ الكَلِمَةُ الثَّانيةُ.

للغلام الممتلئ لحمًا، وقَنَوَّر للصعب اليبوس علمين فيرخمان بحذف آخرهما فقط؛ لعدم سكون حرف اللين، ونحو: مختارٍ ومنقادٍ علمين فيرخمان بحذف آخرهما فقط؛ لأصالة الألفين فيهما، ونحو: سعيد وثمود وعاد، فترخم بحذف الدال فقط؛ لأن السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة[1]، ونحو: فرعون وغرنيق[2] علم على طير من طيور الماء فيرخمان بحذف آخرهما فقط؛ لعدم مجانسة الحركة، وأما نحو: مصطفون ومصطفين علمين فيرخمان بحذف الواو والنون من الأول، والياء والنون من الثاني؛ لأن حركة المجانسة مقدرة؛ لأن أصلهما «مصطفيون» ومصطفيين بضم الياء في الأولى[3] وكسرها في الثانية[4] ولكنهم قلبوها ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين[5].

(و) إما كلمة برأسها، وذلك في المركب المزجي، فتحذف (من نحو: معدي[6]) كرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علمًا (الكلمة الثانية) فتقول[7]: يا معدي، ويا بعل، ويا سيب، ويا خمسة[8].

---

(١) في (ج) الثلاثة.
(٢) قوله: (غرنيق) طير من طيور الماء طويل العنق. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٣).
(٣) في (ب) و(ج) الأول.
(٤) في (ب) و(ج) الثاني.
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٦٠).
(٦) في (ج) من معدي.
(٧) في (ب) فيقول.
(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٦٠).

....

وإما كلمة وحرف وذلك في اثني عشر علمًا، تقول في ترخيمه: «يا اثن» بحذف الألف وعشر، كما تقول في ترخيمه لو لم[1] تركبه[2]؛ لأن عشر في موضع النون فنزلت هي والألف منزلة الزائدتين في «اثنان» علمًا، ولذلك أُعرب، وقد يحذف المضاف إليه وآخر المضاف جميعًا، نحو: يا صاح أصله يا صاحبي، قاله الجوهري، وقيل: مرخم[3] صاحب على غير قياس[4].

[ترخيم الضرورة]

وأما ترخيم الاضطرار وهو الذي يضطر إليه الشاعر، فيشترط فيه أن يصلح لأن ينادى[5] كـ«أحمد»، فلا يرخم ما لا يصلح له[6]، نحو: الرجل، وأن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف، أو مختومًا بتاء التأنيث، أما ترخيمه على لغة مَن ينتظر فمجمَعٌ عليه، وأما على غيرها فمختلف فيه، والأصح الجواز[7].

(١) في (ج) لم لو.
(٢) نص على ذلك سيبويه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٦٠).
(٣) في (ج) يرخم.
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٦٠).
(٥) أي: لمباشرة حرف النداء.
(٦) فأنه لا يصلح لمباشرة حرف النداء.
(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧).

....

[ترخيم التصغير]

وأما ترخيم التصغير فترخيمه بحذف الزوائد من التصغير[١]، فإن[٢] كان ثلاثي الأصول صُغِّرَ على فُعيل، نحو: حُميد في أحمد وحمدان ومحمود وحماد، وإن كان رباعيًّا صُغِّرَ على فُعَيْعِل، نحو: عصيفر في عصيفير.

*** *** ***

(١) في (ب) و(ج) المصغر.

(٢) في (ب) وإن.

فَصْلٌ

وَيَقُولُ المُسْتَغِيثُ: «يَا لَلهِ لِلمُسْلِمِينَ» بِفَتْحِ لَامِ المُسْتَغَاثِ بِهِ، ....

(فَصْلٌ)

في أحكام الاستغاثة والندبة

الاستغاثة نداء من يُخلِّص من شدَّةٍ، أو يعين على دفع مشقة[1].

وتتضمن[2] الاستغاثة المستغيث وهو المنادِي ـ بكسر الدال ـ، والمستغاث من أجله، والمستغاث به وهو المنادى ـ بفتح الدال.

ولا يستعمل مع المستغاث من حروف النداء إلا «يا» خاصة؛ لأنها أم الباب، وتَقدَّمَ في النداء أنه لا يجوز حذفها معه مع تعليله، وكان من حقه البناء؛ لأنه منادى مفرد معرفة، وإنما أعرب لتركيبه مع اللام فأشبه المنادى المضاف.

وذكروا لها في هذا الباب ثلاث حالات:

الأولى ـ وهي الأكثر ـ: أن يجر[3] بلام واجبة الفتح، كما قال (**ويقول المستغيث: يا لله للمسلمين، بفتح لام**[4] **المستغاث به**) وجوبًا؛

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٣).

(٢) في (ب) وتضمن.

(٣) في (ج) تجر.

(٤) بياض في (ج).

....

لأنه واقع موضع[(١)] المضمر ولام الجر تفتح معه[(٢)]، وهي متعلقة بفعل[(٣)] مقدر بعدها عن سيبويه، واختاره ابن عصفور، وبحرف النداء[(٤)] عند ابن جني[(٥)(٦)]، وزائدة[(٧)] غير متعلقة بشيء عند بعضهم؛ لأن أدعوا يتعدى بنفسه، واختاره ابن خروف[(٨)]، وكسر لام المستغاث إليه[(٩)] على الأصل، والفرق[(١٠)] بين المستغاث به والمستغاث له ما لم يكن مضمرًا غير الياء، فيفتح نحو: يا لزيد لك أو لَه.

ويجوز أن يكون المستغاث به وله ضميرين، تقول: يا لك لي، تستغيث المخاطب لنفسك[(١١)].

---

(١) في (ب) و(ج) موقع.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٣).

(٣) أي: بفعل محذوف تقديره: أدعوك لفلان، فالكلام جملتان.

(٤) ورد بأن فعل النداء ضعيف لا يقوى أن يتعلق به حرفا جر، وقيل: بحال محذوفة فالكلام جملة واحدة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١١٢، ١١٣).

(٥) في (ج) الجني.

(٦) قوله: (وبحرف النداء... إلخ) أي: لما في يا من معنى الفعل.

(٧) قوله: (زائدة) بدليل صحة إسقاطها، وعورض بأن الزيادة خلاف الأصل، وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبًا بفتحة مقدرة؛ لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٦٤).

(٨) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٨)، شرح الأشموني على الألفية (٣/١٦٤).

(٩) في (ج) له.

(١٠) في (ب) و(ج) وللفرق.

(١١) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٢٤٤).

إِلَّا فِي المُعْطُوفِ الذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ يَا، ....

واختلف في تعلقها[1] فقيل: متعلقة بما تعلقت به لام المستغاث به من الفعل، وقيل: بفعل محذوف غير الذي تعلقت به لام المستغاث به، وبه قطع ابن عصفور، وقيل: بحال محذوفة أي: مدعو المسلمين.[2]

ولام المستغاث به واجبة الفتح أبدًا (**إلا في**[3] **المعطوف**[4] **الذي لم يتكرر معه**[5] **يا**)، كقول الشاعر[6]:

(١) في (ب) و(ج) متعلقها.

(٢) في (ج) مدعوا للمسلمين.

(٣) في نسخة المتن المطبوعة: لام. (١٨).

(٤) قوله: (إلا في المعطوف) إطلاقه شامل للعطف بغير الواو كالفاء وثم، ولا مانع منه إذ قد تقصد الإشارة إلى تأخر وتراخي رتبة الثاني عن رتبة الأول في النجدة والإعانة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١١٣/٢).

(٥) في (ب) و(ج) تتكرر معه.

(٦) **قال العيني**: قائله اللخمي وهو من البسيط.

الشاهد في: و(لِلشبان) حيث كسرت فيه اللام، والقياس فتحها حملًا على المعطوف عليه ولكن لما كان معلوما وزال اللبس ولم يكرر حرف النداء كسرت، واللام في للعجب مكسورة أيضًا؛ لأنها لام المستغاث من أجله. شرح الشواهد للعيني (١٦٥/٣)، البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٤٧/٤)، وخزانة الأدب ٢ (١٥٤/)، والدرر (٣٩٣/١)، ورصف المباني (٢٢٠)، وشرح ابن الناظم (٤١٧)، وشرح الأشموني (٤٦٢/٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٢٠٣)، وشرح قطر الندى (٢١٩)، وشرح الكافية الشافية (١٣٣٥/٣)، وشرح المرادي (١٨/٤)، ولسان العرب (٥٦٠/١٢، ٥٦٣)، «لوم»، والمقاصد النحوية (٢٥٧/٤)، والمقتضب (٢٥٦/٤)، والمقرب (١٨٤/١)، وهمع الهوامع (١٨٠/١).

وَنَحْوُ «يَا زَيْدًا لِعَمْرٍو» وَ:

..... يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ العَجِيبِ ....

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ   يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلعَجَبِ

فإن تكررت: «يا» مع المعطوف فتحت لامه أيضًا، نحو: يا لزيد ويا لعمرو ويا لبكر[1].

(و) **الحالة الثانية**: وهي دون ما قبلها: أن لا يجر المستغاث باللام ويجاء بألف في آخره (**نحو: يا زيدا**[2] **لعمرو**) عوضًا من اللام في أوله[3]، ولهذا لا يجتمعان[4].

(و) **الحالة الثالثة**: وهي أقلها: أن يُعَرَّى منهما[5] فيجري عليه حكم المنادى، كقول الشاعر[6]:

أَلَا (يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ العَجِيبِ)   وَلِلغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلأَرِيبِ

---

(١) في (ب) يا زيد ويا عمرو لبكر.

(٢) في (ب) زيدان.

(٣) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (٢/١١٣).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٤).

(٥) قوله: (منهما) أي: من الألف واللام.

(٦) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: هذا الشاهد من الشواهد التي لم أقف على نسبتها إلى قائل معين، وهو من الخفيف.

الشاهد فيه قوله: (يا قوم) حيث جاء المستغاث به خاليًا من اللام في أوله، ومن الألف في آخره. **عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/٥٠)، البيت بلا نسبة في أوضح المسالك** (٤/٥٠)، وشرح ابن الناظم (٤١٩)، وشرح الأشموني (٢/٤٦٣)، وشرح قطر الندى (٢٢١)، وشرح المرادي (٤/٢٣)، والمقاصد النحوية (٤/٢٦٣).

....

فـ«ألا» حرف تنبيه واستفتاح، و«قوم» مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة، و«للعجب» مستغاث له، و«الغفلات» عطف عليه، و«الأريب» العالم بالأمور[1].

تنبيه [نعت المستغاث به]

إذا نعت المستغاث به جاز في نعته وجهان: الجر على اللفظ، نحو: يا لزيد[2] العادلِ للمظلوم، والنصب على الموضع، لأن الجار والمجرور لا بد له من شيء يتعلق به.

[نداء المتعجب منه]

ويجوز نداء المتعجب منه، فتدخل عليه لامًا مفتوحة، نحو: يا للعجب، وأن تزيد[3] آخره ألفًا، فتقول: يا عجبًا، ومنه قول الشاعر[4]:

يَـــا عَجَبًـــا[5] لِهَـــذِهِ الفَلِيقَـــهْ   هَـــلْ تُـــذْهِبَنَّ القُوَبَـــاءَ الرِّيقَـــهْ

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٤).

(٢) في (ب) زيد.

(٣) في (ب) يزيد وفي (ج) يزاد.

(٤) الرجز لابن قنان. اللسان (٢/١٨١) انظر: وشرح شواهد السيوطي (٢/٧٩١)، شرح التصريح للأزهري (٢/٢٤٥).
الشاهد فيه قوله: (عجبًا) حيث استغنى عن اللام بالألف.

(٥) قوله: (عجبًا) منادى مبني على الضم المقدر في آخره منع منه اشتغال المحل بالفتحة المناسبة للألف، بني على الضم؛ لأنه كالنكرة المقصودة، وليس فيه استغاثة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٨٠).

وَالنَّادِبُ «وَا زَيْدَا» ....

قيل هذا البيت لأعرابي أصابته قوباء، فقيل له: اجعل عليها شيئًا من ريقك وتعهدها[1] بذلك، فإنها تذهب. فتعجب من ذلك، والفَلِيقَة: الداهية وقد يخلو التعجب[2] من اللام والألف نحو: يا عجبُ[3].

[أحكام الندبة]

ثم شرع في حكم الندبة[4] وهي نداء المتفجع[5] عليه[6] أو منه، وهي من كلام النساء[7] في الغالب[8] فقال: (و) يقول (النادب: وا زيدا) بألف في آخره إطالة للصوت، كقول جرير حيث يرثي[9] عمر بن عبد العزيز[10]:

(١) في (ب) وتعدها.

(٢) في (ج) المتعجب.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٥).

(٤) والندبة ـ بضم النون ـ مصدر ندب إذا ناح على الميت وذكر خصاله الحميدة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٦٧).

(٥) في (ب) وهي المتفجع.

(٦) قوله: (المتفجع عليه) أي: بوا أو يا ليخرج تفجعت على زيد، والتفجع أظهار الحزن. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٦٧).

(٧) قوله: (وهي من كلام النساء) أي: وذلك لضعفهن عن احتمال المصائب.

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٨٠).

(٩) في (ج) جرير يرثي.

(١٠) البيت من البسيط وهو البيت لجرير في ديوانه (٧٣٦)، والدرر (٣/٤٢)، وشرح التصريح (٢/١٦٤، ١٨١)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٩٢)، وشرح عمدة الحافظ (٢٨٩)، والمقاصد النحوية (٤/٢٢٩)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٩)، ومغني اللبيب=

....

حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيْهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا[1]

وأجاز يونس وصلها بآخر الصفة، نحو: وازيد الظريفا[2]، ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف[3]، نحو: موساه[4][5]، ومن تنوين مضاف[6] إليه، نحو: واغلام زيداه[7] في[8] علم محكي، نحو: واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد، ومن ضمة بنائية، كما في مثال المتن وازيداه[9] وكسرة[10] إعرابية نحو: واعبد الملكاه[11]، أو بنائية، نحو: واحزاماه.

= (٣٧٢/٢)، وهمع الهوامع (١٨٠/١).

الشاهد فيه قوله: «يا عمرا» على أنه منادى مفتجع عليه، وقد ندب الشاعر بـ«يا» عوضا من «وا» الأصلية في الندبة لأنه أمن اللبس بالمنادى المحض، وهنا جاء المندوب معرى عن الهاء.

(١) في (ب) كقول جرير: وقمت فيه بأمر الله يا عمرا.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٣).

(٣) إذ لا يمكن اجتماع ألفين.

(٤) في (ج) واموساه.

(٥) قوله: «واموساه»، إعرابه، «وا» حرف ندبة، و«موسى»: مندوب مبني على الضم المقدر على الألف لام الكلمة المحذوفة لأجل ألف الندبة، وليس مبنيًّا على الفتح.

(٦) في (ب) و(ج) في مضاف.

(٧) قوله: (واغلام زيداه) غلام: منصوب بالفتحة، و«زيدًا»: مجرورة بالكسرة المقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة ألف الندبة.

(٨) في (ب) و(ج) أو في.

(٩) في (ج) وازيدا.

(١٠) في (ج) أو كسرة.

(١١) قوله: (واعبد الملكا) إعرابه: «وا» حرف ندبة،، و«عبد»: منصوب بالفحة الظاهرة،=

وَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَا، وَارَأْسَاهُ» وَلَكَ إِلحَاقُ الهَاءِ وَقْفًا.

ولا فرق في المندوب بين أن يكون مفردًا كما مر، أو مضافًا إلى ظاهر، نحو: (وا أمير المؤمنينا)، أو إلى مضمر، نحو: (وا رأساه[1]) فإن كان في آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان في إبدالهما[2] فتحة لبس وجب إقرار الحركة وإبدال الألف بمجانس[3] تلك الحركة، فتقول: واغلامكي للمخاطبة، واغلامهو[4] للغائب، واغلامكمو للجمع؛ لأنك لو لم تفعل وأبقيت الألف لأوهم في الأول الإضافة إلى كاف المخاطب، وفي الثاني هاء الغائبة، وفي الثالث المثنى.

(ولك إلحاق[5] الهاء) للسكت بعد الألف **(وقفًا[6])** فتقول: وازيداه، واحر قلباه ممن أحبه ولا يحبني، ولا تزدها في الوصل وشذ[7]:

= و«الملكا»: مضاف إليه مخفوض بالكسرة المقدرة على الكاف المانع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة.

(١) في (ب) وارأسا.

(٢) في (ب) وكان إبدالهما.

(٣) في (ب) و(ج) بتجانس.

(٤) في (ج) واغلامَه.

(٥) في (ب) لحاق.

(٦) توصلًا إلى زيادة المد.

(٧) **قال العيني:** هو من الهزج، وفيه الخرم بالراء المهملة، وألا للتنبيه، وعمرو منادى معرفة، وعمراه تأكيد للمنادى، ومندوب.

الشاهد فيه: تحريكها كما في عمراه وفي الزبيراه. شرح الشواهد للعيني (١٧١/٣)، وهو بلا نسبة في الدرر (٤٢/٣) ورصف المباني (٢٧)، والمقاصد النحوية (٢٧٣/٤)،=

. . . .

أَلَا يَـــا عَمْـــرُ وعَمْـــرَاه   وَعَمْـــرُو بْـــنُ الزُّبَيْـــرَاهُ

ولك أن لا تأتي في آخره بألفٍ ولا هاءٍ، فيكون حكمه حكم المنادى إلا أنه لا يكون نكرة، كرجل فلا يقال: وارجلاه، ولا معرفًا مبهمًا، كـ«أيّ» والمضمر واسم الإشارة والموصول، فلا يقال: واأيَّها، ولا واإياه[1]، ولا واهذاه، ولا وامن ذهباه[2]. نعم، الموصول إذا كانت صلته شهيرة يعرف بها[3] يجوز أن يندب كقولك: «وامَن حفر بئر زمزماه»؛ فإنه بمنزلة: واعبد المطلباه[4]، بخلاف الموصول المبدوء بأل وإن اشتهرت صلته، فلا يقال: والذي حفر بئر زمزماه، إذ لا[5] يجمع بين حرف النداء وأل[6]، نحو: وازيد بالضم، وواعبدَ الله بالنصب.

ولا تستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفين فقط «وا» وهي الغالب فيه والمختص به، و«يا» بشرط أن لا يلتبس بالمنادى المحض، فإن حصل

= والمقرب (١/١٨٤)، شرح الأشموني (٣/١٧١)، وهمع الهوامع للسيوطي (٢/٦٧)، وابن عقيل على الألفية (٣/٢٨٥)، المقرب (١/٣٩)، الكافية الشافية (٣/١٣٤٧).

(١) في (ج) واأناه.

(٢) لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب، فلذلك لا يندب إلَّا المعرفة السالمة من الإبهام. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٧).

(٣) أي: شهرة تزيل إبهامه.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٣)، شرح الأشموني على الألفية (٣/١٦٧).

(٥) في (ب) ولا.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٧، ٢٤٨).

....

لبس بأن لم تكن[(١)] قرينة تبين الندبة تعين «وا».

[ندب المضاف إلى الياء]

وإذا ندب المضاف للياء فمن سكن الياء في النداء قال: واعبديا[(٢)]، واعبدَا، ومن أتى بها مفتوحة قال: واعبديا فقط، ومن فعل[(٣)] غير ذلك قال: واعبدا فقط.

تتمة

إذا ندب مضاف إلى مضاف إلى الياء لزمت الياء؛ لأن المضاف إليها غير مندوب. هذا آخر أحكام المفعول به[(٤)].

** ** **

(١) في (ب) يكن.

(٢) من أثبت الياء ساكنة ففيه وجهان: أحدهما: أن تفتح الياء الساكنة، وتلحق ألف الندبة بعدها وهذا معنى قوله: (واعبديا)، والآخر: أن تحذف الياء لسكونها فتقول: واعبدَا، وهو معنى قوله: (واعبدا).

(٣) في (ج) فعل بها.

(٤) في (ب) و(ج) هذا آخر أحكام المفعول به وما يتعلق به.

والمَفْعُولُ المُطْلَقُ، وَهُوَ المَصْدَرُ ....

[المفعول المطلق]

ثم شرع في المفعول الثاني فقال: (والمفعول المطلق[1]) أي: الذي يصدق عليه قولنا: «مفعول» بغير صلة صدقًا غير مقيد بجار، بخلاف بقية المفاعيل، فإن صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به وله وفيه ومعه[2]، ولهذا قدمه على المفعول به الزمخشري[3] وابن الحاجب[4].

(وهو) - أي: المفعول المطلق - الاسم المؤكِّد لعامله[5] أو المبيِّن لنوعه[6] أو المبيِّن لعدده[7] (المصدر) غالبًا وهو الاسم[8] الجاري على الفعل[9]، بخلاف اغتسل غسلًا، وتوضأ وضوءًا، وأعطى عطاء؛ فإن هذه

(١) قوله: (المفعول المطلق) أي: عن التقييد، فلفظ المطلق إشارة إلى عدم التقييد، لا للتقييد بالإطلاق. انظر: حاشية العطار على الأزهرية (١٠٨).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٩٠/١).

(٣) المفصل للزمخشري (٥٥).

(٤) الكافية لابن الحاجب (٣٨٨/٢).

(٥) قوله: (المؤكد لعامله) بأن لم يزد مدلوله على مدلول عامله إذا كان عامله مصدرًا، وإلا فالمصدر المفهوم منه. انظر: الكواكب الدرية (١٣/٢).

(٦) قوله: (المبين لنوعه) أي: لنوع عامله بأن دل على هيئة الفعل فيفيد زيادة على التأكيد. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١٣/٢).

(٧) قوله: (لعدده) أي: عدد عامله بأن دل على مرات صدور الفعل. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١٣/٢).

(٨) قوله: (الاسم) أي: اسم الحدث، والمراد بالحدث المعنى القائم بالغير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١١١/٢).

(٩) المراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدًا له أو بيانًا لنوعه أو عدده،=

الفَضْلَةُ المُسَلَّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كَـ«ضَرَبْتُ ضَرَبًا» ، أَوْ مَعْنَاهُ كَـ«قَعَدْتُ جُلُوسًا» ، ....

أسماء[1] مصادر وليست مصادر ؛ لعدم جريانها على أفعالها ؛ لأن الأول[2] قياس مصدره الاغتسال ، والثاني[3] التوضؤ ، والثالث[4] الإعطاء[5] ، **(الفضلة[6])** أي: المستغنى عنه فلا يكون خبرًا عن مبتدأ ، ولا[7] حالا من غيره .

(المسلط[8] عليه عامل من لفظه ، كـ«ضربت[9] ضربًا»[10] ، أو) عامل من (معناه ، كقعدت جلوسًا[11]) ....

= مثل: جلست جلوسًا وجلسة ، ويحتمل أن يكون المراد بالجريان على الفعل اشتماله على جميع حروفه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١٩٢).

(١) في (ب) و(ج) أسماء ، وفي (أ) الأسماء.

(٢) الأول وهو اغتسل.

(٣) الثاني: توضأ.

(٤) الثالث: أعطى.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٠).

(٦) الفضلة أي: ليس جزءًا من الكلام بأن يكون مسندًا ولا مسندًا إليه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١١٦).

(٧) في (ب) و(ج) أي ولا.

(٨) في (ب) و(ج) وقوله: المتسلط.

(٩) في (ج) كضرب.

(١٠) إعرابه: «ضربت» فعل وفاعل ، و«ضربا» مفعول مطلق مؤكد لمضمون ضرب.

(١١) الجلوس والقعود بمعنى واحد ، وكذا القيام والوقوف ، ولكن المادة مختلفة ، وهذا إنما يصح بناء على أن معنى الجلوس والقعود واحد وهذا هو المشهور ، وفي شرح المصابيح أن القعود من الاضطجاع ، والجلوس من القيام. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/١٤).

....

مثال ما[(١)] يؤكد عامله، ومثال ما يبين نوعه، كضربته[(٢)] ضرب الأمير، ومثال ما يبين عدده، كضربته ضربتين، خرج بذلك[(٣)]: ضَرْبُك ضربتان، أو ضربك ضرب أليم؛ لأنه خبر، ونحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠] حال[(٤)] من الضمير المستتر في عامله، وعامل المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة. إما مثله لفظًا ومعنى، نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ[(٥)] جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣][(٦)]، [(٧)]، أو ما اشتق منه من فعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤][(٨)]، أو من وصف اسم فاعل، نحو قوله: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١]، أو اسم مفعول، نحو قولك: الخبز مأكول

---

(١) في (ب) و(ج) لما.

(٢) في (ج) كضربت.

(٣) في (ب) و(ج) بذلك نحو.

(٤) في (ب) و(ج) لأنه حال.

(٥) في (أ) «الجنة» والمثبت من (ب) و(ج).

(٦) **قال الصبان**: بحث في التمثيل بالآية بأن الجزاء بمعنى المجزي به بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدر في الحقيقة، ولك أن تقول: لا يتعين ذلك، بل يصح إبقاء الجزاء على مصدريته بتقدير مضاف أي محل جزائكم بلا تقدير قصدًا للمبالغة. حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٢٢).

(٧) فـ«جزاء» مفعول مطلق، وعامله «جزاؤكم»، وهو مصدر مثله.

(٨) الأعراب: «كلم» فعل ماض، «الله» فاعل، «موسى» مفعوله به والفتحة مقدرة، «تكليمًا» مفعول مطلق مؤكد لمضمون كلم وهو التكليم لا للعامل نفسه؛ لأنه بصيغة الفعل. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/١٢).

....

أكلًا، أو كان للمبالغة، نحو: زيد ضَرَّاب ضربًا[1].

[أصل المشتقات]

وما ذكر من أن الفعل والوصف مشتقان من المصدر[2] هو الصحيح[3] من مذهب البصريين[4].

وزعم بعضهم واختاره الشيخ عبد القاهر أن الفعل أصل للوصف[5] فيكون فرع الفرع، وزعم الكوفيون أن الفعل[6] أصل للمصدر والوصف، وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، ليس أحدهما مشتقًّا[7]

---

(١) لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان، والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لهما على الزمان المعين. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٢).

(٢) معنى كون المصدر أصل المشتقات أن يكون هو المشتق منه، والاشتقاق رد لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١١٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩١، ٤٩٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٢).

(٥) في (ج) الوصف.

(٦) أي: المراد بالفعل الفعلُ المضارع على الأصح بناء على الأصح من أسبقيته زمانًا؛ لأن الماضيَ كان قبل وجوده مستقبلًا، وحين وجوده حالًا، وبعد وجوده ماضيًا، ومقابل الأصح: أن المراد بالفعل الفعلُ الماضي؛ لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه، وأما الأمر فمقتطع عندهم من المضارع، ويظهر على قول الكوفيين أن غير الأصل من المضارع والماضي مشتق من الأصل منهما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١١٢).

(٧) في (ب) و(ج) مشتق.

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ ....

من الآخر[1].

[امتناع إنابة غير المصدر]

(وقد ينوب عنه)[2] ـ أي: المصدر ـ في الانتصاب على المفعولية المطلقة **(غيره)**[3] مما يدل على المصدر من صفة له، كسرت[4] أحسن السير، وأصله:[5] سرت السير أحسن السير، فحذف الموصوف لدلالة إضافة صفته إلى مثله[6] عليه، ونابت منابه فانتصبت[7] انتصابه[8]، وضربته ضرب الأمير اللص، والأصل مثل[9] ضرب الأمير[10].

---

(١) ورد هذا الرأي والذي قبله دون نسبة إلى قائل في الارتشاف (٢/٢٠٢)، وهمع الهوامع (١/١٨٦)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٢).

(٢) قد أوصل بعضهم عدة ما ينوب عن المصدر إلى أحد وعشرين، واقتصر المصنف على بعضها إشارة إلى ما ينوب عن المصدر.

(٣) في نسخة المتن المطبوعة بعد هذه الجملة: (كضربته سوطًا) في النسخ التي شرح عليها الخطيب بعد: ﴿فاجلدوهم﴾. (١٩).

(٤) في (ب) كسرة.

(٥) في (ب) و(ج) والأصل.

(٦) في (ب) لدلالة إضافته إلى أمثلة.

(٧) في (ب) و(ج) وانتصبت.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٣).

(٩) في (ب) و(ج) ضربًا مثل.

(١٠) فحذف الموصوف وهو «ضربًا» ثم المضاف وهو «مثل» وصح وقوعه نعتًا للنكرة وإن أضيف لمعرفة؛ لأنه لم يكتسب التعريف بالمضاف إليه لتوغله في الإبهام. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٣).

﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، كَضَرَبْتُهُ سَوْطًا، ....

وما تقرر[١] من أن صفة المصدر تنوب منابه هو مذهب ابن مالك[٢] وتبعه عليه المصنف في الأوضح[٣] وإن خالف هنا كما سيأتي آخر الباب.

أو من لفظ دل على عدد المصدر، كضربته عشر ضربات، فـ«عشر» ناب عن المصدر، ومثله قوله تعالى: (﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾) [النور: ٤]، والأصل فاجلدوهم[٤] جلدًا ثمانين، فحذف المصدر وأنيب[٥] عنه ثمانين جلدة[٦] تمييزًا[٧].

أومن لفظ دل على آلته، (**كضربته سوطًا**)[٨]، أو عصا[٩][١٠]، أو نحو

(١) في (ب) يقرر.

(٢) شرح التسهيل (١٨٢/٢).

(٣) أوضح المسالك (١٨٣/٢).

(٤) في (ج) فاجلدوا.

(٥) في (ب) وأنيبت.

(٦) في (ب) و(ج) وجلدة.

(٧) وجعل تمييزًا لغرض الإبهام ثم التفسير.

(٨) السوط: العصا الصغيرة. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١٥/٢).

(٩) ثم توسع في الكلام. فحذف المصدر، وأقيمت الآلة مقامه، وأعطيت ما له مِن إعراب وإفراد أو تثنية أو جمع، تقول: «ضربته سوطين» و«أسواطًا» والأصل: ضربتين بسوط، وضربات بسوط، قاله الشارح، **وقال المرادي في التلخيص**: أصل ضربته سوطان: ضربته ضربة سوط، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وذلك يطرد في كل آلة معهودة للفعل. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٩٦/١)

(١٠) العصا معروف، والحركة فيه مقدرة على الألف المحذوفة المعوض عنها التنوين؛ لأنه اسم مقصور. انظر: الكواكب الدرية (١٥/٢).

﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩] ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]،

ذلك مما عهد الضرب به(١).

أو من كل أو ما في معناها(٢) مضافة إلى المصدر، كقوله تعالى: (﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾) [النساء: ١٢٩](٣) فـ«كل» مفعول مطلق(٤) نائب عن مصدر محذوف، والأصل فلا تميلوا ميلًا كل الميل(٥).

أو من بعض وما في معناها مضافة إلى المصدر، كقوله تعالى: (﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾) [الحاقة: ٤٤](٦)، فـ«بعض» مفعول مطلق نائب عن المصدر(٧) محذوف والأصل: ولو تقول علينا قولًا بعض الأقاويل.

---

(١) أما ما لم يعهد الضرب به فلا يجوز فيه ذلك، مثاله ضربته خشبة فإنه لم يعهد الضرب بهذه الآلة. انظر: الكواكب الدرية (٢/١٥).

(٢) في (ج) معناه.

(٣) إعراب الآية: الفاء حرف عطف، «لا» ناهية، «تميلوا» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه النون والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«كل» مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/١٥)

(٤) في (ب) فلا تميلوا كل، فكل مفعول مطلق.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٩٧).

(٦) إعراب الآية: الواو حرف عطف، «لو» حرف امتناع للامتناع، «تقول» فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازًا، تقديره، هو «علينا» جار ومجرور، على حرف جر، و«نا» ضمير متصل في محل جر بعلى، و«بعض» مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف. انظر: الكواكب الدرية (٢/ ٥).

(٧) في (ب) و(ج) مصدر.

. . . .

أو من إشارة إلى المصدر، كضربته ذلك[١] الضرب.

أو من مرادف له معنى، نحو: شَنَئْتُه بغضاً[٢][٣]، أو فرحت[٤] جذلاً[٥].

أو من مشارك له في مادته كاسم مصدر كالأمثلة المتقدمة، نحو: اغتسلت اغتسالاً[٦][٧].

واسم عين المصدر لفعل[٨] آخر، فاسم العين، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧][٩].

ومثال ما كان لمصدر آخر، نحو: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾[١٠] [المزمل: ٨]، والأصل إنباتًا وتبتيلا[١١].

---

(١) فذلك مفعول مطلق نائب عن المصدر.
(٢) في (ب) بعضًا.
(٣) فـ«بغضًا» مفعول مطلق نائب عن شنأ، فإن الشنأ مصدر شني بكسر النون وهو مرادف للبغض.
(٤) في (ب) و(ج) وفرحت.
(٥) الجذل بذال معجمة وبفتحتين مصدر «جذِل» بكسر الذال. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٢١/٢).
(٦) في (ج) غُسلًا.
(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٩٥/١).
(٨) في (ب) و(ج) مصدر لفعل، وفي (أ) الفعل.
(٩) فـ«نباتًا»: اسم عين للنبات، وهو ما ينبت من زرع أو غيره، ومنه زكاة النبات.
(١٠) قياس مصدر «تبتل» التبتل لا تبتيلا؛ لأن التبتيل مصدر «بتل» بالتشديد.
(١١) في (ج) وتبتلًا.

....

تنبيه

المصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع باتفاق، فلا يقال: ضربت ضربين، ولا ضربت ضروبًا؛ لأنه اسم جنس يحتمل القليل والكثير فهو كالماء والعسل والدقيق، ولأنه بمنزلة تكرير الفعل(١)، وهو لا يثنى ولا يجمع باتفاق، فكذا ما نزل منزلته(٢).

وأما المصدر العددي وهو المختوم بتاء الوحدة كضربة فيثنى ويجمع باتفاق فيقال: ضرب(٣) ضربتين، وضربات؛ لأنه فرد لجنس فهو كتمرة وكلمة(٤).

وأما المصدر النوعي فيه(٥) خلاف، والمشهور الجواز وإن كان ظاهر مذهب سيبويه المنع(٦)، فيقال: ضربت ضربين ضربًا عنيفًا، وضربًا رفيقًا

---

(١) قوله: (لأنه بمنزلة تكرير الفعل) كان الأولى أن يقول: لأن المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك، وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم أنه مؤكد لمصدر عامله الذي تضمنه لا للعامل بتمامه، فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١١٥).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٩٧).

(٣) في (ب) و(ج) ضربت.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٩٧).

(٥) في (ب) و(ج) ففيه.

(٦) انظر: الكتاب لسيبويه (١/٣٥).

ولَيْسَ مِنْهُ: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥].

وضربت ضروبًا مختلفة[١].

[ما خرج عن النائب]

(وليس منه) أي: من النائب عن المصدر صفته، كـ«رغدًا»[٢] في تعالى: (﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا) حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة: ٣٥]، خلافًا لمن زعم أن الأصل أكلًا رغدًا، وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه وانتصب انتصابه[٣]، وإنما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: وكُلَا حالةَ الأكل[٤] رغدًا، بدليل أنهم يقولون: سِيرَ عليه طويلًا بالنصب، فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون طويل بالرفع، فدل حال لا مصدر، وإلا لجاز إقامته مقام الفاعل إذا[٦] المصدر يقوم مقامه باتفاق وهذا هو مذهب[٧] سيبويه[٨].

وقد علمت مما تقدم أنه ينوب عن المصدر صفته، وهو ما جرى عليه

(١) انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٩٩).
(٢) في (ب) و(ج) كرغد.
(٣) انظر أنوار التنزيل (١/١٤٢).
(٤) في (ب) و(ج) حالة كون الأكل.
(٥) في (ب) و(ج) فدل على أنه.
(٦) في (ج) إذ.
(٧) في (ب) وهذا مذهب إليه.
(٨) الكتاب (١/٢٢٨).

....

ابن مالك[١] وتبعه عليه المصنف في أوضحه[٢] وهو الأصح[٣].

تتمة

اتفق النحاة على جواز حذف عامل المصدر غير المؤكد لدليل مَقاليٍّ، كأن يقال: جلستَ[٤][٥] فيقال: بلى جلوسًا طويلًا، أو بلى جلستين[٦]، أو حَاليٍّ كقولك لمن قدم من سفر: قدومًا مباركًا[٧].

وأما المصدر المؤكد فقال ابن مالك في شرح كافيته: إنه لا يحذف عامله لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه، والحذف مناف لهما[٨]، ونازعه ابنه في ذلك[٩].

** ** **

(١) شرح التسهيل (٢/١٨٢).
(٢) أوضح المسالك (٢/١٨٣).
(٣) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٢٦٦).
(٤) في (ب) كأن يقال: بلى جلوسًا طويلًا، وفي (ج) ما جلستَ فيقال: بلى جلوسًا طويلًا.
(٥) قوله: (ما جلست) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب، وبلى لإثبات المنفي قبلها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١١٦).
(٦) فـ«جلوسًا» مصدر نوعي لوصفه بالطويل، وحذف عامله جوازًا؛ لدليل مقالي، وهو قول القائل: ما جلست، والتقدير: بلى جلست جلوسًا طويلًا.
(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٨).
(٨) شرح الكافية الشافية (٢/٦٥٧، ٦٥٨).
(٩) شرح ابن الناظم (١٩٣).

وَالمَفْعُولُ لَهُ: وَهُوَ المَصْدَرُ ....

[المفعول له]

ثم شرع في المفعول الثالث فقال: (والمفعول له[١]) ويقال لأجله ومن أجله[٢]، (وهو) ما فعل لأجله فعل[٣]، نحو: جئتك رغبة فيك، فـ«رغبة» اسمٌ فُعِل لأجله فِعْلٌ وهو المجيء[٤] وحكمه النصب بشروط[٥]:

[الشرط الأول: كونه مصدرا]

الشرط الأول: (المصدر[٦]) قاله الجمهور؛ لأن النصب يُشعر

(١) وإنما ذكر المفعول له عقب المفعول المطلق لاشتراكهما في المصدرية، ولأن الزجاج وشيخه الزجاجي والكوفيين ذهبوا إلى أنه مفعول مطلق ثم اختلفوا؛ فقال الزجاج: ناصبه فعل مقدر، والتقدير: جئتك أكرمك، وقال الكوفيون: ناصبه الفعل المقدم عليه؛ لأنه ملاقيه في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق، مثل: قعدت جلوسًا. انظر: عبادة على الشذور (٢/٤٠، ٤١)، الصبان على الأشموني (٢/١٢٢).

(٢) فله ثلاثة أسماء بل أكثر من ذلك إذ يقال له: المنصوب على العلة والمصدر المعلل لما قبله. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٢١).

(٣) بأن كان غرضًا باعثًا على الفعل كالتأديب في ضربت ابني تأديبًا؛ فإنه غرض باعث على الضرب وعلة غائية له أيضًا باعتبار حصوله عقبه، وإنما قدمه على المفعول فيه؛ لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق لكونه مصدرًا. انظر: حاشية العطار على الأزهرية (١١٠).

(٤) في (ب) فُعِل لأجله وهو المجيء.

(٥) **قال الصبان:** الشروط ستة، سادسها: كونه من غير لفظ الفعل. حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٢٣)

(٦) المراد المصدر أو اسمه. انظر: الكوكب الدرية (٢/٢٢)

المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتًا وَفَاعِلًا، ....

بالعلية، والذوات لا تكون عللا للأفعال غالبًا، فلا يجوز: جئتك السمنَ والعسلَ بالنصب؛ لأنه[١] اسم عين لا مصدر[٢].

[الشرط الثاني: ظهور التعليل]

الشرط الثاني: ما ذكره بقوله: **(المعلِّل)** بكسر اللام أي: الواقع علة **(لحدث)**؛ لأنها الباعث على الفعل، كقعدت عن الحرب جُبْنًا، خرج بذلك بقية المفاعيل؛ إذ لا تعليل فيها.

[الشرط الثالث: اتحاد الوقت بالعامل]

الشرط الثالث: ما ذكره بقوله: **(شاركه وقتًا)** أي: في الوقت بأن يكون وقت الفعل المعلَّل ـ بفتح اللام الأولى، والمصدر المعلِّل ـ بكسرها واحدًا قاله الأعلم والمتأخرون، فلا يجوز: تأهبت اليوم السفرَ[٣] غدًا؛ لأن زمن التأهب غير زمن السفر[٤].

[الشرط الرابع: اتحاد الفاعل]

الشرط الرابع: ما ذكره بقوله: **(و)** شاركه **(فاعلًا)** أي: في الفاعل بأن

(١) أي: السمن... إلخ.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٣٣٤/١).

(٣) بنصب السفر، والتأهب مأخوذ من الأُهبة بضم الهمزة، وهي العدة التي يحتاجها المسافر في سفره كالزاد ونحوه. انظر: الكواكب الدرية (٢٣/٢٢/٢).

(٤) التصريح على التوضيح (٣٣٥/١).

كـ«قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ». فَإِنْ فَقَدَ الْمُعَلِّلُ شَرْطًا جُرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيْلِ،

يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدًا قاله المتأخرون أيضًا، وخالفهم ابن خروف فلا يجوز: جئتك محبتَك إياي؛ لأن فاعل المجيء المتكلم، وفاعل المحبة المخاطب[1].

[الشرط الخامس: كونه قلبيا]

الشرط الخامس: أن يكون قلبيًّا[2][3] **(كقمت إجلالًا لك)**، قاله ابن الخباز وغيره، فلا يجوز جئتُك قراءة للعلم من أفعال اللسان، ولا قتلا للكافر من أفعال اليد[4].

[حكم فاقد الشرط السابقة]

(فإن فقد المعلِّل) بكسر اللام الأولى من شروط[5] جواز النصب **(شرطًا[6])** منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجر بحرف التعليل كما قال: **(جُرَّ بحرف التعليل)** وهو الباء واللام وفي ومن فقط[7].

(١) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٣٥).

(٢) في (ب) قالبيًّا.

(٣) قوله: (قلبيًا) أي: من أفعال النفس الباطنة كالرَّغْبة، وهي الإجلال والرهبة والتعظيم.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥١٠).

(٥) في (ج) بكسر اللام من شروط.

(٦) أي: من الشروط الخمسة التي وضعنا لكل واحد منها عنوانًا مستقلًا.

(٧) **قال الصبان**: زاد الشاطبي الكاف، نحو: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ البقرة: ١٩٨]، وفي شرح اللمحة لابن هشام أن حروف السبب سبعة، وحتى، نحو: أسلم حتى تدخل الجنة،=

نَحْوُ: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ [البقرة: ٢٩].

[انتفاء المصدرية]

ففاقد الشرط الأول وهو المصدر (نحو) قوله تعالى: (﴿خَلَقَ لَكُم) مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، فإن المخاطبين هم العلة في الخلق(١)، وخفض ضميرهم بلام العلة لأنه ليس مصدراً(٢).

[فقد شرط العلة]

وفاقد **الشرط الثاني** وهو كونه علة، نحو: قتله(٣) صبرًا، فيمتنع جره؛ لأن الجر بحرف التعليل يفيد العلية، والغرض عدمها، ولذلك أسقطه(٤).

[فاقد الاتحاد في الوقت]

وفاقد **الشرط الرابع** وهو الاتحاد في الفاعل ـ وكان الأولى أن يذكر

= وكي، نحو: جئتك كي تكرمني، وأن الكاف وحتى وكي لا تدخل على المفعول له؛ لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصدري اهـ، وينبغي زيادة على نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٢٢/٢)، حاشية ياسين على الفاكهي (١٢٤/٢)، حاشية الخضري على ابن عقيل (٢٨٨/١).

(١) قوله: (فإن المخاطبين هم العلة في الخلق) في تعليل أفعال الله تعالى بحث طويل، والأكثرون على أنها لا تعلل، ويمنعون ما يرد على ذلك من المفاسد، وهو محقق في علم الكلام. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (٣٧٣/١).

(٢) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٢٢٧).

(٣) في (ب) قتلته.

(٤) أي: فلذلك أسقط حرف التعليل. انظر: التصريح على التوضيح (٣٣٦/١).

وَإِنِّـــي لَتَعْرُونِـــي لِـــذِكْرَاكِ هِـــزَّةٌ ....

الثالث قبله ـ قول الشاعر[1]:

(وَإِنِّـــي لَتَعْرُونِـــي لِـــذِكْرَاكِ هِـــزَّةٌ) كَمَـا انْـتَفَضَ العُصْـفُورُ بَلَّلَـه القَطْـرُ

فـ«الذكرى» علة عُرُوِّ الهِزَّة، وفاعلها مختلف، ففاعل العُرُوِّ الهِزَّة، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأن المعنى لذكري إياك، فلذلك جر باللام، والهِزَّة ـ بالكسر ـ النشاط والارتياح[2].

[فاقد الاتحاد في الوقت]

(و) فاقد **الشرط الثالث** وهو الاتحاد في الوقت قوله[3]:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (١/٥١١، ٥١٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأمرئ القيس بن حجر الكندي. ديوانه (١٤)، والارتشاف (٢/٢٢٣، ٣٦٩)، والدرر (١/٤٢١)، وشرح شذور الذهب (٢٢٨)، وشرح التسهيل (٢/١٩٦، ٣٧٤)، وشرح عمدة الحافظ (٤٥٣)، ولسان العرب (١٥/٣٢٩) «نضا» وتاج العروس «فضل»، «نضا»، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٢٦)، والدرر (١/٥١٨)، ورصف المباني (٢٢٣)، وشرح الأشموني (١/٢٠٦)، وشرح قطر الندى (٢٢٧)، والمقرب (١/١٦١)، وهمع الهوامع (١/١٩٤، ٢٤٧).

الشاهد فيه قوله: (لنوم) فإن النوم علة لخلع الثياب، وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد؛ لأن خلع ثيابها قبل النوم فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل، ولم يجز فيه أن يكون منصوبًا؛ لأن شرط نصبه اتحاده مع عامله في الزمن، وهو منتف هنا. انظر: سبل الهدى بتحقيق قطر الندي (٢٤٨)، شرح الشواهد للأشموني (٢/١٢٤).

و:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا ....

(فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا)[1] ....

فالنوم وإن كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم، فلما اختلفا في الوقت جُرَّ باللام، و«نضت» بتخفيف الضاد المعجمة من النضو[2] وهو الخلع[3].

[فاقد شرط القلبي]

وفاقد الشرط الخامس وهو كونه قلبيًّا، نحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١] أي: فقر وهو علة للقتل، وليس قلبيًّا، فلذلك جر بـ«مِن» التعليلية.

وعلم مما مر من أن هذه الشروط[4] معتبرة لجواز نصبه أنه[5] يجوز جر المستوفي للشروط «كلزهد ذا قنع»[6][7] لكن بكثرة إن كان مقرونًا بأل،

(١) المعنى جئت إليها في حالة قد ألقت ثيابها عن جسدها لأجل النوم، ولم يبق عليها إلا لبس ـ بكسر اللام ـ المتفضل، وهو الثوب الواحد الذي يتوشح به. انظر: شرح الشواهد للأشموني (١٢٤/٢).

(٢) قال الجوهري: بعد أن ذكر البيت ويجوز عندي التشديد للتكثير. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (٣٧٢/٢)، منتهى الأرب بتحقيق قطر الندى (٢١٨).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (٥١٢/١).

(٤) في (ج) مما مر أن هذه الشروط.

(٥) في (ج) إذ.

(٦) في (ب) أن هذه الشروط «كلزهد ذا قنع» بكثرة.

(٧) «قنِع» بكسر النون بمعنى رضي وهو المتعين في النظم، وأما قنَع بفتح النون فمعناه طمع،=

....

وبقلة إن كان مجردًا[1]، مثال قلة الأول[2]:

لَا أَقْعُدُ[3] الجُبْنَ[4] ....

ـ أي: الخوف، أي: لأجله ـ

.... عَـنِ الهَيْجَـا ....

ـ أي: الحرب ـ

.... وَلَـوْ تَوَالَـتْ زُمَـرُ الأَعْـدَاءِ

فالجبن مفعول له وهو مقرون بأل وجاء منصوبًا على قلة والأكثر فيه أن يكون مجرورًا[5][6]، ومثال قلة الثاني قوله[7]:

= ولذا يقولون: (العبد حر ما قنِع) أي: رضي، (والحر عبد ما قنَع) أي: طمع. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٥٨).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥١٣).

(٢) قال العيني: هذا رجز لم أدر راجزه، والشاهد فيه: (الجبن) حيث جاء بالألف واللام، وهو مفعول له، وهو قليل، والأكثر الخلو منه. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/١٢٥)، منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل (٢/١٨٧)، الدرر (٣/٧٩)، وشرح التصريح (١/٣٣٦)؛ وشرح عمدة الحافظ (٣٩٨)؛ والمقاصد النحوية (٣/٦٧)، وهمع الهوامع (١/١٩٥)، شرح الأشموني (١/٤٨٤).

(٣) أراد بقوله: (لا أقعد) أي: لا أنكّل ولا أتوانى عن اقتحامِ المعارك، وتقول: (قعد فلان عن الحرب) إذا تأخر عنها ولم يباشرها.

(٤) «الجبن» بضم الجيم، هو الهيبة والفزع، وضعف القلب والخوف من العاقبة.

(٥) في (ب) مجردًا.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥١٣).

(٧) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٢٩)، وشرح الأشموني=

....

مَـنْ أَمَّكُـمْ لِرَغْبَـةٍ فِـيكُمْ جُبِـرْ وَمَـنْ تَكُونُـوا نَاصِـرِيهِ يَنْتَصِـرْ

فـ«رغبة» مفعول له، وهو مجرد من أل، وجاء مجرورًا، وإنما كان جر المجرد قليلًا، بخلاف المقرون بأل؛ لأنه أشبه الحال والتمييز؛ لما فيه من البيان وكونه نكرة[(١)].

وشاهد الكثير قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ﴾ [الأعراف: ٥٥] إلى: ﴿خَوۡفًا وَطَمَعًاۚ﴾ [الأعراف: ٥٦][(٢)] ويستوي الجر والنصب في المضاف فالجر نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٧٤]، أي: لأجل خشية الله، فـ«خشية» مفعول له، وهو مضاف، والنصب، نحو قوله تعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، فـ«ابتغاء» مفعول له وهو مضاف منصوب[(٣)].

**   **   **

= (٢١٧/١)، وشرح عمدة الحافظ (٣٩٩)، والمقاصد النحوية (٧٠/٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٥١٣/١هـ).

والشاهد فيه جر (رغبة) باللام وهو مفعول لأجله مستوف للشروط ومع ذلك جُرَّ باللام مع أنه غير مقترن بأل ولا مضاف، وذلك قليل

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥١٣/١).

(٢) في (ب) ﴿قل ادعوا ربكم خوفًا وطمعًا﴾.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥١٤/١).

وَالْمَفْعُولُ فِيهِ

وَهُوَ مَا سُلِّطَ عَلَيهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى «فِي» ....

[المفعول فيه][1]

ثم شرع في المفعول الرابع فقال: (والمفعول فيه) وهو المسمى ظرفًا[2] عند البصريين دون الكوفيين، وسماه الفراء محلًّا، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات، ولا مشاحة في الاصطلاح[3].

(وهو ما) أي: اسم (سلط عليه عامل) ينصبه[4] من فعلٍ أو مصدرٍ أو وصفٍ[5]، هذا جنس يشمل جميع المفاعيل، وقوله: (على معنى في) الظرفية، فصل خرج به بقية المفاعيل؛ لأن تسلط العوامل عليها ليس على

---

(١) قدمه على المفعول معه؛ لأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان فوق الاحتياج إلى المصاحب، وأيضًا يصل الفعل إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ به دونه، وآخره عن المفعول له لما سبق من أن شرط المفعول له المصدرية، والمصدر هو الحدث، وقد تقرر أنه لابد للحدث من زمان ومكان يقع فيهما فناسب أن يذكر ظرف الزمان والمكان. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/٣٢٥)، حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٦٠).

(٢) أي: ظرف زمان وظرف مكان لوقوع الفعل فيه، أي: لابد له من زمان ومكان يقع فيه.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣٧).

(٤) في (ج) ينصب.

(٥) قوله: (من فعل أو مصدر أو وصف) بيان لعامل إذ كان مبهمًا شاملًا لكل عامل وإن لم يكن واقعا فيه، نحو: ما صمت يوم الخميس. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١٢٦).

مِنَ اسْمِ زَمَانٍ كَـ«صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيْسِ، أَوْ حِينًا، أَوْ ....

معنى في[1] ولا بد من زيادة بـ«اطرادٍ» ليخرج ما ضُمِّن معنى «في» بغير اطراد[2]، وهو المنصوب على التوسع نحو: دخلت الدارَ، وسكنت البيتَ؛ فانتصابهما إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض لا الظرفية، فإنه لا يطرد تعدي سائر الأفعال إلى الدار والبيت بمعنى «في»، لا تقول: صليت الدارَ ولا نمت البيتَ[3].

(من اسم زمان) مطلقًا، سواء أكان مختصًّا[4] وهو الذي يقع جوابًا لمتى، (كصمت يوم الخميس)، وشهر كذا.

(أو) مبهمًا[5] وهو ما لا يصح[6] وقوعه جوابًا لمتى، ولا لـ «كم»: كالحين والوقت والزمان، كصمت (حينًا)، أو زمانًا.

(أو) معدودًا وهو الذي يقع جوابًا لـ «كم»، كالأسبوع والشهر

(١) في (ب) فيه.
(٢) بأن لا يختص تسليط العامل بعامل.
(٣) انظر: التصريح على التوضيح (٥٢٠/١).
(٤) المراد بالمختص ما دل على مقدر معلومًا كان وهو المعرف بالعلمية، كصمت رمضان، واعتكفت يوم الجمعة، أو بأل كسرت اليوم، وأقمت العام، أو بالإضافة، كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد، أو غير معلوم وهو النكرة، نحو: سرت يومًا، أو يومين، أو أسبوعًا، أو وقتًا طويلًا. انظر: الأشموني على الألفية (١٢٨/٢).
(٥) المبهم: ما دل على زمان غير معين كحين ومدة. انظر: شرح الألفية للمرادي (٣٢٥/١)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٦٢/١)، شرح الأشموني على الألفية (١٢٨/٢).
(٦) في (ج) يصلح.

أُسْبُوعًا» ، أَوْ اسْمِ مَكَانٍ مُبْهَمٍ ، وَهُوَ الجِهَاتُ السِّتُّ كَالأَمَامِ وَالفَوْقِ وَاليَمِينِ وَعَكْسِهِنَّ ، وَنَحْوُهُنَّ كَـ«عِنْدَ ....

والحول ، كصمت (أسبوعًا) ، أو شهرًا ، أو حولًا .

(أو) من (اسم[1] مكان مبهم) وهو ما افتقر إلى غيره في صورة مسماة (وهو) ثلاثة أقسام:

أحدها[2]: أسماء (الجهات الست[3] كالأمام) بفتح الهمزة ، ويرادفه قدام (والفوق واليمين وعكسهن) أي: وراء ويرادفه خلف وتحت ويسار ، وغالب هذه الظروف في التنزيل قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] ، ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤] ، ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] ، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] .

وسميت بالجهات الست باعتبار الكائن في المكان؛ فإن له ست جهات . (و) كـ(نحوهن) في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها ، (كعند[4]) وجانب وناحية ....

(١) في (ج) كصمت أسبوعًا أو شهرًا أو من اسم .
(٢) في (ج) أحدهما .
(٣) إنما كانت مبهمة لعدم لزومها معمى بخصوصه؛ لأنها أمور اعتبارية ، أي: باعتبار الكائن في المكان ، فقد يكون خلفك أمامًا لغيرك ، وقد تتحول فينعكس الأمر ، ولأنه ليس لها أمد معلوم فخلفك مثلًا اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا . انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/١٢٩) .
(٤) قوله: (كعند) هو اسم مكان حاضر أو قريب ، فالأول ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠] ، والثاني نحو: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ١٣ ، ١٤] ، وقد يكون=

وَلَدَى»، وَالمَقَادِيرُ كَالفَرْسَخِ، وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرِ عَامَلِهِ كَـ«قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ».

(ولدى[١]) وهي بمعنى عند.

(و) القسم الثاني أسماء (المقادير)[٢] من المساحات (كالفرسخ[٣]) والبريد[٤] والميل[٥].

(و) القسم الثالث (ما صيغ) أي: «اشتق» (من مصدر عامله) المسلط عليه (كقعدت مقعدَ[٦] زيد)، وخرجت مخرجَ[٧] عمرو، ورميت مرمى[٨] بكر، فـ«مقعد» مشتق من القعود، ومخرج من الخروج[٩]، ومرمى من

= الحضور والقرب معنويين، نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل: ٤٠]، ونحو: ﴿ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١٤]، وقد تفتح فاؤه وقد تضم ولا تقع إلا منصوبة على الظرفية، أو مخفوضة بمن، وقول العامة ذهبت: إلى عنده لحن، وقد ترد للزمان نحو «الصبر عند الصدمة الأولى». انظر: حاشة يس على الفاكهي على القطر (١٢٨/٢).

(١) قوله: (لدى) هي لغة في لدن، والصحيح أنها مرادفة لعند فتكون للقرب الحسي، نحو: ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨]، والمعنوي نحو: «قولك لديه علم»، وتقلب ألفها ياء مع الضمير في لغة الجمهور وهي معربة، والظاهر أن إعرابها مقدر على الياء نصبًا. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٢٧/٢).

(٢) قوله: (المقادير) أي: الدالة على مسافة محددة.

(٣) الفرسخ ثلاثة أميال.

(٤) البريد أربعة فراسخ.

(٥) الميل أربعة آلاف خطوة.

(٦) قوله: (مقعد) منصوب على الظرفية.

(٧) قوله: (مخرج) منصوب على الظرفية.

(٨) قوله: (مرمي) منصوب على الظرفية.

(٩) في (ب) ومخرج مشتق من الخروج.

....

الرمي[١] اللاتي هي مصادر عواملها، ولو قلت: قعدت مجلسَ زيد، أو جلست مقعد عمرو لم يجز[٢]؛ لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله[٣].

وأما قولهم: هو مني مقعدَ القابلة[٤]، ومزجر الكلب[٥]، ومناط الثريا[٦] فنصبه شاذ[٧]؛ لمخالفة مادته لمادة عامله؛ لأن التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة، وفي مزجر الكلب، وفي مناط الثريا، فعامله الاستقرار، ولو أعمل في المقعد قعد، وفي المزجر زجر، وفي المناط أناط لم يكن شاذًّا.[٨]

وكاسم الزمان والمكان الاسمُ الذي عرضت دلالته على أحدهما وهو أربعة:

أحدها[٩]: أسماء العدد المميز بها، كـ«سرت عشرين يومًا ثلاثين

(١) في (ب) ومرمى مشتق من الرمي.
(٢) قوله: (لم يجز) أي: لم يجز جعله ظرفًا.
(٣) فيجب في هذه الحالة جره بـ«في».
(٤) أي: من النفساء.
(٥) أي: من الزاجر.
(٦) أي: من المتناول.
(٧) فهذا يحفظ ولا يقاس عليه.
(٨) أي: لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني قعد مقعد القابلة، وزجر مزجر الكلب، وناط مناط الثريا. انظر: التصريح التوضيح (١/٣٤٢).
(٩) في (ب) و(ج) الأول.

....

فرسخًا»، فـ«عشرين» مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان، وثلاثين مفعول فيه[1] منصوب نصب ظرف المكان؛ لأنهما[2] ميزا بذلك[3].

والثاني: ما قيدت به كلية أحدهما[4] أو جزئيته، كـ: سرت جميعَ اليوم جميعَ الفرسخ، أو كلَّ اليوم كلَّ الفرسخ[5]، أو بعضَ اليوم بعضَ الفرسخ، أو نصفَ اليوم نصفَ الفرسخ، فـ«جميع» و«كل» و«بعض» و«نصف» منصوبات نصب ظرف الزمان والمكان[6].

والثالث: ما كان صفة لأحدهما كـ«جلست طويلا من الدهر غربي الدار»؛ إذ الأصل زمانًا طويلًا، ومكانًا غربيًّا[7].

---

(١) في (ج) فيه كذلك.

(٢) قوله: (لأنهما) أي: عشرين وثلاثين.

(٣) أي: لأن عشرين لما ميز بـ«يوما» وهو من أسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان، وثلاثين لما ميز بالفرسخ وهو من أسماء المكان عرضت له اسمية المكان.

(٤) أي: كلية الزمان أو المكان.

(٥) لأنهما لما أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان، وصارا دالين على كليتهما؛ لأنهما من الألفاظ الدالة على العموم والإحاطة.

(٦) لأنهما لما أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان، فصار دالين على جزئيتي الزمان والمكان؛ لأنهما من الألفاظ الدالة على الجزئية إلا أن «بعض» يدل على جزء مبهم، و«نصف» يدل على جزء معين من جهة المقدار. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥١٦).

(٧) فـ«طويلا» و«غربي» مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان؛ لأنهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان. فـ«طويلًا»: صفة للزمان،=

. . . .

والرابع: ما كان مخفوضًا بإضافة أحدهما ثم حذف المضاف، وأنيب عنه المضاف إليه بعد حذفه، وهو في ظرف الزمان كثير، نحو: جئتك صلاة العصر، أو قدوم الحاج، والأصل وقت صلاة العصر، ووقت قدوم الحاج، فحذف المضاف، وفي ظرف المكان قليل، نحو: جلست قرب زيد، أي: مكان قربه[1] وقد يجعل المصدر ظرفًا دون، ومنه[2]: (ذكاة الجنين ذكاة أمه)[3][4].

وقد يكون النائب عن الزمان اسم عين، نحو قولهم في المثل: (لا أكلمه القارظَيْن)[5] بالتثنية، والأصل: مدة غيبة القارظَيْن[6]، والقارظ[7] هو الذي يجني القرظ[8]، فأصل المثل أن قارظَيْن[1] خرجا في طلب القرظ فلم

= و«من الدهر»: بيان له، و«غربي»: صفة للمكان، وذكر «الدار» معين له، والأصل: زمنًا طويلًا، ومكانًا غربيًّا. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥١٦).

(١) في (ج) مكان قريب منه.

(٢) في (ب) و(ج) ظرفًا ومنه.

(٣) أي: في زكاة أمه، وبذلك يوافق رواية الرفع. تحرير الخصاصة لابن الوردي (١/٣٠٣).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٨٣٠)، والترمذي (١٥٥٠)، وابن ماجه في سننه (٣٣٢٠)، وأحمد في مسنده (١١٥١٨).

(٥) انظر: المثل في مجمع الأمثال (١/٢١١)، والمستقصى (٢/٥٨)، وكتاب الأمثال لمجهول (٥٥)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٥١٦).

(٦) والأصل: مدة غيبة القارظين، فحذف «مدة» وأنيب عنها «غيبة» ثم «غيبة» وأنيب عنها.

(٧) قوله: (القارظ) بالقاف والظاء المشالة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥١٦).

(٨) قوله: القرظ بفتح القاف والراء.

....

يرجعا وطالت غيبتهما[٢].

وخرج عن الحد المذكور أمران:

أحدهما قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] إذا قدر بـ«في»؛ فإن النكاح ليس بواحد مما ذكر[٣].

الأمر الثاني نحو قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [النور: ٣٧]، من أسماء الزمان، ونحو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] من أسماء المكان فإنهما[٤] ليسا على معنى «في»[٥] إذ ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم، والعلم واقع في ذلك المكان، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم وأن الله يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة، فانتصابهما على المفعولية به، وناصب لفظ «يومًا» «يخافون» وناصب محل «حيث يعلم» محذوفًا[٦] لدلالة «أعلم» عليه لا «أعلم» المذكور الذي هو اسم

---

(١) هما من عنزة كما في التصريح للأزهري (٥١٧/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥١٧/١).

(٣) أي: فإنه يصدق عليه أنه اسم ضمن معنى «في»، إذ التقدير: وترغبون في نكاحهن، وهو ليس بظرف، «فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا»؛ لأنه ليس باسم زمان ولا مكان، أما إذا قدر بـ«عن» فليس مما نحن فيه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥١٨/١).

(٤) قوله: (فإنهما) أي: يوم وحيث وإن كانا من أسماء الزمان والمكان لكنهما ليسا ظرفين؛ لأنهما ليسا على معنى في. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥١٨/١).

(٥) في (ب) فيه.

(٦) في (ب) محذوف.

....

تفضيل[١]؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به[٢][٣].

تتمة

ما استعمل من أسماء الزمان والمكان غير ظرف كأن يرد[٤] مبتدأ أو خبرًا أو فاعلًا أو مفعولًا أو مضافًا إليه، نحو: يوم وشهر يسمى في عرف النحويين واصطلاحهم متصرفًا، وما لا يخرج عنها أصلا نحو: «سحر» من يوم بعينه و«قط»[٥] في استغراق الماضي، و«عوض» في استغراق المستقبل[٦]، أو لا يخرج عنها إلا إلى شبهها، وهو الجر بـ: «من» نحو عند، فإنه لا يستعمل إلا ظرفًا، نحو: جلست عندك، أو مجرورًا بـ«من»، نحو: خرجت من عندك يسمى في عرفهم واصطلاحهم غير متصرف[٧].

---

(١) في (ب) التفضيل.

(٢) في (ج) المفعول.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥١٨، ٥١٩).

(٤) في (ج) يرى.

(٥) و «قط» مشتقة من قططت الشيء أي: قطعته، فمعنى «ما فعلته قط» ما فعلته فيما انقضى من عمري؛ لأن الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال، وهي مبنية، وعلة بنائها تضمنها معنى حرفي ابتداء الغاية وانتهائها، إذ المعنى: ما فعلته مذ خلقني الله تعالى إلى الآن، وبنيت على حركة فرارًا من التقاء الساكنين، وكانت ضمة في بعض لغاتها حملًا على «قبل، وبعد». انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٢٦).

(٦) سمي الزمان «عوض» لأن الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر، فكان عوضًا منه، ويبنى على الحركات الثالث إذا لم يكن مضافًا. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٢٦).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٢٦).

وَالمَفْعُولُ مَعَهُ

وَهُوَ اسمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى المَعِيَّةِ مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلٍ أَوْ مَا

[المفعول معه]

ثم شرع في الخامس[١] وهو آخر المفاعيل فقال: (والمفعول معه[٢]) وإنما[٣] أخر عن المفاعيل؛ لاختلافهم فيه هل هو قياسي[٤] دون غيره[٥]؟، ولوصول العامل إليه بواسطة حرف[٦] دون غيره[٧].

(وهو اسم) مفرد **(فضلة)** واقع **(بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة)** تلك الواو **(بفعل)** أي: بجملة فعلية، **(أو ما)** أي: اسم

(١) في (ج) المفعول الخامس.

(٢) قوله: (معه) نائب الفاعل أسند إليه المفعول كما أسند إلى المجرور في المفعول به والمفعول فيه والمفعول له، والضمير المجرور عائد على أل، وقيل: نائب الفاعل هو الضمير المجرور عائد إلى المصدر المفهوم من مفعول كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤]؛ لأن «مع» لازم النصب على الظرفية، كبين فلا يصح نيابته عن الفاعل. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٢٣).

(٣) في (ب) و(ج) قيل وإنما.

(٤) وغيره من المفاعيل قياسيٌّ اتفاقًا.

(٥) والصحيح أنه قياسي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٦٦)، عباده على شرح الشذور (٢/٧٠).

(٦) وهو الواو.

(٧) انظر: بلوغ الأرب شرح شذور الذهب لزكريا (٢/٧٩٨)، شرح شذور الذهب لابن هشام (٢٢٥).

فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعَنَاهُ، كَـ«سِرْتُ وَالنِّيلَ» وَ«أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيلَ».

(فيه حروفه) أي: الفعل (ومعناه) كاسم[1] الفاعل والمفعول أي: بجملة اسمية بالقيد المذكور فذات الفعل (كـ«سرت والنيل»، و) ذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو: (أنا سائر والنيل) فيصدق على النيل في المسألتين[2] أنه اسم لدخول «أل» عليه، وأنه فضلة؛ لأنه منصوب، وأنه مسبوق بواو، وتلك الواو بمعنى مع[3]، والواو مسبوقة بجملة ذات فعل، وهو «سرت» في المثال الأول، وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه[4]، وهو «سائر» في المثال الثاني[5]، فخرج بالاسم، نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بنصب «تشرب»[6] و[7]:

(١) في (ج) حروفه كاسم.

(٢) في (ب) و(ج) المثالين.

(٣) أي: التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق، أي: مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم، كـ «جئت وزيدًا»، أولا كـ «استوى الماء والخشبة»، وبذلك فارقت واو العطف فإنها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمان وإن وجدت في نحو: كل رجل وضيعته. انظر: الصبان على الأشموني (٢/١٣٤).

(٤) قوله: (حروفه) وهي السين والياء والراء.

(٥) فإنه فيه معنى الفعل، وهو «أسير».

(٦) وقيل: مفعول معه حقيقة، وصححه حفيد ابن هشام، وعلى هذا فالمراد بالاسم أعم من أن يكون صريحًا أو مؤولًا من أن والفعل، ولا تكون في مثله حينئذٍ عاطفة، وهو خلاف الراجح. انظر: الكواكب الدرية (٢/٢٤)، حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/١٣٥)، حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٩٦).

(٧) سبق تخريج هذا البيت.

....

لَا تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وَتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ ....

وبمفرد نحو: «سرت والشمس طالعة»[(١)] برفعهما؛ فإن الواو وإن كانت بمعنى «مع» فيهما إلا أنها داخلة في المثال الأول[(٢)] في اللفظ على فعل[(٣)]، وفي الثاني[(٤)] على جملة[(٥)]، وبفضلة[(٦)(٧)] نحو: اشترك زيد وعمرو فإنه عمدة[(٨)]، وببعد «أو»[(٩)] نحو: جئت مع زيد؛ فإنه بعد «مع» لا الواو التي[(١٠)] بمعناها وأريد[(١١)] بها التنصيص على المعية، نحو: رأيت زيدًا وعمرًا إذا أريد مجرد العطف، أو قيل: قبله أو بعده[(١٢)]، وبمسبوقة بفعل أو

(١) «الشمس» مبتدأ، و«طالعة» خبره، والجملة حالية، وهذه الواو يقال لها اعتراضية، وتشهر عند المعربين بواو الحال.
(٢) في (ب) في الأول.
(٣) وهو «تشرب».
(٤) الجملة الثانية: (والشمس طالعة).
(٥) فليسا مفعولًا معه.
(٦) في (ب) بفضلة.
(٧) أي: وخرج بفضلة.
(٨) وإن كان الاشتراك فعل اثنين، إلا أنه ليس واحد منهما فضلة؛ لأنهما فاعلان فلا يصح الاكتفاء بأحدهما عن الآخر، فلا يقال: اشترك زيد.
(٩) أي: (وخرج ببعد أو... إلخ).
(١٠) في (ب) لا التي.
(١١) في (ب) و(ج) وبأريد.
(١٢) فإن التقييد بالقبلية أو البعدية تنافي المعية.

....

ما في[1] حروفه ومعناه نحو: كل رجل وضيعتُه[2]، فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه[3]؛ لعدم سبق شيء من ذلك، وكذا لا يجوز «هذا لك وأباك» بالموحدة؛ لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل، وهو «أشير» لكنه ليس فيه حروفه[4].

[عامل المفعول معه]

واختلف في ناصب المفعول معه على أقوال: أصحها أنه ما سبقه من فعل أو شبهه[5]، وقيل: الواو، ورجحه الجرجاني، وقيل: الخلافة أي: المخالفة، أي: مخالفة ما بعد الواو لما قبلها[6]، ورجحه الكوفيون[7].

[أحوال الاسم بعد واو المعية]

واعلم أن للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات:

(١) في (ب) و(ج) فيه.

(٢) قوله: (وضيعته) بالرفع عطفًا على كل.

(٣) **قال الصبان:** أي: قدر الخبر مثنى كأن قيل: كل رجل وضيعته مقترنان، أما إذا قدر مفردًا معطوفًا على ضميره ما بعد الواو كأن قيل: كل رجل موجود وضيعته لم يخرج؛ لصحة كون ما بعد الواو حينئذٍ مفعولًا معه. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (١٣٥/٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٢٨/١، ٥٢٩).

(٥) هذا قول جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين.

(٦) أي: مخالفة المفعول معه للاسم قبله في إسناد الحكم السابق إليه، وإن ورد بصورة المعطوف المشارك. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح للأزهري (٣٤٤/١).

(٧) انظر: التسهيل (٩٩)، شرح العمدة (٤٠٢)، الارتشاف لأبي حيان (٢٨٦/٢)، الجنى الداني (١٥٥)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٣٤٤/١).

وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ، كَقَوْلِكَ: «لَا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَإِتْيَانِهِ».
وَمِنْهُ «قُمْتُ وَزَيْدًا» وَ«مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا» عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا.

[وجوب النصب]

أحدها: وجوب نصبه كما قال: **(وقد يجب النصب)** على المفعول معه، وذلك إذا كان العطف ممتنعًا لمانع معنوي، **(كقولك: لا تنه عن القبيح وإتيانَه)** بنصب إتيان وجوبًا؛ لأن المعنى لا تنه عن القبيح مع إتيانك إياه، ولو عطفت[1] لكان المعنى: لا تنه عن القبيح ولا عن إتيانه، وهو خلاف المعنى المراد، بل فيه الأمر بتقدير القبيح وإتيانه[2] والسكوت عليه لما فيه من النهي عن ذلك.

وقولك: مات زيد وطلوعَ الشمس بنصب طلوع وجوبًا؛ لأن المعنى مات زيد مع طلوع الشمس، ولو عطفت لكان المعنى مات زيد ومات طلوع الشمس، والطلوع لا يقوم به الموت[3].

أو صناعي[4] **(ومنه: قمت وزيدًا، ومررت بك وزيدًا على الأصح فيهما)** أما الأول: فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل، أو فاصل ما، وليس في قمت وزيدًا توكيد ولا

(١) في (ج) عطف.
(٢) شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١٣١/٢).
(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٣٤/١).
(٤) قوله: (أو صناعي) معطوف على قوله: (معنوي).

وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالأَخِ»، ....

فصل، وأما الثاني فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور[(١)] وهو الكاف في «بك» إلا بعد إعادة الجار كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢][(٢)].

ومقابل الأصح: جواز العطف فيهما بناء على أنه لا يشترط في الأول توكيد ولا فصل، ولا في الثاني إعادة الجار.

ومقابل الأصح في الثاني هو الأصح كما جرى عليه ابن مالك تبعًا لجماعة[(٣)] فقد ورد في الكتاب العزيز في قوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، بخفض الأرحام[(٤)].

[ترجح النصب]

(و) ثانيها: (يترجح) النصب على العطف (في نحو: كن أنت وزيدًا كالأخ)؛ لضعف العطف؛ لأنك لو عطفت زيدًا على الضمير[(٥)] لصح من حيث إن الضمير أكد بضمير منفصل، ولكن يلزم منه أن يكون زيدًا مأمورًا؛

---

(١) في (ب) العطف على المجرور.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٣٣).

(٣) شرح الكافية للرضي (٢/١٢٥٤).

(٤) (الأرحام) قرأ حمزة بخفض الميم، وقرأ الباقون بنصبها. انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢٤٧).

(٥) الضمير وهو «أنت» في المثال.

....

لأن المعطوف على المأمور مأمور، وأنت لا تريد تأمره[1] وإنما تريد أن تأمر مخاطبك أن يكون معه كالأخ[2][3]، ومثل ذلك قول الشاعر[4]:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُم مَكَانَ الكُلْيَتَينِ مِنَ الطِّحَالِ

و«الكُليتان» ـ بضم الكاف ـ لحمتان حمراوان لازقتان لعظم القلب عند الخاصرتين، عليهما لحم محيط بهما كالغلاف لهما، و«الطحال» بكسر الطاء[5]، والتعليل ما تقدم، وفيه ما مرَّ، ومقتضى هذا التعليل وجوب النصب لما مر في «لا تنه».

وظاهر قوله: (كالأخ) أن ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله لا على حسبهما وهو الأصح.

* * *

(١) في (ج) أن تأمره.

(٢) في (ب) أن يكون كالأخ.

(٣) انظر: شرح القطر لابن هشام (٢٥٣).

(٤) البيت من الوافر، وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد (١٤١)، وللأقرع بن معاذ في سمط اللآلي (٩١٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٤٣)، والدرر (١/٤٨٠)، وسر صناعة الإعراب (١/١٢٦، ٢/٦٤٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/٤٢٩)، وشرح الأشموني (١/٢٢٥)، وشرح التسهيل (٢/٢٦٠)، وشرح قطر الندى (٢٣٣)، وشرح المفصل (٢/٤٨)، والكتاب (١/١٩٨)، واللمع (١٤٣)، ومجالس ثعلب (١٢٥)، والمقاصد النحوية (٣/١٠٢)، وهمع الهوامع (١/٢٢٠).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٣٤).

وَيَضْعُفُ فِي نَحْوِ «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو».

[ترجح العطف]

(و) ثالثها[1]: (يضعف) النصب ويترجح العطف (في نحو: قام زيد وعمرو)؛ لأنه الأصل وقد أمكن بلا ضعف في اللفظ ولا في المعنى.

[وجوب العطف]

ورابعها: وجوب العطف نحو: كل رجل وضيعتُه، ونحو: اشترك زيدٌ وعمروٌ، ونحو: جاء زيد[2] وعمروٌ قبله أو بعده؛ لعدم تقدم جملة في الأول، والفضلية[3] في الثاني؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه؛ لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين وعدم المصاحبة في الثالث[4].

[امتناع العطف]

وخامسها: امتناع العطف والمفعول معه، نحو[5]:

(١) في (ب) وثانيها.

(٢) في (ب) اشترك زيد وعمرو، وجاء زيد.

(٣) في (ب) و(ج) والفضلة.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٤٤/١).

(٥) هذا صدر بيت التصريح: (٣٤٦/١)، والأشموني: (٢٢٦/١) «، وابن عقيل:» (٢٠٧/٢)، والهمع: (١٣٠/٢)، والدرر (١٦٩/٢)، والمقتضب (٢٢٣/٤)، والخصائص (٤٣١/٢)، وأمالي ابن الشجري (٣٢١/٢)، والإنصاف (٦١٣)، وشرح المفصل (٨/٢)، والخزانة (٤٩٩/١)، والعيني (١٠١/٣، ١٨١/٤)، والمغني (٨٢٨/١٠٧٠)، وشرح السيوطي (٣١٤)، واللسان «قلد»، والشذور: (٣١٦/١١٥). =

....

عَلَفْتُهَــــا تِبْنًـــا وَمَـــاءً بَـــارِدًا ....

ونحو[1]:

.... وَزَجَّجْــنَ[2] الحَوَاجِــبَ وَالعُيُونَــا

= والشاهد: فيه قوله: «وماء» حيث لا يصح أن يكون مفعولًا به، لأنه لا يصح أن يشترك مع لفظة «التبن» بعامل واحد، وهو قوله: «علفتها»، لأن الماءِ لا يعلف، وإنما يسقى، فلا بد من تقدير عامل، والتقدير: «سقيتها». وقيل: «الماء» مفعول معه. وقيل إنه معطوف على «تبنا» لأن الشاعر ضمن الفعل «علفتها» معنى الفعل «أنلتها»، أو «قدمت لها».

الشاهد فيه قوله: (والعيونا) حيث نصب بفعل مضمر، أي: وكحلن العيونَا، ولا يجوز بالعطف لعدم المشاركة، ولا باعتبار المعية؛ لعدم الفائدة بالإعلام بمصاحبة العيون للحواجب. انظر: شرح الشواهد للعيني (١٤٠/٢)، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٤٨/٢، ٢٤٩).

(١) البيت من الوافر، وهو للراعي النميري في ديوانه (٢٦٩)، والدرر (٤٨٣/١)، وشرح شواهد المغني (٧٧٥/٢)، ولسان العرب (٢٧٨/٢) «زجج» والمقاصد النحوية (٩١/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢١٢/٣، ٢٣٣/٧)، والإنصاف (٦١٠/٢)، وأوضح المسالك (٤٣٢/٢)، وتذكرة النحاة (٦١٧،) وحاشية يس (٤٣٢/١)، والخصائص (٤٣٢/٢)، والدرر (٤١٣/٢)، وشرح ابن الناظم (٢٠٦)، وشرح الأشموني (٢٢٦/١)، وشرح عمدة الحافظ (٦٣٥)، وكتاب الصناعتين (١٨٢)، ولسان العرب (٤٢٢/١)، «رغب»، ومغني اللبيب (٣٥٧/٩)، وهمع الهوامع (٢٢٢/١، ١٣٠/٢).

الشاهد فيه قوله: (والعيونا) حيث نصب بفعل مضمر، أي: وكحلن العيونَا، ولا يجوز بالعطف لعدم المشاركة، ولا باعتبار المعية؛ لعدم الفائدة بالإعلام بمصاحبة العيون للحواجب. انظر: شرح الشواهد للعيني (١٤٠/٢)، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٤٨/٢، ٢٤٩).

(٢) كذا في (أ) و(ب) و(ج) «زججنا» بالألف.

....

أما العطف[1] فلانتفاء المشاركة؛ لأن الماء لا يشارك التبن في العلف، والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج؛ لأن تزجيج الحواجب ترقيقها وتطويلها[2]، وأما انتفاء المفعول معه فلانتفاء فائدة الإعلام [بـ][3] المعية في الأول[4]؛ لأن الماء لا يصاحب التبن في العلف، ولانتفاء فائدة الإعلام بمصاحبة العيون للحواجب في الثاني؛ إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة في الحواجب[5]، فيجب إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به، أي: علفتها تبنًا، وسقيتها ماءً باردًا، وزججنا[6] الحواجب، وكحلنا[7] العيون.

وقيل: لا حذف بل ما بعد الواو معطوف على ما قبله، وذلك على تأويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصح تسليطه عليهما، فيؤول زججن بـ«حسَّنَّ»[8] وعلفتها بـ«أنلتها» فهو من باب التضمين، وهل هو قياسي أو

(١) قوله: (أما العطف) أي: امتناع العطف.
(٢) يقال: رجل أزج وامرأة زجاء إذا كان حاجبهما رقيقين طويلين.
(٣) ما بين القوسين وضعته من أجل استقامة السياق.
(٤) في (ب) و(ج) فلانتفاء المعية في الأول.
(٥) أي: فلا فائدة في الإعلام بذلك.
(٦) كذا في (أ) و(ب) و(ج) «وزججنا» بالألف.
(٧) كذا في (أ) و(ب) و(ج) «وكحلنا» بالألف.
(٨) قوله: (بحسَّن) بتشديد السين؛ لأن التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب، فيقال: حسَّن العيون والحواجب. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٤٦/١).

. . . .

سماعي؟ الأكثرون على أنه قياسي[1].

وضابطه: أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المازني في تلخيصه[2].

**   **   **

(١) لأن الإنالة يصح تسليطها على التبن والماء، فيقال: أنلتها تبنًا وماء فهو من التضمين. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٦).

(٢) شرح المرادي على التسهيل (٥٢١). انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٦).

بَابُ
الحَالِ

وَهُوَ وَصْفٌ ....

ثم لما انتهى الكلام على المفاعيل الخمسة شرع في بقية المنصوبات وهي الحال والتمييز والاستثناء مبتدئًا بأولها فقال:

(باب: الحال[1])

وألفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها أحوال، وفي تصغيرها: حويلة، ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظًا ومعنى، يقال: حال حسن وحسنة والتأنيث أفصح، وهي على نوعين مؤكدة وستأتي في باب التمييز، ومؤسسة ويقال لها المبينة[2] وهي ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها، وقد شرع في حدها فقال: (وهو) أي: الحال أعاد عليها الضمير مذكرًا (وصف) ولو تقديرًا هذا جنس يشمل المبتدأ كـ«القائم زيد»، والخبر كـ«زيد قائم»، والتمييز كـ«للَّه دره فارسًا[3]»، والنعت كـ«جاءني رجل قائم» والمراد بالوصف ما كان صريحًا أو مؤولًا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف، والجار والمجرور إذا وقعت حالًا، فإنها في تأويل الوصف[4].

(١) يطلق الحال على الوقت الذي أنت فيه، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر. حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٦٩).

(٢) في (ج) ويقال المبينة.

(٣) لأنه لا يفهم في حال؛ لكونه على تقدير «من». انظر: شرح المكودي على الألفية (٨٦).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٦).

فَضْلَةٌ ....

ودخل في ذلك ثُباتٍ من قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١]، فإنه وصف تقديرًا أي: متفرقين، وخرج به نحو: القهقرى في: رجعنا القهقرى[(١)]، فإنه مصدر لا وصف[(٢)]، (فَضْلَةٌ) والمراد بها هنا ما تأتي[(٣)] بعد تمام الجملة لا ما يستغني الكلام عنه ليدخل، نحو: «كُسالى» من قوله تعالى: ﴿قَامُوٓاْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢]، فإنه حال، ولا يستغني الكلام عنه[(٤)]، وكذا مرحًا من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧][(٥)]، و«كئيبًا» من قول الشاعر[(٦)(٧)]:

(١) «القهقري» اسم للرجوع إلى خلف لا وصف، وقد مشى في الإخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس إذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه، وقد يقال: معنى الإخراج بالجنس الدلالة به على عدم إرادة، نحو: القهقري مثلًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٦٩).

(٢) إذ المراد من الوصف ما صيغ من المصدر ليدل على متصف، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل. انظر: شرح الأشموني على الألفية (٢/١٦٩).

(٣) في (ج) يأتي.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٦).

(٥) قوله: (مرحًا) أي: مستكبرًا.

(٦) في (ب) وكئيبًا من قول:.

(٧) البيتان من الخفيف، وهما لعدي بن الرعلاء في تاج العروس (٥/١٠١) «موت»؛ ولسان العرب (٢/٩١) «موت»؛ والأصمعيات (١٥٢)؛ وخزانة الأدب (٩/٥٨٣)؛ وسمط اللآلي (٨، ٦٠٣)؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة (١٤/٣٤٣)؛ وتاج العروس «حيي»؛ والتنبيه والإيضاح (١/١٧٣)، الأشموني (٢/٤)، ودرة الغواص (٢٨٣).

فِي جَوَابِ كَيْفَ، كَـ«ضَرَبْتُ اللَّصَ مَكْتُوفًا»، ....

لَـيْسَ مَـنْ مَـاتَ فَاسْـتَرَاحَ بِمَيِّـتٍ   إِنَّمَـا المَيِّـتُ مَيْـتُ الأَحْيَـاءِ
إِنَّمَـا المَيِّـتُ مَـنْ يَعِـيشُ كَئِيبًـا   كَاسِـفًا بَالُـهُ قَلِيْـلَ الرَّجَـاءِ

وخرج الخبر نحو: زيد ضاحك؛ لأنه عمدة.

تقع (**في جوابِ كيفَ**) أي: فهو مذكور لبيان هيئة الفاعل، أو المفعول، أو هما فالأول كـ«جئت راكبًا»، والثاني (**كـ«ضربت اللص مكتوفًا»**)، والثالث نحو: زيدًا[1] لقيته راكبين، فـ«راكبين» مبين لهيئة الفاعل، ولهيئة المفعول[2] وهو هاء الغائب، ولا يكون[3] لغير الفاعل والمفعول، وما خالف ذلك يؤول بهما، نحو: زيد في الدار جالسًا، فـ«جالسًا» حال من ضمير الظرف المستتر فيه، وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الأصح، ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] فـ«شيخا» حال[4] من «بعلي» وهو مفعول معنى تقديره: أنبِّه على بعلي، أو أشير إلى بعلي، قاله في المتوسط وتقدم[5] أن الكلام في الحال المؤسسة، فلا يرد على ذلك: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود: ٨٥]؛ فإنه لا يقع في جواب كيف؛ لأنها حال مؤكدة، وخرج بذلك التمييز، نحو: لله دَرَّهُ فارسًا، والنعت في

(١) في (ب) و(ج) زيد.
(٢) في (ب) و(ج) لهيئة الفاعل وهو التاء ولهيئة المفعول.
(٣) في (ب) و(ج) تكون.
(٤) في (ج) وهذا بعلي شيخًا حال.
(٥) في (ب) وتقديره.

وَشَرْطُهَا التَّنْكِيرُ، ....

نحو: جاءني رجل راكب، فإنهما وإن حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك؛ لأن ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية، وذكر النعت لتخصيص المنعوت وهو رجل بالنعت، وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمنًا لا قصدًا، ورب شيء يقصد لمعنى خاص وإن لزم منه معنى آخر[1].

[شرط الحال]

(وشرطُها) أي: الحال أعاد عليها الضمير مؤنثًا **(التنكير)**؛ لأن الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها؛ لئلا يتوهم كونها نعتًا إذا كان صاحبها منصوبًا، وحمل غيره عليه.

فإن وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير[2]، قالوا: ادخلوا الأول فالأول[3]، أي: مترتبين، وقالوا: «رجع عَوْدَهُ على بدئه[4]»، فـ«عوده[5]» حال من فاعل رجع المستتر فيه[6]، فيؤول بنكرة من لفظه، أي: عائدًا، أو من معناه، أي: راجعًا.

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٥٧٠/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٧٨/١).

(٣) فـ«الأول» المبتدأ به: حالًا من الواو في «ادخلوا»، و«الأول» الثاني: معطوف بالفاء، وهما بلفظ المعرف بـ«أل».

(٤) مجمع الأمثال (١٦٢/١).

(٥) «عوده» بفتح العين.

(٦) وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير.

وَ[شَرْطُ] صَاحِبِهَا التَّعْرِيفُ أَوِ التَّخْصِيصُ أَوْ التَّعْمِيمُ أَوْ التَّأْخِيرُ، نَحْوُ: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، ....

وقالوا: جاء وحده، فـ«وحده» حال من فاعل «جاء» المستتر فيه، فيؤول بنكرة من لفظه، أي: متوحدًا أو من معناه أي: منفردًا.

(و) شرط (صاحبها) وهو مَنِ الحال وصف له في المعنى (التعريف)؛ لأنه محكوم عليه بالحال، فهو كالمخبر عنه، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبًا[١]، قاله الشيخ خالد في شرح الأوضح[٢].

ويقع نكرة بمسوغ كما قالوا: تقع[٣] مبتدأ بمسوغ، والمسوغ يقرب النكرة من المعرفة، وقد شرع المصنف في ثلاثة[٤] مسوغات ومثل لها على الترتيب فقال: (والتخصيص[٥]، أو التعميم، أو التأخير)، فالأول وهو التخصيص سواء أكان بإضافة، (نحو) قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾)[٦] [فصلت: ١٠] «سواءً»[٧] حال من أربعة،

(١) ولم يشبه بالفاعل فينكر مع أنه محكوم عليه؛ لأن شبهَ الحالِ بالمبتدأ أقوى؛ لتأخر المحكوم به في كل من المبتدأ والحال، بخلاف الفاعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٧٤/٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٦٤/١).

(٣) في (ج) يقع.

(٤) في (ب) و(ج) ثلاث.

(٥) في (ب) و(ج) أو التخصيص.

(٦) في نسخة المتن المطبوعة قبل هذه الآية: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾. (٢٠).

(٧) في (ب) و(ج) فسواءً.

....

وهي نكرة مخصصة[1] بإضافتها إلى ﴿أيام﴾، أو بوصف كقراءة إبراهيم بن أبي عبلة: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٨٩][2]، فـ«مصدقًا» حال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده[3]، وقول الشاعر[4]:

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ ... فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا

فـ«مشحونًا» حال من «فلك» لوصفه بـ«ماخر»، وهو بالخاء المعجمة

---

(١) في (ج) وهي نكرة وهي مخصصة.

(٢) في الرسم المصحفي: ﴿مُصَدِّقٌ﴾ بالرفع، وانظر قراءة ابن أبي عبلة في البحر المحيط (٣٠٣/١) ومختصر ابن خالويه (٨).

(٣) الاستشهاد بالآية مبني على تقدير الجار والمجرور متعلقًا بمحذوف صفة لـ «كتاب»، فإن قدرت الجار والمجرور متعلقًا بـ«جاء» كان مصدقًا حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور؛ لإن فيه ضميرًا حينئذٍ، ويجوز أيضًا على تقدير كون الجار والمجرور نعتًا لكتاب أن يكون «مصدقا»، حالًا من الضمير المستكن في الجار والمجرور، وعلى ذلك لا يكون في الآية شاهد للمسألة، وهذه القراءة التي استشهد بها المؤلف بها شاذة. انظر: عدة السالك شرح أوضح المسالك (٣١٢/٢).

(٤) البيت من البسيط، **قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد**: لم أقف لهذا البيت على نسبة قائل معين.

الشاهد فيه: قوله: (مشحونًا) فإنه حال من النكرة التي هي «فلك»، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وصفت قبل مجيء الحال منها. انظر: عدة السالك شرح أوضح المسالك (٣١٣/٢)، وانظر: شرح ابن الناظم (٢٣٣)، شرح الأشموني (٢٤٧/١)، شرح ابن عقيل (٦٣٦/١)، شرح التسهيل (٣٣١/٢)، المقاصد النحوية (١٤٩/٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٥٨٤/١).

﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الحجر: ٤].

الذي يشق الماء شقًّا، و«اليم» ـ بفتح الياء المثناة[١] تحت وتشديد الميم ـ البحر، و«المشحون» ـ بالشين المعجمة والحاء المهملة ـ المملوء[٢].

وليس من المختص بالوصف: ﴿فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمۡرًا﴾ [الدخان: ٤، ٥]، لأن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، أو كبعضه، أو عاملًا في الحال[٣]، وذلك مفقود هنا[٤]، فهو منصوب إما على الاختصاص، أو المفعول له[٥].

والثاني وهو التعميم سواء أكان بنفي نحو قوله تعالى: (﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾) [الحجر: ٤]، فجملة ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ حال من قرية، وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي.

أو نهي، كقولهم: (لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلًا)، فهو حال من امرؤ الأول[٦].

---

(١) في (ج) بفتح المثناة.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٨٦).

(٣) أي: فهذا وجه قول الشارح: وليس منه، ولأن أمرًا جامدٌ، والحال يأتي من الوصف لكن قد يمنع هذا بأن الاسم إذا وصف صار كالمشتق، والاسم هنا وُصِفَ بقوله: «من عندنا». انظر: حواشي يس على التصريح (٢/٦٢٢).

(٤) هذا الكلام ممنوع؛ لأنه كبعضه في صحة حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه لصحة: ﴿يفرق أمر﴾؛ لأن النكرة في الإثبات قد تعم، ولأن كلًّا بمعنى الأمر بحسب ما تضاف إليه. حاشية يس على التصريح (٢/٦٢٢).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح (١/٥٨٦).

(٦) أي: لكونه مسبوقًا بالنهي، البغي: التعدي، والاستسهال: الاستخفاف، والمعنى: لا يتعد=

....

أو استفهام، كقول الشاعر[1]:

يَـــا صَـــاحِ.............. ....

يَا صَاحِ ـ مرخم صاحب على غير قياس ـ

........هَلْ حُمَّ.......... ....

هَلْ حُمَّ ـ أي: قدر ـ

.... بَاقِيًـــا ؟ فَتَـــرَى لِنَفْسِـكَ العُـذْرَ فِـي إِبْعَادِهَـا .....

ـ مصدر أبعد ـ

.... الأَمَـــلَا

فـ«باقيًا» حال من عيش، لكونه مسبوقًا بالاستفهام بهل[2].

والثالث وهو التأخير نحو: في الدار جالسًا رجل، وقول كثير عزة[3]:

= امرؤ٤ على امرئ مستخفا به.

(١) نسب ابن مالك هذا الشاهد لرجل من طئ، ولم يسمه.
الشاهد فيه قوله: (باقيًا) فإنه حال صاحبه قوله: (عيش) وهو نكرة، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد الاستفهام الذي هو شبيه النفي. انظر: عمدة السالك شرح أوضح المسالك (٣١٧/٢) الدرر اللوامع (٥١١/١)، وشرح عمدة الحافظ (٤٢٣)، والمقاصد النحوية (١٥٣/٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣١٦/٢)، وشرح ابن الناظم (٢٣٤)، وشرح الأشموني (٢٤٧/١)، وشرح ابن عقيل (٦٣٨/١)، وشرح التسهيل (٣٣٢/٢)، وهمع الهوامع (٢٤٠/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٥٨٨/١).

(٣) البيت من الوافر، وهو لكثير عزة ملحق في ديوانه (٥٣٦)، خزانة الأدب (٢١١/٣)،=

لِمَيَّـــةَ مُوحِشًـــا طَلَـــلُ ....

(لِمَيَّةَ مُوحِشًا) ....

ـ وهو القفر الذي لا أنيس فيه ـ

.... (طَلَـــلُ) ....

ـ وهو بفتح الطاء المهملة واللام الأولى ما شَخَص من آثار الديار[1] ـ

.... يَلُـــوحُ كَأَنَّـــه خِلَـــل

ـ وهو بكسر الخاء المعجمة جمع خِلة بكسرها أيضًا وهي بطانة يُغشَّى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب ويروى[2] ظللا، كما جرى عليه المصنف في الأوضح[3] فـ«جالسًا» في المثال الأول حال من رجل، و«موحشًا» في البيت حال من «طلل»، وقيل: من الضمير المستكن في

= شرح التسهيل (٢/٣٥٥)، شرح شواهد المغني (١/٢٤٩)، الكتاب (٢/١٢٣)، لسان العرب (٦/٣٨٦)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٨٤)، وهو بلا نسبة في أسرار العربية (١٤٧)، أوضح المسالك (٢/٣١٠)، خزانة الأدب (٦/٤٣)، الخصائص (٢/٤٩٢)، شرح الأشموني (١/٣٤٧٣)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٦٦٤، ١٨٢٥).، شرح شذور الذهب (٢٤٩، ٢٥٣)، شرح قطر الندى (٢٣٦).

الشاهد فيه قوله: (موحشًا) فإنه حالٌ من طلل وهو نكرة، والذي سوَّغَ مجيء الحال منه كونُه مؤخرًا.

(١) في (ب) الدار.

(٢) في (ب) وروي.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٨٥).

....

الظرف، والأول هو ظاهر كلام سيبويه[1]، وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها، والصحيح المنع؛ لأنه يجب أن يكون عاملهما واحدًا، وهذا مما يقوي الوجه الثاني، وعليه ليست متقدمة على عاملها[2].

قال المصنف في مغنيه[3]: إن تقديم حال النكرة عليها ليس لتسويغ[4] الحال منها، بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبًا[5].

وهو موافق لما قالوه في الابتداء بالنكرة إذا أخبر عنها بجار ومجرور، أو ظرف مختص أن التقديم إنما هو لدفع لبس الخبر بالصفة، فكلامه هنا إنما يأتي على من يجعل التأخير هنا وفي باب المبتدأ مسوغًا.

وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ روى مالك في الموطأ: **(صلى رسول الله ﷺ قاعدًا وصلى وراءه رجال قيامًا)**[6] فـ«قيامًا» حال من «رجال»، وهو نكرة بلا مسوغ.

فإن قيل: التخصيص بالحكم كاف.

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٢/١٢٢، ١١٤).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٨٥).

(٣) في (ب) المغني.

(٤) في (ب) و(ج) لأجل تسويغ.

(٥) مغني اللبيب (٤٧٧).

(٦) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (١/١٣٧) ح (٣١٠).

. . . .

أجيب بأنه لو كان كذلك لما احتيج[1] إلى مسوغ أصلًا[2].

وإذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه أو لا؟ ذهب سيبويه إلى الجواز، والخليل ويونس إلى المنع[3].

[مجيء الحال من المضاف إليه]

ولا يجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف بعضه، كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧][4]، أو كبعضه، نحو: ﴿فَاتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [آل عمران: ٩٥][5]، أو كان المضاف عاملا في الحال نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤][6].

(١) في (ج) احتاج.

(٢) قال يس: السؤال غير محرر؛ لأن التخصيص بالحكم إنما يكفي فيما تقدم لزومًا كتقدم الحكم على الفاعل، والحكم المتقدم على الحال لا يلزم تقدم؛ لأنه قد يكون مفعولًا، وأما الجواب فلجواز أن يكون هذا المسوغ ضعيفًا لا يكتفى به إلا عند الحاجة إليه، على أنه لا مانع من تعدد المسوغ. انظر حاشية يس على التصريح على التوضيح (٢/٦٢٦).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٦٢٦).

(٤) فـ﴿إخوانًا﴾ حال من المضاف إليه، وهو الهاء والميم، و﴿الصُّدُوْر﴾ بعضه.

(٥) فـ«حنيفا» حال من إبراهيم المضاف إليه «الملة»، و«الملة» كبعضه في صحة حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، كما يصح ذلك في البعض الحقيقي، ألا ترى أنه لو قيل: «ونزعنا ما فيهم من غل لصح الكلام. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٩٠).

(٦) فـ«جَمِيعًا» حال من الكاف والميم المضاف إليه ﴿مَرْجِعُ﴾، و﴿مَرْجِعُ﴾ مصدر ميمي عامل في الحال النصب. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٩٠).

....

[تعدد الحال لمفرد]

وقد يتعدد[1] الحال لمفرد، سواء أكان الجميع في المعنى واحدًا، كاشتريت الرمان حلوًا حامضًا أي: مزًّا، أم لا كـ: جاء زيد راكبًا ضاحكًا، ولغيره[2] سواء أكان صاحب الحال متعددًا والحال مجتمعة، نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، أم لم تكن مجتمعة ولها صورتان:

الأولى: أن تلي كل حال صاحبها، نحو: لقيت مصعدًا زيدًا منحدرًا.

الثانية: أن لا تليه، نحو: لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا، والاختيار في هذه مع عدم القرينة جعل الحال الأولى للثاني، والثانية للأول؛ ليتصل أحد الحالين بصاحبه، ولا تعدل عنه إلا لقرينة[3].

خاتمة

قد يحذف عامل الحال جوازًا إذا دل عليه دليل لفظيٌّ، كقولك: راكبًا. لمن قال لك: كيف جئت؟ أو حاليٌّ كقولك للقادم[4] من سفر:

---

(١) في (ب) تتعدد.

(٢) قوله: (ولغيره) أي: لغير المفرد.

(٣) انظر: شرح التسهيل للمرادي (٥٧٣، ٥٧٤).

(٤) في (ب) لقادم.

....

مبرورًا مأجورًا.

وجوبًا[١] إذا ضرب[٢] مثلا، كقولك لمن لا يثبت[٣] على حال: أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى؟!

أي: أتتحول.

والأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه، ككونها[٤] جوابًا، نحو: راكبًا، لمن قال: كيف جئت؟، أو مقصودًا حصرُها، نحو: لم يجئ إلا راكبًا، أو نائبة عن الخبر، نحو: ضربي زيدًا قائمًا، أو منهيًّا عنها نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

*** *** ***

(١) في (ج) ووجوبًا.

(٢) في (ج) ضَرَبْت.

(٣) في (ب) مثلًا لمن لا يثبت.

(٤) في (ج) لكونها.

وَالتَّمِييزُ

هُوَ اسْمٌ فَضْلَةٌ نَكِرَةٌ ....

[التمييز]

ثم شرع في ثاني بقية المنصوبات فقال: (والتمييز) وهو والمميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر بمعنًى[١].

و(هو) في الأصل مصدر «ميَّز» إذا خلص شيئًا من شيء، وفرَّق بين متشابهين، وفي الاصطلاح: (اسم[٢]) هذا جنس[٣] يشمل العمدة والفضلة، وقوله: (فضلة)، فصل يخرج العمدة، نحو: زيد عالم، ويشمل المعرفة، وقوله: (نكرة)، فصل ثان يخرجها[٤]، نحو: «زيد حسن وجهَهُ» بالنصب؛ فإن فيه ما في «حسن وجهًا» إلا التنكير، فلا يكون تمييزًا؛ لعدم تميزه[٥]، وأما قول الشاعر[٦]:

(١) انظر: شرح الأشموني على الألفية (٢/١٩٤).

(٢) أي: اسم صريح.

(٣) في (ب) اسم جنس.

(٤) أي: يخرج المعرفة.

(٥) في (ب) و(ج) تنكيزه.

(٦) هذا البيت من الطويل، وهو لرشيد اليشكري، وزعم التوزي ـ نقلًا عن بعضهم ـ أنه مصنوع لا يحتج به، وليس كذلك.

الشاهد فيه: قوله: (طبت النفس) حيث أدخل الألف واللام على التمنيز الذي يجب له التنكير ضرورة، وذلك إنما هو في اعتبار البصريين، وقد ذكر النحاة أن الكوفيين لا يوجبون=

جَامِدٌ مُفَسِّرٌ لِمَا انْبَهَمَ مِن الذَّوَاتِ، ....

رَأَيْتُـــكَ لَمَّـــا أَنْ عَرَفْـــتَ وُجُوهَنَـــا
صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

فمحمول على زيادة أل، ودخل في ذلك الحال، نحو: جاء زيد راكبًا، والنعت نحو: رأيت رجلًا طويلًا.

وقوله: **(جامد يفسر[1] ما انبهم من الذوات)** فصل ثالث يخرجهما؛ لأن الحال ليست رافعة لإبهام اسم وإنما هي مبيِّنة للهيئة، والنعت مخصِّص أو مقيِّد، ورفع الإبهام إنما حصل ضمنًا لا قصدًا، ورب شيء يقصد لمعنًى خاص[2] وإن لزم منه معنًى آخر[3].

= تنكير التمييز، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة، وأن يكون نكرة، وعلى ذلك لا تكون أل في هذا الشاهد زائدة، بل تكون معرفة، لكن المؤلف وغيره يقتفي ما يقوله البصريون.
ومن العلماء من قال: «النفس» مفعول به لصددت، وتمييز طبت محذوف، والتقدير على هذا: صددت النفس وطبت نفسًا يا قيس عن عمرو، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/١٨١، ١٨٢)، والدرر (١/١٣٨، ١/٥٣٢)، وشرح اختيارات المفضل (١٣٢٥)، والمقاصد النحوية (١/٥٠٢، ٣/٢٢٥)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٨١)، وتخليص الشواهد (١٦٨)، والجنى الداني (١٩٨)، وجواهر الأدب (٣١٩)، وشرح ابن الناظم (٧١)، وشرح الأشموني (١/٨٥)، وشرح ابن عقيل (١/١٨٢)، وشرح عمدة الحافظ (١٥٣، ٤٧٩)، وهمع الهوامع (١/٨٠، ٢٥٢).

(١) في النسخة المطبوعة للمتن: مفسر. (٢٠).
(٢) في (ب) مخصِّص أو مقيِّد لمعنًى خاص.
(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٩).

وَأَكْثَرُ وُقُوعِهِ بَعْدَ المَقَادِيرِ كَـ«جَرِيبٍ نَخْلًا، وَصَاعٍ تَمْرًا، ومَنَوَيْنِ عَسَلًا»

وخرج أيضًا اسم لا، نحو: لا رجل[1]، وثاني مفعول «أستغفر الله ذنبًا»، وقد يأتي التمييز مشتقًا كـ«لله دره فارسًا» فتقييد المصنف بالجامد جري على الغالب.

[أقسام التمييز]

والتمييز قسمان:

أحدهما: رافع إبهام اسم مجمل الحقيقة، **والثاني** رافع إجمال نسبة، والقسم الأول أربعة أنواع، وقد بدأ بالأول فقال: **(وأكثر وقوعه)** أي: التمييز في الكلام أي: في النوع الأول **(بعد المقادير[2])** وهي مساحةٌ[3] **(كـ«جريب نخلًا»[4])** وهو مقدار معلوم من الأرض، **(و)** كيلٌ، نحو: **(«صاع تمرًا»[5]، و)** وزنٌ نحو: **(«منوين عسلًا»[6])** وتمرًا، وهو تثنية[7]

(١) في (ب) اسم لا رجل.

(٢) المقادير جمع مقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء، المراد بأسماء المقادير إذا انتصب عنها التمييز المقدرات لا الألة التي يقع بها التقدير فقولك: عندي رطل زيتًا، المراد الموزون لا ما يوزن به، وكذا الباقي، ومثلها في ذلك أسماء العدد. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٣٣/٢، ٣٤).

(٣) «المساحة» بكسر الميم وفتحها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٠١/١).

(٤) فـ«نخلًا» بالنصب تمييز لجريب منصوب وعلامة نصبه فتح آخره.

(٥) فـ«تمرًا» بالنصب تمييز لصاع منصوب وعلامة نصبه فتح آخره.

(٦) فـ«عسلًا» بالنصب تمييز لمنوين منصوب وعلامة نصبه فتح آخره.

(٧) في (ب) بتثنية.

. . . .

مَنًّا[١] بالتشديد.

والنوع الثاني بعد ما يشبه المقادير في المساحة والكيل والوزن[٢]، فما يشبه الأول، نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، فمثل شبيه[٣] بالمساحة وليس مساحة حقيقة[٤] وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد[٥].

وحمل على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة، نحو: إن لنا غيرها إبلاً، وجه حمله عليه أنه غيره وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل[٦].

وما يشبه الثاني، نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧] فـ«مثقال الذرة» شبيه[٧] بما يوزن به، وليس اسمًا لشيء يوزن به عرفًا.

وما يشبه الثالث نحو: نِحْيٌ سمنًا[٨] وهو[٩] اسم لوعاء السمن وليس

---

(١) في (ب) و(ج) منًا بتخفيف النون والقصر كعصا، ويقال فيه منٌّ بالتشديد وتثنيته منان.

(٢) شبه المقدار هي المقاييس التي لم تشتهر ولم توضع للتقدير تحقيقًا بل تقريبًا.

(٣) في (ب) يشبه.

(٤) في (ج) وليس حقيقة.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٢٠/١).

(٦) المصدر السابق نفسه.

(٧) في (ب) يشبه.

(٨) فـ«النحي» بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء: اسم لوعاء السمن.

(٩) في (ب) وهي.

وَالعَدَدِ، نَحْوُ «﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]» إِلَى التِسْعِ وَالتِسْعِينَ، وَمِنْهُ تَمْيِيزُ كَمِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ، ....

بكيل حقيقة ويكون كبيرًا وصغيرًا(١).

(و) **النوع الثالث** بعد **(العدد)** وهو قسمان: صريح وكناية، فالصريح من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾) [يوسف: ٤] ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] وهكذا **(إلى التسع والتسعين**(٢)**)**، والغاية داخلة بدليل قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣].

والكناية ما ذكره بقوله: **(ومنه)** أي: من تمييز العدد **(تمييز كم الاستفهامية)**؛ لأن «كم» كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار، وهي على ضربين(٣): بمعنى أي عدد(٤)، ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء، وخبرية(٥) بمعنى كثير فيستعملها(٦) من يريد الافتخار والتكثير(٧).

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٢٠).

(٢) في النسخة المطبوعة للمتن: تسع وتسعين. (٢١).

(٣) في (ج) نوعين.

(٤) في (ب) على ضربين استفهامية بمعنى كثير، وفي (ج) نوعين استفهامية بمعنى أي عدد.

(٥) قوله: (خبرية) من الخبر قسيم الإنشاء سميت بذلك لأن ما هي فيه خبر مسوق للإعلام بالكثرة محتمل للصدق والكذب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٧٩).

(٦) في (ب) وبمعنى كثير ويستعملها، وفي (ج) وخبرية بمعنى كثير ويستعملها.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧٣).

نَحْوُ: «كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ؟». وَأَمَّا تَمْيِيزُ الخَبَرِيَةِ فَمَجْرُورٌ، مُفْرَدٌ كَتَمْيِيزِ المِئَةِ وَمَا فَوْقَهَا، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ العَشَرَةِ فَمَا دُونَهَا. وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ المَجْرُورَةِ بِالحَرْفِ جَرٌّ وَنَصْبٌ، ....

وتمييز الاستفهام منصوب مفرد تقول: (كم عبدًا ملكت؟)، وكم دارًا بنيت، (وأما[1] تمييز) كم (الخبرية فمجرور) أبدًا[2] بإضافتها إليه، وهو إما (مفرد، كتمييز المائة فما فوقها) من المئات[3]، تقول: كم عبد ملكت، كما تقول: مائة عبدٍ ملكت، وألف عبدٍ ملكت، (أو مجموع كتمييز العشرة فما[4] دونها) إلى الثلاثة تقول مفتخرًا: كم عبيدٍ ملكت؟ كما تقول: عشرة عبيد ملكت، (ولك في تمييز[5] الاستفهامية المجرورة بالحرف) وجهان: (جرٌّ) بمن مضمرة تقديره: بكم من درهم لا بالإضافة[6] خ ذلافًا للزجاج (ونصبٌ) على التمييز نحو: بكم درهمًا بعت، وفهم من عطف العدد على المقادير أنه ليس من جملتها، وهو قول المحققين؛ لأن المراد بالمقدار ما لم تُرَدْ[7] حقيقته، بل مقداره حتى إنه يصح إضافة المقدار إليه، والعدد

(١) في النسخة المطبوعة للمتن: فأما. (٢١).

(٢) قوله: (مجرور أبدًا) أي: ما لم يفصل، فإن فصل نصب حملًا على الاستفهامية، وربما نصب غير مفصول. انظر: حاشية يس على الفاكهي على (١/١٤٢).

(٣) في (ب) و(ج) المئات والألوف.

(٤) في النسخة المطبوعة للمتن: وما. (٢١).

(٥) في (ب) و(ج) تمييز كم.

(٦) في (ب) و(ج) بإضافة.

(٧) في (ج) يُرَدْ.

وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسِّراً لِلنِّسْبَةِ مُحَوَّلًا كـ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤]،

ليس كذلك، ألا ترى أنك تقول: عندي مقدار رطل زيتًا، ولا تقول: عندي مقدار عشرين رجلًا[1] إلا على معنى آخر.

والنوع الرابع ما كان فرعًا للتمييز[2]، نحو: هذا خاتم حديدًا؛ فإن الخاتم فرع الحديد، ومثله: بابٌ ساجًا، وجبة خزًّا[3].

وضابطه: كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصالة، ويكون ممن يصح إطلاق الاسم عليه.

ثم شرع في النوع الثاني فقال: **(ويكون التمييز)** واقعًا بعد جملة **(مفسرًا للنسبة)** الواقعة في الجملة، ويكون التمييز حينئذٍ **(محولًا)** إما عن الفاعل (كـ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾) [مريم: ٤][4]، أصله[5] اشتعل شيب الرأس[6]، فَحُوِّلَ الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، ثم جيء بالمضاف بعد ذلك تمييزًا[7].

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦١٩/١)، شرح قطر الندى (٣٢٩).

(٢) غير أنه تغير بصفة دخلت فيه فانتقل بسببها عن أصله. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٣٤/٢).

(٣) فإن الجبة نوع الخز، والخز نوع من الحرير. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٨٩/٢)، شذور الذهب لابن هشام (٢٤٢).

(٤) إعراب الآية: «اشتعل» فعل ماض، و«الرأس» فاعل، «شيبًا» تمييز لإبهام نسبة الاشتعال إلى الرأس. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٣٥/٢).

(٥) في (ج) أصلها.

(٦) وأصل الاشتعال للنار، ولكنه استعير للشيب.

(٧) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٢٦٢).

﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، ....

وإما عن المفعول، نحو قوله تعالى: (﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾) [القمر: ١٢][١]، أصله وفجرنا عيون الأرض فعمل به ما عمل فيما قبله[٢].

[جواز جر مميز الاسم المفرد]

ولك في مميز الاسم المفرد جره[٣] بإضافة الاسم إليه، كـ«شبر أرض[٤]» و«قفيزي[٥] بُرٍّ»[٦]، ومنوي عسل[٧]، إلا إن كان الاسم عددًا من «أحد عشر إلى تسعة وتسعين»، كـ«عشرين درهمًا»، فإن تمييزه واجب النصب؛ لأنه يضاف إلى غير التمييز، نحو: عشري زيد، فلو أضيف إلى التمييز حصل الالتباس فلا يعلم أهو تمييز أو لا؟[٨].

أو مضافًا، نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، و﴿مِّلْءُ

(١) إعراب الآية: «فجرنا» فعل وفاعل، «فجر» فعل ماض، و«نا» ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«الأرض» مفعول به منصوب، و«علامة» نصبه فتح آخرهن، و«عيونًا» تمييز لإبهام نسبة التفجير إلى الأرض. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٣٥).

(٢) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٢٦٢)

(٣) في (ج) أن تجره.

(٤) أي: من الممسوحات.

(٥) في (ج) وقفيز.

(٦) أي: من المكيلات.

(٧) أي: من الموزونات.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٢١).

وَ ....

ﭐلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا﴾ [آل عمران: ٩١]، لأن مثل وملء مضافان مرة[١]، فامتنع إضافتهما مرة أخرى[٢].

[وقوع التمييز بعد التعجب]

ومن تمييز[٣] النسبة التمييز الواقع بعد ما يقع[٤] التعجب. إما بصيغته الموضوعة له أو لا، فالأول نحو: أكرم بأبي بكر أبًا، وما أشجعه رجلًا، والثاني نحو: لله دره[٥] فارسًا[٦].

[أحوال التمييز الواقع بعد اسم التفضيل]

والتمييز الواقع بعد اسم التفضيل، وله حالتان تارة يكون منصوب[٧]، (و) تارة يكون مجرورًا، وشرط نصبه أن يكون فاعلًا معنًى، نحو قوله

---

(١) فـ«مددًا» تمييز لـ «مثل»، و«ذهبًا» تمييز لـ «ملء»، ولا يجوز جرهما بالإضافة.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٢٢/١).

(٣) في (ب) مميز.

(٤) في (ج) ومن النسبة التمييز الواقع بعد ما يفيد.

(٥) يقال: در اللبن يدر، ويدر درًّا ودرورًا كثر، ويسمى اللبن نفسه درًّا، والأقرب أن المراد هنا اللبن الذي ارتضعه من ثديِ أمه، وأضيف إلى الله تعالى تشريفًا يعني أن اللبن الذي تغذى به مما يليق أن يضاف وينسب إلي الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل في الفروسية، والمقصود التعجب كأنه قيل: ما أفرس هذا الرجل. انظر: الصبان على الأشموني على الألفية (١٩٨/٢).

(٦) فـ«أبا» و«رجلا» و«فارسًا» تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة.

(٧) في (ب) و(ج) منصوبًا.

﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾ [الكهف: ٣٤]، ....

تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾) [الكهف: ٣٤]، وعلامة ذلك أن تجعل[١] مكان اسم التفضيل فعلًا من لفظه ومعناه، ويرفع[٢] التمييز به مع صحة المعنى، فتقول في مثالنا: هذا أكثر مالي، بخلاف ما لم يكن فاعلًا معنًى، وهو ما كان اسم التفضيل بعضه، نحو: مال زيد أكثر مال، فإنه يجب جره بالإضافة وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف إلى جمعٍ قائم مقام النكرة، فتقول[٣] في مثالنا: مال زيد بعض المال، ولا يستقيم أن يكون فاعلًا لفساد المعنى، فلا يقال: مال زيد كثر ماله؛ لأنه يؤدي إلى أن المال له مال[٤].

فإن قيل: قد قالوا: «هو أكثر[٥] الناس رجلًا» بالنصب مع أن رجلًا لا يصح أن يكون فاعلًا في المعنى؛ إذ لا يقال: «هو كرم رجل» فتخبر عن «هو» بقولك: كرم رجل إذًا[٦] بطل شرط النصب فكان حقه الجر.

أجيب بأنه إنما نصب لتعذر إضافة أفعل مرتين؛ لأنه أضيف أولًا إلى الناس، ولو أضيف ثانيًا إلى رجل لزم إضافته مرتين، وذلك ممتنع؛ لأن

(١) في (ب) يجعل.
(٢) في (ب) و(ج) وترفع.
(٣) في (ب) وتقول.
(٤) انظر: التصريح على التوضيح (١/٦٢٣، ٦٢٤).
(٥) في (ب) و(ج) أكرم.
(٦) في (ب) و(ج) وإذا.

أَوْ غَيْرَ مُحَوَّلٍ نَحْوُ «امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً» وقَدْ ....

المضاف إلى شيء يمتنع[1] إضافته إلى غيره[2].

(أو) يكون التمييز (غير محول) عن الشيء أصلًا، (نحو: امتلأ الإناء ماء[3])، ولله دره فارسًا، (و) شبهه مما يفيد التعجب[4]؛ لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء كذلك لم يحوَّل، وجر في الكلام.[5][6]

[الحال المؤكد]

(قد[7]) يكون كل من الحال والتمييز غير مفسر لهيئة ولا لذات بل

(١) في (ب) تمتنع.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٢٤).

(٣) قوله: (امتلأ الإناء ماء) كون هذا غير محول مبني على أنه لابد في التمييز المحول أن يكون فاعلًا للفعل المذكور، والتحقيق أن ذلك ليس بلازم بل يكفي الإسناد للازمه أو المتعدية، فالمثال من المحول عن االفاعل، والأصل: ملأ الماء الإناء. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١٤٦).

(٤) نحو: يا له رجلًا، ويا لها امرأة وكون ما ذكر من تمييز النسبة ظاهر إن عرف المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق معين، نحو: لقيت زيدًا فلله دره فارسًا، أو كان كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر، نحو: لله درك رجلًا، ولله در زيد رجلًا، فإن الضمير مبهمًا لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة؛ لأن الضمير حينئذٍ يحتمل أن يكون المراد منه رجلًا أو امرأة أو صبيًّا أو عبدًا. انظر: حاشية على الفاكهي على القطر (٢/١٤٦).

(٥) في (ب) وهو في الكلام، وفي (ج) وهو قليل في الكلام.

(٦) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (٢/١٤٦).

(٧) في (ب) و(ج) وقد.

يُؤَكِّدَانِ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٣].

(يؤكدان[١]) ما قبلهما، فالحال المؤكدة وهي ما استفيد معناها من غيرها على ثلاثة أقسام: مؤكدة لعاملها[٢]، ومؤكدة لصاحبها، ومؤكدة لمضمون جملة[٣].

والقسم[٤] الأول إما مؤكد للعامل لفظًا ومعنًى، كقوله[٥] تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩][٦]، أو معنًى لا لفظًا، (نحو) قوله تعالى: (﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾) [الشعراء: ١٨٣]؛ لأن العثو هو الفساد[٧].

ومثال القسم الثاني نحو قوله تعالى: ﴿لَءَامَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩][٨].

---

(١) في (ب) يؤكدان، وفي (أ)، و(جـ) مؤكدان.

(٢) قوله: (لمضمون جملة) مضمون الجملة هو المأخوذ من مادة الكلام وهيئته من حيث دلالتها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٤٦/٢).

(٣) في (ب) تمتنع.

(٤) في (ج) فالقسم.

(٥) في (ب) إما مؤكد للعامل لفظًا نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٣].

(٦) فـ«رسولًا» حال من الكاف وهي مؤكدة لعاملها وهو ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ﴾ لفظًا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٤٦/٢).

(٧) قوله: (لأن العثو هو الفساد) أي: في المعنى.

(٨) فـ«جميعًا» حال من فاعل «آمن»، وهو «من» الموصولة مؤكدة لها؛ لأن كلًّا منهما يدل على الإحاطة والشمول.

. . . .

ومثال القسم الثالث نحو قولك: «زيد أبوك عطوفًا»[(١)].

ويجب أن يكون عاملها مضمرًا[(٢)]، وأن تكون واجبة التأخير[(٣)]، والعامل[(٤)] في مثالنا واجب الحذف، تقديره إن كان المبتدأ غيرُ أنا: أَحُقُّه[(٥)] أو أعرفه[(٦)] وإن كان أنا كما في قوله[(٧)(٨)]:

أَنَـا ابْـنُ دَارَةَ مَعْرُوفًـا بِهَـا نَسَـبِي ....

فتقديره: أحقني أو أعرفني؛ لأن المبتدأ غير «أنا» و«أحق»[(٩)] أو

---

(١) قوله: (عطوفًا) حال مؤكدة لمضمون الجملة، وهي حال لازمة؛ لأن العطف وصف ملازم للأب.

(٢) قوله: (مضمرًا) أي: مضمرًا بعد الجملة.

(٣) أي: لا يجوز تقديمها على الجملة، ولا على أحد جزأيها لشبهها بالتوكيد، انظر: التصريح على التوضيح (٣٨٨/١).

(٤) في (ج) فالعامل.

(٥) قوله: (أحقه) أي: بفتح الهمزة وضمها من حققت الأمر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين، أو من أحققت الأمر بهذا المعنى بعينه أو بمعنى أثبته: أي: تحققت أبوته وصرت منه على يقين أو أثبتها لك عطوفًا. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٤٧/٢).

(٦) في (ب) و(ج) أو أعرفه.

(٧) في (ب) كان أنا في قوله.

(٨) البيت من البسيط، وهو لسالم بن دارة في خزانة الأدب ١ (/٤٦٨، ١٤٥/٢، ٢٦٥/٣، ٢٦٦)، والخصائص (٢٦٨/٢، ٣١٧، ٣٤٠، ٦٠/٣)، والدرر (١١/٤)، وشرح أبيات سيبويه (٥٤٧/١)، وشرح المفصل (٦٤/٢)، والكتاب (٧٩/٢)، والمقاصد النحوية (١٨٦/٣)، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (٣٢٠)، وشرح ابن عقيل (٣٣٨)، وهمع الهوامع (٢٤٥/١).

(٩) في (ج) أو أحق.

وَقَوْلُهُ:

.... مِــنْ خَيْــرِ أَدْيَــانِ البَرِيَّــةِ دِيْنَــا

«أعرف»، قاله المرادي[1]، وإنما وجب تأخير الحال؛ لأنها مؤكدة للجملة والمؤكِّد بعد المؤكَّد[2].

ويشترط في الجملة المؤكدة بها أن تكون اسمية، وأن يكون جزآها معرفتين، وأن يكونا جامدين[3] كما علم ذلك من المثال.

(و) أما التمييز المؤكد فنحو (قوله) ـ أي: أبي طالب بن عبد المطلب[4] ـ:

وَلَقَـدْ عَلِمْـتُ بِـأَنْ[5] دِيْـنَ مُحَمَّـدٍ (مِـنْ خَيْـرِ أَدْيَـانِ البَرِيَّـةِ دِيْنَـا)

(١) شرح المرادي على الألفية (٣٧٢/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٨٨/١).

(٣) أي: جمودًا محضًا ليخرج الجامد الذي في حكم المشتق كما في أنا الأسد مقدمًا، وزيد أبوك عطوفًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٨٥/٢).

(٤) **قال العيني**: قاله أبو طالب عم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الكامل، واحتج به الشيعة على إسلام أبي طالب، الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد للتحقيق، والباء زائدة.
الشاهد فيه قوله: (دينًا) فإنه تمييز مؤكد، وقد استشهد به على كون فحلًا في البيت السابق تمييزًا مؤكدًا. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣٤/٣)، خزانة الأدب (٧٦/٢، ٣٩٧/٩)، وشرح شواهد المغني (٦٨٧/٢)، وشرح عمدة الحافظ (٧٨٨)، وشرح قطر الندى (٢٤٢)، ولسان العرب (١٤٤/٥) «كفر»، والمقاصد النحوية (٨/٤)، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم (٣٣٦)، وشرح الأشموني (٣٧٦/٢)، وشرح التسهيل (١٥/٣)، وشرح الكافية الشافية (١١٠٧/٢)، وشرح المرادي (٩٠/٣).

(٥) الباء في بأن زائدة.

ومنه:

.... بِـئْسَ الفَحْـلُ فَحْلُهُـم فَحْـــلًا ....

فـ«دينًا» تمييز مؤكد لقوله: «من خير أديان البرية».

(ومنه) أي: من التمييز المؤكد قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِـدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦][(١)]، وقول الشاعر[(٢)]:

وَالتَّغْلَبِيُّـونَ (بِـئْسَ الفَحْـلُ فَحْلُـهُم فَحْـــلًا) وَأُمُّهُـــم زَلَّاءُ مَنْطِـــقُ

(١) قال الصبان: أما شهرًا من قوله: ﴿إِنَّ عِـدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] فهو وإن كان مؤكدًا لما استفيد من قوله: ﴿إِنَّ عِـدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾، مبين لعامله ﴿ٱثْنَا عَشَرَ﴾. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٩٥).

(٢) البيت من البسيط، قائله جرير ـ في ديوانه (١٩٢) ـ يهجو الأخطل، و«التغلبيون» مبتدأ جمع تغلبي: قوم من نصارى العرب بقرب الروم، والأخطل منهم، و«فحلهم» مخصوص بالذم مبتدأ والجملة مقدما خبره، والكل خبر للمبتدأ الأول.

الشاهد فيه قوله: (فحلًا) حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد، وقيل: حال مؤكدة، و«الزلاء» بفتح الزاي وتشديد اللام ممدودة، وهي اللاصقة العجز خفيفة الألية، و«منطيق» بكسر الميم صيغة مبالغة يستوي فيها المذكر والمؤنث وهو البليغ، ولكن المراد هنا المرأة التي تتأزر بحشية تعظم بها عجزتيها. شرح العيني (٣/٣٤)، وانظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٣/١٦٤)، الدرر (٢/٢٧٥)، وشرح عمدة الحافظ ص٧٨٧، ولسان العرب (١٠/٣٥٥) «نطق»، والمقاصد النحوية (٤/٧)، وتاج العروس «نطق»، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم (٣٣٦)، وشرح الأشموني (٢/٣٨٦)، وشرح ابن عقيل (٢/١٦٤)، وشرح التسهيل (٣/١٤ ـ ١٥)، وشرح الكافية الشافية (٢/١١٠٧)، وشرح المرادي (٣/٩٢)، وهمع الهوامع (٢/٨٦).

خِلَافًا لِسِيبَوَيْهِ.

فـ«فحلاً» تمييز مؤكد للفحل في قول: الفحل[1] (خلافًا لسيبويه) وموافقيه في منع[2] ذلك[3]؛ لأنه يمنع أن يقال: نعم الرجل رجلًا زيد، ويؤول «فحلًا» في البيت على أنه حال مؤكدة.

قال المصنف في شرحه: والشواهد على جواز المسألة كثيرة فلا حاجة إلى التأويل، ودخول التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال، انتهى[4].

تتمة

ولا[5] يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسمًا جامدًا، كرطل زيتًا أو فعلًا جامدًا، نحو: ما أحسنه رجلًا؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف إلى[6] معموله بتقديمه عليه، وندر تقديمه على الفعل المتصرف، كقول الشاعر[7]:

---

(١) في (ب) في قوله: بئس الفحل فحلهم، وفي (ج) في قوله: بئس الفحل.

(٢) في (ج) لسيبويه في منع.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٩).

(٤) شرح قطر الندى (٢٦٥، ٢٦٦).

(٥) في (ج) لا.

(٦) في (ب) و(ج) في.

(٧) البيت من المتقارب، **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: نسبوا هذا البيت لرجل من طيء، ولم يسموه. =

. . . .

أَنَفْسًـا تَطِيـبُ بِنَيْـلِ الْمُنَـى ... وَدَاعِـي الْمَنُـونِ يُنَـادِي جِهَـارًا

فـ«نفسًا» تميز مقدم على عامله وهو تطيب؛ لأنه فعل متصرف، وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي.

قال ابن مالك في شرح العمدة: وبقولهم أقول[(١)].

والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم[(٢)] المبهم، كـ«عشرين درهمًا» والناصب لمبين النسبة المسندُ من فعلٍ أو شبههٍ فالفعل، كـ«طاب زيد نفسًا»[(٣)] وشبهه، نحو: هو طيب أبوةً[(٤)(٥)].

[جر التمييز بمن]

ويجوز جر التمييز بـ«من» كرطل من زيت إلا في ثلاث مسائل: تمييز

= **الشاهد فيه قوله:** (أنفسًا) فإنه تمييز، وقد قدمه على العامل فيه، وهو قوله تطيب؛ لأنه فعل متصرف، وهذا نادر عند سيبويه، وهو موضوع قياس عند الكسائي والمبرد. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/٣٧٣)، وانظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٢٠١)، وشرح التصريح (١/٤٠٠)، وشرح عمدة الحافظ (٤٧٧)، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (٢/٨٦٢)، مغني اللبيب (٢/٤٦٣)، والمقاصد النحوية (٣/٢٤١).

(١) انظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/٤٧٦.

(٢) في (ب) هو الاسم.

(٣) فـ«نفسا» منصوب بـ«طاب».

(٤) فـ«أبوة» منصوب بـ«طيب»، هو صفة مشبهة.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦١٨).

....

العدد[1] كـ«عشرين درهمًا»[2].

الثانية: المحول عن المفعول[3] كـ«غرست الأرض شجرًا».[4]

الثالثة: ما كان فاعلًا في المعنى إن كان محولًا عن الفاعل صناعة[5]، كـ«طاب زيدٌ نفسًا»؛ إذ أصله: طابت[6] نفس زيد، أو محولًا عن المضاف[7] غيره كأن يكون مبتدأ، نحو: زيدٌ أكثر مالًا؛ إذ أصله مال زيد أكثر، بخلاف ما إذا كان فاعلًا في المعنى، ولم يكن محولًا، نحو: لله دره فارسًا، فإنه وإن كان فاعلًا معنى، إذ المعنى عظمت فارسًا إلا أنه غير محول عن الفاعل صناعة فيجوز دخول مِن عليه[8].

*** *** ***

(١) أي: عدد غير صريح، فلا يرد أن تمييز «كم» الاستفهامية يجوز جره بـ«من» مع أنه تمييز عدد.

(٢) فلا يقال في عندي عشرون درهمًا: عشرون من درهم.

(٣) في (ج) المفعول به.

(٤) فلا يقال في غرست الأرض شجرًا: من شجر.

(٥) دخل فيه نحو: زيد أطيب نفسًا؛ لأن التمييز محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة، والأصل: زيد أطيب نفسه.

(٦) في (ب) و(ج) طاب.

(٧) في (ج) ومحولًا عن مضاف.

(٨) في (أ) فيجوز مِن عليه، والمثبت من (ب) و(ج).

وَالمُسْتَثْنَى بـ«إِلَّا»: ....

[الاستثناء]

ثم شرع في ثالث بقية النواصب فقال: (والمستثنى) وهو كما قال في التسهيل: المُخرَج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكورٍ أو متروكٍ (بإلا) أو ما في معناها بشرط الفائدة[1] فقوله: المُخرَج جنس يشمل المُخرَج بالبدل، نحو: أكلت الرغيف ثلثه، وبالصفة نحو: أعتق رقبة مؤمنة، وبالشرط نحو: اقتل الذمي إن حارب، وبالغاية نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وبالاستثناء نحو: قام القوم إلا زيدًا، وقوله: بإلا أو ما في معناها أخرج به ما عدا الاستثناء، وقوله: «تحقيقًا أو تقديرًا» يشمل قسمي المتصل[2] والمنقطع[3]، وقوله: «من مذكور أو متروك» يشمل قسمي التام والمفرغ[4]، وقوله: «بشرط الفائدة» احترز[5] به عن[6] نحو: جاءني ناس إلا زيدًا،

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٦٤).

(٢) فالمتصل راجعٌ للتحقيقي فإن بعض المخرج منه، نحو: ما قام إخوانك إلا زيدا. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٣/٢٤٨).

(٣) المنقطع راجعٌ للتقديري نحو: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، فإن الظن وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا؛ لأنه ليس بعضه فهو في تقدير الداخل فيه؛ إذ هو مستحضر بذكره، لقيامه في كثير من المواضع، فهو حين استثني مخرج مما قبله تقديرًا. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٣/٢٤٩).

(٤) مثل: ما ضربت إلا زيدًا.

(٥) في (ب) واحترز.

(٦) في (ج) من.

....

وجاءني القوم إلا رجلا، فإنه لا يفيد[١].

[أدوات الاستثناء]

وأدوات الاستثناء[٢] ثمانية ألفاظ، وهي أربعة أقسام: حرفان وهما «إلا[٣] وحاشا»، ويقال فيها: «حاش» بحذف الألف الأخيرة، وحشى بحذف الألف الأولى[٤]، والثاني فعلان وهما: «ليس» و«لا يكون»، والثالث اسمان وهما: غير وسِوى بلغاتها، فإنه يقال فيها: سِوًا كـ«رِضًا» وسُوًا كـ«هُدًا»[٥] وسواء ـ بفتح السين والمد وهذه أغربها، والرابع مترددان بين الفعلية والحرفية[٦] وهما خلا[٧] وعدا[٨].

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٤٦/١).

(٢) قوله: (أدوات الاستثناء) أي: آلاته، والمراد بها ألفاظه التي يستخرج بها ما بعدها من حكم ما قبلها إيجابًا أو سلبًا. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٣٧/٢).

(٣) قوله: (إلا) بدأ بها لأنها أصل الأدوات، وإن كان الأولى البداءة بما هو متعين النصب على كل حال كالمستثنى بليس، ولا يكون كما فعل ابن هشام في الشذور. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٣٧/٢).

(٤) **قال الأهدل: قال بعضهم**: وظاهره أن هاتين اللغتين في حاشا الاستثنائية، وليس كذلك إنما هو في حاشا التي هي اسم للتنزيه قاله أبو حيان، ولكن في الجنى الداني في حاشا الاستثنائية لغتان حاشا بإثبات الألفين وحشى بحذف الألف الأولى، وأما التنزيهية ففيها ثلاث لغات هاتان المذكورتان وحاش بحذف الألف الثانية. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٣٨/٢).

(٥) في (ج) سِوًى كرِضًى وسُوًى كهُدًى.

(٦) فتستعمل تارة فعلًا وتارة حرفًا.

(٧) قوله: (خلا) فإنها تستعمل فعلا تارة وحرفا تارة أخرى عند جميع النحاة. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٣٨/٢).

(٨) قوله: (عدا) تستعمل كذلك عند غير سيبويه، وأما هو فلم يحفظ فيها إلا الفعلية فلا=

من كَلامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ، نَحْوُ ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ....

[الاستثناء بإلا]

وبدأ من الأدوات بإلا؛ لأنها أم الباب والمستثنى بها إن كان (من كلام تام) وهو ما كان المستثنى منه مذكورًا (موجَب) بفتح الجيم وهو الذي لم يُسبق بنفي وشبهه[1] فهو واجب النصب على الأصح، سواء أكان الاستثناء متصلًا وهو أن يكون المستثنى بعض المستثنى منه حقيقة، (نحو: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾)[2] [البقرة: ٢٤٩][3]، أم[4] منقطعًا وهو أن لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه حقيقة، نحو: قام القوم إلا حمارًا[5]، ولا يرد على ذلك قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] بالرفع؛ لأن «إلا» فيه ليست للاستثناء وإنما هي بمعنى غير، فهو[6] صفة لـ «آلهة»، ولكن نقل الإعراب هنا إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف[7].

= يجر بها. انظر: الكواكب الدرية (٢/٣٨).

(١) كالنهي والاستفهام.

(٢) في النسخة المطبوعة للمتن: منهم. (٢١).

(٣) فما قبل «إلا» كلام تام؛ لأن المستثنى منه مذكور وهو الواو، وموجب؛ لأنه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه.

(٤) في (ب) أو.

(٥) بالنصب على الاستثناء، ويشترط في نصب المنقطع أن يكون ما قبل إلا دالا على ما بعدها، فيمتنع على ذلك: جاء القوم إلا ثعبانا، لأن القوم لا يدل على الثعبان لخلاف ما قبله.

(٦) في (ب) و(ج) فهي.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح (١/٥٤٠).

فَإِنْ فَقَدْ الإِيجَابُ تَرجَّحَ البَدَلُ فِي المُتَّصِلِ، ....

وسواء أتأخر[1] المستثنى عن المستثنى منه كما مر، أو[2] تقدم نحو: قام إلا زيدًا إلا[3] حمارًا القوم.

[عامل المستثنى]

واختلف في ناصب المستثنى بإلا على أقوال، أصحها أنه نفس «إلا»[4] وحدها[5].

(فإن فَقَدَ الإيجاب) بأن اشتمل الكلام على نفي أو شبهه[6] **(ترجح البدل في)** المستثنى **(المتصل)** غير المتراخي، ولا المتقدم[7] بدل بعض من كل عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين؛ لأن «إلا» عندهم من حروف العطف من[8] باب الاستثناء خاصة قاله أبو حيان[9].

---

(١) في (ب) تأخر.

(٢) في (ب) و(ج) أم.

(٣) في (ب) أو إلا، و(ج) وإلا.

(٤) واستدل بأنها مختصة بدخول الاسم، وليست كجزء منه فعملت فيه كـ «إن» و«لا» التبرئة. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٣/٢٥٢).

(٥) ونسبه في التسهيل إلى سيبويه والمبرد، التسهيل (١٠١).

(٦) قوله: (أو شبهه) وهو النهي والاستفهام.

(٧) للمشاكلة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٤٢).

(٨) في (ب) و(ج) في.

(٩) الارتشاف (٢/٢٩٤، ٢٩٥)، والنكت الحسان (١٠٦، ١٠٧)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٤٢).

نَحْوُ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]. وَالنَّصْبُ ....

مثال النفي (نحو) قوله تعالى: (﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾) [النساء: ٦٦] بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر[(١)]، فـ«قليل» بدل من الواو في «فعلوه» بدل بعض من كل عند البصريين، وهو في نية تكرار العامل، والتقدير: ما فعلوه إلا فعله قليل منهم، وعطف نسق عند الكوفيين[(٢)].

وشبه النفي النهي والاستفهام، مثال النهي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾ [هود: ٨١] بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير[(٣)(٤)].

ومثال الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا الضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] بالرفع في قراءة الجميع[(٥)].

(و) يجوز (النصب) وهو عربي جيد[(٦)(٧)]، وقد قرئ به في السبع

(١) النشر القراءات العشر لابن الجزري (٢/٢٥٠).
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥٠).
(٣) (فامرأتك) بدلٌ من (أحد) بدل بعض من كل، ولم يصرح معه بضمير؛ لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالبًا.
(٤) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/٢٩٠).
(٥) و(الضَّآلُّونَ) بدل من الضمير المستتر في (يَقْنَطُ) بدل بعض من كل.
(٦) أي: ليس برديء، بل هو فصيح وإن كان الاتباع أجود منه. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٤١).
(٧) **قال يس**: لكنه خلاف المنتخب الراجح والذي قرئ به من: (امرأتك) الأكثر فيلزم مجيء=

فِي المُنْقَطِعِ ....

(في) «قليل» وفي «امرأتك»[1].

وخرج بالمتصل (المنقطع) وسيأتي، وبغير المتراخي نحو: «ما جاءني أحد حين كنت جالسًا هنا إلا زيدًا»؛ فإن البدل فيه غير مختار؛ لأن البدل إنما كان مختارًا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق، وخرج بقيد التقدم[2] «ما جاء إلا زيدًا القوم»؛ فإنه لا يجوز الإبدال[3].

وإذا تعذر البدل على اللفظ لمانع أبدل على الموضع، نحو: «لا إله إلا الله»[4]، ونحو: «ما فيها من أحدٍ إلا زيدٌ» برفعهما، و«ليس زيد بشيء إلا شيئًا لا يُعبأ به» بالنصب[5].

قال ابن مالك في شرح التسهيل: رفعت البدل يعني الجلالة من اسم «لا»؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء[6] ولم يحمله[7] على اللفظ فتنصبه[8]؛

= قراءته على الوجه المرجوح، ولا ينبغي ذلك. حاشية يس على التصريح (١/٣٥٠).

(١) كلامه مبني على أن الاستثناء من (أحد)، وفر الزمخشري من تخريج قراءة الأكثر على اللغة المرجوحة، وإن جوزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من ﴿أهلك﴾، والرفع على الاستثناء من ﴿أحد﴾. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٤٦).

(٢) في (ب) و(ج) وبقيد التقدم.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٤٣).

(٤) فلفظ الجلالة في المثال بدل من اسم «لا»؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٤٤).

(٦) في (ج) على الابتداء.

(٧) في (ج) تحمله.

(٨) في (ب) فنصبه.

....

لأن «لا» الجنسية لا تعمل في معرفةٍ، ولا في موجب وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي وجماعة[١].

قال الشيخ خالد: وهو مشكل، فإن اعتبار اسم[٢] «لا» على أنه مبتدأ قبل دخول «إلا» قد زال بدخول الناسخ، ومحل[٣] لا مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول «لا» على الجلالة[٤].

والمختار عند أبي حيان أن الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا، وزيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل «أحد»؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء، و«شيئًا» في المثال الثالث منصوب على البدلية في[٥] محل شيء؛ لأنه في موضع نصب على الخبرية لـ «ليس»، ولم يجز نصبهما[٦] حملًا على اللفظ؛ لأنهما موجبان

---

(١) انظر: شرح التسهيل للمرادي (٥٣٠)، وشرح التسهيل لأبي حيان (٥/٤٣٥)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥١).

(٢) في (ب) و(ج) اعتبار محل اسم.

(٣) في (ب) و(ج) واعتبار محل.

(٤) وحينئذٍ يفوت النفي والإثبات، وبيان عدم توجه نفي دخول «لا» على الجلالة أن الجلالة على هذا التقدير بدل من «لا» مع اسمها، لا من الاسم فقط، فالداخل على الجلالة إنما هو الابتداء الذي هو العامل في محل لا مع اسمها؛ لأن البدل على نية تكرار العامل. انظر: حاشية يس على التصريح للأزهري (١/٣٥١).

(٥) في (ب) و(ج) من.

(٦) في (ب) و(ج) خفضهما.

عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ ....

بدخول إلا عليهما؛ ولأن من والباء الزائدتين بعد نفي أو شبهه لا يعملان في موجب كذلك[1].

وترجح النصب في المستثنى المنقطع على الإبدال (عند بني تميم) فيقولون: «ما في الدار أحد إلا وتدًا وإلا وتد»[2]، ومن شواهد الثاني[3]:

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥١).

(٢) في (ج) حمارًا وإلا حمار.

(٣) الرجز لجران العود في ديوانه (٩٧)، وخزانة الأدب (١٠/١٥، ١٨)، والدرر (١/٤٨٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٤٠)، وشرح المفصل (٢/١١٧، ٣/٢٧، ٧/٢١)، والمقاصد النحوية (٣/١٠٧)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٩١)، والإنصاف (١/٢٨١)، وأوضح المسالك (٢/٢٦١)، والجنى الداني (١٦٤)، وجواهر الأدب (١٦٥)، وخزانة الأدب (٤/١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ٧/٣٦٣، ٩/٢٥٨، ٣١٤)، ورصف المباني (٤١٧)، وشرح ابن الناظم (٢١٧)، وشرح الأشموني (١/٢٢٩)، وشرح التسهيل (٢/٢٨٦)، وشرح شذور الذهب (٢٦٥)، وشرح الكافية الشافية (١/٥١٤)، وشرح المفصل (٢/٨٠)، والكتاب (١/٢٦٣، ٢/٣٢٢)، ولسان العرب (٦/١٩٨)، «كنس»، (١٥/٤٣٣) «ألا»، ومجالس ثعلب (٤٥٢)، وهمع الهوامع (١/٢٢٥)، وتهذيب اللغة (١٥/٤٢٦)، وتاج العروس (١٦/٤٥٥)، «كنس»، «ألا»، و«الواو».

الشاهد فيه قوله: (إلا اليعافير) فإن ظاهره أنه استثناء منقطع تقدم المستثنى منه، فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغات العرب، وهي لغة الحجاز إلا أنه ورد مرفوعًا، وقد وجهه سيبويه رحمه الله تعالى ليوافق المشهور بوجهين:

الأول: أنه جعله كالاستثناء المفرغ، وجعل ذكر المستثنى منه مساويًا في هذه الحال لعدم ذكره من جهة أن المعنى على ذلك، فكأنه قال: ليس بها إلا اليعافير.

الوجه الثاني: أنه توسع في معنى المستثنى حتى جعله نوعًا من المستثنى منه، وكأن من قال: ليس فيها أحد إلا حمار قد جعل الحمار إنسان هذه الدار، فحمله على المحمل الذي=

ـ وَوَجَبَ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ ـ نَحْوُ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، ....

وَبَلْـــدَةٍ لَـــيْسَ بِهَـــا أَنِــيسُ إِلَّا اليَعَــــافِيرُ، وَإِلَّا العِـــيْسُ

و«اليعافير» جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية، و«العِيس» بالكسر[1] جمع[2] عيسا، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة[3].

(ووجب) النصب (عند الحجازيين)؛ لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن[4] المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، وبلغتهم جاء التنزيل، (نحو) قوله تعالى: (﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾) [النساء: ١٥٧] بنصب «اتباع» في قراءة السبعة، وبنو تميم يجوزون «إلا اتباعُ الظن» بالرفع في غير القرآن[5] على أنه بدل من «العلم» باعتبار الموضع فلا[6]

= يحمل عليه الاستثناء المتصل. انظر: عدو السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/٢٦١، ٢٦٢).

(١) أي: بكسر العين.

(٢) في (ج) والعيس جمع.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥٣).

(٤) في (ج) لأن.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٢١٦)، وشرح التسهيل (٢/٢٨٦)، وشرح الكافية الشافية (٢/٧٠٣)، والكتاب (٢/٣٢٣)، والمقتضب (٤/٤١٣)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٤٧).

(٦) في (ب) و(ج) ولا.

مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من أنه معرفة موجبة، ومن الزائدة لا تعمل فيها[(١)].

هذا إذا أمكن تسليط العامل السابق «إلا» على المستثنى كما في البيت والآية، فإن لم يمكن وجب نصب المستثنى اتفاقًا من الفريقين، نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص، فـ«ما» مصدرية، و«نَقَصَ» صِلتها، وموضعها نصب على الاستثناء[(٢)]، ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل؛ لأنه لا يصح تسليط العامل عليه؛ إذ لا يقال: زاد النقص[(٣)]، ومثله في القياس «ما نفع زيد إلا ما ضر»[(٤)] فلا يقال:[(٥)] نفع الضر[(٦)(٧)].

هذا كله (**ما لم يتقدم**) المستثنى على المستثنى منه (**فيهما**) أي: في المتصل والمنقطع، فإن تقدم (**فالنصب**) واجب عند البصريين لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، (**نحو قول**) الكميت يمدح بني هاشم[(٨)]:

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٤٧).
(٢) أي: المصدر المنسبك من ذلك منصوب.
(٣) فالتقدير الذي يستقيم به الكلام أن يقال: ما زاد هذا المال لكن نقص.
(٤) في (ب) إلا ضرر.
(٥) في (ب) و(ج) إذ لا يقال.
(٦) في (ب) الضرر.
(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤٦).
(٨) البيت للكميت من قصيدة من الطويل، وهي هاشمية، يمدح فيها آل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. في شرح هاشميات الكميت (٥٠)، والإنصاف (٢٧٥)، وتخليص الشواهد (٨٢)، وخزانة=

وَمَــــالِي إِلَّا آلَ أَحْمَــــدَ شِــــيْعَةٌ ....

(وَمَــالِي إِلَّا آلَ أَحْمَــدَ[1] شِــيْعَةٌ) وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ[2]

(وَ) يروى:

....

مَــا[3] لِــي إِلَّا مَــذْهَبَ الحَــقِّ مَــذْهَبُ[4]

والأصل: وما لي شيعة إلا آل أحمد وما لي مشعب إلا مشعب الحق، فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه؛ لأن التابع لا يتقدم على متبوعه، وأراد بأحمد النبي ﷺ.

= الأدب (٤/٣١٤، ٣١٩، ٩/١٣٨)، والدرر (٣/١٦١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٣٥)، وشرح التصريح (١/٣٥٥)، وشرح قطر الندى (٢٤٦)، ولسان العرب (١/٥٠٢) «شعب»؛ واللمع في العربية (١٥٢)، والمقاصد النحوية (٣/١١١) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٦٦)، وشرح ابن عقيل (٣٠٨)؛ ومجالس ثعلب (٦٢)، والمقتضب (٤/٣٩٨).
الشاهد فيه قوله: (إلا آل أحمد) وقوله: (إلا مذهب الحق) حيث نصب المستثنى بـ«إلا» في الموضعين؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي وهذا هو المختار. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٢/٢١٦) شرح الشواهد للعيني (٢/١٤٩).

(١) في (ب) محمد.

(٢) المراد بمشعب الحق الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق. انظر: منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب (٢٤٩)، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٢/٢١٧).

(٣) في (ب) وما.

(٤) روي هذا الشاهد على هذا النحو: (ومالي إلا مذهب الحق مذهب). انظر: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (٢٤٩) الأشموني على الألفية (٢/١٤٩)، شرح ابن عقيل على الألفية (٢/٢١٦).

أَوْ فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ، نَحْوُ: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠].

والكوفيون والبغداديون يجيزون الإتباع في المسبوق بالنفي فيقولون: ما قام إلا زيد أحد.

ويستدلون بقول حسان رضي الله تعالى عنه[١]:

لِأَنَّهُــمْ يَرْجُــونَ مِنْــهُ ....

أي: من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

.... شَــفَاعَةً إِذَا لَــمْ يَكُــنْ إِلَّا النَّبِيُّــونَ شَــافِعُ

[الاستثناء المفرغ وحكمه]

(أو فقد التمام) في الكلام بأن لم يذكر فيه المستثنى منه (فعلى حسب العوامل) المتقدمة من فعل أو شبهه كما لو لم يذكر[٢] إلا، فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعًا رفع ما بعدها، (نحو) قوله تعالى: (﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾) [القمر: ٥٠] كما تقول: «أمرنا واحد»[٣]، وإن كان يطلب منصوبًا لفظًا نصب ما بعدها، نحو: «ما رأيت إلا زيدًا»، كما تقول: «رأيت زيدًا»، أو مجرورًا جر، نحو: ما مررت إلا بزيد، كما تقول مررت بزيد[٤].

---

(١) في (ج) رضي الله عنه.

(٢) في (ب) تذكر.

(٣) في (ب) و(ج) واحدة.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٣٩).

وَيُسَمَّى مُفَرَّغًا، ....

(ويسمى) هذا النوع استثناء (مفرغًا)؛ لأن ما قبل إلا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره[1].

قال الشيخ خالد: والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف، وما بعد «إلا» بدل من ذلك المحذوف، والتقدير ـ أي: في حالة الرفع ـ ما قام أحدٌ إلا زيد، وفي النصب «ما رأيت أحدًا إلا زيدًا»، وفي الجر «ما مررت بأحد إلا بزيد»، إلا أنهم حذفوا المستثنى منه، وأشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغًا. انتهى[2].

ويعلم من مثال المصنف أنه لا بد أن يتقدمه نفي كما في الآية، ومثله النهي نحو[3] قوله تعالى: ﴿أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩] والاستفهام الإنكاري نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[4] [الأحقاف: ٣٥]، وأما قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]، فحمل[5] «يأبى» في إفادة النفي على لا يريد؛ لأن «يأبى» و«لا يريد»

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) في (ج) ومثله نحو.

(٤) فما قبل «إلا» وهو «يهلك» المبني للمفعول يطلب مرفوعًا نائبًا عن الفاعل، فرفع ما بعد «إلا» وهو «القوم» على النيابة عن الفاعل، وتقدير المستثنى منه: فهل يهلك أحد إلا القوم الفاسقون، والمعنى: ما يهلك إلا القوم الفاسقون.

(٥) في (ج) فيحمل.

....

معناهما النفي، فهما بمعنى واحد[١][٢].

تنبيه: [تكرر إلا للتوكيد]

إذا تكررت «إلا» للتوكيد ألغيت «إلا» الثانية، فلا عمل لها فتلغى مع البدل، نحو: «ما قام إلا أخوك، إلا زيد»؛ لأنك لو أسقطت[٣] «إلا» لصح الكلام، تقول: ما قام إلا أخوك زيد[٤]، ومع عطف النسق، نحو: ما قام إلا أخوك، وإلا زيد[٥]، فلو قلت: ما قام إلا أخوك وزيد، صحَّ.

[تكرر إلا للتأسيس]

وإن تكررت لغير التوكيد وهو التأسيس، فإن كان العامل قبل «إلا» مفرغًا[٦] تركته يؤثر في واحد من المستثنيات[٧]، ونصبت ما عدا ذلك الواحد على الاستثناء[٨]، نحو: «ما قام إلا زيد إلا عمرًا، إلا بكرًا» رفعت

---

(١) والمعنى: لا يريد الله إلا إتمام نوره، فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٤٠).

(٣) في (ج) أسقط.

(٤) في (ب) ما قام إلا زيد.

(٥) فما بعد إلا الثانية وهو زيد معطوف بالواو على ما قبلها، وهو أخوك عطف نسق، وإلا الثانية زائدة للتوكيد.

(٦) بأن لم يشتغل بمعمول قبل «إلا».

(٧) قوله: (تركته يؤثر في واحد من المستثنيات) أي: ما على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر.

(٨) أي: على سبيل الوجوب.

....

الأول[1] بالفعل[2] على أنه فاعل له ونصبت الباقي[3]، ولا يتعين الأول؛ لتأثير العامل، بل يترجح، وتقول: «ما رأيت إلا زيدًا، إلا عمرًا، إلا بكرًا»، فتنصب واحدًا منها بالفعل[4] على أنه مفعول به، وتنصب الباقي بـ«إلا» على الاستثناء[5]، وتقول: ما مررت إلا بزيد إلا عمرًا إلا بكرًا فتجر واحدًا منها بالباء، وتعلقها بالفعل، وتنصب[6] الباقي على الاستثناء[7].

وإن كان العامل غير مفرغ[8] فإن تقدمت المستثنيات على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء،[9]، نحو: ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا أحد[10]، فلا يجوز في شيء منها الإتباع[11] لما مر أن التابع لا يتقدم على المتبوع[12].

---

(١) وهو «زيد».

(٢) وهو «قام».

(٣) أي: (ونصبت الباقي) أي: من المستثنيات وهو «عمرو» و«بكر»؛ على الاستثناء.

(٤) الفعل وهو «رأيت».

(٥) في (ب) فتنصب واحدًا منها بالفعل، وتنصب الباقي على الاستثناء.

(٦) في (ب) وينصب.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٥٢/١).

(٨) بأن اشتغل بما يقتضيه قبل «إلا».

(٩) على سبيل الوجوب.

(١٠) فـ«أحد» فاعل «قام»، وهو المستثنى منه، وتقدم عليه جميع المستثنيات.

(١١) في (ب) فلا يجوز في شيء الإتباع.

(١٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٥٢/١).

. . . .

وإن تأخرت المستثنيات فإن كان الكلام إيجابًا فكذلك[1]، نحو: «قاموا إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا»[2].

وإن كان منفيًّا فلك في واحد منها الرفع راجحًا والنصب مرجوحًا، ويتعين في الباقي[3] النصب على الاستثناء، نحو: «ما قام أحد إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا»، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين بل يترجح كما مر[4].

هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى الإعراب، وأما بالنظر إلى المعنى فهي تابعة للأول، فإن كان خارجًا بأن كان الاستثناء من موجب فما بعده كذلك، وإن كان داخلًا بأن كان من غير موجب فما بعده كذلك، هذا إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض، كزيد وعمرو وبكر فإن أمكن[5]، نحو: عندي أربعون[6] إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة إلا اثنين، استثني كل واحد مما قبله[7]، ولك في معرفة المتحصل طريقان:

أحدهما: أن تسقط المستثنى الأول وتجبر[8] الباقي بالمستثنى

(١) أي: نصبت وجوبًا.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٥٣).

(٣) قوله: (في الباقي) أي: من المستثنيات.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٥٣).

(٥) أي: أمكن استثناء بعضها من بعض، كالأعداد... إلخ.

(٦) في (ب) عندي إلا أربعون.

(٧) هذا هو مذهب البصريون والكسائي وهو الصحيح. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥٨).

(٨) في (ب) ويجبر.

وَيُسْتَثْنَى بِـ«غَيْرٍ وَسِوَى» خَافِضَيْنِ، مُعْرَبَيْنِ بِإِعْرَابِ الاسْمِ الذِي بَعْدَ إِلَّا.

الثاني[1]، وتستثني[2] الثالث، وتجبر الباقي بالرابع، وهكذا حتى تنتهي إلى الأخير[3][4].

والطريق الثاني: أن تحط الأخير[5] مما يليه ثم باقيه، وهكذا[6] حتى تنتهي إلى الأول[7][8].

[الاستثناء بغير وسوى]

(ويستثنى بـ«غير» و«سوى» خافضين) للمستثنى بإضافتهما إليه حال كونهما **(معربين)** لكن «غير» لفظًا و«سوى» تقديرًا، ويجوز مدها فيكون ظاهرًا **(بإعراب الاسم الذي)** يقع **(بعد «إلا»)** من وجوب نصب واختياره

(١) أي: تزيده عليه.

(٢) في (ج) وتسقط المستثنى.

(٣) فالمستثنى الأول في مثال الشارح عشرون، فأسقطها من أربعين، يبقى لك عشرون فاجبرها بالمستثنى الثاني، وهو عشرة يصير ثلاثون فاسقط منها الثالث وهو خمسة يبقى خمسة وعشرون، تجبرها بالمستثنى الرابع وهو اثنان يصبح سبعة وعشرون.

(٤) في (ب) وتجبر الباقي بالرابع وهكذا حتى تنتهي إلى الأخير.

(٥) في (ب) تحط المستثنى الأخير.

(٦) في (ب) و(ج) باقيه مما يليه وهكذا.

(٧) فما تحصل فهو الباقي ففي المثال الذي ذكره الشارح، تحط اثنين من خمسة، يبقى ثلاثة، تحطهم من عشرة يبقى لك سبعة، تحطهم من عشرين يبقى لك ثلاثة عشر، تحطهم من أربعين يبقى لك سبعة وعشرين.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥٩/١).

....

وإتباع على ما تقدم.

وما جرى عليه المصنف من أن «سوى» كـ«غير» فيما ذكر تبع فيه ابن مالك(١).

ومذهب سيبويه أنها لا تستعمل إلا ظرفًا، ولا تخرج عنه إلا في الضرورة(٢).

ورده ابن مالك بورودها مجرورة بـ«من» في قوله ﷺ: **(دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوًّا من سوى أنفسهم)**(٣)، وفاعلًا في قوله(٤):

---

(١) انظر: شرح التسهيل لا بن مالك (٢/٢٥٥، ٢٥٦).

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه (١/٣٧٧).

(٣) رواه ابن ماجه بمعناه في باب الفتن (٢/١٣٠٤)، والطبراني في المعجم الأوسط (٨/٢٠٠).

(٤) **قال العيني**: قاله الفند الرماني، واسمه شهل بن شيبان، وليس في العرب شهل بالشين المعجمة غيره، وهو من قصيدة من الهزج قالها، في حرب البسوس.
الشاهد فيه: فإن «سوى» رفع هنا فاعلًا فدل على أنه لا يلزم الظرفية، ولكن قالوا: إنه لا يخرج عن النصب إلى الظرفية، إلا في الشعر كما في هذا الموضع. شرح الشواهد للعيني (٢/١٥٩)، وانظر: خزانة الأدب (٣/٤٣١)، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٢)، والدرر السنية للشيخ الإسلام زكريا (١/٥١٩) وفي أمالي القالي (١/٢٦٠) وحماسة البحتري (٦)، وخزانة الأدب (٣/٤٣١)، والدرر (٣/٩٢)، وسمط اللآلي (٩٤٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣٥)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٤٥)، والمقاصد النحوية (٣/١٢٢)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل (٣١٦)، وهمع الهوامع (١/٢٠٢).

....

وَلَـــمْ يَبْـــقَ سِـــوَى العِـــدْوَا   نِ دِنَّـــاهُمْ كَمَـــا دَانُـــوا

و«العدوان[1]» الظلم الصريح، و«دناهم» جازيناهم، و«دانوا» جازوا، ومنه: كما تدين تدان[2].

ومبتدأ في قولهم[3][4]:

....   فَسِـوَاكَ بَائِعُهَـا وَأَنْـتَ المُشْـتَرِي[5]

واسما لـ «ليس» في قول الشاعر[6]:

---

(١) قوله: (العِدوان) بكسر العين.

(٢) انظر: مجمع الأمثال (٢/١٥٥، ١٦٢)، وجمهرة الأمثال (٢/١٣٦، ١٦٨)، والمستقصى (٢/٢٣١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٦٠).

(٣) في (ب) و(ج) قوله.

(٤) **قال العيني**: قاله ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم، خاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المطلب، وهو من قصيدة من الكامل.

الشاهد فيه قوله: (فسواك) حيث وقع مبتدأ، وخرج عن الظرفية. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/١٥٩)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/٥٢٠) وفي الدرر (١/٤٣٢)، والحماسة البصرية (١/١٨٤)، والحماسة المغربية (٣١٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٧٦١)، ومعجم الشعراء (٣٤٢)، والمقاصد النحوية (٣/١٢٥)، وبلا نسبة في الأغاني (١٠/١٤٥)، وشرح ابن الناظم (٢٢٣)، وشرح ابن عقيل (١/٦١٣)، وشرح التسهيل (٢/٣١٥)، وشرح الكافية الشافية (٢/٧١٨)، وهمع الهوامع (١/٢٠٢).

(٥) كتب على حاشية النسخة (أ) و(ج): صدره: وإذا تباع كريمة أو تشتري.

(٦) البيت من الطويل وهو لمجنون ليلى في ديوانه (١٠٨)، وجواهر الأدب (٢٨٢)، والدرر (٣/٩٣)، ومصارع العشاق (٢/١٠٠)، ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه (٢٩)،=

....

أَأَتْـرُكُ لَيْلَـى لَـيْسَ بَيْنِـي وَبَيْنَهَـا ... سِـوَى لَيْلَـةٍ إِنِّـي إِذًا لَصَبُـورُ!

وقال الرماني: إنها تستعمل ظرفًا غالبًا وكغير قليلًا، واختاره المصنف في الأوضح[1].

أصل[2] غير أن يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل[3]؛ لأن معنى زيد غير عمرو مغاير له، فلذا شاركت «إلا» في الإخراج الذي معناه المغايرة، فاستثني بها اسم مجرور بإضافتها إليه، كما تخرج إلا عن الاستثناء.

وتتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي: غير الله؛ لأن غير لا يوصف بها إلا نكرة، أو معرفة لفظًا كالنكرة معنى، نحو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، فإن موصوفها ﴿الذين﴾ وهم جنس مبهم لا قوم بأعيانهم، فلما

= وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣١٩)، وللمجنون أو لأبي دهبل في أمالي المرتضى (١١٨/١)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (١١٣/٢)، وبلا نسبة في همع الهوامع (٢٠٢/١)، وجمهرة اللغة (١٣٣٥).

الشاهد فيه قوله: (سوى ليلة) حيث خرجت سوى عن انتصابها على الظرفية ووقعت اسمًا لـ «ليس».

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢٨٢/٢).

(٢) في (ب) و(ج) وأصل.

(٣) أي: بمعنى مغاير.

وَبِـ«خَلَا وَعَدَا وَلَيْسَ وَحَاشَا» نَواصَبَ أَوْ خَوَافِضَ ....

حُملت «إلا» على غير انتقل إعراب «غير» إلى الاسم الذي بعد «إلا»؛ لأنها على صورة الحرف فلا يظهر فيها إعراب، كما انتقل إعراب الاسم الذي بعد «إلا» إلى غير في الاستثناء فتعرب بما كان يستحقه[(١)].

[الاستثناء بخلا وعدا وحاشا]

(و) يستثنى (بخلا وعدا) مجردين عن ما، (وحاشا) ولا تصحب «ما» (نواصبَ) للمستثنى على أفعال[(٢)] ماضية جوامد؛ لوقوعها موقع «إلا»؛ لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير مبنيًّا[(٣)] قاله المصنف في شرح اللمحة[(٤)]، وفاعلها ضمير مستتر فيها عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند[(٥)] جمهور البصريين[(٦)].

(أو خوافض[(٧)]) له على قلة، فتكون حروف جر غير متعلقة بشيء

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٥٦).

(٢) في (ج) على أنها أفعال.

(٣) في (ب) و(ج) لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدًا كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مبنيًّا.

(٤) شرح اللمحة لابن هشام (٢٣١).

(٥) في (ب) و(ج) عند سيبويه أو عائد على البعض المدلول عليه بكلمة السابق عند.

(٦) منهم سيبويه في الكتاب (٢/٣٤٧)، والمبرد في المقتضب (٤/٤٢٨)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٦١).

(٧) في النسخة المطبوعة للمتن: خوافض (٢٢).

....

كما قاله المصنف في المغني[1][2] فمن شواهد الأول قول الشاعر[3]:

خَـلَا اللهِ لَا أَرْجُـو سِـوَاكَ وَإِنَّمَـا ... [أَعُـدُّ] عِيَـالِي شُـعْبَةً مِـنْ عِيَالِكَـا

بجر الجلالة[4].

ومن شواهد الثاني قوله[5]:

(١) في (ب) المعني.

(٢) انظر: مغني اللبيب لا بن هشام (٤٣٢).

(٣) البيت من الطويل وهو للأعشى في خزانة الأدب (٣١٤/٣)، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في جواهر الأدب (٣٨٢)، وحاشية يس (٣٥٥/١)، والدرر (٤٩٠/١، ٥٠٠)، وشرح التسهيل (٢٩١/٢، ٣١٠)، وشرح الأشموني (٢٣٧/١)، وشرح ابن عقيل (٣٢١/١)، ولسان العرب (٢٤٢/١٤)، «خلا» والمقاصد النحوية (١٣٧/٣)، وهمع الهوامع (٢٢٦/١، ٢٣٢)، وشرح الأشموني (٥٠٨/١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٥٦٣/١).

الشاهد فيه قوله: (خلا الله) حيث جر خلا لفظة الجلالة. انظر: عدة السالك بتحقيق أوضح المسالك (٢٨٦/٢)، شرح الشواهد للعيني (١٦٣/٢).

(٤) انظر: التصريح عل التوضيح للأزهري (٥٦٣/١).

(٥) البيت من الوافر، هو بلا نسبة في أوضح لمسالك (٢٨٥/٢)، والدرر (٥٠٠/١)، وشرح ابن عقيل (٦١٩/١)، وشرح ابن الناظم (٢٢٦)، وشرح التسهيل (٣١٠/٢)، والمقاصد النحوية (١٣٢/٣)، وهمع الهوامع (٢٣٢/١)، وعمدة الحافظ «حشي»، والتصريح على التوضيح للأزهري (٥٦٣/١)، والأشموني (١٦٣/٢)، والدرر (١٧٨/٣)، واللمحة شرح الملحة (٤٧٢/١).

الشاهد فيه قوله: (عدا الشمطاء) حيث جر الاسم الواقع بعد «عدا» على أنه حرف جر. انظر: عدة السالك بتحقيق أوضح المسالك (٢٨٥/٢)، شرح الشواهد للعيني (١٦٣/٢).

وَبِـ«مَا خَلَا» وَ«مَا عَدَا» وَ«لَيْسَ» وَ«لَا يَكُونُ» نَوَاصِبَ.

أَبَحْنَـــا حَـــيَّهُم قَـــتْلًا وأَسْـــرًا ... عَـدَا الشَّـمْطَاءِ وَالطِّفْـلِ الصَّـغِيرِ

فـ«الشمطاء» مجرورة بـ«عدا» وهي أنثى الأشمط وهو الذي يخالط سواد شعره بياض[(١)].

وأما «حاشا» فعند سيبويه المستثنى به[(٢)] مجرور فقط[(٣)]، والأصح أنه ينصب به أيضًا كما مر، سمع من كلامهم: (اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ)[(٤)].

بنصب الشيطان، و«أبا الأصبغ» بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين وليس بمنظوم، كما قد يتوهم، وإنما جعل أبا الأصبغ قرينًا للشيطان تنبيهًا على التحاقه به في خساسة القدر[(٥)]، وقبح الفعل مبالغة في الذم قاله الدماميني[(٦)].

[الاستثناء بما خلا وما عدا وليس ولا يكون]

(و) يستثنى (بما خلا وما[(٧)] عدا و«ليس» و«لا يكون» نواصب)

(١) انظر: التصريح عل التوضيح للأزهري (١/٥٦٣).

(٢) في (ج) بها.

(٣) الكتاب لسيبويه (١/٣٤٩).

(٤) انظر شرح التسهيل (٢/٣٠٦، ٣٠٧)، وشرح المفصل (٢/٨٥)، وفيهما أن المازني وأبا عمرو الشيباني روياه بالنصب.

(٥) في (ب) القدور.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٦٧).

(٧) في النسخة المطبوعة للمتن: بما. (٢٢).

. . . .

للمستثنى فقط. أما «ما خلا»، و«ما عدا» فإنه لما اتصل بهما «ما» المصدرية تعين النصب لتعين الفعلية حينئذ كقول لبيد[1]:

أَلَا كُـلُّ شَـيءٍ مَـا خَـلَا الله بَاطِـلُ ....

أي: ذاهب وفان، أخذًا[2] من قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقول الشاعر[3]:

---

(١) هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وهذا الذي ذكره الشارح بيت من الطويل وعجزه:

.... وَكُـلُّ نَعِـيمٍ لَا مَحَالَـةَ زَائِـلُ

انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/٢٨٩، ٢٩٠)، وأسرار العربيّة (٢١)، وشرح المفصّل (٢/٧٨)، وشرح الكافية الشّافية (٢/٧٢٢)، وابن الناظم (٢٢)، وأوضح المسالك (٢/٧٤)، والتّصريح (١/٢٩)، والهمع (١/٤، ٣/٢٦١)، والخزانة (٢/٢٥٥)، والدّيوان (١٣٢).

الشاهد فيه قوله: (ما خلا الله) حيث ورد فيه استعمال خلا مسبوقة بـ«ما» المصدرية، وانتصب الاسم الكريم بعدها، وأنت إن قدرت «ما» مصدرية لم يكون لك بد من جعل «خلا» فعلًا ينتصب به ما بعده؛ لأن حرف المصدر لا يدخل على الحروف، فإن ذهبت إلى اعتبار «ما» زائدة جاز لك اعتبار «خلا» حرف جر من قبل أن «ما» الزائدة لا تختص بنوع من الكلمات دون آخر.

(٢) في (ب) أخذ.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٠٧)، والجنى الداني (٥٦٦)، وجواهر الأدب (٣٨٢)، والدرر (٣/١٧٩)، وشرح التصريح (١/١١٠، ٣٦٤)، والمقاصد النحوية (١/٣٦٣)، وهمع الهوامع (١/٢٣٣)، وشرح شذور الذهب (٣٣٩)، وشرح الأشموني (١/٥٢٤). =

. . . .

تُمَـلُّ النَّـدَامَي مَـا عَـدَانِي فَـإِنَّنِي ... بِكُـلِّ الـذِي يَهْـوَى نَـدِيمِي مُولَـعُ

وقد يجران على تقدير ما زائدة كما جرى عليه ابن مالك في ألفيته[1]، وأما «ليس» و«لا يكون» فالمستثنى منصوب فيهما[2] على أنه خبر لهما، واسمهما مستتر فيهما، نحو: «قاموا ليس زيدًا»، و«لا يكون بكرًا»، وفي الحديث: (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السنَ والظفرَ)[3]، بنصبهما[4].

واختلفوا[5] في محل جملة الاستثناء[6] هل هي حال فمحلها النصب أو مستأنفة فلا محل لها؟ قولان[7]، صحح ابن عصفور منهما الثاني.

= **الشاهد فيه قوله:** (ما عداني) حيث استعمل «عدا» مسبوقة بما المصدرية، فوجب أن تتمحض للفعلية؛ لما ذكرناه في البيت السابق ـ وقد أوردت كلامه بتمامه في الشاهد السابق ـ ومما يؤكد لك ذلك أن الشاعر نفسه عاملها معاملة الأفعال، ولم يعاملها معاملة الحروف، أنه ألحق بها نون الوقاية حين أراد أن يصل بها ياء المتكلم، وقد علمت أن نون الوقاية تلزم مع الأفعال دون الحروف. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/٢٩٠، ٢٩١).

(١) ألفية ابن مالك (٦٧).

(٢) في (ب) و(ج) بهما.

(٣) أخرجه البخاري (٢٥٢٩)، ومسلم (٥٢٠٤).

(٤) لأنهما مستثنيان من فاعل «أنهر» المستتر فيه، وما بينهما اعتراض، والإنهار: الإسالة، شبه خروج الدم بجري الماء في النهر. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٦١).

(٥) في (ب) و(ج) واختلف.

(٦) أي: جملتا الاستثناء من «ليس زيدًا»، و«لا يكون زيدًا».

(٧) **قال يس:** بقي ثالث ذكره في المغني والتصريح فقال: أو على الاستثناء كانتصاب غير=

....

واستشكل بعضهم دعوى الحال بأن الفعل الماضي لا يقع حالًا إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة، ودعوى الاستئناف بأنه يخل بالمقصود.

وأجيب عن الأول بأن هذا مستثناه[1] كما قاله أبو حيان في النكت الحسان بحثًا[2]، وعن الثاني بأنهم لا يعنون بالاستثناء[3] عدم تعلقها بما قبلها في المعنى، بل في الإعراب فقط؛ لأن هذه الجملة وقعت موقع إلا زيدًا، فكما أن «إلا زيدًا» لا موضع له من الإعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه[4].

** ** **

= في «قاموا غير زيد» وإليه ذهب ابن خروف. حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١٦٠).

(١) في (ج) مستثنى.

(٢) النكت الحسان لأبي حيان (١٠٤).

(٣) في (ب) و(ج) بالاستئناف.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (١/٥٦٢).

بَابٌ

ثم لما فرغ من ذكر المرفوعات والمنصوبات ثم شرع[1] في ذكر المجرورات فقال:

(بَابٌ)
في ذكر مخفوضات الأسماء

وهي قسمان: مجرور بالحرف ومجرور بالمضاف لا بالإضافة[2]، وأما المخفوض بالمجاورة فشاذٌّ، وقد بدأ بالمجرور بالحرف؛ لأنه الأصل في الجر، وحروف الجر عشرون حرفًا[3] تقدم منها ثلاثة في المستثنى وهي خلا وعدا وحاشا، وثلاثة شاذة في عمل الجر وهي: «متى» في لغة هذيل[4]، وهي عندهم بمعنى من الابتدائية[5]. قال الشاعر في وصف السحاب[6]:

---

(١) في (ب) و(ج) شرع.

(٢) فالأصح أن المضاف عامل في المضاف إليه.

(٣) **قال المكودي**: وكلها متساوية في جر الاسم. شرح الألفية للمكودي (١/٣٠٦).

(٤) قوله: (هُذَيل) بالتصغير. انظر: التصريح على التلويح للأزهري (٣/٣).

(٥) أي: من الابتدائية. انظر: التصريح على التوضيح (٣/٣).

(٦) البيت من الطويل وهو لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: التصريح على التوضيح (٣/٣)، والأزهية (٢٠١)، الأشباه والنظائر (٢٧٨/٤)، جواهر الأدب (٩٩)،، المعجم المفصل (١٥٤/١) وخزانة الأدب (٩٧/٧ ـ ٩٩)، والخصائص (٨٥/٢)، والدرر (١٧٩/٤)، وسر صناعة الإعراب (١٣٥، ٤٢٤)، وشرح أشعار الهذليين (١٢٩/١)، وشرح شواهد المغني (٢١٨)، ولسان العرب (٤٨٧/١) «شرب»، (١٦٢/٥) «مخر» (٤٧٤/١٥) «متى»=

....

شَــرِبْنَ بِمَــاءِ البَحْــرِ ثُــمَّ تَرَفَّعَــتْ مَتَــى لُجَــجٍ ....

ـ أي: من لجج جمع لجة وهو معظم الماء ـ

.... خُضْــرٍ لَهُــنَّ نَئِـيجُ[(١)]

أي: مرٌّ سريع مع صوت، يقال: إن السحاب في بعض الأماكن تدنوا من البحر المالح[(٢)] فيمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة إلى الجو، فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها، ثم تمطر حيث يشاء الله[(٣)].

ولعل في لغة عقيل[(٤)]. قال شاعرهم[(٥)]:

= والمحتسب (٢/١١٤)، والمقاصد النحوية (٣/٢٤٩)، وبلا نسبة في أدب الكاتب (٥١٥)، والأزهية (٢٨٤)، وأوضح المسالك (٣/٦)، والجني الداني (٤٣، ٥٠٥)، وجواهر الأدب (٤٧، ٣٧٨)، ورصف المباني (١٥١)، وشرح ابن عقيل (٣٥٢)، وشرح عمدة الحافظ (٢٦٨)، والصحابي في فقه اللغة (١٧٥)، ومغني اللبيب (١٠٥)، وهمع الهوامع (٢/٣٤).

الشاهد فيه قوله: (متى لجج) حيث استعمل «متى» جارة.

(١) النئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء آخره جيم مَرَّ مع صوت سريع. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣).

(٢) في (ب) الملح.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٣٠، ٦٣١).

(٤) عقيل بالتصغير. انظر: التصريح على التوضيح (٣/٤).

(٥) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٧)، والجنى الداني (٥٨٤)، وجواهر الأدب (٤٠٣)، وخزانة الأدب (١٠/٤٢٢)، ورصف المباني (٣٧٥)،=

....

لَعَـــــــلَّ اللهِ ....

- بجر الجلالة[(١)] -

.... فَضَّـــلَكُمْ عَلَيْنَـــا بِشَـــيءٍ إِنَّ أُمَّكُـــمْ شَـــرِيمُ[(٢)]

أي: مفضاة[(٣)] ولهم في لامها الأولى الإثبات كما مر، والحذف، يقولون: عَلَّ، وفي الثانية الفتح والكسر.

وكي ولا تجر معربًا ولا اسمًا صريحًا، وإنما تجر «ما» الاستفهامية يقولون: إذا سألوا عن علة الشيء كيمه[(٤)]، وما المصدرية وصلتها. قال الشاعر[(٥)]:

= والمعجم المفصل (٨٨٥/٢)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٦٣١/١)، ورصف المباني (٣٧٥)، وشرح الأشموني (٢٨٤/٢)، وشرح ابن عقيل (٥/٢)، وشرح ابن الناظم (٢٥٦)، وشرح قطر الندى (٢٤٩)، وشرح الكافية الشافية (٧٨٣/٢)، والمقاصد النحوية (٢٤٧/٣)، والمقرب (١٩٣/١).

الشاهد فيه قوله: (لعل الله) حيث جاءت «لعل» حرف جر على لغة عقيل.

(١) في (ج) بجر الجلالة بلعل.

(٢) الشريم بفتح الشين.

(٣) أي: اختلط مسلكاها، و«لعل» هنا للإشفاق، وهي وإن كانت حرف جر، فلا تتعلق بشيء؛ لأنها شبيهة بالزائدة.

الشاهد فيه قوله: «لعل» حيث جرت الاسم الظاهر بعدها، ومجرورها محله نصب على أنها عاملة عمل «أن» أو رفع بالابتداء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٠٧/١).

(٤) فحذفت ألف ما وجوبًا وجيء بهاء السكت وقفًا، والدليل على الحذف الفتحة الدالة على الألف المحذوفة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦/٣).

(٥) البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه (٢٤٦)، وله أو للنابغة الذبياني=

يُخْفَضُ الاسْمُ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ: ....

.... يُـرَادُ الفَتَـى كَيْمَـا يَضُـرُّ وَيَنْفَـعُ

أي: للضر والنفع أي: يضر من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع(١).

وأن المصدرية المضمرة وصلتها، نحو: جئت كي تكرمني، إذا قدرت «أن» بعدها(٢).

وباقي الحروف الأربعة عشر قسمان: مشترك بين الظاهر والمضمر فيجر كلًّا منهما، ومختص بالظاهر فلا يجر ضميرًا، وقد بدأ بالقسم الأول فقال: (**يخفض الاسم إما بحرف**) من حروف الجر (**مشترك**) بين الظاهر

= في شرح شواهد المغني (١/٥٠٧)، والمقاصد النحوية (٤/٢٤٥)، ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه (٢٣٥)، المعجم المفصل (١/٥٠٤)، وكتاب الصناعتين (٣١٥)، والمقاصد النحوية (٤/٣٧٩)، وبلا نسبة في الارتشاف (٢/٣٩٤)، وأوضح المسالك (٣/١٠)، وتذكرة النحاة (٦٠٩)، والجنى الداني (٢٦٢)، والحيوان (٣/٧٦)، وخزانة الأدب (٧/١٠٥)، وشرح ابن الناظم (٢٥٦)، وشرح الأشموني (٢/٢٨٣)، وشرح التسهيل (٣/١٤٩، ٤/١٦)، وشرح عمدة الحافظ (٢٦٦)، وشرح الكافية الشافية (٢/٧٨٢، ٣/١٥٣٢)، ومغني اللبيب (١/١٨٢)، وهمع الهوامع (١/٥، ٣١).

الشاهد فيه قوله: (كيما) حيث دخلت «كي» على «ما» المصدرية. وتقدير «ما» مصدرية هنا هو تخريج الأخفش، وهي عنده غير كافة لـ «كي» عن العمل في نصب المضارع، والفعل مؤول بمصدر على القولين: بواسطة «ما» على الأول، و«كي» على الثاني.

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٣٢).

(٢) والأصل: كي أن تكرمني، فحذفت «أن» استغناء عنها بنيتها.

وَهُوَ مِنْ ....

والمضمر فيجر كلًا منهما (وهو) أي: المشترك بين سبعة[1]:

[معاني من]

أحدها: (مِن) كقوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، وتكون للتبعيض[2] كقوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] أي: بعضه، ولبيان الجنس[3]، كقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١][4] فـ«من ذهب» لبيان[5] الأساور، أي: هي ذهب، ومن الأولى للابتداء[6][7] عند الجمهور، أو زائدة[8][9] على رأي الأخفش[10].

(١) في (ج) المشترك سبعة.

(٢) علامته جواز الاستغناء عنه ببعض.

(٣) وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها إذا بينت معرفة بأن كان ما قبلها معرفة.

(٤) في (أ) وتكون للتبعيض كقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [فاطر: ٣٣]. والمثبت من (ب) و(ج).

(٥) في (ج) بيان.

(٦) والمعنى يحلون فيها تحلية ناشئة من أساور حال كونها ذهبًا. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٦٨٧/١).

(٧) في (أ) «ومن للابتداء» والمثبت من (ب) و(ج).

(٨) فالمعنى: يحلون فيها أساور حال كونها ذهبًا، وفيه أن «حلى» يتعدى بالباء، فلعله ضمن «حلى» معنى ألبس، أو أن «من» بمعنى الباء. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٦٨٧/١).

(٩) في (ج) وزائدة.

(١٠) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢١/٣).

....

ولابتداء الغاية المكانية كقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ [الإسراء: ١]، والزمانية كقوله تعالى: ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾ [التوبة: ١٠٨][١].

وللتنصيص على العموم أو توكيد التنصيص عليه وهي الزائدة، **فالأول** الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: ما جاءني من رجل، فهي تنصيص على العموم.

والثاني الداخلة على النكرة المختصة بالنفي ونحوه، نحو: ما جاءني من أحدٍ، فهي لتأكيد التنصيص على العموم[٢].

فإن قلت: إذا كانت مِن تزيد[٣] التنصيص فكيف تكون زائدة؟

أجيب بأن المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب، فإن[٤] كان سقوطها مخلًّا

---

(١) **قال المحقق الصبان**: إن أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر، أو مجرد وضع الأساس فـ«من» بمعنى في، ومن كثيرًا تقع في الظروف بمعنى من، نحو: جئت من قبل زيد ومن بعده، ﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ [فصلت: ٥]. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢١١). بتصرف يسير.

(٢) ألا ترى أنه لو قدر حذف «من» يحتمل نفي الواحد، ونفي الجنس على سبيل العموم، ولهذا يصح أن يقال: بل رجلان، وبعد دخولها تصير نصًّا في نفي الجنس على سبيل العموم، فيمتنع أن يقال: بل رجلان.

(٣) في (ب) و(ج) تفيد.

(٤) في (ب) و(ج) وإن.

وَإِلَى ....

بالمعنى المراد كما قالوا في «لا» أنها زائدة في قولهم: «جئت بلا زاد»، مع أن سقوطها يخل بالمعنى[1].

وللبدل[2]، نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [التوبة: ٣٨] أي: بدلها.

وللظرفية المكانية[3]: ﴿مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [فاطر: ٤٠] أي: فيها.

والزمانية، نحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩] أي: فيها، وللتعليل[4] نحو قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥] أي: أغرقوا لأجل خطاياهم[5].

[معاني إلى]

(و) الثاني (إلى)، نحو: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يونس: ٥٦].

وتكون لانتهاء الغاية[6] المكانية، نحو: ﴿إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾

---

(١) التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٢، ٢٣).

(٢) وعلامتها: أن يصح حلول البدلية مكانها.

(٣) في (ب) و(ج) المكانية نحو:.

(٤) غير موجودة في (أ) والمثبت من (ب) و(ج).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٨).

(٦) قوله: (لانتهاء الغاية) هذا هو الغالب فيها، والمراد أنها تدل على بلوغ آخر الشيء المتلبس=

وَعَنْ ....

[الإسراء: ١]، أو الزمانية نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وللمصاحبة نحو: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢][1].

[معاني عن]

(و) **الثالث (عن)**، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣].

وتكون للمجاوزة[2]، نحو: رميت السهم عن القوس[3]، وسرت عن البلد[4].

وللتعدية نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالًا بعد حال[5].

= بالفعل، فالإضافة لأدنى ملابسة، أي: أنها تدل على انتهاء الشيء بغايتها، أو في الكلام حذف مضاف، أي: انتهاء ذي الغاية، وليس المراد بالانتهاء الآخر، وإلا لأفاد أنها تدل على الآخر، ولا معنى له. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/١٦٨).

(١) أي: مضمومة إلى أموالكم.

(٢) المجاوزة هي بعد شيء عن المجرور بها بسبب اتحاد مصدر الفعل المتعدي بها، فمعنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٣٤٠).

(٣) أي: جاوز السهم القوس، والمجاوزة هنا حقيقية.

(٤) جاوز سيري البلد وانتقل منها إلى غيرها وهذه المجاوزة مجازية.

(٥) أي: من البعث والسؤال والموت، وقيل: من النطفة إلى ما بعدها، وقيل: غير ذلك. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٢٣).

وَعَلَى ....

وللاستعلاء نحو: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨] أي: عليها(١).

وللتعليل نحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣] أي: لأجلك(٢).

[معاني علي]

(و) الرابع(٣) (على)، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا(٤) وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، وتكون للاستعلاء(٥) على مجرورها(٦) كما في الآية(٧) المذكورة، وللظرفية، نحو: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي: في حين غفلة، وللمجاوزة، كعن كقول الشاعر(٨):

---

(١) **قال الدسوقي**: ويحتمل التضمين أي: فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخل، والبخل في الشرع منع الواجب وعند العرب منع السائل مما يفضل عنده. حاشية الدسوقي على المغني (٣٤١/١).

(٢) انظر: المغني لابن هشام (٣٤٢/١)، التصريح على التوضيح (٥٢/٣).

(٣) بدءًا من هنا وحتى الخامس غير موجود في (أ)، والمثبت من (ب) و(ج).

(٤) أي: الأنعام.

(٥) الاستعلاء وهو كون شيء فوق شيء، وهو تارة يكون حسيًا، وتارة يكون معنويًا، وهو في كل حقيقة. انظر: مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (٣٣٣/١).

(٦) وهو استعلاء حقيقي.

(٧) في (ب) كالآية.

(٨) البيت من الوافر، قاله قحيف العامري يمدح فيه حكيم بن المسيب القشيري، وهو في=

وَفِي ....

إِذَا رَضِـيَتْ عَلَـيَّ ....

ـ أي: عني[(١)] ـ

.... بَنُـو قُشَـيْرٍ ....

ـ اسم قبيلة ـ

.... لَعَمْـرُ اللهِ أَعْجَبَنِـي رِضَـاهَا[(٢)]

وللمصاحبة، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦][(٣)]، وبمعنى اللام نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: لهدايته إياكم، وبمعنى عند، نحو: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ﴾ [الشعراء: ١٤]، أي عندي.

[معاني في]

-(و) الخامس (في)، نحو: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذريات: ٢٢][(٤)]،

= العيني (٢/٢٢٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٤٤)، خزانة الأدب (١٠/١٣٢)، المعجم المفصل (٢/١٠٥١)، عدة السالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد (٣/٤١).
الشاهد فيه قوله: (في على) فإن على فيه بمعنى عن، ويحتمل فيه أن يكون رضي ضمن عطف.

(١) وقيل: «ضمن» رضي معنى عطف. انظر: الصبان على الأشموني (١/٢٢٢).

(٢) وخبر لعمر الله محذوف، أي: يميني، وأعجبني رضاها جواب إذا، والضمير في رضاها يرجع إلى بني قشير. شرح الشواهد للعيني (٢/٢٢٢).

(٣) أي: مع ظلمهم.

(٤) في (ب) والخامس في﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذريات: ٢٢].

. . . .

و﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، وتكون للظرفية حقيقة[١] مكانية، نحو: ﴿فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ٣]، أو زمانية نحو: ﴿فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٤] فـ«أدنى» و«بضع» اكتسبا ظرفية من المضاف إليهما، فإن «أدنى» اسم تفضيل من الدنو، وبضع اسم لما بين الثلاث إلى التسع، أو مجازية إما أن يكون الظرف والمظروف معنيين، نحو: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]،[٢] أو الظرف معنى والمظروف ذاتًا[٣]، نحو: أصحاب الجنة في رحمة الله، أو بالعكس نحو: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢٢][٤].

وللسببية نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ﴾ [النور: ١٤] أي: خضتم ﴿فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤]، أي بسبب ذلك[٥].

وللمصاحبة، نحو: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: معها.

وللمقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، نحو:

---

(١) الظرفية الحقيقة ما كان الظرف زمانًا أو مكانًا، والمظروف حسيًّا. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٣٨٨/١).

(٢) فالقصاص وهو الظرف معنى، وكذا المظروف وهو الحياة.

(٣) فخلاصة ما ذكره في معنى الظرفية المجازية: ما كان المظروف غير حسي بأن كان معنى من المعاني أو الظرف أو هما. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٣٨٨/١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٤٩/١).

(٥) المصدر السابق نفسه.

واللَّامُ ....

﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨][١] أي: بالقياس إلى الآخرة[٢].

وللاستعلاء، نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١] أي: عليها[٣][٤].

[معاني اللام]

(و) **السادس (اللام)**، نحو: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤] له ما فيها[٥]، وتكون للملك[٦] كالآية المذكورة.

ولشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص نحو: السرج للدابة[٧].

وللتعدية[٨] إلى المفعول به، نحو: ....

---

(١) فالحياة الدنيا مفضولة والآخرة فاضلة أي: فما متاع الحياة الدنيا بالمقايسة على الآخرة، أو بالنسبة للآخرة إلا قليل. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام (٣٩٠/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٤٩/١).

(٣) لأن التصليب لا يكون في بطنها.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٤٩/١).

(٥) في (ج) لله ما في السموات وما في الأرض أي له ما فيها.

(٦) لام الملك هي الواقعة بين ذاتين تصلح أن تكون الواقعة منهما بعد اللام مالكة للأخرى كما في «المال لزيد» وكما في الآية. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٤٧٧/١).

(٧) اللام في هذا المثال للاستحقاق كما نبه على ذلك ابن حمدون على المكودي (٣١١/١).

(٨) مراده التعدية الخاصة، وهي المعاقبة لهمزة التعدية في تصيير الفاعل مفعولاً، وليس=

....

ما أضرَب زيدًا لعمرو[1]، لأن ضرب متعدٍّ في الأصل، ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل إلى فعُل بضم العين، كقوله فصار قاصرًا[2] فعُدِّي بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو[3].

وللتعليل، كقوله[4]:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ....

أي: لأجل ذكري[5] إياك[6].

وللتوكيد وهي الزائدة كقولهم: يا[7] بئس للحرب، والأصل: يا بئس الحرب.

ولتقوية العامل الذي ضعف. إما لكونه فرعًا[8] في العمل، نحو:

= المراد بالتعدية العامة التي هي إيصال معنى الفعل القاصر إلى الاسم على معنى ذلك الحرف؛ لأن التعدية بهذا المعنى عامة في جميع الحروف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣١١، ٣١٢).

(١) انظر: مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٤٩٠).

(٢) في (ب) و(ج) بضم العين فصار قاصرًا.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٤٢).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) في (ج) أي لذكري.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٤٣).

(٧) في (ج) كيا.

(٨) أي: فرعًا في العمل بأن كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صيغة مبالغة. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٤٩٣).

....

﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦](١)، وإما بتأخره عن المعمول، نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣](٢)، والأصل ـ والله أعلم ـ إن كنتم تعبرون الرؤيا.

ولانتهاء الغاية، نحو: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، أي: إلى أجل مسمى.

وللقسم نحو: لله لا يؤخر الأجل، أي: تالله(٣).

وللتعجب نحو: لله درك(٤).

وللصيرورة(٥)، نحو(٦):

---

(١) فعال صيغة مبالغة وإنما عملت لأنها ملحقة باسم الفاعل؛ لأنها محولة عنه، والأصل فاعل محول عن فعال وهو فرع عن فعل أو يفعل. انظر: الدسوقي على المغني (٤٩٣/١).

(٢) أي: تعبرون الرؤيا.

(٣) والتاء أكثر ما تستعمل مع لفظ الجلالة، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]. انظر: عدة السالك في تحقيق أوضح المسالك (٣٢/٣).

(٤) أي: ما أكثر درك، وهو بالدال المهملة، الدر هو اللبن.

(٥) وهي ما يكون مدخولها مترتبًا على الفعل قبلها عكس لام العلة؛ فإنها ما كان مدخولها مترتبًا عليه ما قبلها، وليس مدخول الأولى علة غائية، ومدخول الثانية علة باعثة. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٤٨٨/١).

(٦) البيت من الوافر وهو لأبي العتاهية، ديوان أبي العتاهية (٣٣) وخزانة الأدب (٥٢٩/٩، ٥٣١)، وأوضح المسالك (٣٣/٣)، والتصريح على التوضيح (٣٤/٣)، وبلا نسبة في الجنى الداني (٩٨)، وشرح شذور الذهب للجوجري (٥٥١/٢)، وهمع الهوامع=

وَالبَاءُ لِلقَسَم ....

لِـدُوا لِلْمَــوتِ وَابْنُــوا لِلْخَــرابِ ....

وللبعدية[1]، نحو[2]: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾ [الأسراء: ٧٨]، أي بعده[3].

وللاستعلاء حقيقة، نحو: ﴿يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٧] أي: عليها، أو مجازًا[4] نحو: ﴿وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ﴾ [الإسراء: ٧]، أي: عليها[5].

[معاني الباء]

(و) السابع (الباء) ولا فرق بين أن تكون (للقسم)، نحو: بالله لا تبرح، وبه لتفعلن[6]، ....

= (٤٥٩/٢)، وجمرة أشعار العرب (٣١)، والحيوان (٢٣/٣).

الشاهد فيه قوله: (للموت)، وقوله: (للخراب)؛ فإن اللام ليست دالة على التعليل؛ إذ لا يعقل أن أحدًا يفهم أن علة البناء، والسبب الحامل عليه هو الخراب، وأن علة الولادة هي الموت، وإنما هذان أمران يصير المآل إليهما من غير أن يكون أحدهما باعثًا وحافزًا.

(١) البعدية بالباء الموحدة، وهي مرادفة لبعد.

(٢) في (أ) وللبعدية نحو لله: أقم. والمثبت من (ب) و(ج).

(٣) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** والسر في جعلهم اللام في هذه الآية الكريمة بمعنى بعد أن وقت الصلاة إنما يعلم دخوله بالدلوك، فلا تقام الصلاة إلا بعد الدلوك، وهو ميل الشمس عن الاستواء. انظر عدة السالك (٣٤/٣).

(٤) في (ب) ومجازًا.

(٥) أي: فإساءتكم عليها، ولا ينكر أن استعلاء الإساءة على النفس مجاز. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٤٨٥/١، ٤٨٦)

(٦) والباء أصل حروف القسم.

أَوْ لِغَيْرِهِ...

(أو لغيره[1]) فتكون للاستعانة[2] وهي الداخلة على آلة الفعل[3] حقيقة، نحو: كتبت بالقلم[4]، أو مجازًا، نحو: (بسم الله الرحمن الرحيم).

وللتعدية، نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] أي: أذهبه.

وللتعويض ويسمى[5] باء المقابلة وهي الداخلة على الأعواض والأثمان، كبعتك هذا الثوب بهذا العبد[6].

وللإلصاق[7] وهو أصل معانيها، حقيقة: أمسكت[8] بزيد، أي: قبضت على شيء من جسده وثوبه[9]، أو مجازًا[10]، نحو: مررت بزيد، أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد[11].

(١) في النسخة المطبوعة للمتن: وغيره. (٢٢).
(٢) وتسمى باء الآلة والظاهر: أن الاستعانة الإعانة لا طلبها، فالسين للتوكيد لا للطلب. انظر: التصريح على التوضيح (٣/٣٨).
(٣) أي: الواسطة بين الفاعل ومفعوله. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٢٠).
(٤) لأن القلم هو الواسطة في حصول الكتابة حقيقة.
(٥) في (ب) و(ج) وتسمى.
(٦) فـ: مدخول الباء هو الثمن.
(٧) الإلصاق: هو اتصال شيء بشيء سواء كانا معنيين، أو كانا معنى وذاتًا، فيشمل بزيد، فإن زيدًا ذات. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٢٩).
(٨) في (ب) و(ج) حقيقة نحو: أمسكت.
(٩) في (ب) و(ج) أو ثوبه.
(١٠) قوله: (مجازي) كأنه بمعنى خلاف الأصل، أو مجاز بالحذف، أي: بمقارب زيد، أو أنه عقلي في النسبة الإيقاعية. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٢٩).
(١١) المغني لابن هشام (/٢٣٥).

. . . .

وللتبعيض نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] أي: منها، ومنه: ﴿وَٱمْسَحُوا۟[١] بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦][٢]، وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة[٣].

وللمصاحبة[٤]، نحو: ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١]، أي: معه.

وللمجاوزة، نحو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] أي: عنه[٥].

وللظرفية[٦] مكانية، نحو: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِىِّ﴾ [القصص: ٤٤] أي: فيه، أو زمانية، نحو: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤] أي: فيه.

وللبدل، كقول بعضهم: (ما يسرني أني شهدت بدرًا بالعقبة)، أي: بدلها.

---

(١) في (ب) ومنه نحو: فامسحوا.

(٢) أي: بعض رؤوسكم، فالواجب يتأدى بمسح جزء من الرأس ولو قل. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٢٣٨).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٩)، مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٢٣٧).

(٤) وعلامتها: أن يحسن في موضعها مع، وأن يغني عنها وعن مصحوبها الحال. انظر: حاشية الدسوقي (١/٢٣٣).

(٥) أي: أن السؤال جاوز المسؤول عنه ووصل إلى المسؤول، وهذه مجاوزة معنوية، فتلاحظ المجاوزة عن المسؤول عنه إلى المسؤول. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٣٦).

(٦) وعلامتها أن يحسن مكانها في.

ـ وَمَا يَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ ـ ....

وللاستعلاء[1]، نحو: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، أي: عليه.

وللسببية نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المائدة: ١٣][2].

وللتوكيد وهي الزائدة، نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨][3].

وللغاية[4]، نحو: أحسن بي، أي: إليَّ.

ولهذه الحروف معان غير ذلك تطلب من المطولات، فلا نطيل بذكرها، وهذه الأحرف السبعة بالنسبة إلى الوضع ثلاثة أقسام:

* ما هو موضوع على حرف وهو اثنان: الباء واللام[5].
* وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة: من وعن وفي.
* وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان: إلى وعلى[6].

ثم شرع في النوع الثاني (و) هو (ما يختص[7] بالظاهر) فقط فقال:

---

(١) وعلامتها أن تجعل مكانها على.

(٢) أي: لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم.

(٣) وزيادتها مع فاعل كفى غالبة، وليست واجبة. انظر: مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (٢٤٠/١).

(٤) أي: انتهاء الغاية فهي بمعنى إلى.

(٥) في (ب) وهو أربعة الباء والكاف والواو والتاء.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٥٢/١).

(٧) في النسخة المطبوعة للمتن: أو مختص. (٢٢).

وَهُوَ رُبَّ ....

(أو يختص بالظاهر) فيجر[1] المضمر (وهو) ستة[2] أيضًا:

أحدها: (رُبَّ) بضم الراء، وليست للتقليل دائمًا خلافًا للأكثرين، ولا للتكثير دائمًا خلافًا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرًا[3]، وللتقليل قليلًا قاله المصنف في المغني[4]، فالأول قوله[5] تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢][6]، وكقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (يا رب كاسية[7] في الدنيا عارية يوم القيامة)[8]، والثاني كقول الشاعر[9]:

---

(١) في (ب) و(ج) فلا يجر.

(٢) في (ب) و(ج) سبعة.

(٣) قوله: (بل ترد للتكثير... إلخ) لم يبين هل ذلك بحسب الوضع أو لا. قال الرضي: التقليل أصلها، ثم استعملت في التكثير حتى صارت كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج لقرينة، ولبعضهم أن رب للإثبات، والتقليل والتكثير بالقرائن. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٣١١/١).

(٤) مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (٣١١/١).

(٥) في (ب) و(ج) كقوله.

(٦) أي: أنهم يتمنون الإسلام كثيرًا لما شاهدوا فيه من نجاة المسلمين وإكرامهم، وما يحصل للكفار من العذاب، ومن قال: إنها للتقليل يقول: إنهم تدهشهم أهوال القيامة، فلا يفيقون إلا قليلا، فإذا فاقوا تمنوا ذلك. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٣١١/١).

(٧) قوله: «يا» حرف تنبيه، و«كاسية» أي: ذات كاسية أي: مكسوة.

(٨) أخرجه البخاري (١١٥).

(٩) الأبيات من الطويل وهو لرجل من أزد السراة في شرح شواهد الإيضاح (٢٥٧)، وشرح شواهد الشافية (٢٢)، والكتاب (٢٢٦/٢، ١١٥/٤)، وله أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب (٣٨١/٢)، والدرر (٨١/١)، وشرح شواهد المغني (٣٩٨/١)، والمقاصد النحوية=

....

أَلَا رُبَّ مَولُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ[1] أَبَوَانِ
وَذِي شَامَةٍ سَوْدَاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ ... مُجَلَّلَةٍ لَا تَنْجَلِي لِزَمَانِ
وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبابُهُ ... وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعًا وَثَمَانِ

وعن الفارسي أن عمر الجيمي سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر بذلك فقال: يريد بذلك عيسى وآدم عليهما السلام والقمر، والشامة: الخال، وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف[2] للونها، والحر من الوجه: ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد، ومجللة أي: ذات عز وجلال، ويهرم أي: يشيب[3].

ويشترط في مجرورها الظاهر أن يكون نكرة موصوفة[4]،

= (٣٥٤/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٩/١)، وأوضح المسالك (٥١/٣)، والجنى الداني (٤٤١)، والخصائص (٣٣٣/٢)، والدرر (٤٥/٢)، ورصف المباني (١٨٩)، وشرح الأشموني (٢٩٨/٢)، وشرح المفصل (٤٨/٤، ١٢٦/٩)، والمقرب (١٩٩/١)، ومغني اللبيب (١٣٥/١)، وهمع الهوامع (٥٤/١، ٢٦/٢).

(١) «ويلده» بسكون اللام وفتح الدال أو ضمها، وأصله: لم يلده بكسر اللام وسكون الدال، فسكن اللام تشبيهًا لها بتاء «كتف» فالتقى ساكنان، فحركت الدال بالفح اتباعًا لفتحة الياء، أو بالضم اتباعًا لضمة الهاء..

(٢) في (ب) في المخالف.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٥٧/١).

(٤) هذا مذهب بعض، وذهب كثير من المحققين أنه لا يجب نعته. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٣١٤/١).

....

كرب[1] رجل صالح لقيته، وقد تحذف معه فيجب بعد الحذف بقاء عملها، وذلك بعد الواو كثير، كقول الشاعر[2]:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ[3] ....

وبعد الفاء قليل، كقوله[4]:

---

(١) في (ب) و(ج) موصوفة غالبًا كرب.

(٢) البيت من الطويل قاله أمرؤ القيس في ديوانه (١٢)، وخزانة الأدب (٣٢٦/٢)، (٣٧١/٣)، وشرح الكافية الشافية (٨٢١/٢)، وشرح شواهد المغني (٥٧٤/٢، ٧٨٢)، والتصريح على التوضيح (٦٦٩/١)، وشرح عمدة الحافظ (٢٧٢)، والمقاصد النحوية (٣٣٨/٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٧٥/٣) وشرح الأشموني (١١٠/٢)..

الشاهد فيه قوله: (وليل) حيث حذف رب بعد الواو أي: رب ليل. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٣٣/٣).

(٣) في (ج) تمامه: علي بأنواع الهموم ليبتلي.

(٤) البيت من الطويل لأمرؤ القيس الكندي. في ديوانه (١٢)، والأزهية (٢٤٤)، وخزانة الأدب (٣٣٤/١)، والدرر (٩٣/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٤٥٠/١)، وشرح شذور الذهب (٣٢٢)، وشرح شواهد المغني (٤٠٢، ٤٦٣)، والكتاب (١٦٣/٢)، واللسان (١٢٦/٨) «رضع»، (٥١١/١١)، «غيل» والمقاصد النحوية (٣٣٦/٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٧٣/٣)، ورصف المباني (٣٨٧)، وشرح الأشموني (٢٩٩/٢)، وشرح ابن عقيل (٣٦/٢)، وشرح ابن الناظم (٢٦٩)، وشرح التسهيل (١٨٨/٣)، وشرح الكافية الشافية (٨٢١/٢)، ومغني اللبيب (١٣٦/١، ١٦١)، وهمع الهوامع (٣٦/٢).

الشاهد فيه قوله: (فمثلك): حيث حذف حرف الجر «رب» وبقي عمله، وهذا على رواية الجر، وعلى رواية نصب «فمثلك» لا شاهد فيه، وحذف «رب» بعد الفاء قليل، بل نادر، ومنه هذا البيت الشاهد.

وَمُذْ وَمُنْذُ ....

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ....

والأصح أنها لا تتعلق بشيء كالحرف الزائد، وقد تدخل في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم للإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده[(١)] مطابق للمعنى من إفرادٍ وتذكيرٍ وفروعهما، تقول: ربه رجلين، ربه رجالًا،[(٢)] وربه امرأة، وربه امرأتين، وربه نساء، كل ذلك بإفراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد[(٣)].

[منذ ومذ]

(و) ثانيها: (منذ، و) ثالثها: (مذ[(٤)]) ويختصان بالزمان، وأما قوله[(٥)]: ما رأيته مذ أن الله خلقه ـ بفتح الهمزة ـ على أنها مصدرية، وهي وصلتها في تأويل مصدر مجرور بـ«مذ» في الصورة الظاهرة فتقديره: من زمن أن الله خلقه، أي: مذ زمن خلق الله إياه[(٦)].

(١) يؤخذ من هذا الكلام وجوب ذكره، وهو كذلك بخلاف مميز: نعم وبئس، ولعل الفرق قوة العامل في باب نعم وبئس، فاحتمل معه ترك التمييز، بخلافه في ربه رجلًا؛ فإنه ضعيف وإشعار المخصوص بنوع التمييز في باب نعم وبئس، وعدم إشعار شيء به في رب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٠٨).

(٢) في (ب) و(ج) تقول: ربه رجلًا، وربه رجلين، وربه رجالًا.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٣٥).

(٤) في النسخة المطبوعة للمتن: ، ومذ ومنذ (٢٢).

(٥) في (ب) قولهم.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٣٥).

وَالكَافُ ....

ولا يدخلان على زمن مستقبل ولا مبهم، فلا تقول: لا أراه منذ أو مذ غدٍ، ولا ما رأيته منذ أو مذ زمن، بل إما ماض، وهما فيه لابتداء الغاية فيكونان بمعنى من، نحو: ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة، وإما حاضر وهما فيه للظرفية، فيكونان بمعنى في، نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومنا.

(و) رابعها (الكاف) وتكون للتشبيه[(١)]، نحو قوله تعالى: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧].

وللتعليل نحو: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: لهدايته إياكم[(٢)].

وللاستعلاء[(٣)] قيل لبعضهم: كيف أصبحت؟ قال: كخير، أي: على خير[(٤)].

وللتوكيد وهي الزائدة، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، كذا قدره الأكثرون؛ إذ لو لم يقدروه كذلك لكان[(٥)] المعنى ليس شيء مثل

---

(١) قال الدسوقي: وهو إلحاق ناقص بكامل في معنى، نحو: زيد كالأسد فألحق زيد بالحيوان المفترس في الجراءة والشجاعة. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٤٠٧).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٥٤).

(٣) انظر: الارتشاف لأبي حيان (٢/٤٣٧)، وشرح التسهيل لأبي حيان (٣/١٧٠).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٥٤).

(٥) في (ب) و(ج) لصار.

وَحَتَّى ....

مثله، فيلزم المحال[1]، وهو إثبات المثل وإنما زيد[2] الكاف لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا[3]، قاله ابن جني[4].

[حتى]

(و) خامسها (حتى) وتكون لانتهاء الغاية مكانية، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها[5]، أو زمانية نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر: ٥][6][7]، وإنما تجر حتى في الغالب آخرًا، نحو: حتى رأسها، أو متصلًا بآخر، نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر: ٥]، فلا يقال: سهرت البارحة حتى

(١) لأن النفي بحسب المتبادر ينصب على الحكم ويفيد ثبوت متعلقه، فالمتبادر من قولنا: ليس مثل ابن زيد أحد، أن لزيد ابنًا، وإن كان يحتمل أن يكون نفي مثل المثل عنه متحققًا في عدم المثل، ولذلك قال السعد على العضد: لا ضرر في إفادة الآية ذلك، لأنها تفيده بالظاهر، ونفي المثل عنه تعالى قطعي، وكم من ظاهر عارضه القطعي فأول. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٤١٥).

(٢) في (ب) و(ج) زيدت.

(٣) أي: فالحرف الزائدة مفيد لتوكيد الجملة، كانت تلك الجملة منفية أو مثبتة. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٤١٤).

(٤) انظر: المغني لابن هشام (١/٤١٤).

(٥) قوله: (رأسها) بالجر، فالرأس هو جزؤها الأخير بحسب الخلقة ابتداء من ذنبها. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٨٢).

(٦) أي: وقت طلوع الفجر.

(٧) فمطلع الفجر ليس جزء أخيرًا من الليل، وإنما هو ملاق لآخر جزء منه. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٨٢).

وَوَاوُ القَسَمِ وَتَاؤُهُ ....

نصفها ؛ لفقد الشرط.

[واو القسم]

(و) سادسها: (واو القسم) ويجر به كل ظاهر[1]، نحو: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٣]، ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ﴾ [الطور: ١، ٢] ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: ١، ٢]، ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١].

[تاء القسم]

(وتاؤه) أي: تاء القسم الفوقية، وتختص باسم الله[2] تعالى في الأكثر. قال تعالى حكاية عن الخليل: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وسمع وترب[3] الكعبة، وإضافتها إلى ياء المتكلم كـ«تَرَبِّي[4]»، وهو قليل، وأقل منه وتالرحمن[5]، وتحياتك لأفعلن[6].

فائدة

حروف الجر أربعة أقسام: قسم يستعمل حرفًا واسمًا وهو مذ ومنذ

(١) ولا تتعلق إلا بمحذوف، وجوبًا، ولا تجاب بإنشاء. انظر: مغني اللبيب مع حاشية الدسوقي (٢/٧٧١).

(٢) قوله: (باسم الله) الإضافة بيانية.

(٣) في (ب) ترب.

(٤) قد يدخلون التاء على رب مضاف إلى لياء المتكلم.

(٥) في (ج) تالرحمن.

(٦) انظر: الكتاب لسيبويه (١/٥٩)، وشرح ابن الناظم (٢٥٩)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٥٧).

ـ أَوْ بِإِضَافَةِ اسْمٍ [إِلَيْهِ] ....

وعن وكاف التشبيه، وقسم يستعمل حرفًا وفعلًا وهو حاشا وخلا وعدا، وقسم يستعمل حرفًا واسمًا وفعلا وهو على فقط، وقسم يستعمل حرفًا فقط وهو باقي الحروف[1].

[المجرور بالمضاف]

ثم شرع في القسم الثاني وهو المجرور بالمضاف فقال: **(أو)** يخفض الاسم **(بإضافة)**[2] أي: بسبب إضافة **(اسم)** آخر **(إليه[3])** فهو مجرور بالمضاف؛ لاتصال الضمير المضاف إليه به، والضمير لا يتصل إلا بعامله، لا بالإضافة خلافًا لأبي حيان[4]، وظاهر عبارة المصنف، ولا بمعنى اللام خلافًا للزجاج[5]، ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافًا لبعضهم.

[تعريف الإضافة لغة واصطلاحًا]

والإضافة لغة: مطلق الإسناد[6]، واصطلاحًا: إسناد الاسم[7] إلى غيره[8]

(١) في (ب) قسم يستعمل حرفًا واسمًا وفعلًا وهو حاشا وخلا وعدا، وقسم يستعمل حرفًا فقط وهو باقي الحروف.

(٢) في (ج) بإضافة، وفي (أ)، و(ب): بالإضافة.

(٣) في النسخة المطبوعة للمتن: أو بإضافة إلى اسم. (٢٢).

(٤) إرتشاف الضرب لأبي حيان (٢/٤٣٢).

(٥) الجمل للزجاج (٢٣٣).

(٦) انظر: القاموس المحيط (١/٨٣٠)، لسان العرب (٩/٢١٠).

(٧) في (ب) و(ج) اسم.

(٨) **قال يس**: ثم إن قوله: (إسناد اسم إلى غيره) جنس شامل للمحدود مما ضم فيه كلمة=

عَلَى مَعْنَى اللَّامِ كَـ«غُلَامِ زَيْدٍ» أَوْ مِن ....

على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه[١]، أو ما يقوم مقام تنوينه[٢]، كما قاله المصنف في شرح الشذور[٣].

[أقسام الإضافة]

وهي على ثلاثة أقسام لأنها إما تكون[٤] (على معنى اللام) التي للملك، (كـ«غلام زيد»)، أو للاختصاص، كسرج الدابة، وباب الدار. وهذا القسم أكثري[٥]، ولذلك اقتصر عليه الزجاج[٦].

(أو) يكون[٧] على معنى (من) البيانية وهذا القسم كثير، وضابطه: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، ويصلح المضاف إليه للإخبار[٨] به عن

= إلى أخرى على وجه جعل إحداهما حديثًا عن الأخرى، أو وصفًا لها، أو غير ذلك. حاشية يس على الفاكهي على قطر الندى (٢/١٧٩).

(١) قوله: (تنوينه) أي: الأول، وهو النون التي تلي الإعراب، وتلك نون المثنى وما ألحق به ونون الجمع وما ألحق به فصل مخرج لما عدا المحدود. انظر: حاشية ياسين على الفاكهي على القطر (٢/١٨٠).

(٢) أي: يقوم مقامه في الدلالة على تمامه وانفصاله عما بعده، فيصير الثاني من تتمة الأول. انظر: ابن حمدون على المكودي على الألفية (١/٣٢٢).

(٣) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (٣٠٤).

(٤) في (ب) و(ج) إما أن تكون.

(٥) في (ج) أكثر.

(٦) الجمل (٢٣٩).

(٧) في (ب) و(ج) تكون.

(٨) في (ج) ويصلح للإخبار.

كـ«خاتَمِ حَدِيدٍ» أَوْ فِي ....

المضاف، (كـ«خاتم حديد»)؛ لأن «الخاتم» بعض جنس الحديد، ويقال[1]: هذا الخاتم حديد[2]، بخلاف نحو: ثوب زيد وغلامه مما الإضافة فيه تفيد الملك[3] ونحو: حصير المسجد وقناديله[4] مما الإضافة فيه تفيد الاختصاص؛ لانتفاء الشرطين؛ فإن المضاف في هذه الأمثلة ليس بعض المضاف إليه، ولا يصح الإخبار فيها بالمضاف[5] إليه عن المضاف[6]، وبخلاف نحو: يوم الخميس؛ لانتفاء الشرط الأول؛ فإن اليوم وإن صح الإخبار عنه بالخميس[7] ليس بعضه[8]، وبخلاف نحو: يد زيد؛ لانتفاء الشرط الثاني؛ فإن اليد وإن كانت بعض زيد لكنها لا يصح أن يخبر عنها بزيد[9].

(أو) تكون[10] على (في) الظرفية[11]، وهذا القسم قليل، ولهذا لم

---

(١) أي: ويصح أن يخبر بالمضاف إليه عن المضاف.

(٢) فتخبر بالحديد عن الخاتم؛ لأن الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته.

(٣) بدءا من هنا وحتى قوله: «الاختصاص» غير موجود في (أ)، والمثبت من (ب) و(ج).

(٤) في (ب) وقنديله.

(٥) غير موجودة في (أ) وأثبتها من (ج).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٧٥).

(٧) فيقال: هذا يوم الخميس.

(٨) أي: فاليوم ليس بعض الخميس، فإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم.

(٩) فلا يقال: «هذه اليد زيد»، وإضافتها من إضافة الجزء إلى كله.

(١٠) في (ب) يكون.

(١١) في (ب) و(ج) على معنى في الظرفية.

نَحْوُ: «مَكْرُ اللَّيْلِ» وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً لِأَنَهَا لِلتَّعْرِيفِ أَوْ التَّخْصِيصِ، ....

يذكره إلا طائفة قليلة، وتبعها ابن مالك[1].

وضابطه: أن يكون المضاف ظرفًا[2] للمضاف، سواء كان زمانيًّا، (نحو[3]: ﴿مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ﴾) [سبأ: ٣٣]، أم مكانيًّا، نحو: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ﴾ [يوسف: ٣٩]، إذ التقدير: مكر في الليل، ويا صاحبان في السجن، بخلاف نحو: ثوب زيد وغلامه؛ لفقدان الشرط المذكور؛ لأن ذلك إنما[4] يفيد الملك كما مر.

(وتسمى) هذه الإضافة بأقسامها الثلاثة محضة؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال؛ و(معنوية[5] لأنها) مفيدة (للتعريف)، أي: تعريف الاسم المضاف بالمضاف إليه فيما إذا أضيف إلى معرفة، كغلامِ زيد وابنِه[6]، (أو للتخصيص) أي: تخصيص المضاف بالمضاف إليه[7] فيما إذا أضيف إلى نكرة، نحو: جاءني غلامُ امرأةٍ؛ لأن كلًّا من التعريف والتخصيص أمر معنوي.

---

(١) شرح التسهيل (٣/٢٢١، ٢٢٣)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٧٥).
(٢) في (ب) و(ج) المضاف إليه ظرفًا.
(٣) في النسخة المطبوعة للمتن: «ك». (٢٢).
(٤) في (ج) لا.
(٥) قوله: (معنوية) أي: منسوبة إلى المعنى لإفادتها أمرًا معنويًّا في المضاف.
(٦) مشارا به إلى غلام معين وابن معين؛ هيئة التركيب الإضافي موضوعة للدلالة على معلومية المضاف. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٦٦).
(٧) أي: قلة اشتراكه فليس المراد بالتخصيص هنا ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسيم الشيء قسيمًا له. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٣٩).

أَوْ بِإِضَافَةِ الوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ كَـ«﴿بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]» وَ«مَعْمُورِ الدَّارِ» وَ«حَسَنِ الوَجْهِ» وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةً لِأَنَّهَا لِمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ ....

ثم عطف على قوله: (أو بإضافة اسم) قوله: (أو) بخفض[1] الاسم (بإضافة الوصف) العامل من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (إلى معموله) مثال الأول (كـ﴿بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾) [المائدة: ٩٥] في قوله تعالى:[2] ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] فـ«بالغ» اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو الكعبة، فجرت بإضافة عاملها إليها، وضارب زيد الآن أو غدًا[3]، ومثال الثاني كـ«مروَّع[4] القلب»، (ومعمور الدار) ومضروب زيد الآن أو غدًا[5]، فأضيف في ذلك اسم المفعول إلى معموله، وهو نائب الفاعل فتخصص، ومثال الثالث عظيم الأمل (وحسن الوجه)، وطاهر العرض، وشريف النفس، فأضيف في ذلك الصفة المشبهة إلى معمولها فتخصيص، (وتسمى) هذه الإضافة بأقسامها غير محضة ومجازية؛ لأنها في تقدير الانفصال و(لفظية)؛ لإفادتها أمرًا لفظيًّا[6]؛ (لأنها) جيء بها (لمجرد التخفيف) في اللفظ بحذف نون تلي الإعراب أو التنوين، فلا تفيد تعريفًا

(١) في (ب) يخفض.
(٢) في (ج) قوله:.
(٣) في (ب) وغدًا.
(٤) قوله: (مروع) بفتح الواو المشددة.
(٥) في (ب) وغدًا،.
(٦) في (ب) لفظا.

وَلَا تُجامِعُ الإِضَافَةُ تَنْوِينًا وَلَا نُونًا تَالِيَةً لِلإِعْرَابِ مُطْلَقًا، ....

ولا تخصيصًا (ولا تجامع الإضافة تنوينًا)، أي: يجب أن تحذف من الاسم الذي تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهر، كتنوين «ثوب»، أو مقدر[1] كتنوين دراهم؛ لأن غير المنصرف فيه تنوين مقدر، كقولك في ثوب ودراهم: ثوب زيد ودراهمه، فحذفت من «ثوب» تنوينه الظاهر، ومن الدراهم[2] تنوينه المقدر؛ لأن التنوين يدل على الانفصال، فلا يجمع بينهما[3].

(ولا) تجامع (نونًا تالية للإعراب مطلقًا) عن التقييد بما يأتي، أي: يجب حذف النون التي تلي علامة الإعراب، وهي أربعة[4] مواضع:

الأول: نون التثنية، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، فـ«يدا» تثنية يد، والأصل: يدان فحذفت نون التثنية للإضافة؛ لأنها تلي علامة الإعراب وهو الألف.

والثاني: شبه التثنية، نحو: «هذان اثنا زيد»، فـ«اثنا» شبيه بالتثنية في الإعراب بالحرف، والأصل: اثنان فحذفت النون للإضافة.

والثالث: نون جمع المذكر السالم، نحو: ﴿وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥] فـ«المقيمي» جمع مذكر سالم، والأصل: والمقيمين فحذفت نون

(١) وذلك في الممنوع من الصرف، والمانع من ظهوره مشابهة الفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٣٧).

(٢) في (ب) و(ج) دراهم.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٨١).

(٤) في (ب) و(ج) وهي في أربعة.

وَلَا أَلْ إِلَّا فِي ....

الجمع للإضافة.

والرابع[1]: شبه المذكر السالم، نحو: عشرو زيد، فـ«عشرو» شبيه بجمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف.

وإنما حذفت نون التثنية والجمع وشبهها لأنها أشبهت التنوين في كونها علامة[2] الإعراب، كما أن التنوين يلي علامة الإعراب، ولهذا لا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب، نحو: بساتينُ زيدٍ، وشياطين الإنس والجن؛ لأنها لا تشبه التنوين فيما ذكر؛ لأن النون في هذين المثالين تليها علامة الإعراب وهي الحركة، بناء على أن الإعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل، فتكون الحركة فيهما بعد النون، وهذا أحد قولين في المسألة، والقول الثاني أن الإعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده[3].

(ولا) تجامع ما فيه **(أل)**؛ أي: يجب حذف أل من المضاف؛ لأن المقصود من الإضافة منها أصالة التعريفُ، وهو حاصل لما فيه أل بغيرها، فلو اجتمعا لزم تحصيل الحاصل وهو محال، فيمتنع الجمع بينهما **(إلا في)** خمس صور يجمعها كلها أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولها؛

(١) في (ب) الرابع.

(٢) في (ج) كونها تلي علامة.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٨٢/٣).

نَحْوِ «الضَّارِبَا زَيْدٍ، وَالضَارِبُو زَيْدٍ، وَالضَّارِبُ الرَجُلِ، والْضَّارِبُ رَأْسِ الرَجُلِ، ....

لأنها إضافة لفظية لا تعريف فيها.

الأولى: إذا كان المضاف مثنى، (**نحو**): جاء (**الضاربا زيد**) والراكبا الفرس[1].

(**و**) **الثانية**: إذا كان المضاف جمع مذكر سالمًا[2]، نحو: جاء (**الضاربو زيد**) والمكرموه.

(**و**) **الثالث**[3]: أن يكون مضافًا إلى ما فيه «أل»، نحو: جاء (**الضارب الرجل**)[4]، والكتاب المصحف.

(**و**) **الرابع**[5]: أن يكون المضاف إليه مضافًا لما فيه «أل»[6]، نحو: جاء (**الضارب رأس الرجل**[7])، والقاطع يد المحارب.

---

(١) **قال المحقق الصبان**: لأنه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف إليه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٤٦).

(٢) في (ب) و(ج) جمعًا مذكرًا سالمًا.

(٣) في (ب) والثانية، وفي (ج) والثالثة.

(٤) فالضارب اسم فاعل من ضرب وهو مضاف إلى الرجل المحلى بـ«أل».

(٥) في (ب) و(ج) والرابعة.

(٦) **قال المحقق الصبان**: لقيام وجودها فيه مقام وجودها في الثاني لكون المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من مضاف واحد، فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني. حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٤٥).

(٧) في (ب) والثانية، وفي (ج) والثالثة.

وَبِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِهِ».

(و) **الخامس**[1]: أن يكون المضاف إليه مضافًا إلى ضمير عائد على ما فيه «أل»، نحو: مررت (**بالرجل الضارب غلامه**[2]) وجاء المكرم أبيه.

فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين أل والإضافة، وما عداها لا يجوز فيه ذلك.

وجوز الفراء إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها، كالضارب زيد، والضارب غلامك، والضارب هذا، بخلاف نحو: الضارب رجل؛ لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة[3].

خَاتِمَةٌ

قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه وبالعكس، وشَرْط ذلك في الصورتين صلاحيةُ المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف إليه مع صحة المعنى في الجملة، فمن الأول قولهم: قُطِعَتْ بعض أصابعه، فـ«بعض» نائب فاعل قُطِعَتْ، وأنث الفعل المسند إليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهي الأصابع، ومن ذلك قراءة الحسن البصري[4] ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠] بالتاء المثناة

(١) فالضارب صفة مقرونة بأل مضافة إلى رأس، و«رأس» مضاف إلى الرجل المقرون بأل.

(٢) فالضارب اسم فاعل مقرون بأل مضاف إلى غلامه، وغلامه مضاف والضمير مضاف إليه، عائد إلى الرجل.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٢٩٦)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٧٤).

(٤) انظر: المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (٦٧).

. . . .

فوق[1]، من[2] الثاني قول الشاعر[3]:

إِنَـارَةُ العَقْـلِ مَكْسُـوفٌ بِطَـوعِ هَـوًى   وَعَقْـلُ عَاصِـي الهَـوى يَـزْدَادُ تَنْـوِيرًا

فذكر «مكسوف» مع أنه خبر عن مؤنث، وهو إنارة، إلا أنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى العقل، ويحتمله ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ويبعده ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، فذكر «قريب» حيث لا إضافة.

وذَكَر الفراء[4] أنهم التزموا تذكير «قريب» إذا لم يرد قرب النسب قصدًا للفرق[5][6]، وإياك أن تظن أن التذكير لكون التأنيث مجازيًّا[7] لأن

---

(١) في (ج) المثناة من فوق.

(٢) في (ب) و(ج) ومن.

(٣) البيت من البسيط، وهو لبعض المولدين في المقاصد النحوية (٣/٣٩٦)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥/٢٦٣)، وأوضح المسالك (٣/١٠٥)، وخزانة الأدب (٤/٢٢٧، ٥/١٠٦)، وشرح التصريح (٢/٣٢)، ومغني اللبيب (٢/٥١٢)، شرح الأشموني (٢/١٣٩).

(٤) انظر: معاني القرآن (١/٣٨٠).

(٥) قوله: (قصدًا للفرق) أي: بين المراد بها قرب النسب، والمراد بها غيره. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٢/١٠٦٥).

(٦) أي: أنهم يقولون: فلانة قريب من كذا، ويفرقون بذلك بين قريب من قرب النسب وقريب من قرب المسافة، وهذا القول باطل؛ لأنه مبني على أنه يقال في القرب النسبي فلان قريبي، وقد نص الناس على أن ذلك خطأ، وأن الصواب أن يقال: فلان ذو قرابتي. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٣/١٩١).

(٧) في (ب) مجازًا.

. . . .

ذلك وهم، أو وجوب[(١)] التأنيث[(٢)] في نحو: الشمس طالعة[(٣)]، وإنما يفترق[(٤)] حكم المجاز[(٥)] والحقيقي الظاهرين[(٦)] لا المضمرين[(٧)] قاله المصنف في المغني[(٨)].

**   **   **

(١) في (ب) لوجود.

(٢) جملة «لأن ذلك وهم أو وجوب التأنيث» غير موجودة في (ج).

(٣) أي كما يجب في نحو: هند قائمة. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١٠٦٥/٢).

(٤) قوله: (وإنما يفترق... إلخ) أي: فمجازي التأنيث الظاهر يجوز فيه التذكير والتأنيث، وحقيقي التأنيث يجب فيه التأنيث. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١٠٦٥/٢).

(٥) في (ب) المجازي.

(٦) قوله: (الظاهرين) فمجازي التأنيث الظاهر كما هنا في الشمس. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١٠٦٥/٢).

(٧) قوله: (لا المضمرين) أي: لا في الضمير العائد إلى مجازي التأنيث، فإن ذلك الضمير يجب تأنيثه كما أن العائد على حقيقي التأنيث كذلك، فالحاصل أن مجازي التأنيث إن كان ظاهرًا جاز فيه التذكير والتأنيث، فتقول: طلع الشمس وطلعت الشمس، وأما حقيقي التأنيث فيجب التأنيث معه، نحو: قامت هند، وإن كان ضميرًا عائدًا عليه وجب فيه التأنيث بحيث يؤنث الفعل، أو الوصف المسند له ذلك الضمير، نحو: الشمس طلعت أو طالعة كما أن العائد على حقيقي التأنيث كذلك نحو: هند قامت. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١٠٦٥/٢، ١٠٦٦).

(٨) انظر: المغني بحاشية الدسوقي (١٠٦٦/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٠٧/٣، ١٠٨).

بَابٌ

يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ سَبْعَةٌ: اسْمُ الفِعْل ....

[الأسماء العاملة عمل الفعل]

(باب) في معرفة الأسماء العاملة عمل أفعالها **(يعمل عمل فعله)** من الأسماء **(سبعة)** وهي **(اسم الفعل)** والمصدر واسم الفاعل ومثال المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، وزاد المصنف في الشذور اسم المصدر(١) والظرف والمجرور المعتمدين(٢)، فعلى هذا يكون(٣) عشرة:

أحدها: اسم الفعل وهو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا، والمراد بالاستعمال أن يكون أبدًا عاملًا غير معمول لعامل مقتض(٤) الفاعلية أو المفعولية، فخرجت الحروف، نحو: إن وأخواتها؛ فإنها وإن نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال فإنها قد تهمل إذا اتصلت بها «ما» الكافة فليست أبدًا عاملة، وخرجت المصادر والصفات النائبة عن أفعالها، نحو(٥): ضربًا زيدًا، وأقائم الزيدان؛ فإن العوامل(٦) تدخل عليها(٧).

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام (٣٨٤).

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام (٣٨٣).

(٣) في (ج) تكون.

(٤) في (ب) و(ج) يقتضي.

(٥) في (ج) في نحو.

(٦) قوله: (العوامل) أي: اللفظية والمعنوية.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٨٢).

كَـ«هَيْهَاتَ ، وَصَهْ ، وَوَيْ» بِمَعْنَى بَعْدَ ....

[أقسام اسم الفعل]

وهو ثلاثة[1] أقسام: ما هو بمعنى الماضي وهو قليل ، (كهيهات) وفيها كما حكاه الصغاني ست وثلاثون لغة: هيهات وأيهات وأيهان وهيهان[2] وهايهان وأيهات كل واحد من الستة مضموم الآخر ومفتوحه ومكسوره وكل واحد منها منون وغير منون فتلك ست وثلاثون ، وبعضهم زاد على ذلك[3].

(و) ما هو بمعنى الأمر وهو كثير ، نحو: (صه[4]) وما هو بمعنى المضارع وهو قليل أيضًا نحو: «وا» (و «وي») و«واها» فهيهات بلغاتها (بمعنى بَعُد[5]).

قال الشاعر[6]:

(١) في (ب) و(ج) وهو على ثلاثة.

(٢) في (ب) وهيان.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٨٢).

(٤) فإنه اسم ناب عن فعل أمر وهو «اسكت».

(٥) **قال الصبان**: «وهيهات بمعنى بعد» فإذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٩٧).

(٦) البيت من الطويل وهو لجرير ، يهجو الفرزدق ، ويمدح عبد العزيز بن الوليد بن عبد الملك بن مروان ، في ديوانه (٩٦٥)، والأشباه والنظائر (٨/١٣٣)، والخصائص (٣/٤٢)، والدرر (٢/٣٥٥)، وشرح شواهد الإيضاح (١٤٣)، وشرح المفصل (٤/٣٥)،=

وَاسْكُتْ وَأَعْجَبُ.

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ   وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

(و) صه بمعنى (اسكت) ففي الحديث: (إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب صه فقد لغوت)، هكذا في بعض طرق هذا الحديث[(١)].

و«وا» (و) ما بعدها بمعنى (أعجب) بفتح الهمزة قال تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] فـ«وي» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب أنا، والكاف حرف تعليل، وأن مصدرية مؤكدة، أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين[(٢)].

وقال الشاعر[(٣)]:

= ولسان العرب (٥٥٣/١٣) «هيه»، والمقاصد النحوية (٧/٣، ٣١١/٤)، وكتاب العين (٦٤/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٩٣/٢، ٨٧/٤)، وسمط اللآلي (٣٦٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٠٠١)، وشرح شذور الذهب (٥١٦)، وشرح قطر الندى (٢٥٦)، والمقرب (١٣٤/١)، وهمع الهوامع (١١١/٢).

(١) أخرجه ابن أبي شيبه (٥٣٠٨).

(٢) انظر: التصريح على الأزهري (٢٨٣/٢)، شرح المرادي على الألفية (٤٩/٢)، شرح الكافية الشافية (١٣٨٥)، شرح الأشموني على الألفية (١٩٨/٣)، الكتاب (١٥٤/٢).

(٣) الرجز لراجز من بني تميم في الدرر (٣٤١/٢)، وشرح شواهد المغني (٧٨٦/٢)، والمقاصد النحوية (٣١٠/٤)، وبلا نسبة في الارتشاف (٢٠٠/٣)، وأوضح المسالك (٨٣/٤)، وتاج العروس «زرنب»، «وا» وتهذيب اللغة (٣٨٦/١٣)، وجمهرة اللغة (٣٤٥، ١٢١٨)، والجنى الداني (٤٩٨)، وجواهر الأدب (٢٨٧)، وشرح الأشموني (٤٨٦/٢)، وشرح قطر الندى (٢٥٧)، ولسان العرب (٤٤٨/١) «زرنب» ومجمل اللغة=

....

وَا بِـأَبِي أَنْـتِ وَفُـوكِ الأَشْـنَبُ ... كَأَنَّمَـا ذُرَّ عَلَيْـهِ الزَّرْنَـبُ

أَوْ زَنْجَبِيلٌ وَهْوَ عِنْدِي أَطْيَبُ

فـ«وا» اسم فعل بمعنى أعجب[1]، و«بأبي» جار ومجرور خبر مقدم، و«أنتِ» بكسر التاء مبتدأ مؤخر، و«فوكِ» بكسر الكاف مبتدأ، و«الأشنب» من الشنب ـ بفتح الشين المعجمة والنون ـ حدة في الأسنان[2] و«كأنما ذُرَّ» بالبناء للمجهول خبر فوك، و«الزرنب» ضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة الأترج[3].

وقال الآخر[4][5]:

= (٣٩٦/٣)، ومغني اللبيب (٣٦٩/٢)، ومقاييس اللغة (٢١٧/٣)، وهمع الهوامع (١٠٦/٢هـا).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٨٤/٢).

(٢) في (ج) حدة الأسنان.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٨٢/٢).

(٤) في (ب) وهيان.

(٥) هذا بيتٌ من الرّجز، يُنسب إلى رؤبة بن العجّاج، كما يُنسب إلى أبي النّجم العجليّ، وروى أبو زيد الأنصاريّ في نوادره (٥٨، ١٦٤) أكثر الأبيات الّتي يروونها مع بيت الشّاهد، ونسبها لأبي الغول الطّهويّ بعض أهل اليمن.
(واهًا): كلمة يقولها المتعجِّب؛ فإذا تعجّبتَ من طيب شيء قلتَ: (واهًا له ما أطيبَه)؛ وكلمة (واهًا) هُنا اسم بمعنى أعجب.
انظر هذا البيتُ في: مجالس ثعلب (٢٢٨/١)، وشرح المفصّل (٧٢/٤)، وشرح الكافية الشّافية (١٠٧٦/٢)، وابن النّاظم (٤٥٥)، وأوضح المسالك (١٨١/٣)، والمقاصد=

....

وَاهًــا[1] لِلَيْلَــى ثُــمَّ وَاهًــا وَاهَــا   هِــيَ المُنَــا لَــوْ أَنَّنَــا نِلْنَاهَــا

قال الجوهري: إذا تعجبت لشيء واها له[2] أي: ما أطيبه[3].

[أضرب اسم الفعل]

واعلم أن اسم الفعل على ضربين:

مرتجل وهو ما وضع من أول كذلك كشتان وصه ووي، ومنقول وهو ما نقل من غيره إليه.

[أنواع المنقول]

والمنقول نوعان:

[منقول من ظرف]

أحدهما: منقول من ظرف المكان نحو: دونك زيدًا بمعنى خذه، ومكانك بمعنى اثبت، وأمامك بمعنى تقدم، ووراءك بمعنى تأخر، أو جار

= النّحويّة (١/١٣٣)، (٣/٦٣٦)، والتّصريح (٢/١٩٧)، والأشمونيّ (٣/١٧)، والخزانة (٧/٤٥٥)، وملحق ديوان رؤبة (١٦٨).

الشاهد فيه قوله: (واهًا) فإنها كلمة تعجب، فإن الشخص إذا تعجب من شيء يقول: واهًا له ما أطيبه، واللام في (لليلى) للتعجب مكسورة للفرق بينها وبين لام الاستغاثة. انظر: الدرر السنية (٢/٦٨١).

(١) قوله: «واهًا» اسم فعل بمعنى أعجب. انظر: الصبان على الأشموني (٣/١٧).

(٢) في (ج) من شيء قلت واها له.

(٣) الصحاح للجوهري (٢/٣٤٢).

....

ومجرور نحو: عليك زيدًا بمعنى الزم زيدًا، وإليك بمعنى تنح[1].

[منقول من مصدر]

والنوع الثاني: منقول من مصدر، سواء استُعمِل فعله، كرويد زيد؛ فإنهم قالوا: أروده إروادًا بمعنى أمهله إمهالًا، أم أُهْمِل[2] كبله[3] زيدًا، أي: دعه؛ فإنه في الأصل[4] مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك، ودع لا مصدر له من لفظه وإنما له مصدر من معناه، وهو الترك[5].

[عمل اسم الفعل]

ويعمل اسم الفعل عمل مسماه في التعدية واللزوم، فإن كان مسماه لازمًا كان اسم فعله كذلك، نحو: هيهات نَجْد، كما تقول بَعُدَ نجد قال جرير[6]:

فَهَيْهَـاتَ هَيْهَـاتَ العَقِيـقُ وَمَـنْ بِـهِ ... وَهَيْهَـاتَ خِـلٌّ بِـالعَقِيقِ نُوَاصِـلُهْ

فـ«العقيق» فاعل هيهات الأول، وخِلٌّ هيهات[7] الثالث، وهيهات

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٨٢).
(٢) في (ب) إمهالًا، أُهْمِل.
(٣) قوله: (بله) بفتح الباء الموحدة وسكون اللام. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٣).
(٤) في (ب) دعه في الأصل.
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٨٢).
(٦) سبق تخريجه.
(٧) في (ب) و(ج) وخِلٌّ فاعل هيهات.

....

الثاني لا فاعل له؛ لأنه لم يؤت به للإسناد بل لمجرد التقوية والتأكيد للأول[1].

وإن كان مسماه متعديًا كان اسم فعله كذلك، نحو: دراكِ زيدًا[2]، كما تقول: أدرك زيدًا[3]، ويستثنى من ذلك «آمين» فإنه لم يحفظ لها مفعول وفعلها يتعدى[4].

[استعمال اسم الفعل على أوجه]

وقد يكون اسم الفعل مشتركًا بين أفعال سميت به فيستعمل على أوجه باعتباره[5] قالوا: حيَّهل الثريدَ بالنصب بمعنى إيت الثريد[6]، وقالوا: حيَّهل على الخير، أي: أقبل على الخير، فعدوه بعلى، وقالوا: إذا ذكر الصالحون فحيَّهلا بعُمر[7]، فعدوه بالباء[8] وحذفوا المضاف[9] أي:

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٠).

(٢) قوله: (دراك زيدًا) بنصب المفعول.

(٣) قوله: (أدرك زيدا) بنصب المفعول. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٠).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٠).

(٥) في (ب) و(ج) باعتبارها.

(٦) وهو خبز مغموس بمرق اللحم. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٠).

(٧) الحديث في النهاية (١/٤٧٢)، وغريب الحديث لابن الجوزي (١/٢٥٨)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩١).

(٨) المراد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٩) في (ج) «المضاف إليه».

وَلَا يُحْذَفُ وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ. وَ«﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٤] مُتَأَوَّلٌ، ....

أسرعوا بذكره[١].

[امتناع حذف اسم الفعل]

(ولا يحذف) اسم الفعل فلا يقال: «زيدًا» من «عليك زيدًا» بحذف عليك بل يجب ذكره.

[امتناع تأخر اسم الفعل]

(ولا يتأخر) هو (عن معموله) لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه في العمل خلافًا للكسائي في إيجازه[٢] تقديم معموله عليه.

(و) قوله تعالى: (﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾) [النساء: ٢٤] بنصب كتابَ مقدمًا على قوله عليكم (متأوَّل)[٣] بأن كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف و«عليكم» متعلق به، أو بالعامل المحذوف، والتقدير: كتب الله ذلك كتابًا عليكم[٤] فحذف الفاعل وأضيف المصدر إلى فاعله، ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣]؛ لأن التحريم يستلزم الكتابة، وليس المعنى عليكم كتاب الله بمعنى الزموه.

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩١/١).

(٢) في (ب) و(ج) «إجازته».

(٣) قوله: (متأول) بفتح الواو المشددة، أي: مصروف عن ظاهره.

(٤) في (ب) كتب الله ذلك عليكم.

وَلَا يُبْرَزُ ضَمِيرَهِ، وَيُجْزَمُ المُضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِيِّ مِنْهُ، نَحْوُ:

[حكم فاعل اسم الفعل]

وفاعله يكون اسمًا ظاهرًا كهيهات زيد ويكون ضميرًا، (ولا يبرز ضميره)، بل يستتر فيه وجوبًا، وإن كان مثنى أو مجموعًا، تقول: صه يا زيد، وصه يا زيدان، وصه يا زيدون، فتضمر فيه المثنى والمجموع، كما تضمره في الاسم الواقع خبرًا مطابقًا، نحو: الزيدان قائمان والزيدون قائمون.

[الجزم في جواب طلب اسم الفعل]

(ويجزم) الفعل (المضارع في جواب الطلبي منه) أي: اسم الفعل إذا قصد بالمضارع الجزاء كما في جواب الفعل الطلبي، (نحو[1]) قول الشاعر[2]:

---

(١) بياض في (أ) والمثبت من (ب) و(ج).

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن الإطنابة في الاقتضاب (٩٢)، وكتاب الاختيارين (١٦٠)، وأمالي القالي (٢٥٨/١)، والأشباه والنظائر للخالديين (١٨/١)، وإنباه الرواة (٢٨١/٣)، وأساس البلاغة «جشأ»، وتاج العروس (١٧٦/١)، «جشأ» وحماسة البحتري (٩)، والحماسة البصرية (٣/١)، وحماسة القرشي (١٤٨)، والحماسة المغربية (٦٠٦)، والحيوان (٤٢٥/٦)، وجمهرة اللغة (١٠٩٥)، وخزانة الأدب (٤٢٨/٢)، والدرر (٢٠/٢، ٢١)، وديوان المعاني (١١٤/١)، وسمط اللآلي (٥٧٤)، وشرح شواهد المغني (٥٤٦/٢)، ومجالس ثعلب (٨٣)، والمقاصد النحوية (٤١٥/٤)، والكامل (١٤٣٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨٩/٤)، والخصائص (٣٥/٣)، وشرح الأشموني (٥٦٩٨/٣)، وشرح شذور الذهب (٣٤٥)، وشرح قطر الندى (١١٧)، وشرح المفصل=

.... مَكَانَـكِ تُحْمَـدِي أَوْ تَسْـتَرِيحِي

.... (مَكَانَـكِ تُحْمَـدِي أَوْ تَسْـتَرِيحِي)

فمكانك في الأصل ظرف مكان، ثم نقل عن ذلك المعنى، وجعل اسم فعل بمعنى اثبت، وهو هنا خطاب لامرأة، فمعناه اثبتي.

وقوله: (تحمدي) مضارع جزم في جوابه، وعلامة جزمه حذف النون و(تستريحي) مجزوم مثله بالعطف عليه. أما إذا لم يقصد بالمضارع الجزاء؛ فإنه يرفع كما في جواب الفعل.

(و) لكنه (لا ينصب) المضارع بعد الفاء في جوابه، فلا يقال: نزال فأكرمَك بالنصب، بل يجب الرفع كما تقدم ذلك في أول التقدمة[1].

خَاتِمَةٌ

- ما نُوِّن من هذه الأسماء النائبة عن الأفعال فهو نكرة، ومن[2] استعمل في واهًا وويهًا، كما التزم تنكير نحو: أحدٍ ودَيَّارٍ[3] وهو مرادف[4] لأحد، ولأحدٍ استعمالات:

= (٧٤/٤)، ولسان العرب (٤٨/١) «جشأ»، ومغني اللبيب (٢٠٣/١)، والمقرب (٢٧٣/١)، وهمع الهوامع (١٣/٢).

(١) في (ب) و(ج) «المقدمة».

(٢) في (ج) «وقد».

(٣) قوله: (ديار) بفتح الدال وتشديد الياء.

(٤) في (ب) فهو نكرة، وهو مرادف.

. . . .

أحدها: مرادف الأول وهو المستعمل في العدد نحو: أحد عشر.

الثاني: مرادف الواحد بمعنى المنفرد، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

الثالث: مرادف إنسان، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦].

الرابع: أن يكون اسمًا عامًّا في جميع من يعقل، نحو: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [الحاقة: ٤٨]، وهو المراد هنا[١].

وما لم يُنوَّن منها وهو معرفة التزم[٢] التعريف في نزال[٣] وتراك[٤] وبابهما[٥] وهو كل فعل ثلاثي متصرف كما التزم التعريف في المضمرات والإشارات والموصولات المعينة. أما إذا أريد بها غير معين فإنها تستعمل استعمال النكرات، فتوصف بالنكرة، نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧][٦].

وما استعمل منونًا وغير منون فعلى معنيين التنكير والتعريف، وقد

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٩٣).
(٢) قوله: (نزال) بالنون والزاي.
(٣) قوله: (تراك) بالتاء والراء.
(٤) في (ب) فهو نكرة، وهو مرادف.
(٥) في (ج) في نزال وبابها.
(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٩٣).

. . . .

جاء على ذلك صه ومه وإيه وألفاظ أخر[١]، فما نون منها فهو نكرة، وما لم ينون فهو[٢] معرفة كما جاء التعريف والتنكير في كتاب ورجل[٣] وفرس[٤].

** ** **

(١) وذلك نحو: أف.

(٢) في (ج) «كان».

(٣) في (ج) «في نحو: كتاب الله ورجل».

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٩٤).

وَلَا يُنْصَبُ وَالمَصْدَرُ كَضَرْبٍ، وإكرامٍ إِن حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ إِنْ ....

[إعمال المصدر]

(و) الثاني من الأسماء العاملة عمل فعلها (المصدر)، وهو الاسم الدال على مجرد الحدث من غير تعرض لزمان الجاري على الفعل، (كضَرْب وإكرام)، نبه بتعدد المثال على أنه لا فرق في عمل المصدر بين مصدر الثلاثي وغيره، وما بُدِئ بميمٍ زائدٍ لغير المفاعلة، كـ«مَضرَب ومَقْتَل» ـ بفتح أولهما وثالثهما يسمى مصدرًا، كما قال المصنف في شرح الشذور: إنه مصدر[1]، ويسمى المصدر الميمي[2]، وقيل: اسم[3] مصدر، كما قاله في[4] الأوضح[5] تبعًا لابن الناظم[6].

[شروط عمل المصدر]

وإنما يعمل المصدر بثمانية شروط:

الأول: منها ما ذكره بقوله: (**إن حل محله فعل مع أن**[7]) المصدرية

(١) شرح شذور الذهب (٣٨٤).

(٢) في (ب) ويسمى الميمي.

(٣) في (ب) قيل: واسم.

(٤) في (ج) كما في.

(٥) أوضح المسالك لابن هشام (٢/١٣١).

(٦) شرح ابن الناظم (٢٥٢).

(٧) شمل قوله: (أن) الناصبة والمخففة، مثاله: علمت ضربك زيدًا، فـ«زيدًا» معمول لضربك المصدر، وهو ينحل إلى أن المخففة والفعل، والتقدير: علمت أن قد ضربت زيدًا،=

أَوْ مَا، وَلَمْ يَكُنْ مُصَغَّرًا ....

والزمان ماض، نحو: عجبت من ضربك زيدًا أمس، أو مستقبل نحو: يعجبني ضَرْبك زيدًا غدًا، أي: أن ضربته[١] أمس، وأن تضربه[٢] غدًا.

(أو) مع (ما) المصدرية، والزمان حال فقط، نحو: يعجبني ضَرْبُك زيدًا الآن، أي: ما تضربه[٣].

[عدم عمل المصدر المؤكد]

ولا[٤] يجوز في نحو: ضربت[٥] ضربًا زيدًا من المصدر المؤكِّد لعامله[٦] أن يكون زيدًا مفعول ضربًا؛ لأنه لا يحل محله أن والفعل، ولا ما والفعل، وإنما يحل محله الفعل وحده، تقول: اضرب زيدًا[٧].

والثاني[٨] منها ما ذكره بقوله: **(ولم يكن مصغرًا)** فلا يجوز: أعجبني

= فإن المخففة من الثقيلة بدليل وقوعها بعد العلم، وفيه ضمير مستتر هو اسمها أي: الأمر والشأن، وجملة قد ضربت خبرها، وفصل بين أن والخبر بقد لقول الناظم سابقًا: (فالأحسن الفصل بقد... إلخ). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٥٨).

(١) في (ج) «أي من أن ضربته».

(٢) في (ج) «ومن أن تضربه».

(٣) انظر: التصريح للأزهري (٣/٢١٣).

(٤) في (ج) «أي لا».

(٥) في (ب) في ضربت.

(٦) وكذلك المصدر المبين للعدد، وأما المبين للنوع فيعمل؛ لأن المضاف مبين للنوع، فيجوز: ضربت زيدًا ضرب عمرو بكرًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٨٥).

(٧) في (ج) «اضرب زيدًا غدًا».

(٨) في (ج) «الثاني».

وَلَا مُضْمَرًا ولَا مَحْدُودًا وَلَا مَنْعوتًا قَبْلَ العَمَلِ ....

ضُرَيْبُك زيدًا اتفاقًا؛ لبعده حينئذٍ عن شبه الفعل؛ إذ التصغير من خواص الأسماء[١].

والثالث: منها ما ذكره بقوله: (**ولا مضمرًا**)، فلا يجوز: ضربي زيدًا حسن وهو عمرًا قبيح؛ لأنه ليس فيه لفظ الفعل، ولذلك لم يعمل محذوفًا كما سيأتي[٢].

والرابع: ما ذكره بقوله: (**ولا محدودًا**) بأن يكون على صيغة تدل على المرة، فلا يجوز: أعجبني[٣] ضَرْبتك عمرًا؛ لأن صيغة الواحدة[٤] ليست الصيغة التي اشتق منه[٥] الفعل[٦].

والخامس: ما ذكره بقوله: (**ولا منعوتًا قبل العمل**) فلا يجوز: أعجبني ضربك الأليم زيدًا؛ لأنه مع معموله كالموصول مع صلته، فلا يفصل

(١) **قال الصبان**: لخروجه بالتصغير عن الصيغة التي هي أصل الفعل، وقيل: يعمل مصغرًا ويوافقه: رويدًا زيدًا. حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٨٦).

(٢) **قال الصبان**: لضعفه بالإضمار بزوال حروف الفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٨٦)

(٣) في (ب) أعجبتني.

(٤) في (ب) و(ج) «الوحدة».

(٥) في (ب) و(ج) «منها».

(٦) فلو حد بتاء الوحدة لم يعمل؛ لأن صيغته حينئذٍ ليست الصيغة التي هي أصل الفعل فلو كانت التاء في أصل المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل؛ لعدم وجود الوحدة حينئذٍ فلا يكون محدودًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٨٦).

وَلَا مَحْذُوفًا وَلَا مَفْصُولًا مِن المَعْمُولِ ....

بينهما، فإن أخر «الأليم» جاز[١].

ولو قال: (ولا متبوعًا) ليدخل المنعوت وغيره كان أولى؛ فإن غير المنعوت[٢] من التوابع في منع عمل المصدر كالنعت.

والسادس: ما ذكره بقوله: **(ولا محذوفًا)**؛ لعدم وجود حروف الفعل، ولهذا رد على من قال في «بسم الله» أن التقدير ابتدائي بسم الله ثابت، فحذف المبتدأ والخبر، وأبقي معمول المبتدأ، لكن أجيب عنه بأنه يغتفر في الجار والمجرور ما لا يغتفر في غيره[٣].

والسابع[٤]: ما ذكره بقوله: **(ولا مفصولًا من المعمول)** أي: معموله بأجنبي؛ لأنه معه كالموصول مع صلته، فلا يفصل بينهما، ولهذا رد على من قال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩]، أنه معمول لـ ﴿رَجْعِهِۦ﴾ [الطارق: ٨]؛ لأنه قد فصل[٥] بينهما بالخبر[٦]، وهو ﴿لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٨]، بل هو معمول لفعل محذوف يدل عليه المصدر المذكور.

---

(١) **قال الصبان**: لأن النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل وإنما يؤثر بعد تمام العمل؛ لضعفه بتأخره عن استقرار العمل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٨٦).

(٢) في (ب) و(ج) «النعت».

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢١٣، ٢١٦).

(٤) في (ج) السابع.

(٥) في (ج) «لأنه فصل».

(٦) أي: بين رجعه ويوم.

وَلَا مُؤَخَّرًا عَنْهُ، ....

والثامن[1] ما ذكره بقوله: (ولا مؤخرًا عنه) أي: معموله، فلا يجوز: يعجبني زيدًا ضربك؛ لأنه مع معموله كالصلة والموصول كما مر، والصلة لا تتقدم على موصولها فكذلك معموله.

وأجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور، واستدل بقوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨]، وقولهم: اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجًا ومخرجًا.

وقال التفتازاني: والحق جواز تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفًا؛ لأنه مما يكفيه رائحة الفعل.

[إعمال المصدر مجموعًا]

وسكت المصنف عن جواز إعماله مجموعًا، وفيه خلاف[2]، وظاهر اقتصاره على ما ذكره جوازه.

وقال في بعض كتبه: والقول بمنع عمله أبعد شيء؛ لأن عمله لحلوله

(١) في (ج) الثامن.

(٢) اختلف النحويون في عمل المصدر مجموعًا فذهب قوم إلى جوازه، واختاره ابن عصفور، واحتجوا له بقولهم: (تركته بملاحس البقر أولادها)، فـ«ملاحس» جمع ملحس بمعنى لحس، وذهب قوم إلى منعه، وتأولوا المسموع على أن النصب فيه بفعل مقدر، وذكر في البسيط أن بعضهم شرط في عمل المصدر الإفراد. انظر: شرح المرادي على التسهيل (٦٨٧).

وَإِعْمَالُهُ مُضَافًا أَكْثَرُ، نَحْوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] ....

محل الفعل، ولا ينافي[(١)] جمعه.

[أحوال المصدر]

وللمصدر العامل ثلاث حالات: مضاف ومنون ومعرف بأل، (و) لكن (إعماله) حال كونه (مضافًا أكثر) استعمالًا من عمله غير مضاف، وهو متفق عليه، (نحو) قوله تعالى: (﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ) بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١][(٢)]، وقوله تعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١]،[(٣)] وقوله تعالى: ﴿وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ١٨١]، فـ«دفع» مصدر مضاف إلى فاعله هو[(٤)] الله، و«الناس» مفعوله، والمعنى: «ولولا أن دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح»[(٥)].

والثاني كقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: (وحج البيت من استطاع إليه سبيلا)[(٦)(٧)]،

(١) في (ب) و(ج) «ينافيه».

(٢) في (ج) «متفق عليه ويضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول أخرى فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١].

(٣) في (ب) وهو متفق عليه ويضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول أخرى، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١].

(٤) في (ب) و(ج) «وهو».

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٨/٢).

(٦) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١٢٥/٣)، الطبراني في معجمه الكبير (٢٩٧/٣) مصنف عبد الرزاق (١٢٥/٣)..

(٧) أي: وأن يحج المستطيع. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٩/٢).

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ ....

وَمُنَوَّنًا أَقْيَسُ، نَحْو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]

(وقول الشاعر[١]:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ) إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوًى يَغْلِبُ الْعَقْلَا

فـ«حج» مصدر يحل محله أن والفعل، وهو مضاف إلى مفعوله وهو البيت، ومَن الموصولة[٢].

(و) لكن إعماله حال كونه (منونًا أقيس[٣]) من إعماله مضافًا ومقرونًا بأل؛ لقوة شبهه حينئذٍ بالفعل بواسطة التنكير، (نحو) قوله تعالى: (﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾) [البلد: ١٤، ١٥]، فـ«إطعام» مصدر،

(١) قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين.
الشاهد فيه قوله: (ظلم نفسه المرءُ) حيث أضاف المصدر وهو قوله: ظلم إلى مفعوله الذي هو نفسه ثم أتى بفاعله بعد ذلك، وهو قوله: «المرء». ولا يجوز أن يكون نفسه فاعل والمرء مفعوله، لأمرين: أولًا: ورود الرواية برفع المرء، فيلزم أن يكون فاعلًا، ثانيًا: على جعل نفسه الفاعل يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة وذلك لا يجوز. سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (٢٩١)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥).

(٢) في (ب) و(ج) «الموصولة فاعله، ولكن».

(٣) قوله: (أقيس... إلخ) أي: أوفق بالقياس على الفعل في العمل؛ لأنه لتنكيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما أبعد شبههما بالفعل وهو بالإضافة وأل اللتان هما من خصائص الأسماء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٨٤).

وَبِأَلْ شاذٌّ نَحْوُ:

.... وَكَيْفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ؟

وفاعله محذوف، و«يتيمًا» مفعوله، والتقدير: أو أطعمه يتيمًا، والمسغبة المجاعة من سغب إذا جاع[1].

[إعمال المصدر مقرونا بأل]

(و) إعماله مقرونًا (بأل شاذ)، أي: قليل في السماع، ضعيف في القياس؛ لبعده عن مشابهة الفعل بدخول أل عليه، وذلك (نحو) قول الشاعر[2]:

.... (وَكَيْفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ؟)

وقوله[3]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢١٦).

(٢) البيت من الطويل، وهو في تهذيب اللغة للأزهري (٣/١٢١)، مقاييس اللغة (٤/١٢٢)، ولسان العرب (١٥/٩٦)، وشرح قطر الندى لابن هشام (١/٢٦٠)، والأمثال لابن سلام (١/٣٢٧)، والعقد الفريد (٣/٥٨)، جمهرة الأمثال (١/١١٨)، ومجمع الأمثال (١/٣٣٥)، والمستقصى في أمثال العرب (٢/٢٣٦)، والتذكرة الحمدونية (١/٣٧)، وصبح الأعشى في صناعة الإنشاء (١٤/٢٨٧).

الشاهد فيه قوله: (التوقي) فهو مصدر مقرون بأل، وفاعله محذوف، و«ظهر» مفعوله.

(٣) قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: هذا الشاهد من أبيات سيبويه (١/٩٩) التي لم يعرفوا لها قائلًا معينًا، وهو من المتقارب.

عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٢٠٩)، وانظر: شرح شواهد العيني (٢/٢٨٤)، الكتاب (١/١٩٢) ـ هارون، والإيضاح للفارسي (١٨٦)، وشرح أبيات=

وَ ....

ضَـــعِيفُ النِّكَايَـــةِ أَعْـــدَاءَهُ يُخَـــالُ الفِـــرارَ يُرَاخِـــي الأَجَـــلَ

فـ«النكاية» مصدر مقرون بـ«أل»، وفاعله محذوف، وأعداءه مفعوله، والمعنى: ضعيف بنكاية أعدائه يظن الفرار من الموت يباعد الأجل[١].

(و) قوله[٢]:

عَجِبْتُ مِـنَ الـرِّزْقِ المسـيءَ إِلَهُـهُ وَلِلتَّـرْكِ بَعْـضَ الصَّـالِحِينَ فَقِيـرًا

بنصب «المسيء» ورفع «إلهه» بـ«الرزق» الذي هو مصدر[٣]، تقديره: عجبت من أن رزق[٤] المسيء إلهُه، فـ«المسيء» مفعول المصدر الأول

= سيبويه لابن السيرافي (٣٩٤/١)، والمنصف (٧١/٣)، وشرح المفصل (٥٩/٦)، والمقرب (١٣١/١)، وشرح الكافية الشافية (١٠١٣/٢)، وتوضيح المقاصد (٥/٣)، والمساعد (٢٣٥/٢)، وشفاء العليل (٦٤٩/٢)، والعيني (٥٠٠/٣)، والتصريح (٦٣/٢)، والخزانة (١٢٧/٨).

الشاهد فيه: «النكاية أعداءه» حيث أعمل المصدر المقترن بأل، وهو قوله: (النكاية) فنصب المفعول وهو قوله: (أعداءه).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦/٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في التصريح على التوضيح للأزهري (٦/٢)، وشرح المرادي للألفية (٦٩٠)، والمساعد لابن عقيل (٣٢٦/٢).

(٣) وهو مصدر رزق يرزق رزقًا، كذكرًا ورزقا كضربًا، وأنكر ابن الطراوة وغيره أن يكون بكسر الراء مصدرًا، بل هو بمعنى المرزوق كالرعي والطحن فلا حجة في البيت على هذا، بل يرتفع إلهه بفعل مقدر. انظر: شرح المرادي على الألفية (٦).

(٤) في (ج) «من رزق».

. . . .

وهو الرزق مقدم على الفاعل، و«إلهه» فاعل، و«بعض» ومفعول أول للمصدر الثاني، وهو الترك وفاعله مستتر، و«فقيرًا» مفعوله الثاني.

خاتمة

يكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله؛ لشدة اتصاله به، ولأن نسبة الحدث لمن وقع منه أكثر[1] من نسبته لمن وقع عليه، ثم يأتي مفعوله منصوبًا، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

ويقل أن يضاف إلى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعًا، كالحديث المتقدم، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول في اللفظ، أو إلى المفعول ولم يذكر الفاعل في اللفظ فكثير فيهما، فالأول[2] نحو: ﴿ربنا وتقبل﴾ ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، فـ«دعائي» مصدر مضاف إلى الفاعل-وهو ياء المتكلم[3]، وحذف المفعول، ولو ذكر لقيل: دعائي إياك.

والثاني نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، فـ«دعاء» مصدر مضاف إلى المفعول، وهو «الخير» وحذف الفاعل، ولو ذكر لقيل: «ومن دعائه الخير»، وهو آخر المواطن[4] الأربعة التي يطرد فيها

---

(١) في (ج) «منه الفعل أكثر».

(٢) في (ب) والأول.

(٣) في (ج) «إلى الفاعل في اللفظ وهو ياء المتكلم».

(٤) في (ب) و(ج) «وهذا أحد المواطن».

. . . .

حذف الفاعل[١].

[تابع المضاف إليه المصدر]

وتابع المجرور فاعلًا كان أو مفعولًا يجر على اللفظ[٢]، أو يحمل على المحل فيرفع إن كان المجرور فاعلًا، وينصب إن كان مفعولًا[٣][٤].

** ** **

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٢١).

(٢) نحو: عجبت من ضرب زيد الظريفِ.

(٣) في (ب) و(ج) «وتابع المجرور فاعلًا كان أو مفعولًا يجر على اللفظ، أو يحمل على المحل فيرفع إن كان المجرور فاعلًا، وينصب إن كان مفعولًا»، وفي (أ) وتابع المجرور فاعلًا وينصب إن كان مفعولًا.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٩).

اسْمُ الفَاعِلِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ. ....

[إعمال اسم الفاعل]

(و) الثالث[1] من الأسماء العاملة عمل فعلها (اسم الفاعل) وهو ما دل على الحدث والحدوث[2] وفاعله (كضارب ومكرم) فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الأوصاف والأفعال، فخرج بذكر «الحدوث» اسم التفضيل نحو: أفضل، والصفة المشبهة، نحو: حسن فإنهما لا يدلان على الحدوث، وإنما يدلان على الثبوت، وخرج بذكر «فاعله» اسم المفعول، نحو: مضروب، والفعل نحو: قام؛ فإن اسم المفعول إنما يدل على المفعول لا على الفاعل، والفعل إنما يدل[3] على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وإن دل عليه بالالتزام[4].

وأتى بمثالين ليدل على أنه لا فرق في الفعل المصوغ منه بين الثلاثي وغيره وأنه إذا[5] كان من الثلاثي جاء على زنة فاعل، ....

(١) في (ج) «الثالث».

(٢) الحدوث أي: الوجود بعد إن لم يكن، فهو موضوع لذات حصل لها هذا الحدث مع إفادة حصوله لها بعد أن لم يكن، فالضارب معناه شيء ثبت له الضرب بعد أن لم يكن، وكثيرًا يستعمل اسم الفاعل من غير إفادة للتجدد والحدوث كما في: الله عالم، وامرأة حائض وغير ذلك. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١٩٦).

(٣) عُلل خروج الفعل بأنه إنما يدل على نسبة الحدث إلى فاعل ما. انظر: حاشية يس على التصريح (٣/٢٢٤).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١).

(٥) في (ب) و(ج) «إن».

فَإِن كَانَ بِأَلْ عَمِلَ مُطْلَقًا ، أَوْ مُجَرَّدًا فَبِشَرْطَينِ: ....

أو من[1] غيره جاء على زنة المضارع بإبدال حرف المضارعة ميمًا وكسر ما قبل الآخر.

ثم إنه لا يخلو إما أن يكون مقرونًا بأل أو مجردًا عنها، **(فإن كان)** مقرونًا **(بأل عمل)** عمل فعله **(مطلقًا)** ماضيًا كان أو غيره معتمدًا أو غير معتمد تقول: جاء الضارب زيدًا أمس أو الآن أو غدًا؛ لأن «أل» هذه موصوفة، والوصف حال محل الفعل الذي هو الصلة في الأحوال الثلاثة، والفعل يعمل في جميعها فكذا ما حل محله؛ لأن ضارب حال محل ضرب إن أريد المضي أو يضرب إن أريد غيره[2].

(أو) كان **(مجردًا)** عنها **(فبشرطين)** عدميين، وشرطين وجوديين فالعدميان:

- **أحدهما:** أن لا يوصف[3].

والثاني: أن لا يصغر وإن لم يشترط ذلك الكسائي[4].

---

(١) في (ج) «ومن».

(٢) أي: الحلول والاستقبال.

(٣) لأن الوصف يزيل شبهه بالفعل. انظر: شرح المرادي على التسهيل (٦٦٧).

(٤) **قال المرادي:** وذهب الكسائي وباقي الكوفيين وتابعهم أبو جعفر النحاس إلى جواز إعماله مصغرًا؛ لأنه ليس من أصول الكوفيين شبه له في الصورة بل في المعنى، واستدل الكسائي بقول العربي: أظنني مرتجلًا فسويرًا فرسخًا، ولا حجة فيه؛ لأن فرس ظرف وروائح الأفعال قد يعمل في الظرف، وقال أبو جعفر النحاس: ليس تصغيره بأعظم من تكسيره،=

كَوْنُهُ حَالًا أَوْ استقبالًا، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ ....

والوجوديان أحدهما: (كونه حالًا أو استقبالًا؛ لأنه إنما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي، فتقول: هذا قاتل زيد الآن، أو غدًا، لا هذا قاتل زيدًا أمس؛ لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه[1] بل يجب[2] إضافة قاتل إلى زيد وسيأتي في ذلك خلاف.

(و) الشرط الثاني: (اعتماده)[3] على واحد من أربعة: (على نفي[4]) نحو: ما ضارب زيد عمرًا، وقول الشاعر[5]:

خَلِيلَـيَّ[6] مَـا وَافٍ بِعَهْـدِيَ أَنْتُمَـا   إِذَا لَـمْ تَكُونَـا لِـي عَلَـى مَـنْ أُقَـاطِعُ

فـ«أنتما» فاعل «بوافٍ» لاعتماده على النفي.

= بل أمري أن يعمل ولو مصغرًا؛ لأن التصغير قد يوجد في ضرب من الأفعال، والتكسير قد لا يوجد فيها، وأجيب بأن التكسير إنما وقع بعد استقرار العمل فلم يؤثر،، والصحيح: أنه لا يعمل؛ لأنه لم يحفظ في كلامهم ثم قال: ونقل عن الكسائي الجواز ـ أي: إعمال اسم الفاعل الموصوف ـ لأن ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها. أي: الصفة. انظر: شرح التسهيل للمرادي (٦٦٧).

(١) في (ج) «الذي بمعناه».

(٢) في (ب) و(ج) «تجب».

(٣) في (ب) في اعتماده.

(٤) أي: أداة نفي ولو تأويلًا نحو: إنما قائم الزيدان، أي ما قام إلا الزيدان. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٣).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) غير موجودة في (أ) وأثبتها من (ج).

أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ، أَوْ مُوصُوفٍ. وَ﴿بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] عَلَى حِكَايَةِ الحَالِ، ....

(أو) على (استفهام) نحو: أضارب زيد عمرًا، وقول الشاعر[١]:

أَقَـاطِنٌ قَـوْمُ سَـلْمَى أَمْ نَـوَوا ظَعْنًـا ... إِنْ يَظْعَنُـوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَـا

(أو) على (مخبر عنه) وجه الدلالة، نحو[٢]: زيد ضارب أبوه عمرًا، (أو) على (موصوف) نحو: جاء رجل قاتل عمرًا؛ فإن لم يعتمد لم يعمل شيئًا، وتجب[٣] إضافته إلى ما قبله.

وجوز الكسائي عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك جماعة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم (بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾) [الكهف: ١٨]، وجه الدلالة منه أن ﴿بَـٰسِطٌ﴾ بمعنى الماضي، وعمل في ﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ النصب.

وقال من منع: لا حجة لهم في ذلك؛ لأنه (على) إرادة (حكاية الحال[٤]) الماضية[٥][٦]، فالمعنى: يبسط ذراعيه، فيصح وقوع المضارع

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في (ب) و(ج) «مخبر عنه نحو».

(٣) في (ج) «ويجب».

(٤) في النسخة المطبوعة: خلافا للكسائي. (٢٤).

(٥) أي: بأن يفرض ما وقع واقعًا الآن فيعبر عنه بالمضارع، قيل: إنما يفعل ذلك في الماضي المستغرب، كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له فيتعجب منه، وقيل: معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان فتحكي الآن ما كنت تتلفظ به إذ ذاك كما في قولهم: (دعنا من تمرتان) ورد بأن المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذٍ لا الألفاظ. انظر: شرح الفاكهي للقطر مع حاشية يس (٢/١٩٩) حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٣).

(٦) كون الآية من حكاية الحال باعتبار المخاطبين لا الخالق جل وعلا؛ فإن الدنيا عنده=

وَ:

خَبِيـرٌ بَنُـو لِهْـبٍ ....

موضعه[1] بدليل أن الواو في ﴿وَكَلْبُهُم﴾، واو الحال، إذ يحسن أن يقال: جاء زيد وأبوه يضحك، ولا يحسن وأبوه ضحك، ولذا قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨] بالمضارع الدال على الحال ولم يقل: وقلبناهم بالماضي[2].

(و) قال الأخفش وتبعه جماعة: إنه لا يشترط الاعتماد على شيء مما مر واستدلوا بقول الشاعر[3]:

(خَبِيـرٌ بَنُـو لِهْـبٍ) فَـلا تَـكُ مُلْغِيـا   مَقَالَــةَ لِهْبِــيٍّ إِذَا الطَّيْــرُ مَــرَّتِ[4]

فقالوا: «بنو لهب» فاعل بـ«خبير»، وليس هذا ما يعتمد عليه الوصف، فلا يشترط عليه الاعتماد[5].

وقال مَن اشترط: لا حجة لهم في ذلك إذ[6] «خبير» خبر مقدم،

= كاللحظة الواحدة، وقيل: لا حاجة إلى الحكاية؛ لأن أهل الكهف مستمرون إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط جانب الحال فيعمل، وفي كلامهم ما يؤيده. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٣٩).

(١) في (ب) و(ج) «موقعه».

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٢٧).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١).

(٥) في (ب) و(ج) «فلا يشترط الاعتماد».

(٦) في (ج) «إن».

عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَتقَدِيرُهُ: خَبِيرٌ كَظَهِيرٍ خَلَافاً لِلاخْفَشِ ....

و«بنو لهب» مبتدأ (على التقديم والتأخير)، والأصل: بنو لهب خبير.

واعترض بأن «خبير» مفرد فلا يخبر به عن الجميع.[١]

وأجيب بأن صيغة فعيل تكون للجميع[٢] أيضًا كما قال المصنف[٣] (وتقدير: خبير كظهير) في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، فـ«الملائكة» مبتدأ وهو جمع، و«ظهير» خبره، فثبت أنه لا بد من اعتماد اسم الفاعل على شيء مما مر (خلافًا للأخفش) ومن تبعه في الاحتجاج بذلك على إعمال اسم الفاعل من غير اعتماد على شيء.

خاتمة

الاعتماد على المقدر مما ذكر كالاعتماد على الملفوظ من ذلك[٤] نحو: مهين زيد عمرًا أم مكرمه؟ فـ«مهين» رفع زيدًا، ونصب عمرًا اعتمادًا على الاستفهام المقدر، أي: أمهين، ونحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر: ٢٨] فرفع «ألوانه» اعتمادًا على الموصوف المقدر، أي: صنف مختلف ألوانه[٥].

(١) في (ج) «فلا يخبر عن الجمع».
(٢) في (ج) «للجمع».
(٣) شرح قطر الندى لابن هشام (٢٩٨).
(٤) في (ج) «الملفوظ به من ذلك».
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١).

....

ومن الاعتماد على الوصف المقدر يا طالعًا جبلًا[1]، فـ«طالعًا»[2] نصب جبلًا اعتمادًا على الموصوف المقدر، أي: يا رجلًا طالعًا جبلا، وقول ابن مالك في نظمه[3]:

.... اوْ حَـــرْفَ نِـــدَا ....

تصريح منه أنه اعتمد على حرف النداء.

قال المصنف: وذلك سهو؛ لأن المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك؛ لأنه مختص بالاسم لكونه من علاماته، فكيف يكون مقربًا من الفعل؟[4][5].

❊❊ ❊❊ ❊❊

(١) في (ب) اعتمادًا على الموصوف المقدر يا طالعًا جبلًا.

(٢) في (ج) «فطالع».

(٣) ألفية ابن مالك (٧٦).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١).

(٥) وأجيب بأن المصنف لم يدع أنه مسوغ، بل أن الوصف إذا ولي حرف النداء عمل، وهذا لا ينافي كون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف، وإنما صرح بذلك حينئذٍ مع دخوله في قوله بعد: (وقد يكون نعت محذوف... إلخ)، لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولي حرف النداء لبعده عن الفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٣).

وَالمِثَالَ، وَهُوَ مَا حُوِّلَ لِلمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَّالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ بِكَثْرَةٍ، أَوْ فَعِيلٍ ....

[إعمال صيغة المبالغة]

(و) الرابع من الأسماء العاملة عمل فعلها **(المثال)** ولو مثنى أو مجموعًا **(وهو ما حُوِّل للمبالغة)** والتكثير في الفعل[(١)] **(من)** وزن **(فاعل)** إلى واحد من خمسة أوزان:

أحدها: (إلى) وزن **(فَعَّال)** بفتح الفاء وتشديد العين، كـ«ضَرَّاب».

(و) ثانيها[(٢)]: ما ذكره بقوله: وإلى[(٣)] وزن **(فَعول)** بفتح الفاء، كـ«ضَروب».

وثالثها: ما ذكره بقوله: **(أو)** إلى وزن **(مِفعَال)** بكسر الميم، كـ«مِضراب» وتحويله إلى هذه الأوزان الثلاثة **(بكثرة)** ولهذا وافق جميع البصريين سيبويه على[(٤)] جواز إعمالها[(٥)].

ورابعها[(٦)]: ما ذكره بقوله: **(أو)** إلى وزن **(فَعِيل)** بفتح الفاء وكسر

---

(١) أي: في التنصيص على كثرة المعنى كمًّا أو كيفًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٦).

(٢) في (ج) «ثانيها».

(٣) في (ج) أو إلى.

(٤) في (ج) «إلى».

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤).

(٦) في (ج) «رابعها».

أَوْ فَعِلٍ بِقِلَّةٍ، نَحْوُ «أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ».

العين وبعدها ياء، كـ«ضريب».

وخامسها: ما ذكره بقوله: **(أو)** إلى وزن **(فَعِل)** بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء، كـ«ضَرِب» وتحويله إلى هذين الوزنين[1] **(بقلة)** ولهذا منع بعض البصريين إعمالها، ومنع الكوفيون إعمال الخمسة؛ لأنها لا تجاري الفعل وليس معناها كمعناه؛ إذ هي زائدة عليه بالمبالغة[2].

والصحيح جواز إعمالها حملًا على أصلها، وهو اسم الفاعل؛ لإفادتها ما يفيده مكررًا، ولورود السماع[3] بإعمالها، **(نحو)** ما حكاه سيبويه[4]: **(أما العسلَ فأنا شَرَّاب)**[5]، بنصب «العسلَ»، وهذا مثال للوزن الأول، وقد ذكرنا أمثلة الجميع والمشهور أن هذه المُثل لا تتفاوت في المبالغة.

وقيل: تتفاوت فـ«ضَروب» لمن كثر منه الضرب، وفعَّال لمن صار له كالصناعة، ومفعال لمن صار له كالآلة، وفعيل لمن صار له كالطبيعة،

---

(١) في (ب) المثالين.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤).

(٣) أي: السماع في النظم والنثر.

(٤) الكتاب (١/١١١)، وشرح ابن عقيل (٢/١١١)، وشرح ابن الناظم (٣٠٣).

(٥) ضمير المتكلم مبتدأ، و«شراب» خبره، وفيه ضمير مستتر يعود على المتكلم فاعل به، و«العسل» بالنصب مفعول مقدم بـ«شراب». انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٦٥).

....

وفَعِل لمن صار له كالعادة قاله في الارتشاف عن أبي[1] طلحة[2].

واعلم أن تثنية اسم الفاعل وجمعه وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهن في العمل والشروط. قال الله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨]، فـ«كاشفات» جمع كاشفة، وفاعلها مستتر فيها، و«ضره» مفعولها وهي معتمدة على المخبر عنه، وهو هن، وقال الله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فـ«الذاكرين»[3] جمع ذاكر، وفاعله مستتر فيه، والجلالة منصوبة به، ولا يحتاج إلى شرط لاقترانه بأل[4].

خاتمة

يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو العامل[5] أن ينتصب به وأن ينخفض[6] بإضافته إليه للتخفيف وقد قرئ في السبع بالنصب والخفض: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣]، و﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨]، فالنصب على المفعولية والخفض بالإضافة[7].

---

(١) في (ب) و(ج) «ابن».
(٢) الارتشاف لأبي حيان (٢/٤٣٦).
(٣) في (ب) وقال تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فالذاكرين.
(٤) ا. نظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤).
(٥) في (ب) و(ج) «يتلو الوصف العامل».
(٦) في (ج) «يخفض».
(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩).

واسْمُ المَفْعُول، كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ. وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ، وَهُمَا كَاسْمِ الفَاعِلِ.

[إعمال اسم المفعول]

(و) الخامس[1] من الأسماء العاملة عمل فعلها **(اسم المفعول)** وهو ما دل على حدث ومفعوله، فخرج بمفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والأفعال الدالة على الأحداث[2].

ويكون من الثلاثي المجرد، **(كمضروب)**، **(و)** من المزيد فيه، نحو: **(مكرَم)** بفتح الراء، ومن الرباعي المجرد كمدحرَج، ومن المزيد فيه، كـ«متدحرج».

(ويعمل عمل فعله) المبني للمفعول فيرفع[3] نائب الفاعل[4] نحو: جاء المضروب عبدُهُ، فترفع «العبد» بـ«مضروب» على أنه نائب مناب فاعله، كما تقول: جاء الذي ضُرب عبدُه.

(وهما[5]**)** أي: المثال واسم المفعول **(كاسم الفاعل)** في أن كلًّا منهما إن كان مقرونًا بأل عمل مطلقًا، نحو: جاء القَوَّام الليلَ بنصب

---

(١) في (ج) «الخامس».

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٢).

(٣) في (ج) «فترفع».

(٤) في (ب) الرباعي المجرد فيرفع نائب الفاعل.

(٥) في النسخة المطبوعة: وهو. (٢٤).

....

«الليل»، والمضروب أبوه أمس أو الآن أو غدًا، وإن كان مجردًا منها فلابُدَّ أن يعتمد على ما تقدم، وأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، مثال المثال المجرد المعتمد على المخبر عنه: زيد مضروب عبدُه[1] برفع «عبدُهُ».

فإن أردت الماضي في المثال الأول جررت عمرًا بالإضافة وإن[2] أردته في المثال الثاني قلت: زيد مضروب العبد بإضافة مضروب إلى العبد.

وينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بإضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى[3]، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول، ونصب الاسم المرفوع به على التشبيه بالمفعول[4]، تقول: الوَرِعُ محمودة مقاصده بالرفع، ثم تحول الإسناد عن المرفوع إلى الضمير المضاف إليه، ومن[5] الهاء، فيستتر في محمود، ويعوض منه بعد أن تنصب المقاصد تجرها، وتقول[6]: الورع محمود المقاصد بالجر بعد ثلاثة أعمال[7].

(١) في (ج) زيد ضروب عمرًا، ومثال اسم المفعول المعتمد المجرد على المخبر عنه زيد مضروب عبده.

(٢) في (ب) و(ج) «وإن»، وفي (أ) بأن.

(٣) أي: من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الإضافة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣٠٢/٢).

(٤) إذا لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه، لأنه عينه في المعنى فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه.

(٥) في (ب) و(ج) «وهو».

(٦) في (ب) و(ج) «فيستتر في محمود ويعوض منه أل على رأي الكوفيين فتنصبه، وتقول: الورع محمود المقاصد بالنصب ثم أن تنصب المقاصد وتجرها وتقول».

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٤/٢).

وَالصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ: بِاسْمِ الفَاعِلِ المُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ، ....

[إعمال الصفة المشبهة]

(و) السادس من الأسماء العاملة عمل فعلها (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد) إنما شبهت به لأنها تؤنث وتثنى وتجمع، تقول في حسن: حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحِسَان[(١)] كما يؤنث ويثنى ويجمع تقول في ضارب[(٢)]: ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون[(٣)] فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل، واقتصرت[(٤)(٥)] على واحد؛ لأنه[(٦)] أقل درجات المتعدي وكان أصلها[(٧)] أن لا تعمل النصب؛ لمباينتها الفعل؛ لدلالتها على الثبوت، ولكونها مأخوذة من فعل قاصر، ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحدٍ عملت عمله[(٨)]، فَعُلِمَ أنه لابُدَّ في عملها من

---

(١) في (ب) و(ج) «وحسنات».

(٢) في (ب) و(ج) «في ضارب تقول».

(٣) في (ب) و(ج) «وضاربون وضاربات».

(٤) في (ج) واقتصر.

(٥) أي: في العمل والتعدي.

(٦) أي: الواحد.

(٧) أي: الصفة المشبهة.

(٨) ولا يلزم من كونها شبيهة باسم الفاعل أنها مساوية له؛ لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به، ولذا كان المنصوب بعد اسم الفاعل منصوبًا على أنه مفعول به حقيقة، وهي ناصبة له على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، أو على التمييز إن كان نكرة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٨٤).

وَهِيَ الصِّفَةُ المَصُوغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِفَادَةِ الثُّبُوتِ، كَحَسَنٍ وَظَرِيفٍ و .....

الاعتماد على واحد مما مر؛ لأنه إذا شرط في اسم الفاعل الذي شبهت به ففيها أولى.

[تعريف الصفة المشبهة]

(وهي الصفة) الدالة على حدث وصاحبه (المصوغة) من فعل قاصر (لغير تفضيل[1] لإفادة الثبوت) وهي[2] نسبة الحدث إلى موصوفها[3] دون إفادة الحدوث والتجدد، فإذا قلت: زيد حسن، فمعناه إثبات الحسن له واستمراره لا أنه متجدد حادث، ولما كان تشبيهها باسم الفاعل يوهم أنها لا تفارقه نبه بقوله: (كحسن وظريف) أنها تكون غير مجارية للمضارع في حركاته، وهو الغالب[4] في المبنية من الثلاثي، كحَسُنَ وجَمِيل وضخم وملآن؛ فإنها ليست مجارية لـ «يحسن ويجمل ويضخم ويملأ»[5] ففارقت[6] في ذلك.

(و) مجارية عليه في[7] حركاته وسكناته، والمراد تقابل حركته[8]

(١) خرج بقوله: (المصوغة لغير تفضيل) اسم التفضيل.

(٢) في (ب) وهو.

(٣) خرج بذلك اسم الفاعل والمفعول والمثال؛ لأنها للحدوث.

(٤) في (ب) و(ج) «حركاته وسكناته وهو الغالب».

(٥) في (ب) ويجمل ويملأ.

(٦) في (ب) و(ج) «ففارقته».

(٧) في (ج) «مجارية عليه في».

(٨) في (ب) و(ج) «حركة».

طَاهِرٍ وَضَامِرٍ. وَلَا يَتَقَدَّمَهَا مَعْمُولُها، ....

بحركة، وسكون بسكون، لا تقابل بعينها[١] فلا ينتقض[٢] بداخِل ويدخُل؛ فإن[٣] ثالث الأول مكسور، وثالث الثاني مضموم، ولا بقائم ويقوم؛ لأن حركة ثاني «يقوم» منقولة من ثالثه، والأصل «يقوم»، كـ«يدخل» فنقلت لعلة تصريفية.

وسواء كانت[٤] مصوغة من ثلاثي أم من غيره، فالثلاثي: **(طاهر)**[٥] القلب **(وضامر)** البطن، وغير الثلاثي نحو: مستقيم الرأي، ومعتدل القامة؛ فإنها مجارية لـ «يطهر» و«يضمر» و«يستقيم» و«يعتدل» فوافقته في ذلك، وتفارقه أيضًا بأنها للزمن الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل، وهو يكون[٦] للأزمنة الثلاثة.

(و) تفارقه أيضًا بأنها **(لا يتقدم معمولها)** المنصوب عليها؛ لضعفها؛ لأنها فرع في العمل عن اسم الفاعل الذي هو فرع في العمل عن الفعل[٧] وفرع الفرع لا يساوي الأصل[٨] غالبًا، فلا تقول: «زيد وجهَهُ حسن»

---

(١) في (ب) و(ج) «تقابل حركة بعينها».

(٢) في (ب) تنتقض.

(٣) في (ج) «وإن».

(٤) في (ب) و(ج) «أكانت».

(٥) في (ج) «فالثلاثي نحو: طاهر».

(٦) في (ج) «وهو أن يكون».

(٧) في (ج) «الفاعل».

(٨) في (ب) و(ج) «أصله».

وَلَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا، وَيُرْفَعُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ، ....

بنصب الوجه، بخلاف اسم الفاعل، فإنك تقول فيه: زيد أخاه ضارب، وبأنها تصاغ من الفعل القاصر دون المتعدي، وهو يصاغ منهما، وبأنها لا يفصل بينها وبين معمولها ولو بظرف أو عديله، وبأنها لا يراعى معمولها[١] محل بالعطف وغيره، وبأنها لا تعمل محذوفة.

(و) بأنه (لا يكون) معمولها (أجنبيًّا)، فلا تقول: زيد حسن عمل عمرًا[٢]، بل يجب أن يكون سببيًّا، والسببي هو المتصل بضمير موصوفه لفظًا نحو: زيد حسن وجهه[٣]، أو تقديرًا، نحو: زيد حسن وجهًا[٤]، أي: منه، أو المتصل بما يقوم مقام الضمير وهو أل، نحو: حسن الوجه؛ لأن «أل» قائمة مقام الضمير، وتفارقه في أشياء كثيرة لا نطيل بذكرها[٥].

(و) لمعمولها بالنسبة لعملها فيه ثلاث حالات:

إحداها: أنه (يرفع) نحو: مررت برجلٍ حَسَنٌ وجهُه، وذلك على وجهين أحدهما (على الفاعلية[٦]) وهو متفق عليه، وحينئذ فالصفة خالية

---

(١) في (ب) و(ج) «لمعمولها».

(٢) في (ب) و(ج) «زيد حسن عمرًا».

(٣) فـ: وجهه: معمول «حسن» وهو سببي؛ لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد.

(٤) في (ب) بذكره.

(٥) فـ: وجهًا معمول «حسن» وهو سببي؛ لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى، أي: وجهًا «منه»، أي: من زيد.

(٦) قوله: (على الفاعلية.... إلخ) هذا مذهب الجمهور، وقيل: الفاعل بها ضمير مستتر يعود على الموصوف، والاسم الظاهر بعدها مرفوع على البدلية من ذلك الضمير. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٠).

وَالبَدَلِيَّةِ، وَيُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ التَّشْبِيهِ بِالمُفْعُولِ بِهِ، وَالثَّانِي يَتَعَيَّنُ فِي المَعْرِفَةِ، وَيُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ.

من الضمير لأنه لا يكون للشيء[1] فاعلان.

(و) الثاني على (البدلية[2]) من ضمير مستتر في الوصف، أجاز ذلك الفارسي[3]، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠] فقدر في «مفتحة» ضميرًا مرفوعًا على النيابة عن الفاعل، وقدر الأبواب مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل[4].

(و) ثانيها: أنه (ينصب) وذلك على وجهين:

أحدهما: (على التمييز) نحو: زيد حسنٌ وجهًا، (أو) على (التشبيه بالمفعول به)، كزيد حسن الوجه أو وجهه، (و) هذا (الثاني) وهو التشبيه بالمفعول (متعين[5] في المعرفة)، وهو الوجه ووجهه، ولا يجوز نصبه على التمييز؛ لأنه لا يكون إلا نكرة كما تقدم[6].

(و) ثالثها: أنه (يخفض[7] بالإضافة) أي: بسببها؛ لأن الراجح أن

---

(١) في (ج) «الشيء».

(٢) في النسخة المطبوعة: أو الإبدال.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩).

(٤) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٣٠٥).

(٥) في النسخة المطبوعة للمتن: يتعين. (٢٤).

(٦) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٣٠٥).

(٧) في (ج) «وثالثها يخفض».

. . . .

الخفض بالمضاف، نحو: حسن الوجه.

وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففي الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية[1].

خاتمة

للصفة مع كل من الرفع والنصب والخفض حالات. إما أن تكون[2] نكرة أو معرفة، مقرونًا بأل فهذه ستة حالات، وكل واحد من هذه الستة للمعمول معه ست حالات، لأنه إما بأل كالوجه، أو مضاف[3] لمضاف للضمير كـ«وجه أبيه»، أو مجرد بأل[4] والإضافة، كـ«وجه» إلى المجرد[5] من أل والإضافة كـ«وجه أب» فحصل من ذلك ست وثلاثون صورة حاصلة من ضرب ستة في مثلها، وهي ضربان: جائز وممتنع، فالجائز اثنان وثلاثون صورة، والممتنع أربع، وهي أن يكون[6] الصفة بـ«أل» والمعمول مخفوض مجرد منها ومن الإضافة إلى ثالثها[7] كـ«الحسن وجهه، أو الحسن

---

(١) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٣٠٥).

(٢) في (ج) «يكون».

(٣) في (ب) و(ج) «مضاف لما فيه أل كوجه الأب أو مضاف للضمير كوجهه أو مضاف».

(٤) في (ب) و(ج) «من أل».

(٥) في (ب) و(ج) «أو مضاف إلى المجرد».

(٦) في (ج) «تكون».

(٧) في (ب) و(ج) «تاليها».

....

وجه أبيه» أو الحسن وجه، أو الحسن وجه أب، وإنما امتنع الخفض فيها لامتناع إضافة ما فيه أل لشيء من ذلك، أو لأن[1] الإضافة في هذه الصور الأربع لم تفده تعريفًا كما في نحو: غلام زيد، ولا تخصيصًا، كما في نحو: غلام رجل، ولا تخفيفًا، كما في نحو: حسن الوجه، وأوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربع عشرة ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة، وبين ذلك وهو إنما يليق بالمطولات فلا نطيل بذكره.

** ** **

(١) في (ب) و(ج) «ولأن».

واسْمُ التَفْضِيلِ: وَهُوَ الصِّفةُ الدَّالّـةُ عَلَى المُشارِكَةِ وَالزِّيادَةِ كَأَكْرَمَ، وَيُسْتَعْمَلُ بِمِنْ ....

[إعمال اسم التفضيل]

(و) السابع[١] من الأسماء العاملة عمل فعلها (اسم التفضيل وهو الصفة) هذا كالجنس شامل له ولغيره، (الدالة[٢] على المشاركة والزيادة) لصاحبها على غيره في أصل الفعل، فصل مخرج لما عداه، وحذفت الهمزة من خير وشر للتخفيف، فأصلهما «أخير» و«أشر» بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة ﴿مَّنِ ٱلْكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾ [القمر: ٢٦][٣].

ويصاغ من الفعل الثلاثي، (كأكرم)[٤] في قولك: زيد أكرم من عمرو، فإنه صفة دالة على مشاركتهما في العلم[٥] وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب التعجب بيان شروط ما يصاغ منه اسم التفضيل.

- وله بالنسبة إلى مطابقته لموصوفه وعدمها أربع حالات:

أحدها: أن يكون مجردًا من أل والإضافة، (و) حينئذٍ (يستعمل بمن)

---

(١) في (ج) «والسابع».

(٢) في (ب) و(ج) «ولغيره، وقوله الدالة».

(٣) والقراءة المستشهد بها قرأها أيضًا قتادة وأبو حيوة. انظر البحر المحيط ٨/١٠٨، والكشاف (٤/٣٩)، والمحتسب (٢/٢٩٩).

(٤) في (ج) «الثلاثي اللازم كأكرم».

(٥) في (ب) و(ج) «الكرم، ومن المتعدي كأعلم في قولك زيد أعلم من عمرو؛ فإنه صفة دالة على مشاركتهما في العلم».

. . . .

جارة للمفضل عليه، فيفرد ويذكر، سواء أكان موصوفه مفردًا مذكرًا، أو غيره، نحو: زيد أعلم من بكر، والزيدان أفضل من بكر، والزيدون أورع من عمرو، وهند أعلم من بكر، والهندان أنفع من خالد، والهندات أكرم من عمرو.

ولا يجوز غير ذلك قال الله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] إلى قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤]، فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين، وفي الثانية مع الجمع.

و«مِن» هذه عند ابن مالك للمجاوزة[(١)] وإن لم يصح في موضعها عن لمانع منع من ذلك وهو الاستعمال فإن «أفعل مِن» لا[(٢)] يصاحب من حروف الجر إلا «مِن» خاصة[(٣)].

وقد تحذف مع مجرورها للعلم بهما نحو: ﴿وَٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧] أي: من الأولى[(٤)(٥)].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/١٣٥، ١٣٦).

(٢) في (ج) «أفعل لا».

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٩٧).

(٤) أي: من الحياة الدنيا التي هي الأولى.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٩٧).

وَمُضَافًا لِنَكِرَةٍ فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ، وَبِأَلْ فَيُطَابِقُ، ....

(و) ثانيها[1]: أنه يستعمل (مضافًا لنكرة[2] فيفرد ويذكر) سواء أكان[3] مسندًا إلى مؤنث، أو مثنى أو مجموع، نحو: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين، والهندات أفضل نسوة[4]، بإفراد الوصف وتذكيره في الكل، ولكن يجب في النكرة كونها من جنس ما قبلها[5] مع مطابقتها[6] كما مثلنا، ولا يرد قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١]، إذ التقدير أول فريق كافر به، ولولا ذلك لقيل: أول كافرين[7].

(و) ثالثها: أنه يستعمل مقرونًا (بأل فيطابق) موصوفه وجوبًا، نحو:

---

(١) في (ب) «والآخرة خير وأبقى من الأولى»، وفي (ج) «﴿وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧]، وثانيها».

(٢) في (ب) فالنكرة.

(٣) في (ج) «كان».

(٤) إذ قصد ثبوت المزية للأول على جنس المضاف إليه، واحدًا واحدًا، أو اثنين اثنين، أو جماعة جماعة، والمعنى: زيد أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلًا رجلًا، والزيدان أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلين رجلين، والزيدان أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجالًا رجالًا، وهند أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأة امرأة، والهندان أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأتين امرأتين، والهندات أفضل من جميع النساء إذا فضلن نساء نساء.. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٠١/٢).

(٥) في (ب) و(ج) «قبله».

(٦) في (ج) «مطابقتها له».

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٠١/٢).

ومُضَافًا لِمَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ، وَلَا يَنْصِبُ ....

جاء زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات[1].

(و) رابعها: أنه يستعمل **(مضافًا لمعرفة) (فـ)** فيه **(وجهان)** المطابقة وعدمها وهو الأفصح، نحو: الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند أفضل النساء، والهندان أفضل النساء، والهندات أفضل النساء، وإن شئت طابقت نحو: الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلوا القوم، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندات فضليات النساء، وورد القرآن الكريم بالوجهين فقال أعز من قائل: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ[2] ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٩٦]، بالإفراد.

وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣][3][4]، فجمع أكبر، وقال: أكابر مطابقة لموصوفها.

واعلم أن اسم التفضيل ينصب التمييز والحال والظرف، **(ولا ينصب)**

---

(١) انظر: البهجة المرضية شرح الألفية للسيوطي (١٢٥).

(٢) «أحرص» بفتح الصاد مفعول ثان «لتجدن»، و«هم» مفعول أول، ولو طابقه لكسرت الصاد، فيكون جمع تصحيح حذفت نونه للإضافة وياءه للساكنين، وبقيت الكسرة قبلها. انظر: حاشية الخضرة على ابن عقيل (٧٦/٢).

(٣) الشاهد في الآية: إضافة أكابر لمجرميها مع مطابقته لموصوفه المقدر أي: قومًا أكابر.... إلخ. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٧٦/١).

(٤) البهجة المرضية شرح الألفية (١٢٥).

المُفْعُولَ مُطْلَقًا، وَلَا يَرْفَعُ فِي الغَالِبِ ظَاهِرًا ....

أفعل التفضيل المصدر، ولا **(المفعول)** ولا معه ولا به على الأصح **(مطلقًا)** أي: سواء أكان ظاهرًا أم غيره، بل يصل إليه بالباء، نحو: زيد أعرف بالفقه، وأجهل بالنحو، وباللام، نحو: بكر أبذل للمعروف، وأوعى للعلم، ولهذا قالوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٥] إن مَن ليست مفعولًا بأعلم لأنه لا ينصب المفعول ولا مضافًا إليه؛ لأن أفعل بعض ما يضاف إليه فيكون التقدير أعلم المضلين، بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم، أي: يعلم من يضل[١].

ويرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة، نحو: زيد أفضل، ففي «أفضل» ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى[٢] زيد[٣].

(ولا يرفع في الغالب) اسمًا **(ظاهرًا)** ولا ضميرًا منفصلا لكونه ليس له فعل بمعناه ويرفعهما في لغة قليلة حكاها سيبويه[٤]، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، أو أفضل منه أنت بخفض أفضل[٥] بالفتحة على أنه صفة لرجل، وبرفع الأب أو أنت على الفاعلية بـ«أفعل» على معنى فاقه في

(١) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٣٠٧).

(٢) في (ج) «على».

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٠٣/٢).

(٤) الكتاب لسيبويه (٢٦/٢).

(٥) في (ج) حكاها سيبويه بخفض أفضل.

إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الكُحْلِ.

الفضل أبوه، أو أنت، وأكثر العرب يوجب[(١)] رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم، وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر، وفاعل أفضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض[(٢)] نعت لرجل، ورابطها الضمير المجرور بمن[(٣)] **(إلا[(٤)] في مسألة الكحل)** فيرفعهما إجماعًا؛ لأنه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه، وضابطها أنه[(٥)] يكون في الكلام نفي أو استفهام أو نهي بعده اسم جنس[(٦)] موصوف باسم التفضيل بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين، فإن ذلك الاسم يرفع باسم التفضيل[(٧)] فاعلًا له، نحو قول العرب: ما رأيت رجلًا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد، وقول الشاعر[(٨)]:

---

(١) في (ج) «توجب».

(٢) في (ج) «جر».

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٠٣، ١٠٤).

(٤) في (ج) «المجرور إلا».

(٥) في (ج) «أن».

(٦) هذا القيد اعتبره ابن مالك وابن الحاجب ليعتمد عليه ويقوى على رفع الظاهر، ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل؛ لضعفه عنه، ولذا لا ينصب المفعول به. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٧٩).

(٧) في (ج) «باسم التفضيل بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فإن ذلك الاسم يرفع باسم التفضيل فاعلًا له نحو».

(٨) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٣٣٦)، وشرح شذور الذهب (٤١٦)، وشرح عمدة الحافظ (٧٧٣)، وشرح قطر الندى (٢٨٢)، وهمع الهوامع (٢/١٠٢).

. . . .

مــا رَأَيْــتُ امــرَأً أَحَــبَّ إِلَيْــهِ البَـذْلُ مِنْـهُ إِلَيْـكَ يـا ابْـنَ سِـنانِ

وهل رأيت رجلًا أحسنَ[(١)] في عينيه الكحل منه في عين زيد، أفعل[(٢)] تفضيل، وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفي أو استفهام، ومرفوعه الكحل، وهو أجنبي من الموصوف؛ لكونه لم يتصل بضميره، و«الكحل» مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين[(٣)]، فباعتبار كونه في عين زيد فاضل، وباعتبار كونه في عين غيره مفضول، والمعنى أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غير زيد من الرجال[(٤)].

ومثال النهي «لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك»، فـ«الخير» مرفوع على الفاعلية بـ«أحب»؛ لأنه مفضل على نفسه باعتبار المخاطب وغيره، وهذه المسألة أفردت بالتأليف، فلا يليق بهذا المختصر طول الكلام فيها، وفيما ذكرناه كفاية لمن وفقه الله تعالى.

(١) أي: بالنصب.

(٢) في (ب) و(ج) «فأحسن أفعل».

(٣) أي: كعين زيد والعين الآخرى فالمفضل والمفضل عليه شيء آخر لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر، وهذا القيد يغني عما قبله؛ لأن غير الأجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات، وإنما اعتبر ذلك ليضعف أفعل بخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضلين بالذات فيقوى النفي على إخراجه أيضًا إلى معنى الفعل حتى يعمل عمله، بخلاف ما إذا جرى على أصله كما رأيت رجلا أحسن منه أبوه، فلا يقوى النفي على ذلك؛ لقوة أفعل حينئذٍ. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٧٩).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٠٤).

بَابُ
التَّوابِعِ

يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ:

(باب: التوابع)

التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لما قبلها كما قال: **(يتبع ما قبله في إعرابه)** لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا **(خمسة)**: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل، وجه الحصر(١) في الخمسة أن(٢) التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أو لا، الأول عطف النَّسَق، والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا، الأول البدل، والثاني إما أن يكون بألفاظ مخصوصة(٣) أو لا، الأول التوكيد، والثاني إما أن يكون بالمشتق أو لا، الأول(٤) النعت، والثاني عطف البيان(٥).

(١) **قال زكريا**: دليل الحصر فيها استقرائي، وقد يقال هو عقلي، بأن يقال: التابع إن توسط بينه وبين متبوعه حرف عطف فهو عطف النسق، وإلا فإن رفع المجاز فهو التوكيد، وإلا فإن كان بينه تكرار العامل فهو البدل، وإلا فإن وضح متبوعه مع جموده فهو عطف البيان، وإلا فهو النعت. الدرر السنية (٢/٧٢١).

(٢) في (ج) لأن.

(٣) في (ب) الأول عطف النسق، والثاني إما أن يكون بألفاظ مخصوصة.

(٤) في (ج) فالأول.

(٥) التسهيل لابن مالك (٣/١٠٧)، وانظر: التصريح على التوضيح (٢/١٠٧).

. . . .

[عامل التابع]

والعامل في التابع هو العامل في المتبوع، وهو اختيار ابن مالك[1]، وخص الجمهور ذلك بغير البدل، وقالوا: إن العامل فيه محذوف، وجزم به المصنف في شرح الشذور[2]، مع أنه تبع ابن مالك في بعض كتبه.

ولا يجوز تقدم التابع على متبوعه، ولا الفصل بينهما بأجنبي، وإذا اجتمعت هذه الخمسة يُبدأ منها بالنعت، ثم بالبيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق[3].

** ** **

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٣٠)، انظر: الارتشاف (٢/٥٩٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٠٧)، الدرر السنية لزكريا (٢/٧١٢)، شرح الأشموني (٣/٥٨)، شرح المرادي على الألفية (١/٥٥٨).

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام (٤٣٢).

(٣) التسهيل لابن مالك (٣/١٠٧)، وانظر: التصريح على التوضيح (٢/١٠٧).

النَّعتُ، وَهُوَ التَّابِعُ المُشْتَقُّ أَوِ المُؤَوَّلُ بِهِ المُبَايِنَ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ، ....

[النعت]

فلما كان يُبدأ بالنعت عند الاجتماع بدأ به المصنف فقال[1]: (النعت[2]) (و) حدَّهُ بأنه (هو التابع[3] المشتق، أو المؤول به)، أي: المشتق (المباين للفظ متبوعه) فـ«التابع» جنس يشمل التوابع الخمسة، و«المشتق[4] أو المؤول به»[5][6] فصل أخرج بقية التوابع؛ فإنها لا مشتقة ولا مؤولة به لكن التوكيد اللفظي قد يكون مشتقًّا، نحو: جاء زيد العالم العالم، فالأول صفة، والثاني توكيد له وهو مشتق؛ لأنه اسم فاعل، فأخرجه بقوله: «المباين» فإن هذا مماثل للفظ متبوعه، فهو فصل ثان[7].

قال المصنف في شرحه: فإن قلت: قد يكون التابع المشتق غير نعت مثال ذلك في البيان والبدل قولُك: «أبو بكر[8] الصديق[9]، وقال عمر

---

(١) في (ج) بدأ به فقال.

(٢) النعت عبارة الكوفيين، والوصف والصفة عبارة البصريين، وهذه الثلاثة مترادفة على ما هو الحق. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١١).

(٣) قوله: (التابع) أي: التالي مطلقًا بقطع النظر عن كونه نعتًا أو غيره فاندفع ما اعترض به عن الشارح.

(٤) قوله: (المشتق) أي: ما دل على حدث وصاحبه.

(٥) في (ب) المؤول به، أي: المشتق أو المؤول به.

(٦) قوله: (المؤول به) أي: بالمشتق كإسم الإشارة وذي بمعنى صاحب وفرعها وأسماء النسب.

(٧) انظر: شرح ابن هشام على القطر (٣٠٩).

(٨) في (ب) و(ج) قولُك: «قال أبو بكر».

(٩) قوله: (الصديق) فعيل أي: كثير التصديق.

وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ أَوْ مَدْحٌ أَوْ ذَمٌّ ....

الفاروق[(١)]» وفي عطف النسق «رأيت كاتبًا وشاعرًا» قال: قلت: الصديق والفاروق وإن كانا مشتقين[(٢)]، إلا أنهما صارا لقبين على الخليفتين رضي الله عنهما لاحقين بباب الأعلام كزيدٍ وعمرٍو، وشاعر في المثال المذكور نعتٌ حذف منعوته، وذلك المنعوت هو المعطوف، وكذلك «كاتب» ليس مفعولًا في الحقيقة إنما هو صفة للمفعول، والأصل رأيت رجلًا كاتبًا ورجلًا شاعرًا[(٣)].

(وفائدته)

أي: النعت حقيقيًّا أو غيره (تخصيص) لمتبوعه إن كان نكرة، نحو: جاءني رجل تاجر في الحقيقي، وفي السببي تاجر أبوه، (أو توضيح) له إن كان معرفة، نحو: جاء زيد التاجر في الحقيقي، وفي السببي التاجر أبوه، واختلف في معنى الإيضاح والتخصيص، فقيل: الإيضاح رفع الاحتمال في المعارف، والتخصيص تقليل الاشتراك[(٤)] في النكرات، وقيل غير ذلك[(٥)]، (أو مدح) له نحو: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، (أو ذم) له: أعوذ[(٦)] بالله

---

(١) سمي بذلك لأنه قد فرق بِهِ بين الحق والباطل.

(٢) قوله: (مشتقين) أي: من التصديق والتفريق.

(٣) شرح قطر الندى لابن هشام (٣٠٩، ٣١١).

(٤) في (ب) والتخصيص الاشتراك.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٠٨/٢).

(٦) في (ب) و(ج) له نحو: أعوذ.

أَوْ تَرَحُّمٌ أَوْ تَوْكِيدٌ، وَيَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فِي وُاحِدٍ مِنْ أَوْجِهِ الإِعْرَابِ، وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، ....

من الشيطان الرجيم، (أو ترحم) عليه، أنا[1] عبدك المسكين، (أو توكيد) لما دل عليه المتبوع، نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أو للتعميم، نحو: إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، أو للتفصيل، نحو: مررت برجلين عربي وعجمي[2] أو للإبهام: تصدق[3] بصدقة قليلةٍ أو كثيرةٍ[4].

(ويتبع منعوته في واحد من وجوه[5] الإعراب) الثلاثة: الرفع والنصب والجر، (و) في واحد (من التعريف والتنكير) سواء أرفع النعت ضمير متبوعه، أم رفع ظاهرًا، تقول في التعريف: جاءني زيدٌ الفاضلُ[6]، برفعهما، ورأيت زيدًا الفاضلَ، بنصبهما، ومررت بزيدٍ الفاضلِ، بجرهما، وفي التنكير: جاءني[7] رجلٌ فاضلٌ، ورأيت رجلًا فاضلًا، ومررت برجلٍ فاضلٍ، فلا يجوز تخالفهما في الإعراب؛ لأن ذلك مخل بالتبعية، ولا تخالفهما في التعريف والتنكير؛ لأن التعريف يقتضي كون ذلك المعين

(١) في (ب) و(ج) عليه، نحو: اللهم أنا.
(٢) في (ب) وأعجمي.
(٣) في (ب) و(ج) للإبهام، نحو: تصدق.
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٠٨، ١٠٩).
(٥) في (ب) أوجه.
(٦) في (ب) العاقلُ.
(٧) في (ج) التنكير، نحو: جاءني.

ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفُرُوعِهِ، ....

مدلول[1] عليه بحسب تعيينه[2]، والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه[3] بحسب تعيينه[4]، فالجمع بينهما جمع بين النفي والإثبات، وهو محال[5]، فلا بد أن يتبعه في اثنين من خمسة: واحد من وجوه الإعراب وواحد من التعريف والتنكير.

(ثم إن رفع) النعت (ضميرًا مستترًا) عائدًا على المنعوت (تبع) منعوته أيضًا (في واحد من) أوجه (التذكير[6] والتأنيث، و) في (واحد من الإفراد وفروعه[7]) وهي التثنية والجمع، فهذان اثنان من خمسة أخر، فكملت له موافقة منعوته في أربعة من عشرة، نحو: جاءتني امرأةٌ كريمةٌ، ورجلٌ كريمٌ، ورجلانِ كريمان، ورجال كرام، ففي الوصف الجميع[8] ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتأنيث، والتثنية والجمع، وتقول في التعريف: جاءتني المرأة الكريمة، والرجلان

(١) في (ب) غير مدلول، وفي (ج) مدلولًا.
(٢) في (ج) تعينه.
(٣) في (ب) كون ذلك المعين مدلول عليه.
(٤) في (ج) تعينه.
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٠).
(٦) في (ج) من التذكير.
(٧) في (ج) وفرعيه.
(٨) في (ب) و(ج) الوصف في الجميع.

وَإِلَّا فَهُوَ كَالفِعْلَ، ....

الكريمان، والرجال الكرام[1]، (وإلا) بأن لم يرفع ضميرًا مستترًا، بل رفع اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا بارزًا (فهو) في التذكير والإفراد وفروعهما (كالفعل) الحال محله، فيفرد لرفعه ذلك، ولا يعتبر حال الموصوف في الإفراد والتذكير والتأنيث.

ويطابق السببي في تذكيره وتأنيثه، تقول في الوصف إذا رفع الظاهر؛ مررت برجلٍ قائمةٍ أمُّه بتأنيث قائمةٍ؛ لأنها مسندةٌ إلى الأم.

وإن كان الموصوف مذكرًا وبامرأة[2] قائمٍ أبوها بتذكير «قائم»؛ لأنه مسندٌ إلى الأب.

وإن كان الموصوف مؤنثًا، كما تقول في الفعل: قام أبوها، وتقول: مررت برجلين قائمٍ أبواهما، بإفراد قائمٍ.

وإن كان الوصف مثنى، كما تقول في الفعل: قام أبواهما، على اللغة الفصحى.

وتقول في جمع التذكير: مررت برجالٍ قائمٍ آباؤهم، بإفراد قائمٍ، وإن كان الموصوف جمعًا، كما تقول في الفعل: قام آباؤهم على اللغة الفصحى.

وأجاز جميع العرب جمع الصفة جمع التكسير[3] إذا كان الاسم

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٠).

(٢) في (ج) مذكرًا كما تقول في الفعل: قامت أمُّه، وبامرأة.

(٣) في (ج) تكسير.

وَالأَحْسَنُ «جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ» ثُمَّ «قَاعِدٌ» ثُمَّ «قَاعِدُونَ» ....

المرفوع بها جمعًا، ويجوز إفرادها وجمعها جمع تصحيح.

(و) لكن (الأحسن) في اللغات الثلاثة أن تجمعها جمع تكسير، نحو: (جاءني رجلٌ قعودٌ غلمانه، ثم) يليه (قاعدٌ) غلمانه بإفراده، (ثم) يلي إفراده (قاعدون) غلمانُه بجمعه جمع تصحيح.

تنبيه

الأشياء التي ينعت بها أربعة:

[النعت بالمشتق]

أحدها: المشتق، وهو: ما دل على حدثٍ وصاحبه، كضاربٍ ومضروبٍ وحسنٍ وأفضل[1].

[النعت بالجامد المشبه بالمشتق]

وثانيها[2]: الجامد المشبه للمشتق في المعنى، كاسم الإشارة، نحو: مررت بزيدٍ هذا، أي: الحاضر، وذي بمعنى صاحبٍ، نحو: ذي مال، واسم

(١) وإنما نعت بالمشتقات؛ لأن كلًّا منها مأخوذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المنعوت، فخرج من ذلك ما اشتق لزمان أو مكان، نحو: مرمى لزمان الرمي، أو مكانه، أو آلة، نحو: آلة، نحو: مفتاح فإنه لا ينعت بها، فلا ترد نقضا على قولهم المشتق. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٩٤).

(٢) في (ج) ثانيها.

. . . .

النسب[(١)] نحو: رجل دمَشقي، بفتح الميم[(٢)]، أي: منسوب إلى دمشق.

[النعت بالجمل]

ثالثها: الجمل بشرط أن يكون المنعوت منكرًا لفظًا ومعنى، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١][(٣)]، أو معنى لا لفظًا، وهو المعرف بأل الجنسية[(٤)]، نحو[(٥)]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي . . . .

(١) في (ب) و(ج) ذي مال، أي: صاحب مال، وأسماء النسب.

(٢) قال الأزهري: ويجوز الكسر. التصريح على التوضيح (٢/١١٤).

(٣) فجملة (تُرْجَعُونَ) في موضع نصب نعتًا لـ(يَوْمًا)، وهو نكرة لفظًا ومعنًى، والرابط بينهما الضمير المجرور بـ«في».

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥).

(٥) البيت من الكامل، وهو لرجل من بني سلول في الدرر (١/١٠)، شرح شواهد المغني (١/٣١٠)، الكتاب (٣/٢٤)، المقاصد النحوية (٤/٥٨)، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات (١٢٦)، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري (١٧١)، وبلا نسبة في الأزهية (٢٦٣)، الأشباه والنظائر (٣/٩٠)، أوضح المسالك (٣/٢٠٦)، خزانة الأدب (١/٣٥٧، ٣٥٨-٣/٢٠١- ٤/٢٠٧، ٢٠٨ -٥/٢٣، ٥٠٣ - ٧/١٩٧، ٩/١١٩، ٣٨٣)، الخصائص (٢/٣٣٨ - ٣/٣٣٠)، الدرر (٢/٤٦٢)، شرح ابن الناظم (٣٥١)، شرح شواهد المغني (٢/٨٤١)، مغني اللبيب (١/١٠٢ - ٢/٤٢٩، ٦٤٥)، همع الهوامع (١/٩ -٢/١٤٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٤)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٧٢٣)..

الشاهد فيه قوله: «اللئيم يسبني» حيث وقعت الجملة، وهي يسبني، نعتًا للمعرفة وهو قوله: «اللئيم». انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٣٠٧)..

وأن تكون الجملة مشتملة على ضميرٍ يربطها بالموصوف، إما لفظًا كما مر، أو مقدرًا، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لا تجزي فيه، وأن تكون خبرية أي: محتملة للصدق والكذب[١].

[النعت بالمصدر]

رابعها: المصدر، نحو: هذا رجل عدل، والنعت به كثير[٢]، ومع كثرته يقتصر فيه على السماع.

[القطع وأحكامه]

(ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها) بدونها[٣] عن موصوفها،

---

(١) الخبرية أي: محتملة للصدق والكذب. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٦).

(٢) ينعت بالمصدر بشروط: **أحدها:** أن لا يؤنث ولا يثني ولا يجمع، **الثاني:** أن يكون مصدر ثلاثيًا أو بزنة مصدر ثلاثي، **والثالث:** أن لا يكون ميميًا. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٦).

(٣) أي: بدون النعوت كالبسملة، فالمنعوت وهو الله أعرف المعارف فقد تعين بدون النعت، فيجوز في الرحمن الرحيم الجر على التبعية، والرفع على الخبرية والنصب على المفعولية، ويجوز القطع في أحدهما بالرفع أو النصب والإتباع في الآخر بشرط تقديم التابع، فإن قطعن الأول فلا يجوز في الثاني الإتباع؛ لئلا يلزم الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة الأجنبية، وللزوم القصور بعد الكمال؛ لأن القطع أبلغ في المعنى؛ لأن فيه تكثير الجمل؛ لأن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٠).

حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءً، ....

سواء كان[1] العلم[2] بذلك (حقيقة)، نحو: ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥]، (أو ادعاء) بأن ينزل منزلة المعلوم.

قال سيبويه في كتابه: وقد يجوز أن يقول[3]: مررت بقومك الكرام، يعني بالنصب، أو الرفع، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم، ثم قال: نزلتهم هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم[4]. انتهى.

ويجوز إتباعها كلها، وقطع البعض وإتباع البعض، بشرط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع.

[الاستغناء بالتثنية والجمع عن التفريق]

وإذا تعددت النعوت وكان المنعوت مثنى أو مجموعًا من غير تفريقٍ واتحد معنى النعت ولفظه استغني بالتثنية والجمع عن تفريقه بالعطف، نحو: جاءني رجلان فاضلان، ورجال فضلاء.

[وجوب التفريق في النعوت]

وإن اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم، أو لفظه دون معناه

---

(١) في (ب) و(ج) أكان.

(٢) في (ج) كان حد العلم.

(٣) في (ب) و(ج) تقول.

(٤) الكتاب لسيبويه (٢/٨١).

. . . .

كالذاهب والمنطلق، أو معناه[1] دون لفظه، كالضارب من الضرب بالعصي ونحوها، والضارب من الضرب في الأرض، أي: السير فيها[2] وجب التفريق بالعطف[3]؛ لأنه أصل التثنية والجمع، لكن بالواو خاصة؛ لأنها الأصل في ذلك، نحو: مررت برجالٍ شاعرٍ وكاتبٍ وفقيهٍ[4].

والشاعر: هو الذي يأتي بالكلام منظومًا، **والكاتب**: هو الذي يأتي منثورًا[5]، **والفقيه**: هو الذي صار الفقه له سجية[6].

وإذا تعددت النعوت واتحد لفظ النعت فإن اتحد معنى العامل وعمله جاز الإتباع، نحو: جاء زيدٌ، وأتى عمْروٌ الظريفان، وهذا زيدٌ، وذاك عمروٌ العاقلان، ورأيت زيدًا بعيني، وأبصرت خالدًا الشاعرين.

[أحكام القطع]

وجاز القطع وإن اختلفا في المعنى والعمل واللفظ، نحو: جاء زيدٌ،

(١) في (ج) أو في معناه.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٩).

(٣) يستثنى نعت الإشارة فلا يتأتى فيه التفريق، فلا يجوز: مررت بهذين الطويل والقصير، على النعت قاله سيبويه. الكتاب لسيبويه (٢/٨)، وانظر: الارتشاف لأبي حيان (٢/٥٨٩)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٠).

(٤) فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لـ «رجال».

(٥) في (ب) و(ج) يأتي به منثورًا.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٠).

. . . .

ورأيت عمرًا الفاضلين، واختلفا في المعنى والعمل، نحو: هذا ناصر زيدٍ، ومخذل عمرٍو العاقلين، أو اختلف المعنى فقط، نحو: جاء زيدٌ، ومضى عمروٌ الكاتبان، أو اختلف العمل فقط، كهذا مؤلم زيدٍ[1] ـ بالجر ـ وموجع عمرًا ـ بالنصب ـ الشاعران وجب القطع، ويمتنع الإتباع؛ لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى والعمل[2] على معمول واحد من جهة واحدة. أما إذا لم يُعلم الموصوف بدون صفته لم يجز قطعها؛ لتنزلها منه منزلة الشيء الواحد، نحو: مررت بزيدٍ التاجر الفقيه الكاتب، وكان يشارك زيدًا في اسمه ثلاثة من الناس، اسم كل واحد منهم زيد، واحد تاجر كاتب، والآخر تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتب، فلا يتعين «زيد» الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة، فيجب إتباعها كلها[3]، فإن[4] تعين بعضها[5] جاز فيما عدا ذلك البعض الإتباع والقطع.

وإذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتباع؛ لأجل التخصيص، وجاز في الباقي القطع سواء تعين مسماه بدونها أم لا؛ لأن المقصود من النعت التخصيص، وقد حصل بتبعية الأول.

(١) في (ب) وجاز القطع وإن اختلفا في المعنى والعمل واللفظ، نحو: هذا ناصر زيدٍ، ومخذل عمرٍو الكاتبان، أو اختلف المعنى فقط، كهذا مؤلم زيدٍ.

(٢) في (ب) و(ج) أو العمل.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٥).

(٤) في (ب) و(ج) وإن.

(٥) في (ب) ببعضها.

رَفْعًا بِتَقْدِيرِ هُوَ، وَنَصْبًا بِتَقْدِيرِ أَعْنِي أَوْ أَمْدَحُ أَوْ أَذُمُّ أَوْ أَرْحَمُ.

والقطع (رفعًا بتقدير هو) إذا كان منصوبًا أو مجرورًا، نحو: «الحمد لله الحميدُ» بالرفع على أنه خبر لمبتدأ[١] محذوف، والتقدير: هو الحميد، **(ونصبًا بتقدير: أعني)** في الإيضاح، **(أو أمدح)** في المدح، **(أو أذم)** في الذم، **(أو أرحم)** في الترحم، أو غير ذلك مما يناسب الصفة.

وإذا كان النعت المقطوع لمجرد ذم أو مدح وجب حذف المبتدأ إن رفعت النعت وقدرت هو، والفعل إن نصبت النعت، وقدرت في المدح أمدح، وفي الذم أذم، وفي الترحم أرحم.

وقال[٢] الشاطبي: وجملة النعت مستأنفة؛ لأن الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الإعراب[٣]. انتهى.

ووجه وجوب حذف الرافع والناصب أنهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك، كما فعلوا في النداء؛ إذ لو أظهروا العامل وقالوا: أدعو عبد الله مثلًا لخفي معنى الإنشاء، وتوهم كونه خبرًا مستأنفًا[٤].

وإن كان النعت لغير ذلك[٥] جاز ذكر العامل[٦]، تقول: مررت بزيدٍ

(١) في (ب) مبتدأ.
(٢) في (ج) قال.
(٣) المقاصد الشافية للشاطبي (٤/٦٥٣)
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٦).
(٥) أي: لغير المدح والذم والترحُّم.
(٦) وهو المبتدأ أو الفعل.

....

التاجر بالأوجه الثلاثة[1]، ولك[2] أن تقول: هو التاجر وأعني التاجر[3].

خَاتِمَةٌ

يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت إذا عُلِمَ لكن بكثرة في المنعوت، وبقلة في النعت، فمن حذف المنعوت قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الصافات: ٤٨]، أي: حور قاصرات الطرف.

ومن حذف النعت قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩][4]، أي: صالحةٍ[5]، وقول عباس بن مرداس[6]:

وَكُنْتُ فِي الحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ ... فَلَمْ أُعْطِ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ

(١) الجر على الإتباع، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، والنصب على المفعولية.

(٢) أي: ولك أن تظهر كلًّا من المبتدأ والفعل.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٢٦/٢).

(٤) فحذف النعت وبقي المنعوت أي: كل سفينة صالحة بدليل أنه قرئ كذلك، فإن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة، فلا فائدة فيه حينئذٍ.

(٥) في (ب) و(ج) أي: كل سفينةٍ صالحةٍ.

(٦) البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه (٨٤)، الدرر (٣٧٦/٢)، شرح ابن الناظم (٣٥٦)،، الدرر السنية (٧٣٢/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٢٩/٢)، شرح شواهد المغني (٩٢٥/٢)، المقاصد النحوية (٦٩/٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٢٢/٣)، الأشموني (٤٠١/١)، مغني اللبيب (٦٢٧/٢)، همع الهوامع (١٢٠/٢)..

....

أي: شيئًا طويلا[1]؛ لأن الواقع أنه أعطي شيئًا بدليل قوله: (ولم أمنع)، وسبب إنشاده ذلك أن النبي ﷺ حين أعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة أعطاه أباعر فسخطها، وزاد على ذلك أبياتًا أخر، فقال النبي ﷺ: **(اقطعوا لسانه عني)**[2] فزادوه حتى رضي.

والتُّدرأ ـ بضم التاء المثناة الفوقانية[3] وإسكان الدال المهملة وفتح الراء وبعدها همزة ـ القوة والعُدَّة[4].

** ** **

(١) في (ب) و(ج) طائلًا.

(٢) انظر: الخبر في الدرر (٣٠/١)، شرح شواهد المغني (٩٢٥/٢، ٩٢٦) التصريح على التوضيح (١٣٠/٢)، المقاصد النحوية (٦٩/٤، ٧٠).

(٣) في (ج) الفوقية.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (١٢٩/٢).

وَالتَّوْكِيدُ وَهُوَ إِمَا لَفْظِيٌّ نَحْوُ:

[التوكيد]

(و) الثاني[1] من التوابع: (التوكيد) في[2] المؤكِّد بكسر الكاف من إطلاق المصدر مرادًا به اسم الفاعل، ويقال فيه: التأكيد بالهمزة وبإبدال الهمزة[3] ألفًا، والواو أكثر، ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة[4].

(وهو) قسمان[5]:

أحدهما: ما ذكره بقوله (إما) توكيد (لفظي) وهو إعادة اللفظ الأول بعينه، أو بموافقه معنًى[6]، وكل منهما يكون في الاسم[7]، (نحو) قول الشاعر[8]:

(١) في (ج) (الثاني).
(٢) في (ب) و(ج) أي.
(٣) في (ج) ويقال فيه أيضًا التأكيد وبإبدال الهمزة.
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٢).
(٥) في (ب) استعماله وهو قسمان.
(٦) التسهيل لابن مالك (١٦٦).
(٧) **قال الصبان**: قوله: (الاسم) استثني الاسم المحذر إذا ذكر عامله فإنه لا يجوز أن يكرر؛ لئلا يجتمع العوض والمعوض منه؛ لأنهم جعلوا التكرار نائبًا عن الفعل، وعندي أنه يجوز تكراره توكيدًا، ولا يلزم الاجتماع المذكور؛ لأن جعلهم التكرار عوضًا عن الفعل في حالة الحذف لا حالة ذكره، فاعرفه فإنه متين. حاشية الصبان على الأشموني (٣/٨٠).
(٨) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه (٢٩)، انظر: خزانة الأدب (٣/٦٥، ٦٧)، شرح أبيات سيبويه (١/١٢٧) التصريح على التوضيح (٢/٢٧٩) شرح الشواهد=

أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـن لَا أَخَـا لَـهُ ....

ونَحْوُ:

.... أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

(أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـن لَا أَخَـا لَـهُ) كَسَـاعٍ إِلَـى الهَيْجَـاءِ بِغَيْـرِ سِـلَاحِ

فانتصاب «أخاك» الأول بتقدير: احفظ أو الزم أو نحوهما، و«أخاك» الثاني تأكيد للأول[1][2]، وقولك: حقيق جدير؛ فإنه بمعنى حقيق.

(و) يكون في الفعل، (نحو) قول الشاعر[3]:

فَـأَيْنَ إِلَـى أَيْـنَ النَّجَـاةُ بِبَغْلَتِـي (أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ)

تقدير البيت: فأين تذهب إلى أين النجاة ببغلتي، فحذف العامل في

= للعيني (١٩٢/٣)، الكتاب لسيبويه (٢٥٦/١)، الخصائص لابن جني (٤٨٢/٢)، شرح الكافية الشافية (١٣٨٠/٣)، همع الهوامع للسيوطي (٢٦/٢).

- **الشاهد فيه**: قوله: (أخاك) حيث نصبه على الإغراء أي: الزم أخاك، والتكرير للتأكيد، والهيجاء: الحرب، ويقصر، وهنا بالقصر.

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٧٩/٢).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الارتشاف (٦١٦/٢)، والأشباه والنظائر (٢٦٧/٧)، وأمالي ابن الشجري (٢٤٣/١)، وأوضح المسالك (١٩٤/٢)، وخزانة الأدب (١٥٨/٥)، والخصائص (١٠٣/٣، ١٠٩، والدرر (٢٥٥/٢، ٣٩٠/٢)، وشرح ابن الناظم (١٨٤)، وشرح الأشموني (٢٠١/١)، وشرح التسهيل (١٦٥/٢، ٣٠٢/٣)، وشرح قطر الندى (٢٩٠)، وشرح الكافية الشافية (٦٤٢/٢)، والمقاصد النحوية (٩/٣)، وهمع الهوامع (١١١/٢، ١٢٥).

ونَحْوُ:

لَا لَا أَبُــوحُ بِحُــبِّ بَثْنَــةَ إِنَّهَــا ....

أين الأول[1] والشاهد في قوله: (أتاك أتاك) فكرر الفعل والمفعول، و«اللاحقون» فاعل أتاك الأول، وأما الثاني فلا عامل[2] له؛ لأنه لم يؤت به للإسناد، بل لمجرد التوكيد[3]، وقولك: سكت صمت زيد؛ فإنه بمعنى السكوت.

(و) يكون في الحرف (نحو) قول الشاعر[4]:

(لَا لَا أَبُــوحُ بِحُــبِّ بَثْنَــةَ إِنَّهَــا) أَخَــذَتْ عَلَــيَّ مَوَاثِقًــا وَعُهُــودَا

فكرر حرف الجواب وهو «لا» مرتين، و«بَثْنَةَ» بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة اسم محبوبته[5].

وقولك: (أجل جير)[6] فإن جير بمعنى أجل هذا في الحرف

(١)ـ في (ب) في الأول.

(٢) في (ب) و(ج) فاعل.

(٣) انظر: شرح القطر لابن هشام (٣١٧).

(٤) البيت من الكامل، وهو لجميل بن الله بن معمر العذري في ديوانه (٥٨)، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٣٣٩)، والارتشاف (٢/٦١٦)، وخزانة الأدب (٥/١٥٩)، والدرر (٢/٢٩٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٣٨)، وشرح الأشموني (٢/٤١١)، وشرح قطر الندى (٢٩١)، والمقاصد النحوية (٤/١١٤)، وهمع الهوامع (٢/١٢٥)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤٣).

الشاهد فيه قوله: (لا لا) حيث كرر لا التي لنفي الجنس.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤٣).

(٦) قوله: (أجل جير) بمعنى نعم نعم.

....

الجوابي؛ فإن كان غير جوابي وجب أمران: أن يفصل بين الحرفين، وأن يعاد مع التوكيد إن كان مضمرًا[1]، نحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥]، فـ«أن» المفتوحة الثانية مؤكدة؛ لـ «أن» المفتوحة الأولى[2]، ووجب أن يعاد لفظ المتصل بالحرف، أو ضميره إن كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسمًا ظاهرًا نحو: إن زيدًا إن زيدًا فاضل[3]، أو إن زيدًا فاضل[4][5].

ويكون في الجملة كما في قول الشاعر المتقدم[6]:

.... احْبِسِ احْبِسِ

فإنه كرر الجملة؛ لأن الضمير المستتر في قوة الملفوظ به، فاحبس جملة.

---

(١) في (ب) و(ج) يعاد مع التوكيد ما اتصل مع المؤكد إن كان مضمرًا.

(٢) قوله: (بأن الأولى) أي: الواقعة مفعولًا ثانيًا لـ «يعد»، وفصل بينهما بالظرف وما بعده، وأعيد مع الثانية الضمير المتصلة به «أن» الأولى، وهو الكاف والميم، ووجب أن يعاد لفظ المتصل بالحرف المؤكَّد.

(٣) فـ«إن» الثانية مؤكدة، لـ«أن» الأولى، وأعيد مع «إن» الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بـ«إن» الأولى.

(٤) فـ«إن» الثانية مؤكده للأولى، وأعيد مع «إن» الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بـ«إن» الأولى.

(٥) في (ب) و(ج) إن زيدًا إنه فاضل.

(٦) سبق تخريجه.

....

وقولك: (قعدت جلست) فإن جلست بمعنى قعدت، والأكثر في الجملة اقترانها بالعاطف[1]، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤]، وقوله تعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤، ٣٥][2].

وتأتي بدونه[3] نحو قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: **(والله لأغزون قريشًا)**[4] ثلاث مرات[5]، وهل يجوز التوكيد فوق الثلاث أو لا؟ فيه خلاف، والمرجح الجواز[6].

ويجب ترك العاطف عند اللبس وإيهام التعدد، نحو: ضربت زيدًا، ضربت زيدًا، إذ لو[7] قيل: ثم ضربت زيدًا لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين[8].

---

(١) **قال الصبان:** وجعل الرضي الفاء كثم، ويؤيده: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤]: والمراد بتعاطف صورة؛ لأن بين الجملتين تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح علماء المعاني، ولأن حرف العطف ولو كان عاطفًا حقيقيًّا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٨١).

(٢) فالمؤكد في الآيات ما بعد ثم.

(٣) قوله: (بدونه) أي: بدون العاطف.

(٤) أبو داود في سننه (٣/٥٨٩).

(٥) أي: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كررها ثلاث مرات.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤١).

(٧) في (ب) نحو: ضربت زيدًا إذ لو.

(٨) قوله: (تكرر منك مرتين) تراخت إحداهما عن الأخرى، والغرض أنه لم يقع منك الضرب إلا مرة واحدة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤٣)

....

وإذا كان المؤكد اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصلًا منصوبًا، نحو[1] قوله ﷺ: **(أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل)**[2] فكرر الاسم الظاهر ثلاث مرات)[3].

وقوله[4]:

فَإِيَّـــاكَ إِيَّـــاكَ المِـــرَاءَ ....

فكرر الضمير المنفصل المنصوب مرتين[5].

وإن كان المؤكد ضميرًا منفصلًا مرفوعًا، جاز أن يؤكد به كل ضمير

---

(١) في (ب) و(ج) منصوبًا تكرر بحسب الإرادة من غير شرط نحو.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه (٣١٦/١)، والدارمي في سننه (١٣٧/٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٤٢/٢).

(٤) البيت من الطويل للفضل بن عبد الرحمن في أنباء الرواة (٧٦/٤)، وخزانة الأدب (٦٣/٣)، ومعجم الشعراء، وله أو للعزرمي في حماسة البحتري (٢٥٣)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢٨٦)، وأوضح المسالك (٣٣٦/٣)، والخصائص (١٠٢/٣)، ورصف المباني (١٣٧)، وشرح ابن الناظم (٤٣٢)، وشرح الأشموني (٤٠٩/٢)، وشرح المفصل (٢٥/٢)، والكتاب (٢٧٩/١)، وكتاب اللامات (٧٠)، واللسان (٤٤٠/١٤) «أيا»، ومغني اللبيب (٦٧٩)، والمقاصد النحوية (١١٣/٤، ٣٠٨)، والمقتضب (٢١٣/٣).

الشاهد فيه قوله: (فإياك إياك) حيث كرره للتأكيد، و(المراء) بكسر الميم المجادلة مفعوله. انظر: شرح الشواهد للعيني (٨٠/٣).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٤٢/٢).

وليس منه ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١].

متصل نحو: قمت أنت، وأكرمتك أنت، ومررت بك أنت[1].

وإن كان المؤكد ضميرًا متصلًا وصل بما وصل به مؤكده، نحو: عجبت منك عجبت منك[2].

[ما ليس من التوكيد]

(وليس منه)[3] أي: التوكيد اللفظي ما كرر في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ (دَكًّا دَكًّا)﴾ [الفجر: ٢١]؛ لأن معناه دكًّا بعد دك، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منثورًا[4].

---

(١) ووجه ذلك أن الضمير المتصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور؛ لأن أول أحوال الاسم الابتداء، وعامل الابتداء ليس بلفظٍ، فلم يكن بُدٌّ من انفصال ضميره.
وأما المنصوب والمجرور فلابد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به، فإذا احتجنا إلى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه احتجنا إلى ضمير منفصل، ولا ضمير منفصل في الأصل إلا ضمير الرفع، فاستعملناه في الجميع، كما اشترك الجميع في «نا»، نحو: قمنا، وأكرمنا، وغلامنا، وهو القياس؛ لأن أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد، كما في الأسماء الظاهرة، هذا تعليل السيرافي.
وبقي عليه أن يقول: واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حال التبعية؛ إذ المرفوع لا يتبع المنصوب، ولا المخفوض. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤٢، ١٤٣).

(٢) لا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغيبة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٨٢).

(٣) في (ب) عجبت منك وليس منه.

(٤) شرح قطر الندى لابن هشام (٣١٨).

و﴿صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، أَوْ مَعْنَوِيٌّ وَهُوَ بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ مُؤَخَّرَةً لَوْ إِنْ اجْتَمَعَتَا، ....

(و) لا ما كرر في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ (صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾)﴾ [الفجر: ٢٢]، لأن معناه أن ملائكة كل سماء ينزلون فيصطفون صفًّا بعد صف محدقين بالجن والإنس فليس الثاني في الآيتين[1] تأكيدًا، بل المراد به التكرير كما تقول: علمته النحو بابًا بابًا[2].

والقسم الثاني: ما ذكره بقوله **(أو معنوي وهو)** نوعان:

أحدهما: ما يؤكد به لرفع المجاز عن الذات **(بالنفس والعين)** خاصة، فإذا قلت: جاء زيد احتمل أن يكون الجائي خبره أو كتابه أو غلامه، فإذا قلت: نفسه أو عينه ارتفع الاحتمال[3].

ولك أن تؤكد بالنفس وحدها وبالعين وحدها، ولك أن تجمع بينهما بشرط أن تكون عنها أي: النفس **(مؤخرة[4] إن اجتمعتا)** في اللفظ نحو:

(١) في (ب) فليس في الآيتين.
(٢) شرح قطر الندى لابن هشام (٣١٨).
(٣) قوله: (الاحتمال) أي: رفع احتمال قوة المجاز لا أنه ارتفع المجاز من أصله؛ لأنه احتمال يكون توكيدا لمضاف محذوف وأن الأصل: جاء كتابُ الخليفة نفسه، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ولكنه مجاز قوي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣).
(٤) في (ب) بشرط أن تكون العين مؤخرة عنها أي: النفس. وفي (ج) بشرط أن تكون العين عنها أي: النفس.

وَيُجْمَعَانِ عَلَى أَفْعُلٍ مَعَ غَيْرِ المُفْرَدِ، ....

جاء زيد نفسه عينه؛ لأن النفس هي الجملة، والعين مستعارة لها.

(ويجمعان على) وزن (أفعُل) بضم العين جمع قلة وجوبًا على الأفصح (مع غير المفرد) وهو المثنى والمجموع، تقول في التثنية: جاءني الزيدان أنفسهما، أو أعينهما، أو أنفسهما، أعينهما[(١)].

ويجوز في غير الأفصح نفسهما عينهما بالإفراد، ونفساهما عيناهما بالتثنية[(٢)]، ويترجح إفرادهما على تثنيتهما عند ابن مالك[(٣)].

وفي الجمع جاء الزيدون، أو زيد وبكر وعمرو[(٤)] أنفسهم، أو أعينهم، أو أنفسهم أعينهم، ولا يجوز نفوسهم أو عيونهم أو نفوسهم عيونهم[(٥)].

وفي المفرد جاء زيد نفسه، أو عينه، أو نفسه عينه، وفي المؤنث جاءت هند نفسها، أو عينها، أو نفسها عينها، وفي جمعه[(٦)] جاءت الهندات أنفسهن، أو أعينهن، أو أنفسهن، أعينهن.

(١) هذه هي اللغة الفصحى. انظر: البهجة المرضية (١٣٠).

(٢) انظر: شرح الرضي (٣٦٩/٢)، شرح المرادي (٥٧٧/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٣٣/٢).

(٣) التسهيل (١٩).

(٤) في (ب) و(ج) وعمرو وبكر.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٣٣/٢).

(٦) في (ج) جاءت هند نفسها أو عينها وفي جمعه.

وَبِكُلٍّ لِغَيرِ المُثَنَّى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ، ....

وقد علم مما تقرر أنه لا بد من ضمير متصل بالعين والنفس مطابق للمؤكَّد بفتح الكاف[1] إلا في التثنية على الأفصح كما مر.

(و) **النوع الثاني** ما يؤكد به لدفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ويكون (**بكل**) وكذا بجميع وعامة مع قلة (**لغير المثنى**[2]) وهو الجمع والمفرد (**إن تجزَّأ**) ذلك الغير (**بنفسه**)، نحو: جاء القوم كلهم، أو جميعهم، أو عامتهم، (**أو**) تجزَّأ (**بعامله**) نحو: اشتريت العبد كله، أو جميعه، أو عامته.

ولا يجوز: جاء زيد كله؛ لأنه لا يتجزَّأ بذاته ولا بعامله، وإنما كان ذلك لدفع ما ذكر؛ لأنك إذا قلت: جاء القوم كلهم يحتمل أنك تريد بالقوم بعضهم كما في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩]، أي: بعضها وهو الأنامل، فلما قلت: كلهم اندفع ذلك الاحتمال.

ويجب اتصال كل وجميع وعامة بضمير المؤكد لفظًا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع، فليس من التوكيد ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، لعدم الضمير، ولو كان كذلك لقال: جميعَه[3].

وأيضًا التوكيد بجميع قليل كما مر، فلا يحمل عليه التنزيل كما قاله

---

(١) ليحصل الربط بين التابع والمتبوع. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٤).

(٢) في النسخة المطبوعة للمتن: مثنى. (٢٦).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٤)، الأشموني بحاشية الصبان (٣/٧٥).

وَبِكِلَا وَكِلْتَا لَهُ إِنْ صَحَّ وُقُوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقِعَهَ ....

المصنف في المغني[١]، بل جميعًا حال[٢] من ما الموصولة.

(و) يؤكد (بكلا وكلتا له) أي: للمثنى نحو: جاء الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، وإنما يؤكد بهما (**إن صح وقوع المفرد موقعه**) أي: موقع المثنى نحو: جاء الزيدان[٣] والمرأتان كلتاهما؛ فإنه يصح أن يكون المراد جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين، وأنه أطلق المثنى وأريد به واحدٌ، كما قال الله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] بتقدير يخرج من أحدهما، وهو البحر المالح، واللؤلؤ كبار الدر، والمرجان صغاره، بخلاف اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما؛ فإنه لا يصح؛ إذ[٤] الاختصام لا يكون إلا بين اثنين، ويدل على امتناع ذلك إطباقهم على منع جاء زيد كله؛ لعدم الفائدة[٥].

وما جرى عليه المصنف هو قول الأخفش وهشام والفراء وأبي علي، وذهب الجمهور إلى إجازته[٦] وتبعهم ابن مالك في التسهيل[٧] وهذا هو

(١) انظر: مغني اللبيب لابن هشام (٢/٥١٠).
(٢) قوله: (حال) بمعنى مجتمعًا إن قيل: الحالية تقتضي وقوع الخلق على ما في الأرض حالة الاجتماع وليس كذلك، وأجيب بأن «خلق» بمعنى قدر خلْقَ ذلك في علمه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٧٥).
(٣) في (ب) و(ج) الزيدان كلاهما.
(٤) في (ب) و(ج) لأن.
(٥) انظر: التصريح على التوضيح (٢/١٣٤).
(٦) انظر: التصريح على التوضيح (٢/١٣٤)، والارتشاف لأبي حيان (١/٦٠٨، ٦٠٩).
(٧) التسهيل (١٦٤).

وَاتَّحَدَ مَعْنَى الْمُسْنَدِ، وَيُضَفْنَ لِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ، وَبِأَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ وَجَمْعِهِمَا غَيْرَ مُضَافَةٍ، ....

الظاهر؛ لأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو: جاء القوم كلهم أجمعون[١].

(**واتحد معنى المسند**) إلى المؤكد، كما في: «قام الزيدان كلاهما»، ولا يؤكد بهما إن اختلف، فلا يقال: مات زيد وعاش عمرو كلاهما.

(**ويضفن**) أي: الألفاظ المقدمة من النفس والعين وغيرهما و(**لضمير**)[٢] يطابق (**المؤكد**)[٣] وجوبًا في الإفراد والتثنية وغيرهما كما مثلنا؛ ليرتبط به وليدل على من هو.

(**و**) يؤكد (**بأجمع**) للمفرد المذكر (**وجمعاء**) للمفرد المؤنث (**وجمعهما**) لجمعهما[٤] فجمع أجمع أجمعون، فيؤكد به جمع الذكور، وجمع جمعاء جُمَع بضم الجيم وفتح الميم، فيؤكد به جمع الإناث، ويؤكد أيضًا بأكتع وأبصع وأبتع للمفرد المذكر، وبمؤنث[٥] هذه الألفاظ للمؤنث، وبجمعها[٦] للجمع، وهذه الألفاظ يؤكد بها[٧] حال كونها (**غير مضافة**[٨])

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٢/١٣٤).

(٢) في (ج) لضمير.

(٣) في (ج) مطابق للمؤكد.

(٤) في (ج) وجمعهما فجمع أجمع.

(٥) في (ب) و(ج) وتؤنث.

(٦) في (ب) و(ج) وتجمعها.

(٧) في (ب) وهذه الألفاظ كلها يؤكد بها.

(٨) قوله: (غير مضافة) أي: لفظًا، وهي مضافة نية.

. . . .

لضمير المؤكد؛ لأنها إنما يؤكد بها غالبًا بعد كل وكل مضافة إلى ضمير المؤكد، وهذه تابعة لها، فلا يحتاج إلى إضافة. قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] [1].

وقد يؤكد بهن استقلالًا من أن يتقدم[2] عليهن كل، نحو قولك: جاء الجيش أجمع، والقبيلة جمعاء، والقوم أجمعون، والنساء جُمَع. قال تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢][3]، ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣].

ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء عند جمهور البصريين[4] استغناء بـ«كلا وكلتا» عن تثنية أجمع وجمعاء، كما استغنوا غالبًا عن تثنية[5] سِيٍّ بكسر السين المهملة وتشديد الياء عن تثنية سواء بالمد ، فقالوا: سيان ولم

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٧)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥).

(٢) في (ب) و(ج) من غير أن يتقدم.

(٣) قوله: (أجمعين) أجمعين توكيد لهم ولا يكون حالًا؛ لأن الحال نكرة، وألفاظ التوكيد كلها معارف بالإضافة الملفوظ به كما في نفس وعين وكل وجميع وكلا وكلتا وعامة، والمقدر كما في أجمع وفروعه على مذهب سيبويه من أن أجمع وما بعده تعرف بنية الإضافة، وقيل: تعريف هذه الألفاظ كتعريف علم الجنس، نحو: أسامة؛ لأن كلًّا منها علم على معنى الإحاطة فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة لتعريفها بنية الضمير. انظر: حاشية اب حمدون على شرح المكودي (٢/٢٥).

(٤) في (ج) عند البصريين.

(٥) في (ج) بتثنية.

وَهِيَ بِخِلَافِ النُّعُوتِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ الْمُؤَكِّدَاتُ، وَلَا أَنْ يَتْبَعْنَ نَكِرَة،

يقولوا سواءان إلا نادرًا[١].

[اجتماع ألفاظ التوكيد]

وإذا اجتمعت ألفاظ التوكيد وجب ترتيبها بأن تقدم كل ثم أجمع ثم أكتع ثم أبصع ثم أبتع، فيجوز أن تتعدد إذا أريد التقوية لكنها (**بخلاف**[٢] **النعوت**) المتعددة لمنعوت، فإنه يجوز فيها أن تتعاطف؛ لاختلاف المعاني.

[امتناع تعاطف المؤكدات]

(**ولا يجوز أن تتعاطف**) الكلمات (**المؤكدات**)، بل تذكر متتابعة دون فصل على الأصح؛ لاتحاد معناها[٣]، فنزلت منزلة الشيء الواحد، والعطف يقتضي المغايرة، فلا يقال: جاء زيد نفسه وعينه لما مر، ويقال في النعت: جاء زيد العالم والصالح والورع لما تقدم.

[امتناع قطع ألفاظ التوكيد وإتباعها لنكرة]

ولا يجوز قطع ألفاظ التوكيد، (**ولا أن يتبعن نكرة**) مطلقًا عند البصريين[٤]؛ لأن ألفاظ التوكيد معارف، فلا تجري على النكرات، فلا

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٤).

(٢) في نسخة المتن المطبوعة: وهي. (٢٦).

(٣) قوله: (لاتحاد معناها)؛ لأنها وإن تعددت عين المؤكد.

(٤) انظر: الإنصاف (٢/٤٥١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٨).

وَنَدَرَ:

.... يَـا لَيـتَ عِـدَّةَ حَـولٍ كلِّـهِ رَجَـبُ

يقال: جاء رجل نفسه، (وندر) أي: شذ قول الشاعر[(١)]:

لَكِنَّـــهُ شَــاقَهُ أَنْ قِيْـــلَ ذَا رَجَـــبُ (يَـا لَيـتَ عِـدَّةَ حَـولٍ كلِّـهِ رَجَـبُ)

فأكد «حولا» وهو نكرة، بخلاف النعت؛ فإنه كما يتبع المعرفة يتبع النكرة وقد تقدم الكلام عليه في بابه.

ووافق البصريين الكوفيون عند عدم إفادة النكرة، فإن أفادت جاز عندهم وعند الأخفش[(٢)]، وهذا هو الصحيح لورود السماع به[(٣)]، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد النكرة زمنًا محدودًا، وهو ما كان موضوعًا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم وأسبوع وشهر وحول[(٤)].

(١) عجز بيت من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٢/٩١٠).
الشاهد فيه قوله: (حول) حيث أكده بلفظ كل، والحال أنه نكرة وهو مذهب الكوفية. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣/٧٨)، التصريح على التوضيح (٢/١٢٥)، وشذور الذهب: (٢٢٨، ٥٥٦)، والقطر (١٣٨، ٣٩٧)، والأشموني: (٢/٤٠٧)، والعيني (٤/٩٦، والإنصاف (١/٤٥١)، وشرح المفصل (٣/٣٥)، وأشعار الهذليين (٢/٩١٠)، وتذكرة النحاة (٦٤٠)، وجمهرة اللغة (٥٢٥)، وخزانة الأدب (٥/١٧٠)، وشرح ابن الناظم (٣٦١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/٢٩٦)، والإنصاف (٢/٤٥١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٨).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٩٦)، والبهجة المرضية للسيوطي (١٣١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٨).

....

ويكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول ككل وأجمع، نحو: اعتكفت أسبوعًا كله فلا يجوز صمت زمنًا كله؛ لأن النكرة غير محدودة، فإن الزمن يصلح للقليل والكثير، ولا صمت شهرًا نفسه؛ لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة[١].

قال المصنف في بعض كتبه: ومن أنشد «شهرًا» في البيت المذكور مكان «حول» فقد حرَّف[٢]، أي: لأن المعنى يفسد عليه؛ لأن الشاعر تمنى أن تكون[٣] عدة الحول من أوله إلى آخره رجب؛ لما رأى فيه من الخيرات، ولا يصح أن يتمنى أن عدة شهر كله رجب لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبًا وبعضه غير رجب[٤] حتى يتمنى أن يكون كله رجبًا[٥][٦].

وأجاب شيخنا الشيخ ناصر الدين الطبلاوي بأنه يصح أن يراد بالشهر الجنس، أو أنه من باب التعبير بالبعض عن الكل.

فائدة

هل رجب منصرف وكذا صفر أو لا؟

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) رواه ابن الناظم في شرحه (٣٦١) «حول»، ولم أجد البيت في مؤلفات ابن مالك.

(٣) في (ب) يكون.

(٤) في (ب) لا يكون بعضه رجبًا غير رجب.

(٥) في (ب) و(ج) رجب.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٣٨/٢).

....

قال **الشيخ سعد الدين في حاشيته على الكشاف**: فإن أريد بهما صفرًا معينًا ورجبًا معينًا فهما غير منصرفين، وإلا فمنصرفان.

قال **شيخنا الشيخ ناصر الدين اللقاني**: وكأنَّ وجه ذلك أنه في المعنى معدول عن الرجب وعن الصفر، كما قالوا في سحر معدول عن السحر فيما إذا أريد به سحرًا بعينه، ففيهما العلمية والعدل[1]. انتهى.

خَاتِمَةٌ

إذا أكد ضمير مرفوع متصل بالنفس أو بالعين[2] وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل، نحو: قمت أنت نفسك، وقوما أنتما أنفسكما، وقاما هما أنفسهما، وقوموا أنتم أنفسكم، وقاموا هم أنفسهم، وقمن هن أنفسهن، وقمتن أنتن أنفسكن، كراهة إيهام الفاعلية عند إسناد الضمير لمؤنث[3]؛ إذ لو قيل: خرجت عينها توهمت الباصرة، أو نفسها توهمت نفس الحياة.

ما ليس فيه لبس[4] على ما ألبس[5]، بخلاف قام الزيدون أنفسهم،

---

(١) **قال الصبان**: إن رجب من أسماء الشهور مصروف وإن أريد به معين كما في المصباح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٧٨/٣).

(٢) في (ج) العين.

(٣) في (ج) المؤنث.

(٤) في (ب) و(ج) وحمل ما ليس فيه لبس.

(٥) أي: لم يفرقوا بين ما حصل فيه لبس وما لم يحصل فيه لبس طردًا للباب على وتيرة واحدة.

....

فيمتنع الضمير المنفصل؛ لأن الضمير لا يؤكد الظاهر؛ لكون الضمير أقوى من الظاهر بالأعرفية، فيمتنع أن يكون تكملة لما هو دونه[1]، وبخلاف ضربتهم أنفسهم، ومررت بهم أنفسهم، وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جائز لا واجب؛ لأن الضمير المؤكد في الأولين غير مرفوع، ولأن التوكيد في الثالث غير النفس والعين[2].

** ** **

(١) في (ب) لما دونه.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤٠).

وَعَطْفُ البَيَانِ

وَهُوَ تابعٌ مُوَضِّحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ، فَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ، كَـ«أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ» ....

[عطف البيان]

والثالث من التوابع: العطف وهو في اللغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، وفي الاصطلاح: ضربان عطف نسق[(١)] وسيأتي، وعطف بيان، وقد ذكره بقوله: **(وعطف)** أي: معطوف **(البيان)**، وسمي بيانًا؛ لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان؛ فكأنك عطفته على نفسه[(٢)]، **(وهو تابع)** هذا جنس يشمل جميع التوابع، وقوله: **(موضح)** إن كان متبوعه معرفة **(أو مخصص[(٣)])** إن كان متبوعه نكرة، فصل أول أخرج به النعت[(٤)] فإنه وإن كان يوضح متبوعه أو يخصصه لكنه مشتق، أو مؤول به، فعلم أن عطف البيان- كالنعت، إلا في الجمود، **(فيوافق متبوعه)** كالنعت في تنكيره وتذكيره وإفراده وفروعهن، وواحد من أوجه الإعراب، **(كـ[(٥)]**:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ) مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ

---

(١) عطف النسق بغير حرف.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤٩).

(٣) في نسخة المتن المطبوعة بعد هذه الجملة: جامد غير مؤول. (٢٦).

(٤) في (ج) فصل أول أخرج به التوكيد وعطف النسق والبدل. وقوله: (جامد غير مؤول) فصل ثان أخرج به النعت.

(٥) سبق تخريجه.

وَ«هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ». ....

فَاغْفِـرْ لَـهُ اللَّهُـمَّ إِنْ كَـانَ فَجَـرْ

فـ«عمر» عطف بيان على «أبو حفص» وهو موضح له؛ لكونه معرفةً، وسبب إنشاد ذلك أن قائله قال لعمر رضي الله تعالى عنه: إن ناقتي قد نَقِبَتْ فاحملني، فقال[1]: كذبت، وأبى أن يحملَه، وحلف على ذلك فأنشده، يقال: نَقِبَ البعير يَنقَب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع إذا رَقَّ خُفُّه، ودَبِر البعير إذا خفي[2] فكأنه تفسير له، ويقال: فجر إذا حنث في يمينه[3][4].

(وهذا خاتم حديد) فـ«حديد» عطف بيان مخصص لمتبوعه؛ لكونه نكرة، ومنع كثير من النحويين كون عطف البيان تابعًا للنكرة محتجين بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول[5].

والصحيح الجواز كما جرى عليه المصنف تبعًا للكوفيين وجماعة من

---

(١) في (ج) فقال له.

(٢) في (ج) ودَبِر إذا حفي.

(٣) وهو بمعنى قول بعضهم: كذب ومال عن الصدق، وأمير المؤمنين ﷺ لم يكذب؛ لأنه إنما حلف على غلبة ظنه، ومن حلف كذلك لم يكن كاذبًا، ولا يعد خائنًا إذا أخطأ ظنه، وقول أمير المؤمنين: صدق من باب هضم النفس، ولأن حسنات الأبرار سيئات المقربين. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١٠٢/٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٣٤/١).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٤٩/٢).

....

البصريين؛ لأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض، والأخص يبين غير الأخص، وجوزوا أن يكون من عطف البيان للنكرة: ﴿أَوۡ كَفَّـٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] فيمن نون ﴿كفارة﴾[١]، فـ«طعام» مساكين عطف بيان على «كفارة»، ونحو: ﴿مِن مَّآءٖ صَدِيدٖ﴾ [إبراهيم: ١٦] فـ(صَدِيدٖ) عطف بيان على «ماء»[٢].

ويوافق[٣] متبوعه في أربعة من عشرة أوجه: الإعراب الثلاثة[٤] والإفراد والتذكير والتنكير وفروعهن[٥]، فقول الزمخشري[٦]: إن ﴿مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾ [آل عمران: ١٠٧] عطف على ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ﴾ [الحديد: ٩] مخالف لإجماع البصريين والكوفيين؛ لأن النكرة عندهم لا تبين بالمعرفة، وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر، بل التقدير: منها مقام إبراهيم أو بعضها مقام إبراهيم فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ[٧].

ولا يشترط كونه أوضح وأخص من متبوعه؛ لأن عطف البيان في

---

(١) هي قراءة الجمهور، وقرأ ابن عامر ونافع وأبو جعفر ﴿كَفَّارَةُ﴾ [المائدة: ٩٥]. انظر: الإتحاف (٢٠٣)، الكشاف (٣٦٥/١)، النشر (٢٥٥/٢).

(٢) المانعون يوجبون في ذلك البدلية بدل كل من كل.

(٣) في (ج) يوافق.

(٤) قوله: (الثلاثة): الرفع والجر والنصب.

(٥) ففرع الإفراد التثنية والجمع، وفرع التذكير التأنيث، وفرع التنكير التعريف.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٤٩/٢).

(٧) في (ج) يوافق.

وَيُعْرَبُ بَدَلَ كَلٍّ مِنْ كَلٍّ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الأَوَّلِ، كَقَوْلِهِ:

الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق، فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان(١).

(ويعرب) عطف البيان أيضًا **(بدلَ كلٍّ من كل)**؛ لما فيه من البيان، وهذا **(إن لم يمتنع)** الاستغناء عنه، فإن امتنع الاستغناء عنه، فيمتنع أن يكون بدلا، نحو: هند قائم(٢) زيد أخوها، فـ«أخوها» يتعين كونه عطف بيان على «زيد»، ولا يجوز أن يكون بدلًا منه؛ لأنه لا يصح الاستغناء عنه؛ لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرًا لـ «هند»؛ إذ الجملة الواقعة خبرًا لا بُدَّ لها من رابط يربطها بالمخبر عنه، والرابط هنا هو الضمير المضاف إليه الأخ الذي تابع(٣) لزيد، فلو أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يعرب أخوها بيانًا لا بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط(٤).

- ولم يمتنع **(إحلاله محل الأول)**؛ لأن البدل في نية إحلاله محل المبدل منه، فإذا لم يصح إحلاله محله لم يصح إعرابه بدلًا(٥)، **(كقوله)** أي: الشاعر، وهو المرار الأسدي(٦):

(١) شرح ابن الناظم (٢٠٢)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤٩).
(٢) في (ب) و(ج) قام.
(٣) في (ج) الذي هو تابع.
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤٩).
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٠).
(٦) البيت من الوافر، وهو للمرار الأسدي في ديوانه (٤٦٥)، خزانة الأدب (٤/٢٨٤،=

أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ ....

(أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ) عَلَيْـهِ الطَّيْـرُ تَرْقُبُـهُ وُقُوعَـا

فبشر يتعين[1] كونه عطف بيان على البكري، ولا يجوز أن يكون بدلا منه؛ لأن البدل في نية إحلاله محل الأول ولا[2] يجوز أن يقول[3] أنا ابن التارك بشر؛ لأن الصفة المقرونة بأل كـ«التارك» لا تضاف إلا إلى فيه أل[4] كالبكري[5].

= ١٨٣/٥، ٢٢٥/٥)، الدرر (٣٧٩/٢)، شرح أبيات أبيات سيبويه (٦/١)، شرح المفصل (٧٢/٣، ٧٣)، الكتاب (١٨٢/١)، المقاصد النحوية (١٢١/٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٤١/٢)، أوضح المسالك (٣٥١/٣)، شرح ابن الناظم (٢٠٣)، شرح الأشموني (٤١٤/٢)، شرح التسهيل (٣٢٧/٣)، شرح شذور الذهب (٤٣٦)، شرح قطر الندى (٢٩٩)، شرح الكافية الشافية (١١٩٦/٣)، شرح المرادي (١٨٧/٣)، همع الهوامع (١٢٢/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٥٠/٢)، الدرر السنية (٧٤٩/٢).

الشاهد في: (البكري بشر) حيث يتعين في بشر أن يكون عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنه لو كان بدلًا والبدل على نية تكرار العامل للزم أن يصح أن يضاف قوله: (التارك) إلى قوله: (بشر)، فيلزم عليه إضافة الاسم المقترن بأل إلى اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣٥٢/٣).

(١) في (ج) تعين.
(٢) في (ج) فلا.
(٣) في (ب) و(ج) يقال.
(٤) في (ب) و(ج) إلا لما فيه أل.
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٥٠/٢).

وَقَوْلِهِ:

(أَيَا أَخَوَيـنَـا عَبْـدَ شَـمْسٍ وَنَـوفَلاً) ....

(وقوله) أي: الشاعر وهو طالب بن أبي طالب[١]:

(أَيَا أَخَوَيـنَـا عَبْـدَ شَـمْسٍ وَنَـوفَلاً) أُعِيـذُكُمَا بِـاللهِ أَنْ تُحْـدِثَا حَرْبَـا

فـ«عبد شمس» و«نوفلًا» يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على أخوينا ويمتنع[٢] فيهما البدلية؛ لأنهما على تقدير البدلية لا يحلان محل أخوينا فلا يصح أن يقال: يا عبد شمس ونوفلا، بنصب نوفل؛ لأن المنادى إذا عطف عليه اسم معرفة مفرد مجرد عن الألف واللام يجب بناؤه على الضم؛ لأن المعطوف المجرد من أل على المنادى يجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى و«نوفلًا» منصوب[٣].

*** *** ***

(١) البيت من الطويل وهو لطالب بن أبي طالب في الحماسة (٦١/١)، الدرر (٣٧٨٧/٢)، القاصد النحوية (١١٩/٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٥٠/٢)، الدرر السنية (٧٤٨/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥٠/٣)، شرح الأشموني (٤١٤/٢)، شرح ابن الناظم (٣٦٨)، شرح القطر (٣٠٠)، شرح الكافية الشافية (١١٩٧/٣)، همع الهوامع (١٢١/٢).

الشاهد في: (عبد شمس ونوفلًا) فإنه يتعين فيهما أن يكون عبد شمس عطف بيان على قوله: (أخوينا)، ويكون نوفلًا معطوفًا عطف نسق بالواو على عبد شمس.

(٢) في (ج) وتمتنع.

(٣) انظر: انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٥٠/٢).

وعطفُ النَّسق

بِالوَاوِ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ ، ....

(و) الرابع من التوابع (عطف النسق) بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقًا بالتسكين ، إذا أتيت به متتابعًا ، وكثيرًا ما يسميه سيبويه باب الشركة[١].

وهو تابع[٢] يتوسط بينه وبين متبوعه حرف[٣] من تسعة أحرف: الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأو ، وأم ، ولا ، ولكن ، وبل ، ومعانيها مختلفة ، فالعطف (بالواو[٤] لمطلق الجمع) بين المتعاطفين[٥] من غير دلالة على ترتيب ولا معية[٦] ، فتعطف متأخرًا في الحكم على متقدم عليه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا[٧] نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦][٨] ، ومقدمًا في الحكم على

---

(١) الكتاب لسيبويه (٤٤/١) ، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٥٣/٢).

(٢) في (ب) التابع.

(٣) قوله: حرف أي: ولو تقديرًا.

(٤) في نسخة المتن المطبوعة: وهي لمطلق. (٢٦).

(٥) قوله: (المتعاطفين) أي: المعطوف والمعطوف عليه ، والمراد جمعهما في الحكم الذي للمعطوف عليه.

(٦) قوله: (من غير دلالة... إلخ) أي: لا على سبيل الظهور ولا على سبيل الاشتراك ، بل هي أجنبية عن ذلك ، وإن كان المعبر عنه في الخارج لا ينفك عن ذلك. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١٠٦/٢).

(٧) في (ب) و(ج) متقدم عليه نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا﴾ [الحديد: ٢٦].

(٨) فـ«إبراهيم» معطوف على «نوح» ، عطف متأخر على متقدم. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٥٦/٢).

وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ ....

متأخر نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٣][١]، ومصاحبًا للمعطوف عليه في الحكم نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥][٢]، وليس هذا بإجماع كما قاله السيرافي، فقد روى بعض الكوفيين أن الواو للترتيب[٣]، ورد عليهم بقول العرب: (اختصم زيد وعمرو)[٤]، وامتناعهم من أن يعطفوا في ذلك[٥] بالفاء أو بثم؛ لكونهما للترتيب، فلو كانت الواو مثلهما[٦] لامتنع ذلك معها كما امتنع معهما.

(والفاء للترتيب) المعنوي، وهو أن يكون المعطوف بها لاحقًا[٧]، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ﴾ [الانفطار: ٧].

وقد تكون للترتيب الذكري، والمراد به أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه، إنما هو بحسب الذكر لفظًا، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول، وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل، نحو:

---

(١) في (ب) التابع.

(٢) فـ«أصحاب السفينة» معطوف على الهاء في قوله: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ﴾ عطف مصاحب.

(٣) انظر: شرح المرادي على التسهيل (٨٠٨)، شرح ابن الناظم (٣٧١ - ٣٧٢)، وشرح التسهيل (٣/٣٤٩ - ٣٥٠)، ومعاني القرآن للفراء (١/٣٩٦)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٦).

(٤) فقد استعملت الواو هنا فيما استحال فيه الترتيب وهو كل ما لا يقوم إلا باثنين.

(٥) قوله: (ذلك) أي: في كل ما لا يقوم إلا باثنين.

(٦) أي: مثلهما في الترتيب.

(٧) بأن يكون وقوع الثاني بعد زمن وقوع الأول.

وَالتَّعْقِيبِ، ....

﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣][1].

(والتعقيب) وهو أن يكون متصلًا بها بلا[2] مهملة[3]، نحو: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١].

وتعقيب كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل[4]، وإن كانت مدته متطاولة.

واعترض كونها للترتيب المعنوي بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤][5].

وأجيب بأن المعنى على الإرادة، والتقدير أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا وكونها للتعقيب بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤، ٥]، أي: يابسًا أسود[6].

وأجيب بأن جملة ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٥]، أو أن الفاء[7] نابت

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦٠).

(٢) في (ج) متصلًا بلا.

(٣) قوله: (المهملة) بفتح الميم وضمها خلافًا لمن أنكر الضم، وهو التأخير، انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٦).

(٤) قوله: (إلا مدة الحمل) أي: ولحظة الوطء.

(٥) فإن الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى.

(٦) فإن إخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى.

(٧) في (ب) و(ج) جملة ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً﴾ [الأعلى: ٥] معطوفة على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدة فجعله غثاء أو أن الفاء.

وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي ....

عن ثم كما نابت ثم عنها.

(وثم للترتيب والتراخي)[1]، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١، ٢٢][2].

واعترض كونها[3] للترتيب بقوله تعالى في الزمر: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦].

وأجيب بأن «ثم» في هذه الآية بمعنى الواو كما في آية الأعراف: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، فالقصة[4] واحدة.

وقد توضع ثم موضع الفاء، كقول الشاعر[5]:

---

(١) أي: المهملة بأن يكون المعطوف بها متراخيًا زمن وقوعه عن زمن وقوع المعطوف عليه.

(٢) أي: ثم إذا شاء إنشاره أنشره أي: بعثه، وعبر بإذا شاء إشعارًا بأن وقت المشيئة غير معلوم.

(٣) في (ب) كونه.

(٤) في (ب) و(ج) فإن القصة.

(٥) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (٢٩٢)، والدرر (٦/٩٦)، وشرح التصريح (٢/١٤٠)، وشرح شواهد المغني (٣٥٨)، والمعاني الكبير (١/٥٨)، والمقاصد النحوية (٤/١٣١)، وبلا نسبة في الجني الداني (٤٢٧)، وشرح عمدة الحافظ (٦١٢)، ومغني اللبيب (١١٩)، وهمع الهوامع (٢/١٣١).

الشاهد فيه قوله: (حتى نعله ألقاها) حيث يجوز في «حتى» ثلاثة وجوه: الرفع على الابتداء و«ألقاها» خبره، والجر على أن «حتى» حرف جر بمعنى «إلى». والنصب على العطف بـ«حتى»، ورد الوجه الثالث بأن المعطوف بـ«حتى» لا يكون إلا بعضًا أو غاية للمعطوف عليه، و«النعل» ليس بعض «الزاد» ولا غايته، وأجيب بأن البيت مؤول، والتقدير: «ألقى=

وَحَتَّى ....

كَهَــزِّ الرُّدَيْنِــيِّ تَحْــتَ العَجَــاج جَـرَى فِـي الأَنَابِيـبِ ثُـمَّ اضْـطَرَبْ

إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب، و«الرديني» صفة الرمح منسوب إلى امرأة تسمى ردينة، و«العَجاج(١)» الغبار، و«الأنابيب» جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب(٢).

[حتى]

(و) أما (حتى) فالعطف بها قليل عند البصريين، وأنكره الكوفيون ويحملون ما أوهم العطف على أن حتى فيه ابتدائية وما بعدها على إضمار عامل(٣)، وعلى إعمالها كما جرى عليه المصنف إنما تعمل بشروط أربعة:

أحدها: كون المعطوف اسمًا؛ لأنها منقولة من حتى الجارة، وهي لا تدخل على الأفعال.

والثاني: كونه ظاهرًا، فلا يجوز: قام القوم حتى أنا(٤).

والثالث: كونه بعضًا من المعطوف عليه تحقيقًا، نحو: أكلت السمكة

= ما يثقله حتى نعله»، فبين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة، وعلى الوجه الثالث جاء المؤلف بهذا الشاهد.

(١) قوله: (العجاج): بالفتح.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦٥).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) لم يقف ابن هشام على هذا الشرط كما ذكر ذلك في المغني (١/١٢٧).

لِلغَايَةِ ....

حتى رأسها، أو تأويلا، نحو[1]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فإن «ألقى الصحيفة[2] والزاد» في تأويل ألقى ما يثقله.

أو شبيهًا بالبعض في شدة الاتصال، كقولك: أعجبتني الجارية حتى كلامُها، ويمتنع حتى ولدها؛ لأن ولدها ليس جزءًا منها، ولا شبيهًا به.

وضابط ذلك أنه إن حَسُنَ الاستثناء المتصل حَسُنَ دخول «حتى»، وإلا فلا[3][4].

والرابع: أن يكون ما بعدها (للغاية) أي: غاية لما قبلها في زيادة حسية مرجعها إلى الحسِّ والمشاهدة، نحو: فلان يهب الأعداد الكثيرة

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمتلمس في ملحق ديوانه (٣٢٧)، وشرح شواهد المغني (٣٧٠/١)، ولأبي «أو لابن» مروان النحوي في خزانة الأدب (٢١/٣، ٢٤)، والدرر (٤١/٢)، والكتاب (٩٧/١)، والمقاصد النحوية (١٣٤/٤)، وبلا نسبة في الارتشاف (٦٤٧/٢)، وأوضح المسالك (٣٦٥/٣)، وخزانة الأدب (٤٧٢/٩)، والدرر (٤٥٣/٢)، وشرح ابن الناظم (٣٧٤)، وشرح أبيات سيبويه (٤١١/١)، وشرح الأشموني (٢٨٩/٢)، وشرح التسهيل (٣٥٨/٣)، وشرح قطر الندى (٣٠٤)، وشرح الكافية الشافية (١٢١١/٣)، وشرح المرادي (٢٠١/٣)، وشرح المفصل (١٩/٨)، ومغني اللبيب (٢٤/١)، وهمع الهوامع (٢٤/٢، ١٣٦).

(٢) في (ب) فإن الصحيفة. وفي (ج) فإن إلقاء الصحيفة.

(٣) أي: وإن لم يحسن امتنع.

(٤) في (ج) أو في نقص.

وَالتَّدْرِيجِ لَا لِلتَّرْتِيبِ، وَأَوْ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الأَشْيَاءِ ....

حتى الألوف[1]، أو في زيادة معنوية مرجعها إلى المعنى، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو في نقص حسي، نحو: المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة[2]، أو نقص[3] معنوي، نحو: غلبك[4] الناس حتى النساء والصبيان[5].

(والتدريج) بأن ينقضي ما قبلها شيئًا فشيئًا، وتفيد مطلق الجمع كالواو **(لا للترتيب[6])** كالفاء وثم خلافًا لابن الحاجب بدليل قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: **(كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس)**[7]، ولا ترتيب في القضاء والقدر إنما ترتيب[8] في ظهور المتعلقات[9].

[أو]

(وأو لأحد الشيئين) نحو: جاء زيد أو عمرو، **(أو)** أحد **(الأشياء)**،

(١) فإن الألوف غايةُ الأعداد في الزيادة الحسية.
(٢) فإن مثقال الذرة غاية في النقص الحسي.
(٣) في (ج) أو في نقص.
(٤) في (ب) يجزى بالحسنات غلبك.
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦٥، ١٦٦، ١٦٧).
(٦) قوله: (لا للترتيب) أي: لا للترتيب في الزمان.
(٧) أخرجه مسلم في صحيحه (٦٩٢٢).
(٨) في (ج) الترتيب.
(٩) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/١٢١٢)، شرح قطر الندى لابن هشام (٣٠٤)، شرح همع الهوامع (٣/٢١٣).

مُفِيدَةً بَعْدَ الطَّلَبِ لِلتَّخْيِيرِ أَوْ الإِبَاحَةِ وَبَعْدَ الخَبَرِ لِلشَّكَّ ....

نحو: جاء زيد أو عمرو أو بكر (**مفيدة بعد الطلب للتخيير**) بين المتعاطفين، نحو: تزوَّجْ زينب أو أختها[(١)].

(**أو الإباحة**[(٢)]) نحو: جالس العلماء أو الزهاد[(٣)].

والفرق بين التخيير والإباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير وجوازه في الإباحة[(٤)].

(**وبعد الخبر**) وهو مقابل الطلب، أي: الكلام الخبري الذي من شأنه أنه يحتمل التصديق والتكذيب (**للشك**[(٥)]) من المتكلم، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩][(٦)].

---

(١) فلا يجوز الجمع بين زينب وأختها في التزويج.

(٢) ليس المراد الإباحة الشرعية التي هي الجواز، بل المراد العقلية أو العرفية؛ لأن الكلام قبل ظهور الشرع بوجود المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٣) فيجوز الجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة. انظر: مغني اللبيب (١/٦٣، ٦٤)، شرح التسهيل (٣/٣٦٤)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٣).

(٤) **قال ابن حمدون**: ويفهم ذلك بالقرائن، فإن فهم منه عدم الجمع كانت للتخيير، وإلا فهي للإباحة، ثم إن هذه التفرقة لابن مالك ومن تبعه، مذهب الأقدمين أن «أو «بعد الطلب للتخيير صح الجمع أو لا، وهذا هو الحق؛ لأن الجمع وعدمها مأخوذان من القرينة الخارجة عن أو. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٤٠).

(٥) في نسخة المطبوعة: الشك. (٢٧).

(٦) فـ«لبثنا» كلام خبري، و«أو» للشك من القائلين ذلك. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٣).

أَوْ لِلتَّشْكِيكِ، ....

(أو للتشكيك[(١)]) أي: الإبهام على المخاطب، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤][(٢)].

أو للتفصيل بعد الإجمال نحو قوله تعالى: ﴿كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٦]، أي: قالت اليهود كونوا هودًا، وقالت النصارى كونوا نصارى، فـ«أو» لتفصيل[(٣)] الإجمال في فاعل قالوا وهو الواو[(٤)].

وتكون أيضًا للتقسيم، نحو: الكلمة[(٥)] اسم أو فعل أو حرف[(٦)].

وللإضراب كبل، تقول: أنا أخرج، ثم تقول أو أقيم، أضربت عن الخروج ثم أثبت الإقامة، فكأنك قلت: لا بل أقيم.

وبمعنى الواو عند أمن اللبس، كقول الشاعر[(٧)]:

---

(١) في نسخة المتن المطبوعة: التشكيك. (٢٧).

(٢) فـ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾ [سبأ: ٢٤] كلام خبري، و«أو في ضلال مبينل» لإبهام، فيكون الشاهد في الثانية. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٣).

(٣) في (ب) فالتفصيل.

(٤). انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٣).

(٥) قوله: (الكلمة... إلخ) يعني أن الكلمة مقسمة إلى الثلاثة المذكورة تقسيم الكلي إلى جزئياته؛ لصدق اسم المقسوم الذي هو الكلمة على كل نوع واحد من الثلاثة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٤١).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤١).

(٧) البيت من الكامل وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه (٢٠٦)، ولحميد بن ثور الهلالي الصحابي في ديوانه (١١١)، وشرح شواهد المغني (١/٢٠٠)، والمقاصد النحوية=

وَأَمْ لِطَلَبِ التَّعْيِين بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوِيَيْنِ، ....

قَـوْمٌ إِذَا سَـمِعُوا الصَّـرِيخَ رَأَيْـتَهُمْ   مَـا بَـيْنَ مُلْجِـمٍ مُهْـرِهِ أَوْ سَـافِعِ

أي: وسافع؛ لأن البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو، و«الصريخ» صوت المستصرخ، و«الملجم» هو جاعل اللجام في محله من الفرس، و«السافع» بالسين المهملة هو الآخذ بناصية فرسه، ومنه ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥][(١)].

[أم]

(**وأم لطلب التعيين**[(٢)]) إذا وقعت (**بعد همزة دالة على أحد**) الشيئين (**المستويين**[(٣)]) نحو: أزيد عندك أم عمرو إذا كنت قاطعًا بأن أحدهما عنده[(٤)]، ولهذا يكون الجواب بالتعيين، تقول: زيد أو تقول: عمرو، ولا

= (١٤٦/٤) شرح الشواهد للعيني (١٠٧/٣) الدرر السنية (٧٦٧/٢)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢١٨/٨)، أوضح المسالك (٣٧٩/٣)، شرح ابن الناظم (٣٨٠)، شرح الأشموني (١٠٧/٣) شرح التسهيل (٣٦٤/٣)، شرح الكافية الشافية (١٢٢٢/٣)، مغني اللبيب (٦٣/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٧٣/٢).

الشاهد فيه قوله: أو سافع فإن أو فيه بمعنى الواو، من سفعت بناصيته أي: قبضتها واجتذبتها. انظر: الدرر السنية لزكريا (٧٦٧/٢).

(١) انظر: التصريح على التوضيح (١٧٤/٢).

(٢) أي: التعيين من المخاطب.

(٣) أي: المستويين في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده غير معين، فيطلب بها وبأم تعيين المحكوم عليه منهما. انظر: الكواكب الدرية (١٠٨/٢).

(٤) لكنه جاهل بعينه.

....

بنعم ولا بلا ؛ لعدم التعيين.

وتسمى أم هذه متصلة، وهي على نوعين:

أحدهما: ما ذكره المصنف، وهي أن تكون مسبوقة بهمزة يطلب بها وبأم[1] التعيين كما مثلنا.

النوع الثاني: أن تكون مسبوقة بهمزة التسوية، سواء أوجدت لفظة سواء أم لا، وهي الداخلة على جملة بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر، كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦]، أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه، وقول الشاعر[2]:

وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكًا   أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ اليَوْمَ وَاقِعُ

أي: لست أبالي بعد موتي أم وقوعه الآن.

-وإنما سمى[3] أم هذه متصلة، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى

---

(١) في (ب) و(ج) يطلب بها وبأم، وفي (أ): تطلب منها وبأم.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه (١٠٥)، وبلا نسبة في الارتشاف (٦٥٣/٢)، والأشباه والنظائر (٥١/٧)، أوضح المسالك (٣٨٦/٣)، شرح ابن الناظم (٣٧٥)، شرح الشواهد للمغني (١٣٤/١)، شرح الكافية الشافية (١٢١٤/٣)، مغني اللبيب (٤١/١)، المقاصد النحوية (١٣٦/٤)، همع الهوامع (١٣٢/٢) التصريح على التوضيح للأزهري (١٦٩/٢)، الدرر السنية (٧٦٠/٢)، الدرر (٤٢٤/٢).

الشاهد فيه: وقوع «أم» بين جملتين اسميتين، وقد عطفت إحداهما على الأخرى، والتقدير: لست أبالي نأي موتي أو وقوعه الآن.

(٣) في (ب) و(ج) تسمى.

....

بأحدهما عن الآخر، وأما أم المنقطعة فهي الخالية مما[1] ذكر في المتصلة، فلا تقدم عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين، ولا همزة التسوية، وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين.

ولا يفارقها معنى الإضراب وقد يقتضي[2] مع الإضراب استفهامًا حقيقيًّا وهو الطلبي، نحو قول العرب: إنها لَإبل أم شاءٌ[3]، أي: بل هي شاءٌ، و«شاء» ليس جمع شاة في اللفظ، ولكنه اسم جمع[4] لا واحد له من لفظه، وإنما قدر بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على المفرد[5].

أو استفهامًا إنكاريًّا، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ﴾ [الطور: ٣٩] أي: بل أله البنات، وقد لا يقتضي[6] استفهامًا أصلًا، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] أي: بل هل يستوي[7]، ولا يقدر بل أهل؛ إذ لا يدخل الاستفهام[8] على استفهام[9].

(١) في (ج) عما.
(٢) في (ب) و(ج) تقتضي.
(٣) هذا من أقوال العرب. انظر الكتاب (١٧٢/٣)، شرح شذور الذهب للجوجري (٨٠٧/٢)، شرح الأشموني (٣٧٦/٢)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١٧٢/٢).
(٤) في (ب) ولكنه جمع.
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٧١/١).
(٦) في (ب) و(ج) تقتضي.
(٧) في (ب) و(ج) تستوي.
(٨) في (ب) و(ج) استفهام.
(٩) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٧٢/٢).

وَلِلرَّدِّ عَنِ الخَطَإِ فِي الحُكْمِ «لَا» بَعْدَ إِيجَابٍ ....

(والرد[١]) أي: رد السامع (عن الخطأ في الحكم) إلى الصواب ثلاثة أحرف أحدها: (لا[٢]) بشروط وهي إفراد معطوفها، وأن تكون (بعد إيجاب)، كـ«هذا زيدٌ لا عمروٌ»، أم أمر[٣][٤]، نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا، أو نداء[٥]، نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي، وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، نحو: جاءني رجل لا زيد؛ لأن الرجل يصدق على زيد، ونحو: جاءني رجل لا امرأة؛ إذ لا يصدق أحدهما على الآخر[٦].

وهي لنفي الحكم عن تاليها وقصره على ما يتلوها. إما قصر[٧] إفراد أو قصر قلب[٨]، نحو: زيد شاعر لا كاتب ردًّا على من اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة[٩]، أو اتصافه بالشعر فقط، فيسمى الأول قصر إفراد؛ لقطعه

---

(١) في نسخة المتن المطبوعة: للرد. (٢٧).

(٢) ما بعدها يكون معطوفاً وما قبلها معطوفاً عليه.

(٣) في (ب) أو أمر، وفي (ج) وأمر.

(٤) في معنى الأمر الدعاء نحو: «غفر الله لزيد لا بكر»، والتحضيض نحو: «هلا تضرب زيدا لا عمرا».

(٥) هذا مما زاده سيبويه. الكتاب لسيبويه. (١٨٦/٢). انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٨٠/٢).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٨٠/٢).

(٧) وحقيقة القصر هي إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه.

(٨) أي: قلب الاعتقاد عند السامع من اعتقاد حكم معين إلى حكم آخر.

(٩) وقصر الإفراد يكون لمن يعتقد حصولهما معاً، والواقع أن الذي حصل أحدهما، فحينئذٍ يريد أن يقصر الحكم على واحد منهما دون الآخر، بل ينفيه عنه، فيقول: زيد شاعر=

وَ«لَكِنْ ....

الشركة التي اعتقدها المخاطب، والثاني قصر قلب لقلبه حكم المخاطب.

[لكن]

(و) ثانيها: (لكن) بشروط إفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو عند الأكثرين[(١)]، مثال النفي: ما مررت[(٢)] برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ[(٣)]، ومثال النهي، نحو: لا يقم زيد لكن عمرو، وهي حرف ابتداء وليست عاطفة إن تلتها جملة، كقول الشاعر[(٤)]:

أَنَّـا ابْـنُ وَرْقَـاءَ لَا تُخْشَـى بَـوَادِرُهُ ....

= لا كاتب، إذاً حصل تعيين وإفراد، وهذا يسمى قصر الإفراد.

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٥)، شرح ابن الناظم (٣٨٢)، الكتاب (١/٢٦٢، ٢٦٧)، مغني اللبيب (١/٢٩٣).

(٢) في (ب) و(ج) مثال النفي نحو: ما مررت.

(٣) بالجر سماعًا، فقيل: عُطِفَ على صالح، وقيل: بجارٍّ مقدر، أي: لكن مررت بطالح، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه؛ لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره.

(٤) البيت من البسيط وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (٣٠٦)، الجنى الداني (٥٨٩)، الدرر (٢/٤٥٦)، شرح شواهد المغني (٢/٧٠٣)، اللمع (١٨٠)، مغني اللبيب (١/٢٩٢)، المقاصد النحوية (٤/١٧٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٨٥)، شرح الأشموني (٢/٤٢٧)، همع الهوامع (٢/١٣٧)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٧٧١).

الشاهد فيه قوله: «لكن وقائعه...» حيث وردت «لكن» حرف ابتداء لا حرف عطف لكون الواقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر

وَبَل» بَعْدَ نَفْيٍ، وَلِصَرْفِ الحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا «بلْ» بَعْدَ إِيجَابٍ.

ـ جمع بادرة وهي الحدة ـ

.... لَكِـنْ وَقَائِعُـهُ فِـي الحَـرْبِ تُنْتَظَـرُ

فـ«وقائعه» مبتدأ، و«تنتظر» خبره، فـ«لكن» الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء، أو تلت واوًا نحو: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٧]، فليس رسول الله معطوفًا على ﴿أبا أحد﴾ من عطف مفرد على مفرد، بل هو خبر لكان محذوفة، أي: ولكن كان رسول الله.

أو سبقت بإيجاب نحو: قام زيد لكن عمرو لم يقم، فـ«عمرو» مبتدأ، و«لم يقم» خبره، و«لكن» حرف ابتداء، ولا يجوز: «لكن عمرو» بالإفراد على أنه معطوف؛ لفوات شرطه وهو النفي أو النهي[1].

(و) ثالثها: (بل) بشرطين: أن تكون **(بعد نفي)** أو نهي أو أمر أو إيجاب وأن يفرد معطوفها.

(و) تكون **(لصرف الحكم)** عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء **(إلى ما بعدها، بل بعد الإيجاب)** وبعد الأمر، كـ«قام زيد بل عمرو»، و«ليقم زيد بل عمرو» فالقيام في ذلك ثابت لعمرو مصروف عن زيد.

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٦، ١٧٧).

....

وتكون بعد النفي والنهي لتقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي على حالهن وجعل صدره لما بعدها[1]، كما أن لكن كذلك، نحو: ما كنت في منزل ربيع بل في أرض لا يهتدى بها[2][3]، ولا يقم زيد بل عمرو، ومذهب الجمهور أنها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر، نحو: قام زيد بل عمرو، واضرب زيدًا بل عمرًا[4].

وأسقط المصنف رحمه الله «إما[5]» الثانية من حروف العطف، وهو مذهب أبي علي وابن كيسان وبَرهان ـ بفتح الباء الموحدة[6] ـ وأثبتها أكثر النحويين فهي عندهم في الطلب نحو: تزوج[7] إما هندًا وإما أختها[8]، وفي

(١) قال ابن حمدون: هو الحق الذي كاد أن يكون ضرورة،، وقيل: بل يبقى الأول مسكوتًا عنه، فقولك جاء زيد بل عمرو أثبت المجي لعمرو، ويكون زيد مسكوتًا عنه كما هو الحق في الواقع بعد الخبر المثبت والأمر. حاشية ابن حمدون على المكودي (٤٤/٢).

(٢) أي لم أكن في مكان مخصب؛ بل كنت في قفز مجهول؛ فهنا تقرير لنفي الكون في منزل ربيع، وإثبات الكون في الأرض المجهولة، وفي المثال بعد: تقرير نهي زيد عن القيام. وأمر عمرو به. فـ«بل» في المثالين حرف عطف واستدراك.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٧٧/٢).

(٤) انظر شرح التسهيل (٣٦٨/٣)، ومغني اللبيب (١١٢/١) ن والتصريح على التوضيح للأزهري (١٧٧/٢).

(٥) قوله: «إما» بكسر الهمزة وهي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم وهي الفصحى وقد تبدل ميمها ياء مع كسر الهمزة وفتحها وأصلها «إن» ضمت إليها «ما»، وهي حرف عطف. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١١٣/٢)

(٦) أي: والمنع من الصرف.

(٧) في (ج) في الطلب تزوج.

(٨) هذا مثال التخيير.

. . . .

الخبر، نحو: جاءني[1] إما زيد، وإما عمرو بمنزلة «أو» في العطف والمعنى، فيكون[2] بعد الطلب للتخيير والإباحة، وبعد الخبر للشك والإبهام وللتفصيل، وعند الأولين أنها مثل أو في المعنى فقط لا في العطف.

قال ابن عصفور[3]: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحروفه[4] ويؤيد قولهم: أنها مجامعة لواو العطف لزومًا، والعاطف لا يدخل على عاطف[5]، وأما حذف الواو في قول الشاعر[6]:

يَـا لَيْتَمَـا أُمَّنَـا شَـالَتْ نَعَامَتُهَـا ... أَيْمَـا إِلَـى جَنَّـةٍ أَيْمَـا إِلَـى نَـارِ

فشاذ، وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء، و«شالت نعامتها» كناية عن موتها؛ فإن النعامة باطن القدم، و«شالت» ارتفعت، ومن

(١) في (ج) وفي الخبر جاءني.
(٢) في (ب) و(ج) فتكون.
(٣) انظر: المقرب لابن عصفور (١/٢٢٩).
(٤) في (ب) و(ج) لحرفه.
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٥).
(٦) البيت من البسيط وهو للأحوص في ملحق ديوانه (٢٢١)، ولسعد بن قرط في خزانة الأدب (١١/٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٢)، الدرر (٢/٤٤١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٥)، شرح عمدة الحافظ (٦٤٣)، المقاصد النحوية (٤/١٥٣)، الدرر السنية (٢/٧٧٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٧٧٠)، شرح الأشموني (٢/٣٨٤)، همع الهوامع (٣/٢٠٩) شرح التسهيل (٣/٣٦٦)، شرح شواهد المغني للسيوطي (١/١٨٦).
الشاهد فيه: أنه حذف الواو من أما الثانية. الدرر السنية (٢/٧٧٠).

....

مات ارتفعت رجلاه وانتكس[1] رأسه، فظهرت[2] نعامة قدمه.

ولا خلاف في أن ما[3] الأولى غير عاطفة؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول، نحو: قام إما زيد وإما عمرو[4].

تتمة

تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل، مثال الفاء قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠]، أي: فضرب فانفجرت، وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة؛ لأنها تفصح عن المحذوف وتثبته، وتفيد بيان سببه[5]، ومثال الواو قول الشاعر[6]:

فَمَا كَانَ بَيْنَ الخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمَا أَبُـو حُجُـرٍ ....

ـ بضم الحاء المهملة والجيم كنية النعمان بن الحارث ـ

....إِلَّا لَيَـالٍ قَلَائِـلُ

---

(١) في (ج) فانتكس.

(٢) في (ج) فظهر.

(٣) في (ب) في أن الأولى، وفي (ج) في أن إما.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٥).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٨٦).

(٦) البيت من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه (١٢٠)، وشرح ابن الناظم (٣٨٩)، وشرح عمدة الحافظ (٦٤٨)، والمقاصد النحوية (٤/١٦٧)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٩٦)، وشرح الأشموني (٢/٤٣٠)، والتصريح للأزهري (٢/١٨٦).

. . . .

أي: بين الخير وبيني، فحذف الواو ومعطوفها[1].

وتختص الواو بجواز عطفها عاملًا قد حذف، وبقي معموله مرفوعًا كان نحو: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] وليسكن[2] زوجُك منصوبًا[3] نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩] أي: وألفوا الإيمان، أو مجرورًا نحو: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ولا[4] كل بيضاء[5].

خاتمة

يعطف على الظاهر، نحو: قام زيد وعمرو، والضمير المنفصل مرفوعًا كان نحو: أنا وأنت قائمان، أو منصوبان[6] نحو: إياك والأسد، والضمير المتصل بالمنصوب[7] نحو: ﴿جَمَعۡنَٰكُمۡ وَٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ٣٨][8] بلا شرط، ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع[9] المتصل إلا بعد

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٨٦).
(٢) في (ب) و(ج) وزوجك أي وليسكن.
(٣) في (ب) و(ج) أو منصوبًا.
(٤) في (ب) و(ج) شحمة أي ولا.
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٨٦).
(٦) في (ب) و(ج) منصوبا.
(٧) في (ب)، والضمير المتصل المنصوب، وفي (ج) والضمير المنصوب.
(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٨١).
(٩) في (ب) على المرفوع.

. . . .

توكيده بضمير منفصل، نحو: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤] أو بعد وجود فاصل ما بين[1] المعطوف عليه والمعطوف، نحو: ﴿عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣] فالفاصل بينهما الهاء، أو وجود فصل بلا النافية بين حرف العطف والمعطوف، نحو: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ويضعف بدون ذلك كمررت برجل سواء والعدمُ بالرفع أي مستو هو والعدم، ولكنه فاشٍ في الشعر كقول الشاعر[2]:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ

فعطف أب على الضمير المستتر في يكن من غير فاصل.

** ** **

(١) في (ب) فاصل بين.

(٢) البيت من الكامل وهو لجرير في ديوانه (٥٠٧)، والدرر (٤٥٩/٢)، شرح ابن الناظم (٣٨٥)، شرح التسهيل (٣٧٤/٣)، المقاصد النحوية (١٦٠/٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٨٢/٢)، الدرر السنية (٧٧٦/٢)، حاشية ابن حمدون على المكودي (٤٦/٢)، وبلا نسبة في الإنصاف (٤٧٦/٢)، أوضح المسالك (٣٩٠/٣)، الأشموني (٤٢٩/٢)، المقرب (٢٣٤/١)، همع الهوامع (١٣٨/٢)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٤٦/٢).

الشاهد فيه قوله: «أب» حيث عطفه على الضمير المرفوع في «يكن» العائد على الأخيطل بغير فصل». انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٧٧٦/٢).

«والبدلُ»

[البدل]

(و) الخامس من التوابع (البدل) وهذه[1] تسمية بصرية، وعند أهل الكوفة يسمى[2] بالترجمة والتبيين قاله الأخفش[3]، وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير[4][5]، وإنما أخره المصنف عن عطف النسق مع تقديمه[6] عليه في ترتيب التوابع إذا اجتمعت كما مر؛ لأجل اشتراكه مع عطف البيان المقدم على البدل في لفظ العطف، والغرض منه[7] أن يذكر الاسم مقصودًا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح إلى ما قبله[8] لإفادة توكيد الحكم وتقريره، ولذلك يقولون: البدل في حكم تكرير العامل.

وقولهم: (المبدل منه في حكم الطرح) إنما يعنون به من جهة المعنى غالبًا دون اللفظ بدليل جواز: ضربت زيدًا يدَه؛ إذ لو لم يعتد[9] بزيد أصلًا

(١) في (ج) التوابع البدل وهذه.
(٢) في (ج) تسمى.
(٣) قوله (بالترجمة) أي: عن المراد بالمبدل منه والتبيين له.
(٤) قوله: (بالتكرير) أي: للمراد من المبدل منه، ولا يخفى أن هذه الأسماء الثلاثة لا تظهر في البدل المباين فافهم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٢٣/٣)
(٥) في الارتشاف (٦١٩/٢) أن الكوفيين يسمونه بالترجمة والتبيين والتكرير.
(٦) في (ب) و(ج) تقدمه.
(٧) الغرض من البدل هنا، نقله الشارح من شرح ابن الناظم (٣٩٣).
(٨) في (ب) و(ج) بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله.
(٩) في (ب) إذ لم يعتد.

وَهُوَ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالحُكْمِ ....

لما كان للضمير ما يعود إليه[1].

والبدل لغة العوض[2]، واصطلاحًا (هو تابع)، هذا جنس يشمل التوابع كلها.

وقوله: (مقصود[3] بالحكم[4]) المنسوب إلى متبوعه نفيًا أو إثباتًا فصل خرج[5] به النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأنها مكملات لمتبوعاتها، ومتبوعاتها هي المقصودة[6] بالحكم، وأما النسق ثلاثة[7] أنواع:

أحدها: ما ليس مقصودًا بالحكم أصلًا، وهو المعطوف[8] بـ«لا» بعد الإيجاب، كجاء زيد لا عمرو، وببل ولكن بعد النفي نحو: ما جاء زيد، بل عمرو، أو لكن عمرو؛ لأن الحكم السابق وهو إثبات المجيء لزيد في العطف بلا نفي عنه، وأما المعطوف بـ«بل» وبـ«لكن» بعد النفي فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء، والمقصود به إنما هو الأول دون الثاني[9].

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٠).

(٢) قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا﴾ [القلم: ٣٢] أي: يعوضنا.

(٣) في (ب) مقصودًا.

(٤) قوله: (المقصود بالحكم) أيْ: دون متبوعه.

(٥) في (ب) أخرج.

(٦) في (ب) المقصود.

(٧) في (ب) و(ج) فثلاثة.

(٨) في (ب) ما ليس بالحكم وهو المعطوف.

(٩) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٠، ١٩١).

بَلَا وَاسِطَةٍ. وَهُوَ سِتَّةٌ: بَدَلُ كُلٍّ، نَحْوُ ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١، ٣٢]،

النوع الثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله، فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم، لا أنه هو المقصود به وحده، وذلك كالمعطوف بالواو إثباتًا، نحو: جاء زيد وعمرو، أو نفيًا، نحو: ما جاء زيد ولا عمرو، وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان.

والنوع الثالث: ما هو المقصود بالحكم دون ما قبله، وهو المعطوف بـ«بل ولكن» بعد الإثبات[(١)]، نحو: جاءني زيد بل عمرو، أو لكن عمرو، وهذا النوع خارج بقوله: (بلا واسطة) فسَلِمَ التعريف حينئذٍ للبدل[(٢)].

(وهو) أقسام (ستة)[(٣)]:

[بدل المطابق]

أحدها: (بدل كل) من كل، وهو أن يكون الثاني نفس الأول[(٤)]، (نحو) قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ (مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ) وَأَعْنَابًا﴾ [النبأ: ٣١، ٣٢]

---

(١) في (ب) وهو المعطوف ببل بعد الإثبات.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٠، ١٩١).

(٣) **قال أبو حيان:** ذكر بعضهم بدل كل من بعض، نحو: لقيته الجمعة يوم الجمعة، لأن يوم الجمعة لا يكون ظرفًا ثانيا؛ لأن العامل لا يعمل في نوع من المعمولات إلا في واحد منه إلا على طريق الاتساع، ولا يكون غلطًا، لأن اللقي لا يكون في كل اليوم، بل في بعضه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/٢٥١).

(٤) وقيل: هو ما كان ما صدقه ما صدق الأول.

وَبَعْضٍ، نَحْوُ ....

الآية، والأولى أن يسمى البدل المطابق، كما قاله ابن مالك[(١)]؛ لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢] فيمن قرأ بالجر[(٢)(٣)] فـ﴿الله﴾ بدل من العزيز بدل مطابق[(٤)]، ولا يقال فيه: بدل كل من كل[(٥)]؛ لأن لفظ الكل إنما يطلق على ما يقبل التجزيء، والله تعالى منزه عن ذلك[(٦)].

ولا يحتاج بدل الكل إلى ضمير يربطه بالمبدل منه؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى[(٧)(٨)].

[بدل بعض من كل]

(و) ثانيها: بدل (بعض) من كل، وهو بدل الجزء من كله[(٩)]، (نحو)

---

(١) ألفية ابن مالك (٨٧).

(٢) قال الصبان على الأشموني: أما في قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده، أو خبر مبتدأ محذوف أي: هو الله. (١٢٤/٢).

(٣) انظر: الإتحاف (٢٧١)، النشر في القراءات العشر (٢٩٨/٢).

(٤) قوله: (مطابق) أي: موافق لمعنى المبدل منه. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١٢٢/٢).

(٥) قد يقال: لا محذور في ذلك؛ لأن قولهم: «بدل كل من كل» قد صار علمًا بالغلبة على البدل المطابق. انظر: الكواكب الدرية (١٢٣/٢).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٩٢/٢).

(٧) وكالجملة التي هي عين المبتدأ.

(٨) المصدر السابق نفسه.

(٩) بأن يكون مدلول الثاني بعضًا من مدلول الأول.

﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل: عمران: ٩٧].

قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ (مَنِ ٱسْتَطَاعَ) إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل: عمران: ٩٧]، فـ«من استطاع» بدل من الناس.

ولا فرق في ذلك البعض بين أن يكون قليلًا بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه، أو مساويًا له، أو أكثر منه، نحو: أكلت الرغيف ثلثه(١) أو نصفه(٢) أو ثلثيه(٣).

[شرط بدل البعض]

ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه؛ ليربط البعض بكله(٤)، سواء أكان مقدرًا كما في الآية، فإن الضمير العائد على المبدل منه مقدر، أي: منهم(٥) أم مذكورًا كالأمثلة المذكورة.

وإنما لم يقل بدل الكل والبعض بالتعريف كما عبر به الجمهور؛ لأن بعض النحويين يمنع تعريف كل وبعض(٦).

---

(١) فالثلث أقل من الباقي وهو الثلثان.

(٢) فالنصف مساوٍ للنصف الثاني.

(٣) فالثلثان أكثر من الثلث الباقي.

(٤) هذا ما عليه الجمهور، وخالف في ذلك ابن مالك وجعله كثيرًا لا شرطًا. انظر: شرح التسهيل للمرادي (٨٠٢).

(٥) في (ب) سواء أكان مقدرًا أي: منهم.

(٦) **قال ابن خالويه**: يغلط كثير من الخواص بإدخال أل على كل وبعض، وليس من لغة العرب لأنهما معرفتان في نية الإضافة وبذلك نزل القرآن، ونقل بعضهم عن الأزهري أنه قال: أجاز النحويون إدخال الألف واللام على في كل وبعض وإن أباه الأصمعي؛ لأن مذهب=

وَاشْتِمَالٍ، نَحْوُ ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

[بدل الاشتمال]

(و) ثالثها: بدل (اشتمال[١]، نحو) قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ (قِتَالٍ فِيهِ)﴾ [البقرة: ٢١٧]، واختلف في المشتمل ما هو؟

فقيل: هو الأول؛ لأن الثاني إما صفة له كـ«أعجبتني الجاريةُ حسنُها»، أو مكتسب منه صفة، نحو: سُلِبَ زَيْدٌ منه ماله[٢]؛ فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكًا.

ورُدَّ بأنه يلزم منه أن يجيز: ضربت زيدًا عبدَه على الاشتمال، وهو ممنوع[٣].

وقيل: هو الثاني بدليل: سُرِق زيد ثوبُه.

ورُدَّ بسرق زيد فرسه[٤][٥].

= العرب عدم جواز دخول الألف واللام عليهما؛ لأنهما مضافتان ألبتة إما ظاهرًا وإما مضمرًا، وفي القاموس: وكل وبعض معرفتان لم تجيء عن العرب بالألف واللام، وهو جائز. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١٢٢/٢).

(١) ويقال له بدل انتقال وهو أن يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الجزئية والكلية، سمى بذلك لاشتمال معنى الكلام عليه؛ لأن العاملِ في المتبوع يشتمل على معناه بطريق الإجمال، كما سيأتي بيانه في كلام الشارح.

(٢) في (ج) زيد منه ماله.

(٣) تذكرة النحاة (١٨٦).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٩٣/٢).

(٥) فتسمية هذا بدل اشتمال من حيث اشتمال المتبوع على التابع لكن لا كاشتمال الظرف على=

....

وقيل: ـ وهو الأولى ـ لا اشتمال لأحدهما على الآخر، بل هو بدل شيء من شيء، يشتمل عامله على معناه اشتمالًا بطريق الإجمال، نحو: أعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه، ألا ترى أن الإعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز، وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة، وكذلك سُرِقَ زَيْدٌ ثوبُه أو فرسه؛ فإن «زيدًا» مسروق مجازًا، والثوب والفرس مسروقان حقيقة.

ولا في بدل الاشتمال[1] من ضمير كما في بدل البعض الكل مذكور[2] كما في الآية المتقدمة فـ«قتال» بدل اشتمال من «الشهر»، والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي.

والمقدر[3] كما في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥][4]، فـ«النار» بدل من «الأخدود»، والعائد محذوف، أي: النار فيه.

= المظروف كما قد يتوهم، بل من حيث كونه دالًا عليه إجمالًا ومتقضيًا له بوجه ما بحيث تبقى النفس متشوقة عند ذكر الأول إلى ذكر الثاني منتظرة له فيجيء الثاني ملخصًا لما أجمل في الأول ومبينًا له. انظر: الكواكب الدرية (٢/١٢٤).

(١) في (ب) و(ج) ولابد في بدل الاشتمال.

(٢) في (ب) و(ج) بدل البعض من الكل إما مذكور.

(٣) في (ج) وإما مقدر.

(٤) أي: لعن أصحاب الأخدود أي: الشق في الأرض الذي جعلوا فيه المؤمنين، وأوقدوا فيه النار وألقوا فيها المؤمنين وقصة أصحاب الأخدود مستوفاة في كتب التفسير وفي صحيح مسلم قبل بعثة النبي ﷺ بنحو سبعين سنة. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/١٢٤).

وَإِضْرَابٍ وَغَلَطٍ، وَنِسْيَانٍ، نَحْوُ «تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ» بِحَسَبِ قَصْدِ الأَوَّلِ وَالثَّانِي، أَوِ ....

ونبه المصنف بتمثيله بالآيات الثلاثة على أن البدل والمبدل منه يجوز كونهما نكرتين كالآية الأولى، ومعرفتين كالثانية[1]، ومختلفين كالثالثة.

[البدل المباين][2]

(و) رابعها: بدل (إضراب).

(و) خامسها: بدل (غلط).

(و) سادسها: بدل (نسيان)[3] ولفظها لا يختلف، وإنما يختلف بحسب قصد المتكلم، (نحو) قولك: (تصدقت بدرهم دينار)، فهذا صالح للأقسام الثلاثة[4] (بحسب قصد الأول) وهو المبدل منه، (و) قصد (الثاني) وهو البدل، بأن تكون قصدت الإخبار بأنك تصدقت بدرهم بدرهم ثم عنَّ[5] لك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار، فكل منهما مقصود فهذا بدل إضراب ويسمى أيضًا بدل بداءٍ[6] بالدال المهملة والمد[1]، (أو)

---

(١) في (ج) ومعرفتين كالآية الثانية.

(٢) البدل المباين هو المباين للمبدل منه وهو ثلاثة أقسام: الإضراب، والغلط، والنسيان.

(٣) أنكر قوم منهم المبرد هذه الثلاثة أنواع وخرجوا ما أوهم ذلك على حذف العاطف وهي الواو المفيدة للتقسيم. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/١٢٤).

(٤) فهو صالح للإضراب والغلط والنسيان ويتعين المقصود بحسب القصد كما سيبين الشارح.

(٥) في (ج) تصدقت بدرهم ثم عنَّ.

(٦) لأن المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير إبطال للأول فكل من التابع والمتبوع مقصود قصدًا صحيحًا. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/١٢٥).

الثَّانِي وَسَبْقِ اللِّسَانِ، أَوِ الأَوَّلِ وَتَبَيَّنَ الخَطَأَ.

قصد **(الثاني)** فقط **(وسبق اللسان)** إلى الأول فهو بدل الغلط[2]، أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط[3]، لا أن البدل نفسه[4] هو الغلط[5] كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ[6]، **(أو)** قصد **(الأول وتبين الخطأ)** بأن أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم، فلما نطقت به ظهر لك فساد ذلك القصد فقصدت الثاني، ويسمى بدل النسيان، أي: بدل شيء ذُكِرَ نسيانًا[7].

وقد علم مما تقرر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، هذه أقسام البدل[8] في الاسم[9].

وأما في الفعل[10] فقال الشاطبي: يجري فيه ذلك، مثال بدل الشيء

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٦).

(٢) وقضية كلام المصنف كغيره أنه يصح في النثر وهو قول سيبويه والأكثرين، وقال بعضهم: إنه يصح في الشعر لا النثر، وعكسه بعضهم، وقال آخرون: إن بدل الغلط لم يقع لا نثر ولا شعر. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/١٢٥).

(٣) فالمبدل منه هو الغلط لا البدل كما بين الشارح ذلك.

(٤) في (ب) وسبق هو غلط لا أن البدل نفسه.

(٥) وكيف يكون غلطًا وهو المقصود بالنسبة.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٦).

(٧) لا يقع في فصيح الكلام. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/١٢٥).

(٨) في (ب) و(ج) والنسيان متعلق بالجنان هذه أقسام البدل، وفي (أ) النسيان هذه أقسام البدل، والمثبت في النص المحقق من (ب) و(ج).

(٩) انظر: التصريح على التوضيح (٢/١٩٥).

(١٠) شرط ابن مالك في إبدال الفعل من الفعل أن يتوافقا في المعنى مع زيادة. شرح التسهيل للمرادي (٨٠٥).

....

من الشيء في الفعل: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]، فإن معنى مضاعفة العذاب هو لقي الأثام[١].

ومثال بدل الاشتمال قولُه[٢]:

إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

لأن الأخذ كرهًا والمجيء طوعًا[٣] من صفات المبايعة[٤].

ومثال بدل الغلط: إن تأتنا تسألنا نعطك، هذا ملخص كلامه والدرك عليه.

وإذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام وهو الهمزة أو

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٨٧/٣).

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (٢٠٣/٥، ٢٠٤) شرح أبيات سيبويه (٤٠٢/١)، شرح ابن الناظم (٣٩٩)، شرح الأشموني (٤٤٠/٢)، شرح ابن عقيل (٢٥٣/٢)، شرح التسهيل (٣٤١/٣)، شرح عمدة الحافظ (٥٩١)، شرح الكافية الشافية (١٢٨٧/٣)، الكتاب لسيبويه (١٥٦/١)، المقاصد النحوية (١٩٩/٤)، المقتضب (٦٣/٢)، التصريح للأزهري (٢٠٠/٢)، المقاصد النحوية (١٩٩/٤)، الدرر السنية (٧٩٥/٢).
الشاهد فيه على إبداله (تؤخذ) من (تبايع)، وعطف (تجيء) على (تؤخذ) كأنه قال: إن علي الله أن تؤخذ كرهًا بالبياع، أو تجيء إليه طائعًا.
حلف الشاعر بالله على المخاطب، إنه لابد من أن يبايع طوعًا أو كرهًا، وتقدير الكلام: أن عليّ ـ والله ـ أن تبايع.

(٣) في (ب) طائعًا.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٠٠/٢).

....

حرف شرط وهو «إن» بَدَل تفصيل ذكر ذلك الحرف[1] مع البدل والاستفهام[2]، نحو قولك: كم مالك أعشرون أم[3] ثلاثون، فـ«عشرون» وما عطف عليها بدل من «كم» بدل تفصيل[4].

والشرط نحو قولك: من يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه، فـ«زيد وعمرو» بدلٌ مِن «مَن» بدل تفصيل[5].

خاتمة

يبدل الظاهر من الظاهر كما مر، ولا يبدل المضمر من المضمر، ونحو: قمت أنت توكيد، ولا يبدل مضمر من ظاهر، نحو: رأيت زيدًا إياه.

ويجوز إبدال الظاهر من المضمر في جميع أنواع البدل إن كان المضمر[6] المبدل منه لغائب، نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]

(١) قوله: (ذكر ذلك الحرف... إلخ) وذلك؛ ليوافق البدل المبدل منه في تأدية المعنى؛ وهذا بشرط ألا يظهر حرف الاستفهام مع المبدل منه؛ فإن ظهر، فلا يلي البدل ذلك. ومعنى تضمنه معنى همزة الاستفهام: أنه استفهام يؤدي معنى الهمزة؛ وهذا الاستفهام عام مجمل، وما بعد الهمزة من البدل فرد يدخل ضمنًا في اسم الاستفهام المبدل منه، وكذلك يقال في الشرط.

(٢) في (ب) و(ج) فالاستفهام.

(٣) في (ج) أو.

(٤) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (٣/٣٧٣).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٣).

(٦) في (ب) و(ج) الضمير.

. . . .

في أحد الأوجه، فـ«الذين ظلموا» بدل من الواو في «وأسروا» بدل كل من كل، وكذا إن كان لحاضر متكلم أو مخاطب بشرط أن يكون الظاهر بدل بعض من كل نحو: أعجبتني وجهك، و«وجهك»[1] مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل، أو بدل اجتماع، نحو: أعجبتني كلامك، فكلامك بالرفع[2] بدل اجتماع من تاء المخاطب[3]، أو بدل كل مفيداً للإحاطة، نحو قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، فـ«أولنا وآخرنا»[4] بدل كل من الضمير المجرور باللام[5]، ولذلك أعيدت اللام مع البدل[6]، ويمتنع إن لم يفد الإحاطة.

وأوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وستون، حاصلة من ضرب أربعة في ستة عشر، وذلك لأنهما إما معرفتان أو نكرتان، أو الأول معرفة، والثاني نكرة، أو بالعكس فهذه أربعة، وكل منهما إما مضمر وإما مظهر أو مختلفاهما، فهذه ستة

(١) في (ب) و(ج) فوجهك.

(٢) في (ب) أعجبتني كلامك بالرفع.

(٣) في (ب) و(ج) تاء المخاطب بدل اشتمال من تاء المخاطب.

(٤) قوله: (لأولنا... إلخ) أي: لجميعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وإرادة الجميع كـ «سبحان الله بكرة وأصيلا» أي: في كل وقت، وفي إعادة اللام دليل على نية تكرار العامل كما هو قول الأكثر. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/١١٠).

(٥) الضمير المجرور باللام هو «نا».

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٩).

....

عشر[1]، وكل منها إما بدل شيء من شيء، أو بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال، أو بدل غلط، فهذه أربعة وستون، وتفاصيلها من الجواز والامتناع يعرف أكثره مما مر.

** ** **

(١) في (ب) أو بالعكس فهذه ستة عشر، وفي (ج) أو مختلفاهما، وذلك اثنان، فهذه أربعة أيضًا تضرب في مثلها يحصل ما ذكر فهذه ستة عشر.

بَابُ
العَدَدِ

(بَابٌ)

في ذكر حكم ألفاظ (العَدَد[1])

وهو ما يساوي نصف حاشيتيه[2] القريبتين، أو البعيدتين على السواء، كالاثنين؛ فإن حاشيته السفلى واحد، والعليا ثلاثة، ومجموع ذلك أربعة، ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب، ومن ثم قيل: الواحد ليس بعدد؛ لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا، هذا عند جمهور الحساب وأما عند النحاة[3] فهو ما وضع لكمية الشيء فالواحد عندهم عدد قاله القسطلاني في شرحه على البخاري[4].

واعلم أن الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين:

---

(١) العدد بفتحتين وهو في الأصل مصدر عد يعد عداً وعددًا، ويطلق في الاصطلاح على المعدود وعلى الألفاظ الدالة على العدد كما يقال على الجمع للفظ دال على الجمعية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٨٦).

(٢) إرشاد الساري شرح صحيح البخاري (٢/٢١٣).

(٣) في (ج) وأما النحاة.

(٤) في (ج) وأما النحاة.

مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُذَكَّرُ مَعَ المُؤَنَّثِ، وَيُؤَنَّثُ مَعَ المُذَكَّرِ دَائِمًا: نَحْوُ: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، وَكَذَلِكَ العَشْرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ

أحدهما: أنهما يذكران مع المذكر، تقول: واحد واثنان، ويؤنثان مع المؤنث، تقول: واحدة واثنتان، والثلاثة وأخواتها تجري على عكس ذلك العدد[١].

(من ثلاثة[٢] **إلى تسعة يذكر مع المؤنث، ويؤنث مع المذكر**[٣] **دائمًا)** أي: سواء أكان العدد مفردًا، **(نحو)** قوله تعالى: (﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ﴾) [الحاقة: ٧][٤] أم مركبًا نحو: ثلاثة عشر رجلًا، وأربع عشرة امرأة، **(وكذا العشرة)** تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر **(إن لم تركب)** مع ما دونها[٥] بأن كانت مفردة نحو: عشر نسوة، وعشرة رجال.

قال ابن مالك: وإنما حذفت التاء في عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم؛ لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات، كزمرة وأمة وفرقة، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها، فاستصحب الأصل مع المذكر؛ لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث لتأخر رتبته[٦] انتهى.

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٤٦)، حاشية الصبان على الأشموني (٤/٦١).

(٢) في (ب) و(ج) على عكس ذلك كما قال العدد من ثلاثة.

(٣) في النخسة المطبوعة للمتن: يُؤَنَّث مع المذكر ويُذَكَّر مع المؤنث دائمًا. (٢٧).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٤٦).

(٥) في (ب) مع دونها.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٩٧)، واستحسنه المرادي على الألفية (٢/٢٠٤).

....

والحكم الثاني من حكمي واحد واثنين أنهما لا يجمع بينهما وبين المعدود، لا يقال: واحد رجل، ولا اثنان رجلان؛ لأن قولك: رجل يفيد الجنسية والوحدة، وقولك: رجلان يفيد الجنسية، وشفع الواحد، فلا حاجة إلى الجمع بينهما[1].

وأما قول الشاعر[2]:

كَـانَ خُصْـيَيْهِ مِـنَ التَّدَلْـدُلِ[3] ظَـرْفَ[4] عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا[5] حَنْظَلِ

فقليل[6].

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٤٧).

(٢) هذا البيت من الرجز، وهو لخطام المجاشعي أو لجندل أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية في خزانة (٧/٤٠٠)، ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية (٤/٤٨٥)، ولخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية في الدرر (١/٥٣٢) وللشماء الهذلية في خزانة الأدب (٧/٥٢٦) (٥٢٩)، (٥٣١)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق (١٨٩)، الكتاب لسيبويه (٣/٥٦٩)، المقتضب (٢/١٥٦)، علل النحو (١/٤٨٩)، إيضاح شواهد الإيضاح (١٦٧)، ديوان الحماسة (٢/٥٤٦)، والمنصف (٢/١٣١)، وفرحة الأديب (١٥٨)، وأمالي ابن الشّجريّ (١/٢٨)، وشرح المفصّل (٤/١٤٤).

والشّاهدُ فيه: (ثنتا حنظل) حيث أضاف (ثنتا) إلى (حنظل) وذلك ضرورة شعرية.

(٣) في (ج) التدلدل، وفي (أ) و(ب).

(٤) في (ج) ظرفًا.

(٥) في (ج) ثنتان.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٤٧).

وَمَا دُوْنَ الثَّلَاثَةِ وَفَاعِلٌ كَثَالِثٍ وَرَابِعٍ ....

وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما فلا تستفاد العدة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعًا، وذلك لأن قولك: ثلاثة يفيد العدة دون الجنس، وقولك رجال يفيد الجنس دون العدة، فإذا قصدت العدة والجنس جمعت بين العدد والمعدود، وهذا إذا ذكر المعدود ولم يقصد بهما العدد المطلق فإن لم يذكر المعدود فإنه يجوز[1] حذف التاء في المذكر، كقوله ﷺ: **(من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال)**[2].

وإن قصد العدد المطلق فإنها كلها بالتاء، نحو: ثلاثة نصف ستة، ولا تصرف؛ لأنها أعلام مؤنثة.

فإن ركبت العشرة جرت على القياس، كالواحد والاثنين[3]، ولا يرد نحو قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]؛ لأن التقدير فله عشر حسنات أمثالها[4]، فتذكير العدد باعتبار المحذوف.

(وما دون الثلاثة) وهو الواحد والاثنين[5] **(و)** وزن **(فاعل)** ما صيغ من العدد، **(كثالث ورابع)** إلى عاشر يجري[6] ....

(١) في (ب) وهذا إذا ذكر المعدود فإنه يجوز.

(٢) مسلم في صحيحه برقم (٢٨١٥).

(٣) فتثبت التاء مع المذكر وتسقط مع التأنيث.

(٤) أي: فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث، أو اكتسب المضاف من المضاف إليه. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١٤٧/٢).

(٥) في (ب) و(ج) والاثنان.

(٦) في (ب) و(ج) يجريان.

عَلَى القِيَاسِ دَائِمَا، وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ أَوْ يُضَافُ لِمَا اشْتُقَّ مِنْهُ ....

(على القياس[1]) فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث (دائمًا) أي: أفراد العدد، كواحد واثنان، وجزء ثالث وواحدة وثنتان ومقالة الثالثة[2].

أو ركب كأحد عشر[3] واثنا عشر[4] وإحدى عشرة وثنتا عشرة والمقالة[5] الثالثة عشرة[6].

وحاصل ما ذكر أن ما دون الثلاثة وفاعل على القياس دائمًا، ومن الثلاثة إلى التسعة على العكس دائمًا، والعشرة لها حالتان.

(ويفرد فاعل)[7] تارة كما مر، ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة، أي: بأنه ثالث أو ثالث[8] ونحو ذلك.

(أو يضاف لما اشتق منه) من العدد، كثاني اثنين، وثانية اثنتين، إلى عاشر عشرة، وعاشرة عشرة، ومعناه أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة، أي بعض اثنين وبعض عشرة.

---

(١) قوله: (القياس) أي: الأصل.

(٢) في (ب) ومقابله ثالثة، وفي (ج) ثالثة.

(٣) بتذكير الجزأين مع بنائهما على الفتح.

(٤) وذلك بتذكير الجزأين مع بناء الثاني على الفتح.

(٥) في (ب) والمقابلة.

(٦) بتأنيث الجزأين في كلٍ.

(٧) قوله: (ويفرد فاعل)، أي: يفرد عن الإضافة... إلخ.

(٨) في (ب) و(ج) ثان أو ثالث.

أَوْ لِمَا دُوْنَهُ أَوْ يُنْصَبُ مَا دُوْنَهُ.

(أو) يضاف (لما دونه)[1] كثالث اثنين ورابع ثلاثة، ومعناه جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة، وجاعل الثلاثة بنفسه أربعة، وهكذا فينجر ما دونه بالإضافة قال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧].

(أو ينصب ما دونه) على المفعولية إذا نون؛ لكونه اسم فاعل، فيشترط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، واعتماده على ما مر في اسم الفاعل، ومعناه التصيير والتحويل، تقول: هذا رابعٌ ثلاثةً، بتنوين رابع ونصب ثلاثة، أي: جاعل الثلاثة أربعة.

ولا يجوز أن ينصب ما اشتق منه، خلافًا للأخفش وثعلب[2].

وإذا أردت بالمركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ما أردت بثاني اثنين من الإضافة على معنى بعض، فتجيء بتركيبين، فتقول: هذا ثاني عشر اثنى عشر، وثانية عشرة اثنتي عشرة، إلى تاسع عشر تسعة عشر، وتاسعةَ عشرةَ تسعةَ عشرة، بأربعة أسماء كلها مبنية للتركيب، والمركب الأول مضاف إلى مركب الثاني[3].

---

(١) أي: يضاف لما تحته.

(٢) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٣١١)، وشرح المرادي على التسهيل (٦٠٧).

(٣) قوله: (والمركب الأول مضاف إلى مركب الثاني) أي: إضافة ثاني إلى اثنين. انظر: توضيح المقاصد للمرادي (١٣٣٢/٣).

....

ويجوز في ذلك وجهان آخران:

أحدهما: أن تضيف[1] فاعلا بحالتيه من تذكير وتأنيث إلى المركب الثاني فيعرب الأول؛ لزوال التركيب، تقول: ثاني اثنين[2] عشرَ، وثانيةَ اثنتي عشرةَ، إلى آخره.

وثانيهما: أن تحذف من المركب الأول العجز، ومن المركب الثاني الصدر، تقول: حادي عشر وحادية عشرة[3] إلى تاسع عشر، وتاسعة عشرة[4]، وفيه حينئذ ثلاثة أوجه: بناؤهما وهو المشهور، وإعراب الأول وبناء الثاني، وإعرابهما.

وإذا ذكر مع العشرين وبابه فإنه يذكر بحالتيه من تذكير وتأنيث قبل الواو تقول: حادي وعشرون رجلًا، وحادية وعشرون امرأة، إلى تاسع وتسعين وتاسعة وتسعين.

خاتمة

ألفاظ الأعداد بالنسبة إلى الاستعمال ثلاثة أنواع: مفرد وهو عشر[5]

(١) في (ج) وجهان آخران أن تضيف.

(٢) في (ج) اثني.

(٣) في (ج) وحادية عشر.

(٤) في (ج) عشر.

(٥) في (ج) عشرة.

....

ألفاظ، واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما، ومركب وهو تسعة ألفاظ أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما، ومعطوف وهو أحد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما، فمميز العشرين والتسعين وما بينهما[١] كذلك، وأحد وعشرين رجلًا وتسعة وتسعين رجلًا، وما بينهما كذلك.

ومميز الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان جمعًا خُفِضَ بإضافة العدد إليه نحو: ثلاثة رجال، وإن كان اسم جنس، كقوم ورهط خفض بمن، نحو: ثلاثة من الشجر، وعشرة من القوم، قال الله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

ويعتبر التذكير والتأنيث مع الجمع بحال مفرده، فلذلك تقول: ثلاثة جمالات[٢]؛ لأنه[٣] مفرده مذكرًا[٤] ولا تترك التاء اعتبارًا بالجمع، ومع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما، فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما تقول: ثلاثة من الغنم، بالتاء؛ لأنك تقول: غنم كثير بتذكير الضمير المستتر في كثير، وتقول: ثلاثة من البقر بالتاء أو ثلاث[٥] بتركها؛

---

(١) في (ب) و(ج) والأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما والأحد والعشرون والتسعة والتسعين وما بينهما مفرد، تقول عشرين رجلًا وتسعين رجلًا وما بينهما كذلك، وأحد عشر رجلًا وتسعة عشر رجلا وما بينهما كذلك.

(٢) في (ب) حمامات.

(٣) في (ب) و(ج) لأن.

(٤) في (ب) و(ج) مذكر.

(٥) في (ج) ثلاثة من البقر أو ثلاث.

لأن في البقر لغتين التذكير والتأنيث، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، بتذكير الضمير، وقرئ ﴿تَشَابَهَتْ﴾ بتأنيثه، وباب العدد باب طويل الذيل وفيما ذكر كفاية لمن وفقه الله تعالى.

**   **   **

بَابٌ

(بَابٌ)

التنوين[1] في ذكر موانع الصرف، والصرف كما قال ابن مالك في شرح كافيته عبارة التنوينات[2] الأربعة الخاصة بالاسم[3]؛ لأن الاسم إن أشبه الحرف في الوضع أو المعنى أو الاستعمال بني كما مر، ويسمى غير متمكن وإن لم يشبه الحرف أعرب، ثم المعرب إن أشبه الفعل مُنِعَ من الصرف كما سيأتي، وسمي غير أمكن، وإن لم يشبه الفعل صُرِفَ، وسمي أمكن[4]، ومعنى شبهه بالفعل أن[5] يشبهه في علتين فرعيتين مختلفتين مرجع أحدهما[6] إلى اللفظ ....

(١) في (ج) بالتنوين.

(٢) في (ب) و(ج) في شرح كافيته عبارة عن التنوينات، وفي (أ): كفايته عن التنوينات.

(٣) ما ذكره الشارح من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين لوجوه منها: أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذي هو معنى الصوت؛ إذ لا صوت في آخر الاسم إلا التنوين، ومنها: أنه متى اضطر شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه، وقيل: صرفه للضرورة مع أنه لا جر فيه، ومنها: صرفه أي: قالوا فيه حينئذٍ إنه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفا، وقيل: الصرف هو الجر والتنوين معًا. انظر: الأشموني مع الصبان (٣/٣٣٦).

(٤) قوله: (أمكن) اسم تفضيل، وبناءه من مكن مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافًا لأبي حيان ومن قلده؛ لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ، وقد أمكن غيره، فلا حاجة إلى ارتكابه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣١٦).

(٥) في (ج) أي.

(٦) في (ج) إحداهما.

مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ تِسْعَةٌ، يَجْمَعُهَا:

وَزْنُ المُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا   عَدْلٌ وَوَصْفُ الجَمْعُ زِدْ تَأْنِيثَا

كأحمدَ ....

والأخرى[1] إلى المعنى، أو فرعية تقوم مقامهما؛ لأن في الفعل فرعيتين عن الاسم مختلفتين مرجع أحدهما[2] إلى اللفظ وهي[3] اشتقاقه من المصدر والأخرى إلى المعنى وهي[4] احتياجه إلى الفاعل إذ كل فعل فلا بد له من فاعل وحيث مُنع الاسم التنوين مُنع الجر تبعًا له عند[5] الجمهور، ثم إن المصنف ذكر موانع الصرف بالعد فقال: (**موانع صرف الاسم تسعة**) كما قاله الجمهور، وهي المسماة عللا (**يجمعها**) بيت نظمه ابن النحاس وهو[6]:

(وَزْنُ المُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا   عَدْلٌ وَوَصْفُ الجَمْعُ زِدْ تَأْنِيثَا)

وقد ذكر أمثلتها على هذا الترتيب (**كأحمد**[7]) فيه وزن الفعل والعلّمية، ووزن الفعل فرع وزن الاسم؛ إذ وزن كل منهما مخالف لوزن

(١) في (ج) ومرجع الأخرى.

(٢) في (ج) إحداهما.

(٣) في (ب) وهو.

(٤) في (ب) وهو.

(٥) في (ب) تبعًا عند.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٢١٠)، والأشباه والنظائر (٣/٦١)، والعدوي على الشذور (٢/١٩٧).

(٧) في (ب) و(ج) الترتيب فقال كأحمد.

وأحمرَ وبَعْلَبَكَّ وإبراهيمَ وعُمَرَ وأُخَرَ وأُحادَ وَمَوْحَدَ إِلَى الأَرْبَعَةِ ....

الآخر، فإذا وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعًا بالنسبة إلى وزنه، والعلمية فرع التنكير.

(وأحمر) فيه الوزن وقد علمت فرعيته، وفيه الوصف وهو فرع الموصوف (وبعلبك) فيه التركيب المزجي وهو فرع الإفراد، وفيه العلمية وقد علمت فرعيتها (وإبراهيم) العجمة[(١)] وهي فرع العربية؛ لأصالة كل[(٢)] قوم عندهم بالنسبة إلى ما يأخذونها من غيرها، وفيه العلمية.

وجميع أسماء الأنبياء عجمية إلا أربعة محمد وصالح وشعيب وهود، صلواة[(٣)] الله وسلامه عليهم أجمعين[(٤)].

(وعمر) فيه العدل وهو فرع المعدول عنه وفيه العلمية، (وأُخَر) بضم أوله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف، وقد علمت فرعيتهما (وأُحاد ومَوْحِد إلى الأربعة) باتفاقٍ وفي الباقي إلى العشرة على الأصح فيها العلمية والعدل وقد علمت فرعيتهما.

---

(١) في (ب) و(ج) وإبراهيم فيه العجمة.

(٢) في (ج) لأصالة لغة كل.

(٣) في (ج) صلوات.

(٤) قال الصبان: اعلم أن أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف إلا ستة. محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط؛ لخفة الأخيرين، وكون الأربعة الأول عربية، وقيل: هود كنوح؛ لأن سيبويه قرنه معه فهو أعجمي وصرفه للخفة. حاشية الصبان على الأشموني (٣٧٦/٣).

وَمَسَاجِدَ وَدَنَانِيْرَ وَسُلَيْمَانَ وسَكْرانَ وَفَاطِمَةَ وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ وَسَلْمَى وَصَحَرَاءَ ....

(ومساجد ودنانير) فيهما صيغة منتهى الجموع، والجمع فرع الوحدة، وإنما أتى بمثالين ليبين لك أنه لا فرق في الحرف الأول من الكلمة بين الميم وغيرها.

(وسليمان[1]) فيه زيادة الألف والنون، وهي فرع المزيد عليه، وفيه العلمية.

(وسكران) وفيه[2] الوصف والزيادة، وقد علمت فرعيتهما (وفاطمة) وطلحة (وزينب وسلمى وصحراء) فيهن التأنيث، وهو فرع التذكير، وفيهن العلمية، وإنما عدد هذه الأمثلة ليعلمك أنه لا فرق في التأنيث بين أن يكون بالتاء والألف، ويكون لفظيًا أو معنويًا[3]، أو يكون مسمى اللفظ مذكرًا أو مؤنثًا، أو تكون الألف مقصورة، أو ممدودة وجمعها غير ابن النحاس وهو[4][5]:

اجْمَـعْ وَزِنْ عَــادِلا أَنِّــثْ بِمَعْرِفَــةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

(١) في (ب) و(ج) وسلمان.
(٢) في (ب) و(ج) فيه.
(٣) في (ج) لفظيًا معنويًا.
(٤) في (ب) ابن النحاس في بيت وهو.
(٥) البيت من البسيط.، وهو في شرح شذور الذهب (٤٥٠)، وشرح قطر الندى (٢٣٨)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٣١٦/٢).

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ وَالجَمْعِ الذِي لَا نَظِيْرَ لَهُ فِي الآحَادِ كَلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَأْثِر بِالمَنْعِ ،

ثم الاسم نوعان[(١)]:

أحدهما: ما يمتنع صرفه بعلة[(٢)] واحدة وهو شيئان ذكرهما بقوله **(فألف التأنيث)** المقصورة والممدودة **(والجمع الذي لا نظير له في الآحاد)** وهو مفاعل ومفاعيل **(كل منهما[(٣)])** بنوعيه **(يستأثر بالمنع)** من الصرف، ولا يحتاج لوجود علة أخرى؛ لأن ألف التأنيث علة، ولزومها بمنزلة تأنيث ثانٍ، فهو بمنزلة علة ثانية، والجمع علة وانتهاء الجموع إليه بمنزلة[(٤)] جمع آخر، فهو بمنزلة علة ثانية.

وألحقوا سراويل[(٥)] بهذا الجمع لشبهه به؛ لأنه على وزن مفاعيل، فمنعوه من الصرف وإن لم يكن جمعاً.

وقيل: إنه جمع سروالة[(٦)].

---

(١) في (ب) الاسم الذي لا ينصرف نوعان.

(٢) في (ج) لعلة.

(٣) في النسخة المطبوعة من المتن: منها. (٢٨).

(٤) في (ج) الجموع بمنزلة.

(٥) سراويل اسم مفرد أعجمي جاء مثال مفاعيل، فمنع الصرف لشبهه في الجمع بالصيغة المعتبرة، وذلك أن مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا للجمع، أو منقول من جمع، فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف، وإن فقدت منه الجمعية. انظر: شرح الأشموني على الألفية (٢/٣٦٣)

(٦) ذهب بعض النحويين إلى أن سروايل عربي وأنه جمع سرواله في التقدير، أي: يقدر أن سراويل جمع سروالة، فنقل من الجمعية إلى تسمية المفرد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٦٣).

وَالبَوَاقِي لَابُدَّ مِنْ مُجَامَعَةِ كَلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصِّفَةِ أَوِ العَلَمِيَّةِ. فَتَتَعَيَّنُ العَلَمِيَّةُ مَعَ ....

وكذا ما سُمِّيَ به من الجمع المذكور، أو[1] ما ألحق به[2]، فإذا سميت رجلًا بمساجد أو بسراويل[3] منعته من الصرف.

(و) ثانيها: وهو **(البواقي)** غير الصفة والعلمية وهي الوزن والتركيب والعجمة والعدل والزيادة والتأنيث بغير الألف **(لا بد)** فيه **(من مجامعة كل علة منهن للصفة)** وهي ما وضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين وهو مقصود بالوضع، **(أو العلمية)** وهي المراد[4] بقولهم المعرفة تسمية[5] كل واحد[6] مانعًا وعلة مجاز[7]؛ إذ كل منها[8] غير مانع، وغير علة، والمانع التام والعلة التامة إنما هو مجموع اثنين منها، أو واحد يقوم[9] مقامهما **(فتتعين[10] العلمية مع)** ثلاث علل:

(١) في (ج) الجمع أو.
(٢) أي: كسراويل وغيره.
(٣) في (ج) سراويل.
(٤) في (ب) المرادة.
(٥) في (ب) فتسمية.
(٦) في (ب) واحدة.
(٧) في (ب) مجازًا.
(٨) في (ب) منهما.
(٩) في (ب) واحدة تقوم.
(١٠) في النسخة المطبوعة من المتن: وتتعين. (٢٨).

التَّرْكِيبِ وَالتَّأْنِيثِ وَالعُجْمَةِ، ....

الأول[1]: (التركيب[2][3]) المزجي كما مر المختوم بغير «ويه» كما علم من تمثيله بـ«بعلبك»؛ إذ هو المانع من الصرف، وما ختم[4] بويه مبني، والإضافي مصروف، والإسنادي كـ«شاب قرناها» محكي، والأفصح في التركيب المزجي ـ وهو كل اسمين جعلا اسمًا واحدًا، نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث ـ أن يعرب الأخير[5] إعراب ما لا ينصرف ويبنى على[6] الفتح ما لم يكن آخره ياء معدي[7] كرب فيسكن.

(و) الثانية: (التأنيث) بغير الألف؛ لاستقلالها كما مر سواء كان[8] باللفظ، كفاطمة وطلحة، أم بالمعنى كبيضاء[9] بشروطه الآتية.

(و) الثالثة: (العجمة) وهي كون الكلمة من أوضاع غير العرب[10]،

---

(١) في (ب) الأولى.

(٢) في (ج) علل التركيب.

(٣) يطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الإسناد، والإضافة، والمزج.

(٤) في (ب) لأن ما ختم.

(٥) في (ب) الجزء الأخير.

(٦) في (ب) و(ج) ويبنى الأول على. هـ

(٧) في (ب) و(ج) كمعدي.

(٨) في (ب) أكان.

(٩) في (ب) كسعاد.

(١٠) قال المرادي: تعرف عجمة الاسم بوجوه: أحدها: نقل أهل اللغة.

الثاني: خروجه عن أوزان الاسماء العربية، نحو: إبراهيم. =

وَشَرْطُ العُجْمَةِ عَلَمِيَّةٌ فِي العَجَمِيَّةِ وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ، ....

(وشرط العجمة) أي: تأثيرها أمران:

أحدهما: (علميته[1] في) اللغة (العجمية) بأن تنقل الكلمة من أول أحوالها علمًا إلى لسان العرب، كإبراهيم وإسماعيل، بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة كلجام بالجيم وهو آلة تجعل في فم الفرس ونحوه إذا سَمَّيت به أحدًا، و«فِرِنْد» بكسر الفاء والراء وسكون النون وهو جوهر السيف إذا سميت به أحدًا، ومنصرف[2] لحدوث علميته[3].

(و) ثانيهما: (زيادة على الثلاثة) أحرف[4]، بخلاف المجرد منها سواء[5] أكان ساكن الوسط، كنوح ولوط، أو متحركه[6] كشَتَر ـ بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق ـ اسم قلعة[7]، وإنما لم يقيموا تحرك الوسط

= الثالث: أن يعرى من حروف الذلاقة، وهو خماسي أو رباعي، فإن كان في الرباعي السين يكون عربيا، نحو: عسجد، وهو قليل، وحروف الذلاقة ستة: يجمعها: مرَّ بنفل.

ـ الرابع: أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب، كالجيم والقاف بغير فاصل، نحو: قج، وجق، والصاد، نحو صولجان، والكاف، والجيم، نحو: أسكرجة، وتبعية الراء للنون أول الكلمة، نحو: نرجس، والزاي بعد الدال، نحو: مهندز. انظر: شرح الألفية للمرادي (٢/٩٨، ٩٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٣٥).

(١) في (ب) أمران علميته.

(٢) في (ب) فيصرف وفي (ج) فمنصرف.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٣٤).

(٤) في (ب) على الثلاثة أي: ثلاثة أحرف.

(٥) في (ج) وسواء.

(٦) في (ج) متحرك.

(٧) أي: اسم من أعمال أَرَّان، بفتح الهمزة وتشديد الراء، إقليم بأذربيجان. انظر: التصريح=

وَالصِّفَةِ: أَصَالَتُهَا ....

منزلة حرف كما في المؤنث؛ لأن العجمة سبب ضعيف، فلا تؤثر في المجرد بدون زيادة، وبعضهم أقامه منزلته.

(و) شرط (الصفة) أي: تأثيرها سواء أكانت على وزن أفعل أم فعلان أمران أيضًا:

أحدهما: (أصالتها[١]) ولذلك صرف أربع في نحو: مررت بنسوة أربع، مع كونه صفة لنسوة؛ لأنه وضع[٢] اسمًا لعدد[٣] فلم يلتفت لما طرأ له[٤] من الوصفية، وأيضًا فإنه قابل للتاء في نحو: مررت برجالٍ أربعةٍ، ومنع من الصرف باب «أبطح» وهو المكان المنبطح[٥] من الوادي، وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق وهو المكان الذي فيه لونان، وباب أدهم للقيد، وأسود للحية السوداء، وأرقم للحية التي فيها نقط سود وبيض كالرقم مع أنها أسماء؛ لأنها وضعت صفات فلا[٦] يلتفت إلى ما طرأ لها من الاسمية[٧].

= على التوضيح للأزهري (٢/٣٣٤).

(١) قوله: (أصالتها) بمعنى أن تكون الكلمة من أول الأمر دالة على الوصفية. انظر: شرح شذور الذهب للجوجري (٢/٨٤٢)

(٢) في (ج) وقع.

(٣) في (ج) لعددهم.

(٤) في (ج) عليه.

(٥) في (ب) وهو المنبطح.

(٦) في (ب) فلم.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٣٣٤).

وَعَدَمُ قَبُوْلِها التَّاءَ، فَعُرْيَانٌ، وَأَرْمَلٌ، وَصَفْوَانٌ، وَأَرْنَبٌ - بِمَعْنَى قَاسٍ وَذَلِيلٍ مُنْصَرِفَةٌ. وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ: هِنْدٍ وَجْهَانِ، ....

(و) ثانيهما: (عدم قبولها التاء) أي: تاء التأنيث (فعريان) في قولك: مررت برجل عريان، (وأرمل) في قولك: جاء رجل أرمل[(١)]، وندمان من المنادمة وهي المكالمة لا من الندم على ما فات[(٢)]، (وصفوان وأرنب) إذا جعلت الأول (بمعنى قاس)، (و) الثاني بمعنى (ذليل منصرفة) كلها؛ لقبول الأولين تاء التأنيث، تقول: امرأة عريانة، وأرملة وندمانة، وأما صفوان فاسم للحجر الأملس، وأرنب اسم للحيوان المعروف، فلا تعتبر الوصفية العارضة كما مر، والمؤنث بالتاء يمتنع من الصرف مطلقًا مع العلمية في جميع أفراده، وإذا خلا عنها ففيه تفصيل ذكره المصنف بقوله: (ويجوز في نحو: هند) ودعد من الثلاثي المجرد الساكن[(٣)] الوسط غير الأعجمي ومذكر الأصل (وجهان) الصرف نظرًا إلى خفة اللفظ، وأنها قد قاومت أحد السببين، وتركه وهو أولى نظرًا إلى وجود السببين في الجملة[(٤)] وهما العلمية والتأنيث، قال الشاعر[(٥)]:

---

(١) الأرمل بمعنى فقير، فهو مصروف لضعف شبهه بالفعل؛ لأن تاء التأنيث لا تلحق الفعل.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٢٣).

(٣) في (ب) الثلاثي الساكن.

(٤) في (ب) أحد السببين في الجملة.

(٥) البيت من المنسرح، لجرير وهو مروي في ديوانه (٦٢)، الكتاب لسيبويه (٣/٢٤١)، الخصائص (٣/٦١)، أمالي القالي (٦٢)، معجم الشواهد العربية (١/٥٢)، ولسان العرب (٣/١٦٦) «دعد»، (٩/٣٢١) «لفع»؛ ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه=

بِخِلَافِ زَيْنَبَ وَسَقَرَ وبَلَخَ ، ....

لَـــمْ تَتَلَفَّـــعْ بِفَضْـــلِ مِئْزَرِهَـــا[1] دَعْدٌ وَلَـمْ تُسَقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[2]

فصرف «دعد» الأول ونونه ، ومنع صرف الثاني فضمه من غير تنوين ، **(بخلاف)** ما إذا كان زائدًا على ثلاثة أحرف: **(زينب[3])** وسعاد ؛ فإنه يمنع من الصرف تنزيلًا للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث.

(و) بخلاف **(سقر)** ولظى ، إقامةً لحركة الوسط مقام حرف رابع ، **(و)** بخلاف **(بلخ[4])** وجُور ـ بضم الجيم ـ علم على بلدين[5] إقامةً لنقل

= (١٧٨) وبلا نسبة في أدب الكاتب (٢٨٢) وأمالي ابن الحاجب (٣٩٥٤) ، والخصائص (٦١/٣) ، وشرح قطر الندى (٣١٨) ، وشرح المفصل (٧٠/١) ، والكتاب (٢٤١/٣) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (٥٠) ، والمنصف (٧٧/٢).

الشّاهدُ فيه: صرفُ (دعْد) وترك صرفها في بيتٍ واحد ؛ وكِلاَ الأمرين جائز ، والمختار منع الصّرف عند سيبويه ، والخليل ، وجميع البصريّين ، ويوجِب الزّجّاج منع صرفه.

(١) قوله: (لم تتلفع... إلخ) يعني أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك ، بل حضرية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣٧٣/٣).

(٢) قوله في البيت: (دعد) اسم امرأة فاعل التلفع ، و«العلب» بضم العين وفتح اللام جمع ، علبة كغرف وغرفة ، والعلبة إناء يتخذ من جلد تشرب فيه الأعراب بالبادية ، ومعنى البيت أن الشاعر يصف هذه المرأة بكونها من أهل الحضر لا تتقنع بفضل مئزرها كأهل البوادي بل تتقنع بثوب خاص بالتقنع ، ولا تشرب في العلبة كأهل البوادي ، بل تشرب في الفخار

الشاهد فيه: تنوين دعد الأول ، ومنع الثاني. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٣٢/٢).

(٣) في (ب) و(ج) أحرف نحو: زينب.

(٤) في (ب) تاء التأنيث وبخلاف بلخ.

(٥) في (ب) علمي بلدين.

وكعُمَرَ عِنْدَ تَمِيْمٍ بَابُ حَذَامِ إِنْ لَمْ يُخْتَمْ بِرَاءٍ كَسَفَارِ، ....

حصول الثقل بالعجمة مقامه بخلاف[1] ما لو سميت مؤنثًا باسم مذكر كزيد اسم امرأة؛ لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادَلَ خفة اللفظ[2].

ويجوز لك في أسماء القبائل والبلدان والكلم وحروف الهجاء صرفها إن أردت أبًا أو حيًّا أو مكانًا أو لفظًا[3] أو حرفًا، وعدمه[4] إن أردت أُمًّا أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة.

(وكعمر) في منع الصرف **(عند)** جمهور بني **(تميم[5] باب)** نحو: **(حَذام)** كقطام للعلمية والعدل، وهو كل علم لمؤنث على وزن فَعال؛ لأنه معدول عن فاعلة[6]؛ لأن حذام معدول عن حاذمة، وكذا الباقي، فـ«باب» حذام مبتدأ مؤخر، وكعمر خبر مقدم هذا، **(إن لم يختم براء)**، فإن ختم[7] بها **(كـ«سَفار»[8][9])** بُني عندهم على الكسر، كأهل الحجاز القائلين بالبناء

(١) في (ب) و(ج) وبخلاف.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٣٢).

(٣) في (ج) أو حيًا أو لفظًا.

(٤) قوله: (عدمه)، أي: عدم الصرف.

(٥) قوله: (تميم) هو أبو قبيلة وهو تميم بن مر بن آد بن طلحة بن إلياس بن مضر. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٤٥)، جمهرة الأنساب (٤٦٦).

(٦) قوله: (العدل عن فاعلة) ويرجحه أن الغالب على الأعلام أن تكن منقولة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٤٥).

(٧) في (ج) إن لم يختم فإن ختم.

(٨) في (ب) إن لم يختم براء كـ «سفار».

(٩) قوله: (سفار) اسم لماء من مياه العرب، ملحوظ فيها معنى التأنيث. انظر: التصريح=

وَأَمْسِ لِمُعَيَّنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا، وَسَحَرَ عِنْدَ الجَمِيعِ إِنْ كَانَ ظَرْفًا مُعَيَّنًا.

مطلقًا[١]، وبعض بني تميم معرب مطلقًا كعمر عندهم.

(وأمس لمعين) وهو اليوم الذي قبل يومك (إن كان) أمس (مرفوعًا)؛ لأنه معدول عن الأمس بالتعريف، فإن كان منصوبًا أو مجرورًا بني على الكسر، كأهل الحجاز القائلين بالبناء مطلقًا[٢].

(وبعضهم) أي: بني تميم (لم يشترط) ما اشترطه جمهورهم (فيهما) أي: باب حذام وأمس، بل يعربهما إعراب ما لا ينصرف مطلقًا، وقد قدمنا الكلام على ذلك في صدر المقدمة.

(و) أما (سحر) فغير منصرف (عند الجميع) من العرب (إن كان ظرفًا معينًا) بأن يكون في يوم بعينه، كقولك: جئتك يوم الجمعة سحر؛ لأنه حينئذ معدول عن السحر بالتعريف[٣]، فإن كان غير ظرف صرف، كقولك: سحرنا سحر مبارك، أو كان ظرفًا غير معين فكذلك، قال الله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤][٤].

= على التوضيح للأزهري (٢/٣٤٥).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٤٧).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٧، ٢٤٨).

(٣) لأن المقرون بأل لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يذكر معرفًا بأل فعدل عن اللفظ بأل، وقصد به التعريف فمنع من الصرف. التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٤٧).

(٤) قوله: (بسحر) أي: من الأسحار.

....

خاتمة

يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب:

الأول: أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكَّر، تقول: رب فاطمة وعمر وإبراهيم بالجر والتنوين؛ لذهاب أحد موجبي منع صرفها وهو العلمية(١).

الثاني: التصغير المزيل لأحد السببين كحميد وعمير في تصغير أحمد وعمر لزوال الوزن والعدل بالتصغير(٢).

الثالث: إرادة التناسب للمنصرف كقراءة نافع والكسائي(٣) ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾ [الإنسان: ٤](٤)، و﴿قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥] لتناسب الأول آخر سائر الآيات، والثاني الأول عند صرفه.

الرابع: الضرورة كقول الشاعر(٥):

---

(١) فتبقى العلة الأخرى ولا يؤثر في المنع من الصرف إلا علتان.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٤٧).

(٣) قرأها بالصرف فيهما: عاصم وشعبة وأبو جعفر والحسن والأعمش وهشام والشنبوذي والأزرق وابن شنبوذ وروح، انظر الإتحاف (٤٢٩)، ومعاني القرآن للفراء (٣/٢١٤)، والنشر (٢/٣٩٥)، والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ٤/١٣٦، وشرح ابن الناظم ص٤٧٢، وهمع الهوامع (١/٢٢٩).

(٤) قوله: (سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا) سلاسل نون لمناسبة مجاوره وهو (أغلالًا وسعيرًا)، و(قويرًا) الأول لمناسبة الفواصل، والثاني لمناسبة الأول وهذا ظاهر. انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٥/٦٩٢).

(٥) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (٥٧). انظر: شرح الشواهد للعيني=

....

.... عَصَـائِبُ طَيْـرٍ تَهْتَـدِي بِعَصَـائِبِ

وهو في الشعر كثير.

والمصروف قد لا ينصرف، كقول الشاعر(1):

فَمَـا كَـانَ قَـيْسٌ وَلَا حَـابِسٌ ... يَفُوقَـانِ مِـرْدَاسَ فِـي مَجْمَـعِ

وهذا مذهب الكوفي وأما البصري(2) فلا يجيزه مطلقًا(3).

= (٤٠١/٣)، وخزانة الأدب (٢٨٩/٤)، والشعر والشعراء (١٧٥)، ولسان العرب (٦٠٥/١) «عصب»، (٦٣/١٠) «حلق» وبلا نسبة في شرح المفصل (٦٨/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥٢/٢).

الشاهد فيه: (بعصائب) حيث جره بالكسرة، والتنوين مقدر.

(١) قائله العباس بن مرداس الصحابي ﷺ من قصيدة من المتقارب وهو في ديوانه (٨٤)، وفي شرح الشواهد للعيني (٤٠٣/٣)، والأغاني (٢٩١/١٤)، وخزانة الأدب (١٤٧/١، ١٤٨، ٢٥٣)، والدرر (١٠٤/١)، وسمط اللآلي (٣٣)، وشرح التصريح (١١٩/٢)، وشرح المفصل (٦٨/١)، والشعر والشعراء١٠٧/١، ٣٠٦، ٧٥٢/٢)، ولسان العرب (٩٧/٦) «ردس»؛ والمقاصد النحوية (٣٤٦/٤) وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٥٤٦/٢، ٥٤٧) ولسان العرب (٣١٦/١٠) فوق.

الشاهد فيه: (مرداس) حيث منعه من الصرف، وهو اسم مصرف للضرورة، اللغة: حصن: هو أبو عيينة بن حصن الفزاري، حابس: أبو الأقرع بن حابس. مرداس: أبو العباس أبي مرداس السلمي. المعنى: ليس أبو حصن والأقرع أفضل شأنًا من أبي، فقد كنت الأعز.

(٢) قوله: (البصريون... إلخ) أي: غالبهم وإلا فالأخفش من البصريين قائل بما قاله الكوفيون. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٤٢/٢).

(٣) انظر: الارتشاف (٤٨٨/١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٣٤٧/٢)، والإنصاف (٤٩٣/٢)، المسألة رقم ٧٠، وهمع الهوامع (١٢١/١).

. . . .

وقدَّم المصنف في شرح هذا الكتاب[1] على[2] متنه في مواضع وأخَّر في بعض؛ لأن المقصود محصل حل[3] المتن وهو حاصل بذلك، وفيما ذكرناه كفاية لمن وفقه الله فمن أراد زيادة على ذلك فعليه بالمطولات.

** ** **

(١) في (ب) الباب الكلام.

(٢) في (ج) في.

(٣) في (ب) تحصيل حل.

بَابُ
التَّعَجُّبُ

(بَابٌ)

بالتنوين في ذكر (التعجب) وهو استعظام زيادة[1] في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج[2] بها المتعجب منه عن نظائره، أو قل نظيره، فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول، فلا يقال: ما أضربَ زيدًا، تعجبًا من الضرب الواقع على زيد، وبـ«خفي سببُها» الأمورُ الظاهرة الأسباب، فلا يتعجب في شيء منها لقولهم: (إذا ظهر السبب بطل العجب)[3]، وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه[4].

(١) أي: استعظام ما يقبل الزيادة والنقصان كالكرم الذي في زيد من قولك: ما أكرم زيدا؛ فإن الكرم يقبل الزيادة والنقصان، فيخرج بزيادة ما لا يقبل الزيادة والنقصان من الأشياء الثابتة كالطول والقصر، وشذ: ما أطوله وما أقصره. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٨).

(٢) الواو للحال فقوله: (خرج) قيد في تمام التعريف.

(٣) فلا تستعظم الكتابة من حيث كاتبها؛ لأن سببها ظاهر، نعم تستعظم من حيث زيادة حسنها.

(٤) **قال ابن حمدون**: المأخوذ من قوله: (استعظام) أن التعجب إنما يتصور ممن يمكن منه الاستعظام، فلا يجوز أن يرد التعجب من الله تعالى، فإن ورد ما يوهمه وجب تأويله، نحو: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥] أي: هؤلاء لصبرهم على النار فمن رآهم يتعجب من حالهم لا أن الله تعالى تعجب منه. حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٨).

لَهُ صِيغَتَانِ: «مَا أَفْعَلَ زَيْدًا» وَإِعْرَابُهُ: مَا ....

[صيغ التعجب]

وله صيغ كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب في[1] الكتاب قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨][2] ومن السنة قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: **(سبحان الله إن المؤمن لا ينجس)**[3]، ومن لسان العرب قولهم: لله دره فارسًا[4]، وإنما لم يبوب لها في النحو لأنها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة.

والتعجب المبوب **(له)** منها[5] في النحو **(صيغتان:)**

إحداهما:[6] **(ما أفعل)** نحو[7]: ما أحسن **(زيدًا، وإعرابه)** أي: هذا اللفظ أن تقول: **(ما)** اسم نكرة تامة بمعنى شيء؛ لأنهم قد أجمعوا على اسميتها؛ لأن في أحسن ضميرًا يعود غليها اتفاقًا، والضمير لا يعود إلا

---

(١) في (ب) و(ج) فمن.

(٢) أي: أتعجب من كفركم بالله، فاستعملت كيف في التعجب مجازًا عما وضعت له من الاستفهام عن الأحوال وكذا سبحان الله، ولله دره فارسًا فإنه مجاز عن الإخبار بالتنزه، ويكون دره منسوبًا لله تعالى ـ انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٧/٣).

(٣) البخاري (٢٨٥)، مسلم (٣٧١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٩١/٣).

(٥) أي: من صيغ التعجب.

(٦) في (ب) و(ج) أحدهما.

(٧) في (ب) و(ج) أفعل زيدًا نحو:.

مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيءٌ عَظِيمٌ، وَأَفْعَلَ فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ مَا، وزَيْدًا مَفْعُولٌ

على الأسماء، وأجمعوا أيضًا على أنها (مبتدأ[1])؛ لأنها مجردة عن العوامل اللفظية، فهي في[2] محل رفع بالابتداء، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب، كما قالوا في قول الشاعر[3]:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي ... فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

أو كونها في قوة الموصوفة؛ إذ المعنى شيء عظيم حسن زيدًا.

(وأفعل) بفتح العين، كـ«أحسن» **(فعل ماض)** على الأصح[4] عند البصريين؛ لأنه مبني على الفتح **(فاعله ضمير)** مستتر مفرد مذكر عائد على **(ما)** المتقدمة دائمًا؛ لوقوعها في كلام العرب مجرى المثل، **(وزيدًا مفعول**

(١) أي: واجب التقديم؛ لأنها في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٧).

(٢) في (ج) اللفظية في.

(٣) هذا البيت من الطويل، وقد اختلف العلماء في نسبته إلى قائله، فمنهم من نسبه لزرافة الباهلي، ومنهم من نسبه إلى عمرو بن الغوث بن طيء، ومنهم من نسبه لهني بن أحمر الكناني، ومنهم من نسبه لرؤبة، ونسبه سيبويه لرجل من مذحج ولم يعينه، انظر: هذا البيت في الكتاب لسيبويه (١/٦١)، والأشموني في باب المبتدأ والخبر (١٤٦)، وسبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (٣٤٨، ٣٤٩)، الدرر (٣/٧٢)، ولسان العرب (٦/٦١) «حيس»؛ ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية (١/٢٥٦)، وشرح المفصل (١/١١٤)، وبلا نسبة في سمط اللآلى (٢٨٨)، وشرح التصريح (٢/٨٧)، وهمع الهوامع (١/١٩١).

الشاهد فيه قوله: (عجب) حيث ابتدأ بها مع كونها نكرة لدلالتها على معنى التعجب؛ ولذلك كان مسوغًا للابتداء.

(٤) في (ب) الأفصح.

بِهِ، وَالجُمْلَةُ خَبَرُ مَا؛ و«أَفْعِلْ بِهِ» فَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ ....

به) منصوب بـ«أفعل»، (والجملة) في محل رفع (خبر ما)[(١)]، هذا قول سيبويه وجمهور البصريين[(٢)]، وقال الأخفش: إن «ما» معرفة ناقصة أي: موصولة[(٣)(٤)] بمعنى الذي، وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها، فلا موضع لها من الإعراب، أو نكرة ناقصة، أي: نكرة موصوفة بمعنى شيء، وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها، فمحله رفع تبعًا لمحل ما، وعلى كلا الحالين فالخبر محذوف وجوبًا، أي: الذي أو شيء أحسن زيدًا شيء عظيم، وقيل: غير ذلك، والمشهور هو الأول.

[الصيغة الثانية: أفعل به]

(و) **الصيغة الثانية** («أفعِل به»[(٥)]) بكسر العين، نحو: «أحسِن بزيدٍ»، وقد أجمعوا على فعلية «أفعِل»، واختلفوا في حقيقته فقال جمهور البصريين: لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر (فهو[(٦)] بمعنى ما أفعله) في إفادة التعجب.

(١) في (ب) خبر ما، وفي (أ)، و(ب) خبرها، وما في ب هو الصواب.

(٢) انظر: شرح المفصل (٧/٤٩)، والكتاب (١/٧٢)، والتصريح على التوضيح للأزهر (٢/٥٨).

(٣) في (ب) موصوفة.

(٤) انظر: المفصل (٧/١٤٩)، والارتشاف (٣/٣٣)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٨).

(٥) في (ب) أفعِل به، وليست هذه الزيادة في (أ) و(ج)، والمثبت هو النص المحقق هو الصواب.

(٦) هو النسخة المطبوعة للمتن: وهو. (٢٤).

وَأَصْلُهُ أَفْعَلَ أَيْ: صَارَ ذَا كَذَا، كَـ«أَغَدَّ البَعِيرُ» أَيْ صَارَ ذَا غُدَّةٍ، فَغُيِّرَ اللَّفْظُ، وَزِيْدَتْ البَاءُ فِي الفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا، بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلِ كَفَى ....

(**وأصله**) فعل ماض صيغته على صيغة (**أفعَل**) بفتح العين[١] وهمزته للصيرورة، (**بمعنى صار ذا كذا**)، فأصل أحسِن بزيد أحسن زيدًا[٢] أي: صار ذا أحسن، (**كأغدَّ البعير، أي: صار ذا غدة**[٣]) و«أورق الشجر»، و«أزهر النبات»، أي: صار ذا ورق وذا زهر (**فغير اللفظ**) عند تضمنه معنى التعجب إلى صيغة «أفعِلْ» بكسر العين وسكون اللام، فصار على صورة الأمر (**وزيدت الباء**) الجارة (**في الفاعل لإصلاح اللفظ**)؛ ليصير على صيغة المفعول به المجرور بالباء كالممرور بزيد؛ لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر، فلو لم يزيدوا الباء لصار اللفظ «أفعل زيد» وهو ممتنع.

(**فمن ثم**) أي: فمن أجل ذلك الامتناع (**لزمت**) زيادة الباء في فاعل أفعل في التعجب فهذه الباء تشبه الباء في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] في أنها زيدت في الفاعل، ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة، وتلك جائزة كما قال: (**بخلافها في فاعل** ﴿كَفَىٰ﴾) ﴿بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] أي: فإنها غير لازمة بدليل قول الشاعر[٤]:

---

(١) في (ب) في إفادة العين.

(٢) في (ب) فأصل أحسن بزيد أي صار ذا حسن وفي (ج) بزيد......

(٣) الغدة ـ بضم الغين، وتشديد الدال المفتوحة ـ طاعون يصيب الإبل فتنشأ عنه تأليل أي: خراج، وتقول: أغدَّ البعير فهو مغدّ، وأغذ القوم: أي: أصابت إبلهم الغدة.

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو مطلع لقصيد سحيم بن وثيل الرياحي، وقوله: (عميرة)=

....

كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلمَرْءِ نَاهِيًا ....

فائدة

لا يتعجب إلا من معرفة، أو نكرة مختصة، نحو: ما أحسن زيدًا، أو ما أسعد رجلًا اتقى الله؛ فإن[1] المتعجب منه مخبر عنه في المعنى، فلا يقال: ما أسعد رجلًا من الناس؛ لأنه لا فائدة فيه[2][3].

= منصوب بـ«دع»، وهو اسم محبوبته التي كان يتشبب بها، و«غاديا» من الغدو والذهاب.

الشاهد فيه قوله: (كفى الشيب)، فإن الشاعر قد أتى بفاعل كفى غير مجرور بالباء الزائدة، فدل البيت على أن الباء غير لازمة في فاعل كفى بحيث لا يجوز حذفها، وهذا وجه مفارقة هذه الباء للباء التي في فاعل أفعل في التعجب في نحو: قولك أجل بالمجتهد، فإن هذه الباء لا يجوز سقوطها من الكلام أصلًا. انظر: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى (٣٥١)، شرح الشواهد للعيني (١٩)، الإنصاف (١٦٨/١)، وخزانة الأدب (٢٦٧/١، ١٠٢/٢، ١٠٣)، وسر صناعة الإعراب (١٤١/١)، وشرح شواهد المغني (٣٢٥/١)، والكتاب (٢٦/٢، ٢٢٥/٤)، ولسان العرب (٢٢٦/١٥) «كفى»، ومغني اللبيب (١٠٦/١)، والمقاصد النحوية (٦٦٥/٣)، وبلا نسبة في أسرار العربية (١٤٤)، وأوضح المسالك (٢٥٣/٣)، وشرح الأشموني (٣٦٤/٢)، وشرح عمدة الحافظ (٤٢٥)، وشرح المفصل (١١٥/٢، ٨٤/٧، ١٤٨ه، ٢٤/٨، ٩٣، ١٣٨)، ولسان العرب (٣٤٤/١٥)، «نهى»، وشرح التسهيل (٢٤/٣).

(١) في (ب) و(ج) لأن.

(٢) الفائدة هي التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو: ضربت رجلًا، فإن المقصود الإخبار بوقوع الضرب على شخص ما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٠/٣).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٣/٢).

....

فرع

يجوز حذف المتعجب منه إذا كان ضميرًا في مثل ما أحسنه إن دل عليه دليل[(١)]، كقول سيدنا علي رضي الله تعالى عنه[(٢)(٣)]:

جَـزَى اللهُ عَنِّـي، وَالجَـزَاءُ بِفَضْـلِهِ رَبِيعَـةَ خَيْـرًا، مَـا أَعَـفَّ وَأَكْرَمَـا

أي: ما أعفها وأكرمها.

وفي مثل أفعِل به إن كان أفعِل بكسر العين معطوفًا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي: بهم[(٤)].

وكل من هذين الفعلين وهما ما أفعَله وأفعِل به ممنوع التصرف[(٥)]؛

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) في (ج) رضي الله عنه.

(٣) ينسب هذا الشاهد إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، يقوله من كلمة يمدح فيها ربيعة على ما أبلت في يوم صفين وهو في ديوانه (٤٩١)، وهو من الطويل، قوله: (والجزاء بفضله) معترض بين الفاعل والمفعول.
الشاهد فيه: قوله: (ما أعف وأكرما) حيث حذف مفعول فعل التعجب؛ لأنه ضمير يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: ما أعفها وأكرمها. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٥٩/٣، ٢٦٠)، شرح الشواهد للعيني (٢٠/٣)، والدرر (٢٩٦/٢)، وشرح ابن الناظم (٣٢٨)، والعقد الفريد (٢٨٣/٥)، والمقاصد النحوية (٦٤٩/٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٥٩/٣)، وشرح الأشموني (٣٦٤/٢)، وهمع الهوامع (٩١/٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٣/٢).

(٥) في (ب) الصرف.

....

لأن الأول نظير تبارك وعسى وليس في الجمود، وفي ملازمة المضي، والثاني نظير هب بمعنى اعتقد، وتعلم بمعنى اعلم في الجمود، وفي ملازمة صيغة الأمر.

وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع(١).

ولعدم تصرفهما امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما، وامتنع أن يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف، لا تقول: ما زيدًا أحسن، بتقديم معمول أحسن عليه، ولا بزيد أحسن، إن قيل: إن بزيد مفعول به كما قال به الفراء وأصحابه؛ لعدم التصرف، ولا ما أحسن عبد الله زيدًا(٢) ولا أحسِن لولا بخله بزيد؛ للفصل في الأول بالمنادي وفي الثاني بلولا ومصحوبها، وأما الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل الدال على التعجب فجائز على الأصح، كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب(٣)، وقول الشاعر(٤):

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٣/٣٠٢)، الأشموني على الألفية (٣/٢١).

(٢) في (ج) ما أحسن يا عبد الله زيدًا.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٦٣).

(٤) هذا الشاهد من كلام أوس بن حَجَر ـ بفتح الحاء والجيم جميعًا وهو من الطويل.
الشاهد فيه: أنه فصل بالظرف وهو قوله: (إذا حالت) بين فعل التعجب الذي هو قوله: (أحر) وبين معموله الذي هو قوله: بأن أتحولا. ديوان أوس (٨٣)، وانظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٢٦٥)، الأشموني على الألفية (٣/٢٤) وتذكرة النحاة=

وَإِنَّمَا يُبْنَى فِعْلَا التَّعَجُّبِ وَافْعَلِ التَّفْضِيلِ، مِنْ فِعْلٍ ....

أَقِـيمُ بِـدَارِ الحَـزْمِ مَـادَامَ حَزْمُهَـا وَأَحْـرِ إِذَا حَالَـتْ بِـأَنْ أَتَحَـوَّلَا

ففصل بـ«إذا» الظرفية[1]. أما إذا تعلق[2] الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب فإنه لم يجز الفصل بذلك اتفاقًا[3]، نحو: ما أحسن معتكفًا في المسجد، وأحسن بجالس عندك؛ لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله[4].

[شروط صياغة فعل التعجب]

(وإنما يبنى فعلا التعجب) قياسًا **(وأفعل[5] التفضيل)** المتقدم في بابه من لفظ اجتمع فيه ثمانية شروط:

أحدها: كونه **(من فعل)**، فلا يبنيان من اسم، نحو: الجِلف والحمارِ[6].

= (٢٩٢)، وحماسة البحتري (١٢٠)، وشرح عمدة الحافظ (٧٤٨)، والمقاصد النحوية (٦٥٩/٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٣/٣)، وشرح ابن الناظم (٣٣٢)، وشرح التسهيل (٤١/٣)، وشرح الشافية (١٠٩٦/٢).

(١) أي: بين «أحر» ومعموله، وهو «أن» وصلتها.

(٢) في (ج) أما تعلق.

(٣) انظر: شرح التسهيل (٤٠/٣).

(٤) التصريح على التوضيح للأزهري (٦٣/٢).

(٥) في النسخة المطبوعة للمتن: واسم. (٢٩).

(٦) القاموس المحيط (١٢٢٥/١)، وانظر: التصريح على التوضيح (٣٠٥/٣).

ثَلَاثِيٍّ ....

قال في القاموس: الجِلف بالكسر الرجل[1] الجافي، فلا يقال: ما أجلفه، أي: ما أجفاه، ولا ما أحمره، أي: أبلده، وشذ ما أقمنه بكذا، أي: ما أحقه، بَنَوْه من قولهم: هو قمن بكذا، أو ما أجدره، هو جدير[2] بكذا، أو ما أذرع المرأة، أي: ما أخف يدها في الغزل، بَنَوْه من قولهم: امرأة ذَراع، بفتح أوله[3].

وثانيها: كونه من (ثلاثي[4]) فلا يبنيان من الرباعي[5] مجردًا، نحو: دحرج، ولا من مزيد نحو: تدحرج، ولا من ثلاثي مزيد حرفًا، نحو: ضارب، أو حرفين، نحو: انطلق، أو ثلاثة، نحو: استخرج، وشذ ما أتقاه لله؛ لأنه من اتَّقى بتشديد التاء، وما أفقره إلى عفو الله؛ لأنه من افتقر، وما أغناني عن الناس إن قنعت؛ لأنه من استغنى[6].

وثالثها: كونه من متصرف، فلا يبنيان من نحو: نعم وبئس، فلا يقال ما أنعمه أو ما أبأسه، وشذ ما أعساه؛ لأنه من عسى[7].

(١) في (ج) الجلف الرجل.
(٢) في (ب) و(ج) ما أجدره بنوه من قولهم هو جدير.
(٣) التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٣).
(٤) في (ج) كونه ثلاثي.
(٥) في (ب) رباعي.
(٦) التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٧).
(٧) فلا يقال: ما أنعمه وأبئسه، وعلة المنع أنا لو بنينا فعي التعجب من الجامد لأدى ذلك إلى التصرف فيما لم تتصرف فيه العرب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤٠١).

مُثْبَتٍ مُتَفَاوِتٍ تَامٍّ ....

ورابعها: كونه من (مثبت)، فلا يبنيان من فعل منفي، سواء أكان ملازمًا للنفي، نحو: ما عاج بالدواء، أي: ما انتفع به[1][2]، أم لا، نحو: ما قام زيد، فلا يقال: ما أعوجه، ولا ما أقومه؛ لئلا يلتبس المنفي بالمثبت[3].

وخامسها: كونه من (متفاوت) في المعنى، أي: قابل للتفاضل[4] بالنسبة لمن يقوم به، فلا يبنيان من نحو: فني ومات[5]؛ لعدم التفاضل؛ إذ لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض[6].

وسادسها: كونه من (تام)، فلا يبنيان من كان وظل وبات وكاد؛ لأنهن نواقص، فلا يقال: ما أكون زيدًا[7] وكذا الباقي.

---

(١) ومضارعه «يعيج» ملازم للنفي أيضًا. قاله ابن مالك في شرح التسهيل (٣/٤٤).

(٢) أما «عاج يعوج» بمعنى «مال يميل» فإن العرب استعملته مثبتًا ومنفيًا.

(٣) التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧١).

(٤) أي: التفاضل في الصفات التي تختلف بها أحوال الناس كالكرم والعلم والفضل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤٠١).

(٥) هذا إن أريد الموت الحقيقي ضد الحياة، فإن أريد موت القلب فإنه يتعجب منه، تقول: ما أموته بمعنى ما أموت قلبه، وإنما لم يصغ مما لا يقبل الزيادة؛ لأنه لا يمكن فيه التعجب؛ لأنه استعظام زيادة كما مر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤١٠).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٠).

(٧) بنصب الخبر، ولا يجره باللام لتغير المعنى. هذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى جواز: ما أكون زيدًا لأخيك، دون: ما أكون زيدًا لقائم، وحكى ابن السراج والزجاج عنهم: ما أكون زيدًا قائمًا، وهو مبني على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال، فسهل الأمر=

مَبْنِيٍّ لِلفَاعِلِ لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ أَفْعَلَ.

وسابعها: كونه من (مبني للفاعل) فلا يبنيان من ضُرب زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره، فلا يقال: ما أضرب زيدًا، وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع عليه؛ لئلا يلتبس المتعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل[1].

وثامنها: كونه من فعل (ليس اسم فاعله) على وزن (أفعل) فعلاء[2]، فلا يبنيان من نحو: عمي فهو أعمى ولا من عرج فهو أعرج، وحَمِر وسَوِدَ بفتح أولهما وكسر ثانيهما، ونحوها من أفعال العيوب الظاهرة وأفعال الألوان وغيرها.

خاتمة

إذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة توصل إلى ذلك بأن يصاغ الوزنان المذكوران بما توفرت به الشروط المذكورة، ويؤتى

= عليهم، ولم يأت بذلك سماع انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧١/٢)

(١) فلا يقال: ما أضرب زيدًا، وأنت تريد التعجب من الضرب الواقع عليه؛ لأنه يلتبس بالتعجب من فعل الفاعل، وأخذ بعضهم من هذه العلة التي هي اللبس أن الفعل المبني للمفعول إذا كان لا لبس فيه بأن كان لا يستعمل مبنيًّا للفاعل، نحو: عُنِي وزُهِي جاز بناء فعل التعجب منه، فيقال: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا، وفيه خلاف، وصرح في التسهيل بجوازه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٤٠٢/١).

(٢) وجه المنع بناء فعلي التعجب من هذا النوع امتناع صوغ أفعل التفضيل منه، وصيغتا التفضيل مساويان له في اللفظ والمعنى، ويجريان مجراه في أمور كثيرة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٤٠٣/١).

. . . .

بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوبًا بعد ما أفعل، ومجرور بالباء بعد أفعل مضافين إلى فاعل الفعل، فتقول على الأول: ما أشدَّ أو أعظم دحرجته وانطلاقه، أو حمرته أو عرجه، وعلى الثاني أشدد أو أعظم بها، وكذا المنفي والمبني للمفعول إلا أن مصدرها يكون مؤولًا لا صريحًا، نحو: ما أكثر أن لا يقوم، وما أعظم ما ضرب بالبناء للمفعول، وأشدد بهما وتقول في الفعل الناقص على الأول: ما أشد كونه جميلًا، وعلى الثاني أشدد بذلك، وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منه ألبتة؛ لأن الجامد لا مصدر له فينصب ويجر[1] والذي لا يتفاوت معناه وإن كان له مصدرًا ليس قابلًا للتفاضل.

*** *** ***

(١) في (ب) و(ج) أو يجر.

بَابُ
الوَقْفِ فِي الأَفْصَحِ

عَلَى نَحْوِ: رَحْمَةٍ بِالهَاءِ، ....

[أحكام الوقف]

(باب): بالتنوين في حكم (الوقف) وذكر فيه بعض مسائل الخط، والوقف: قطع النطق[1] عند آخر الكلمة[2]، ويقابله الابتداء، والابتداء عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل.

[الوقف على كل اسم بتاء تأنيث قبلها تحريك]

فيوقف (في الأفصح) من لغتين (على) كل اسم مختوم بتاء تأنيث قبلها تحريك[3] (نحو: رحمة) كنعمة وفاطمة وطلحة وكلمة (بالهاء) أي: بإبدال التاء هاء، ولهذا[4] تكتب بهاء مربوطة، فخرج بالاسم الفعل، نحو:

(١) قوله: (هو قطع... إلخ) المراد هنا الاختياري بالياء المثناة التحتانية لا الاختباري بالموحدة ولا الاستثنائي كقولك: أيون لمن قال: جاء القوم، ولا التذكيري كقولك: قال زيد إذا قطعت لتتذكر المقول ولا الترنمي كقوله: (أقلي اللوم عاذل والعتابن). انظر: حاشية يس على الفاكهي (٢/٢٧٥).

(٢) قوله: (قطع النطق عند آخر الكلمة)، أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما بعدها؛ لأنه قد لا يكون بعدها شيء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٢٠٣).

(٣) في (ب) و(ج) متحرك.

(٤) في (ج) هاء في الوقف ولهذا.

وَعَلَى نَحْوِ: مُسْلِمَاتٍ بِالتَّاءِ، وَعَلَى نَحْوِ: قَاضٍ رَفْعًا وَجَرًّا بِالحَذْفِ، وَنَحْوِ: القَاضِي..

قامت، والحرف نحو: ثمت وربت، وبمختوم بتاء التأنيث ما لم يكن كذلك وسيأتي، وبقبلها[1] متحرك نحو: أخت وبنت، فالتاء في ذلك لا تبدل.

[الوقف على ما جمع بألف وتاء]

(و) يوقف (على) ما جمع بألف وتاء (نحو: مسلمات[2])، كـ«زينبات وحمامات» (بالتاء) من غير إبدال[3]، ولهذا تكتب مجرورة.

[الوقف على المنقوص]

(و) يوقف (على) المنقوص المنون، (نحو): (قاض) كهادٍ وداعٍ (رفعًا وجرًّا بالحذف) للياء من آخره؛ لأن التنوين باق تقديرًا وهو الموجب للحذف. قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [الرعد ٣٤]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴾ [الرعد: ١١][4].

[الوقف على المنقوص غير المنون]

(و) يوقف على المنقوص غير المنون (نحو: القاضي) كالداعي

(١) في (ب) وبقلبها.

(٢) قوله: (في جمع تصحيح المؤنث) أي: ما جمع بألف وتاء مزيدتين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٢١٤).

(٣) قوله: (بالتاء من غير إبدال) لدلالتها على التأنيث والجمعية معًا.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٥).

فِيهِمَا بِالإِثْبَاتِ. وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ.

والهادي (فيهما) أي: الرفع والجر (بالإثبات) للياء؛ لأنها كانت ثابتة في الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها، كالمعرف[(١)] بالإضافة كـ«قاضي المدينة».

(وقد يعكس) حكم الوقف (فيهن) أي: في المذكورات على غير الأفصح فيوقف على نحو: رحمة بالتاء[(٢)]، فقد وقف[(٣)] لقراء السبعة[(٤)] على ﴿رحمت﴾ و﴿شجرت﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦]، و﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣] بالتاء.

وسمع من كلام بعض العرب[(٥)]: يا أهل سورة البقرت، فقال بعض من سمعه: والله ما أحفظ منها آيت[(٦)].

ويوقف على نحو: مسلمات بالهاء، سُمِعَ من كلام بعضهم[(٧)]: (دفن

(١) في (ب) كما في المعرف.
(٢) قوله: (بالتاء) أي: من غير الإبدال هاء.
(٣) في (ب) وقف بعض، وفي (ج) بالتاء وقف.
(٤) وهم نافع وعاصم وحمزة وابن عامر، وإنما وقفوا بالتاء اتباعًا للرسم، والباقون وقفوا بالهاء بدلًا من التاء المرسومة. انظر: الكواكب الدرية (٢/١٤٩).
(٥) قائل هذا ثابت ابن قيس الأنصاري لما كان يقاتل مع المسلمين مسيلمة الكذاب وحزبه، واختلط المسلمون بالعدو وخاف فرار المسلمين، فأراد أن يجمع إليه من كان يجاهد في زمن النبي ﷺ؛ لأنهم يصبرون على ملاقاة العدو أكثر من غيرهم لقوة إيمانهم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٨١).
(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨١).
(٧) في (ب) كلامهم.

....

البناهْ من المكرماهْ[1][2]، وحكي عن طيء: كيف البنون والبناة؟ وكيف الإخوة والأخواة[3].

ويوقف على المنقوص المنون رفعًا وجرًّا بإثبات الياء، كما قرأ ابن كثير[4]: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالِي﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقِي﴾ [الرعد: ٣٤] بإثبات الياء في الجميع.

ويوقف على غير المنون بالحذف فيهما كما وقف السبعة غير ابن كثير[5] في قوله تعالى: [وهو][6] ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤] بحذف الياء فيهما، وليس لك في نصب نحو: قاض منونًا، ونحو القاضي غير منون إلا إثبات الياء، لكن غير المنون يوقف على يائه بالسكون، نحو: جاء القاضي.

---

(١) يعني (دفن البنات من المكرمات) أي: من الخصال التي يكرم الله تعالى بها آباهن، ونعم الصهر القبر؛ لأنها عورة، ولضعفها بالأنوثه، وعدم استقلالها، وكثرة مؤونتها وأثقالها، وقد تجر العار وتجلب العدو إلى الدار.

(٢) انظر: مجمع الأمثال (١/١٣٤)، التصريح على التوضيح (٢/٦٣٠)، شرح ابن الناظم على الألفية (٥٧١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٦٣٠).

(٤) النشر في القراءات العشر (٢/١٧٩).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٦٣٠).

(٦) ما بين القوسين ليس من القرآن بعد البحث الطويل، وهو متابع في ذلك للأزهري كما يعلم من المطالعة في المصدر السابق..

وَيُوقَفُ عَلَى «إِذاً» وَنَحْوَ: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، وَ«رَأَيْتُ زَيْداً» بِالأَلِفِ كَمَا يُكْتَبْنَ ....

[حكم المنون]

والمنون يبدل من تنوينه ألفًا كما في: «رأيت زيدًا» على اللغة الفصحى؛ لأنهم قالوا في الوقف على نحو: زيد ثلاث لغات: حذف التنوين مطلقًا، وتسكين ما قبله، نحو: قام زيدْ، ورأيت زيدْ، ومررت بزيدْ، وإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقًا، نحو: قام زيدُو، ورأيت زيدَا، ومررت بزيدِي، وحذفه بعد ضمة أو كسرة، وإبداله ألفًا بعد فتحة، وهذه هي اللغة الفصيحة كما يؤخذ من قوله: (ويوقف على إذا) الجوابية المذكورة في نواصب المضارع، (و) على كل فعل أكد بالنون الخفيفة المفتوح ما قبلها (نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾) [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

(و) على كل اسم منصوب منون، نحو: (رأيت زيدًا بالألف) في المسائل الثلاث، وقد اتفق القراء على الوقف في قوله تعالى: ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٢٠]، وعلى الوقف في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢] بالألف.

ووقف جمهور العرب على الاسم المنصرف بالألف كما مر، فيوقف على هذه المسائل الثلاث في حالة النصب بالألف، (كما يكتبن) فيه بالألف؛ لأن الأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء

وَتُكْتَبُ الألِفُ بَعْدَ واوِ الجَمَاعَةِ كَـ«قَالُوا»، دُونَ الأَصْلِيَّةِ كَـ«زَيْدٌ يَدْعُو»، وَتُرْسَمُ الأَلِفُ ياءً إِنْ جَاوَزَتْ الثَّلَاثَةَ ....

بها، والوقف عليها وذكر المصنف هذه المسألة وما بعدها على سبيل الاستطراد.

[كتابة الألف بعد واو الجماعة]

(وتكتب ألف) زائدة (بعد واو الجماعة) المتصل بفعل ماض (كقالوا[1]) وانطلقوا، وأمر كـ«اخرجوا» (دون) الواو (الأصلية) التي هي لام الفعل فلا تكتب بعدها ألف، (كـ«زيد يدعو»، ويغزو، ويشكو» تفرقة بين الأصلية والزائدة وواو الجماعة[2].

[حكم الألفات المتطرفة]

واعلم أن الألفات المتطرفة في أواخر الأفعال والأسماء منها ما يرسم ألفًا، ومنها ما يرسم ياء، ويختلف ذلك بكون الألف زائدة على ثلاثة أحرف، أو غير زائدة، وكونها منقلبة عن ياء، أو عن واو[3] وقد شرع في بيان ذلك فقال (ويرسم[4] الألف) المتطرفة (ياء) عند الجمهور (إن جاوزت[5] ثلاثة) من الأحرف بأن كانت رابعة أو خامسة أو سادسة سواء

(١) في (ب) كقاموا.
(٢) في (ب) الأصلية وواو الجماعة.
(٣) في (ب) ويكونها منقلبة عن ياء أو غير واو.
(٤) في (ب) وترسم.
(٥) في النسخة المطبوعة للمتن: تجاوزت. (٣٠).

كَـ«اسْتَدْعَى وَالمُصْطَفَى» أَوْ كَانَ أَصْلُهَا اليَاءُ كَـ«رَمَى وَالفَتَى» ، وَأَلِفاً فِي غَيْرِهِ كَـ«عَفَا» وَ«العَصَا» ، وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الفِعْلِ بِالتَّاءِ ....

أكانت زائدة للإلحاق أم لا ، وسواء أكان ما هي فيه فعلًا (كاستدعى) واشترى واستقصى ، أم اسمًا كالمشتري والمستقصي (والمصطفي) والمستدعي ، إلا أنه يشترط في هذا أن لا يكون ما قبل الآخر ياء ، فإن كان ياء كتب بالألف كـ«خطايا» و«زوايا» كراهة اجتماع ياءين في الخط إلا يحيى ورأى إذا كانا علمين فيكتبان بالياء ، فرقًا بين كونهما علمين وبين كونهما فعلًا وصفة ، (أو) لم تجاوز الثلاثة ولكن (كان أصلها الياء) بأن كانت منقلبة عنها ، ولا فرق فيما هي فيه بين أن يكون فعلًا ، (كرمى) وهدى ، أو اسمًا كالهدى (والفتى) والرضى ، نعم إن اتصل بها ضمير متصل كـ«رماه واستدعاه وغزاه» فالمختار كتبها ألفًا ، سواء أكان ما هي فيه فعلا أم اسمًا.

ـ (و) ترسم الألف (ألفًا) على حالها (في غيره) أي: غير ما ذكر بأن كانت ثالثة منقلبة عن واو ، وسواء أكان ما فيه فعلًا ، (كـ) ـدعا و(عفا) أنه[1] اسمًا كالقفا (والعصا).

[ضابط يعرف به أصول بعض الكلمات]

وقد يجهل أصل بعض الكلمات هل هو واو أو ياء؟ ولذلك ضبطه بضابط بقوله: (وينكشف أمر ألف الفعل) المجهول أصلها[2] (بالتاء) التي

(١) في (ب) و(ج) أم.
(٢) في (ج) وأصلها.

كـ«رَمَيْتُ وَعَفَوْتُ»، وَالاسْمُ بِالتَّثْنِيَةِ كَعَصَوَيْنِ وَفتَيَيْنِ.

هي[1] ضمير المتكلم والمخاطب، إذا وصلتها بالألف، فإن صارت ألفه ياء فهي منقلبة عن ياء، وإن صارت واوًا فهي منقلبة عن واو، (كرميت وعفوت) في رمى وعفى، فعلم أن ألف رمى منقلبة عن ياء، وألف عفى منقلبة عن واو.

(و) ينكشف أمر ألف (الاسم) إذا أشكل (بالتثنية)، فإذا ثنيته فصارت ألفه واوًا (كعصوين) أو ياء، نحو: (وفتيين) علمت أن ألف عصى منقلبة عن واو، وياء[2] الفتى منقلبة عن ياء.

قال المصنف في شرحه: وما أحسن قول الشاطبي رحمه الله[3][4]:

وَتَثْنِيَـــــةُ الأَسْـــمَاءِ تَكْشِـــفُهَا وَإِنْ　　رَدَدْتَ إِلَيكَ الفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلَا[5]

وقال الحريري رحمه الله تعالى[6]:

إِذَا الفِعْـلُ يَوْمًـا غُـمَّ عَنْـكَ هِجَـاؤُهُ　　فَـأَلْحِقْ بِـهِ تَـاءَ الخِطَـابِ وَلَا تَقِـفْ
فَــإِنْ تَــرَهُ بِاليَــاءِ يَوْمًــا فَكَتْبُــهُ　　بِيَــاءٍ وَإِلَّا فَهْــوَ يُكْتَــبُ بِــالأَلِفِ[7]

---

(١) في (ج) بالتاء هي.
(٢) في (ج) وألف.
(٣) في (ج) رحمه الله تعالى.
(٤) الشاطبية (٢٥١).
(٥) شرح قطر الندى لابن هشام (٣٥٩).
(٦) في (ج) رحمه الله.
(٧) شرح قطر الندى لابن هشام (٣٥٩).

فَصْلٌ

هَمْزَةُ اسْمٍ ....

(فَصْلٌ)
في ذكر همزة الوصل وبيانها

سميت[1] بذلك ؛ لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، وقيل: لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ، وقيل: لأن الكلمة التي قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل ؛ لسقوطها ، ويكفي في إضافتها لذلك أدنى ملابسة.

وهي همزة سابقة في أول الكلمة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج[2] ، فلا تكون في اسم متحرك أوله ، إلا في مصدر الفعل الخماسي والسداسي تبعًا لأفعالهما ، كالانطلاق والاستخراج كما سيأتي ، قالوا: وفي عشرة أسماء محفوظة[3] شرع الشيخ في ذكرها مبتدئًا بواحد منها فقال: (همزة اسم) ـ هذا مبتدأ خبره ما سيأتي ـ همزة وصل ينطق بهذه الهمزة

(١) في (ج) وسميت.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٦٨٢).

(٣) **قال السيوطي نقلًا عن المصنف**: وينبغي أن يعدوا أل الموصولة وأيم لغة في أيمن، فإن قالوا: هي أيمن فحذفت اللام، قلنا: وابنم هو ابن فزيدت الميم، قلت: وعلى هذا ينبغي أن يعدوا أيضا أم لغة فيه انتهى، وأقول: حيث نظر إلى اللغات في الكلمة فينبغي أن يعدوا أم لغة في أل عند طيء وإنما المرجع إلى الضابط وهو أن كل همزة تثبت في التصغير، فهي همزة قطع، وإلا فهي وصل فليحفظ. انظر: حاشية ابن الألوسي على شرح ابن هشام على القطر (٢/٢٣٥).

بِكَسْرٍ وَضَمٍّ، وَاسْتٍ ابْنٍ وَابْنِمٍ وَابْنَةٍ ....

(بكسر) في الفصيح (وضم) في لغة ضعيفة، وأصل اسم عند البصريين «سمو»، وعند الكوفيين «وسم» حذفت لامه على الأول، وفاؤه على الثاني، وعوض منها الهمزة.

(و) ثانيها (است) وهو الدبر، وأصله «سَتَهْ» بفتح أوله وثانيه[1].

(و) ثالثها (ابن) بحذف اللام وهي واو لا ياء على الصحيح فأصله بنو[2].

(و) رابعها (ابنم[3]) بمعنى ابن، والميم زائدة للتوكيد والمبالغة[4].

(و) خامسها (ابنة[5]) وهي ابن بزيادة الهاء.

---

(١) وفيه لغتان أخريان سه وست بحذف عينه ولامه. انظر: حاشية ابن الألوسي على شرح القطر لابن هشام (٢/٢٣٥).

(٢) قوله: (بنو) بفتح أوله وثانيه؛ لتكسيره على آباء بوزن أفعال، حذفت لامه تخفيفًا وسكنت فاؤه لتكون الهمزة عوضًا عن المحذوف، ثم أتى بها للتوصل إلى النطق بالساكن. انظر: حاشية ابن الألوسي على شرح قطر الندى لا بن هشام (٢/٢٣٥).

(٣) ونونه تابعة لميمه في الإعراب.

(٤) قوله: (الميم زائدة للتوكيد) زيادة الميم هنا للمبالغة في البنوة، كما زيدت في رزقم مبالغة في الأزرق وليس الميم بدلًا من الواو لام الكلمة، ولو كانت الميم بدلًا من لام الكلمة ما احتيج إلى الإتيان بهمزة الوصل؛ لأنه لا يؤتى بها عوضًا من اللام المحذوفة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٤).

(٥) قوله: (وابنه) أصلها بنوة كشجرة؛ لأنها مؤنثة ابن فالهاء للتأنيث فلا حاجة إلى الإعادة. انظر: حاشية ابن الألوسي على شرح قطر الندى لابن هشام (٢/٢٣٥).

وَامرِئٍ وَامْرَأَةٍ وَتَثْنِيَتِهِنَّ ، وَاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ ، وَالغُلَامِ ....

(و) سادسها (امرئ) اسم تام لم يحذف منه شيء، إلا أنه كان[1] يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع الألف واللام، نحو: المرء أعلوه لذلك ولكثرة الاستعمال[2].

(و) سابعها (امرأة) هي امرؤ بزيادة الهاء[3].

(وتثنيتهن) أي: هذه السبعة وهي اسمان واستان وابنان وابنمان وابنتان وامرآن وامرأتان.

(و) ثامنها (اثنين واثنتين) أصلهما ثنيان وثنتيان[4]؛ لأنهما من ثنيت فحذفت اللام وأسكنت الياء وجيء بهمزة وصل[5].

(و) تاسعها (الغلام) ونحوه[6] مما بدأ بأل، ولو عبر بها لكان أولى، كـ«الضارب» و«المضروب»[7].

---

(١) في (ج) إلا أنه لما كان.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٨٣).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) قوله: (ثنيان وثنتيان) كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة: ثنوي بفتحتين فحذفت اللام واسكن التاء وجيء بهمزة الوصل. انظر: حاشية ابن الألوسي على شرح قطر الندى لابن هشام (٢/٢٣٥).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٨٣).

(٦) في (ج) ونحو.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٨٤).

وايْمُنِ اللهِ فِي القَسَمِ بِفَتْحِهِمَا، أَوْ بِكَسرٍ فِي اَيْمُنِ: هَمْزَةُ وَصْلٍ، أَيْ: تَثْبُتُ ابْتِدَاءً وَتُحْذَفُ وَصْلًا وَكَذَا هَمْزَةُ المَاضِي المُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةً، كَـ«اسْتَخْرَجَ»، وَأَمْرِهِ وَمَصْدَرِهِ، وَأَمْرِ الثلَاثِيِّ، كـ«اقْتُلْ وَاُغْزُ ....

(و) عاشرها (**أيمن الله في القسم**) وهو اسم مشتق[(١)] من اليُمن وهو البركة[(٢)].

والضمير في قوله: (**بفتحهما**) عائدًا إلى الغلام وأيمن[(٣)] (**أو بكسر في ايمن**) دون الغلام (**همزة وصل**) خبر المبتدأ كما مر وما عطف عليه (**أي: تثبت**[(٤)] **ابتداء وتحذف وصلًا**) كما بيناه.

(**وكذا همزة**) الفعل (**الماضي المجاوز أربعة**[(٥)]) وهو الخماسي كانطلق، والسداسي (**كاستخرج**، و) كذا همزة (**أمره**) أي: المجاوز أربعة، كانطلق واستخرج، (و) كذا همزة (**مصدره**)[(٦)]، كالانطلاق والاستخراج، (و) كذا همزة (**أمر الثلاثي**[(٧)]) الساكن ثاني مضارعه لفظًا، (**كاقتل واغز**)

(١) في (ب) اسم مفرد مشتق.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٨٤).

(٣) وهو واجب في نحو: الغلام لكثرة الاستعمال جائز في أيمن الله برجحان. انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية ابن هشام (٢/٢٨١).

(٤) في (ب) دون الغلام، وقوله: (همزة وصل) خبر المبتدأ وما عطف عليه كما مر أي: تثبت.

(٥) في النسخة المطبوعة للمتن: أحرف. (٣٠).

(٦) تبعًا للفعل.

(٧) في (ج) المجاوز أربعة، كانطلق واستخرج، وكذا همزة أمر الثلاثي

وَاغْزِي» بِضَمهنَّ، و«اضْرِبْ وَامْشُوا وَاذْهَبْ» بِكَسْرٍ كَالبَوَاقِي.

لأمر المذكر (واغزي) لأمر المؤنث، بخلاف نحو: هب وقل مما يأتي مضارعه متحرك فلا يحتاج إلى همزة وصل[(١)].

والضمير في قوله: (بضمهن[(٢)]) راجع إلى «اقتل واغز واغزي» وأصل اغزي «اغزُوِي»[(٣)] مضموم الثالث، فاستثقلت الكسرة على الواو، فحذفت الكسرة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم كسرت الزاي لمناسبة الياء.

(و) همزة (اضرب وامشوا واذهب) في أمر الثلاثي المكسور أو المفتوح ثالث مضارعه ينطق بها (بكسر[(٤)] كـ) الهمزات (البواقي) وهي

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٨٢).

(٢) أي: بضم همزتهن مراعاة لعين الفعل إذ هي مضمومة وإن كانت الضمة في الثالث مقدرة، ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه مع أن بعضهم جوز فيه كسر الهمزة.

(٣) قوله: (أصل اغزي اغزوي) فالضم نظرًا إلى أن الضمة الأصلية مقدرة؛ لأن المقدر كالموجود، والكسر نظرًا إلى الحالة الراهنة، ويرجع الوجهان إلى الاعتداد بالعارض وعدمه.

قال في التصريح: لم يجز هذان الوجهان في «امشوا»، لأن الأصل كسر الهمزة، وقد عضد بأصل الكسر، فألغى العارض لمعارضة أصلين، ولا كذلك «اغزي» لأن هذا العارض داع لأصل هو الكسر، فجاز الاعتداد به دون الضم في «امشوا». انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٨٦)

(٤) أي: بكسر همزاتهن وجوبًا مراعاة لعين الفعل في الأول وكذا في الثاني؛ إذ ضمة شينه عارضة، وأصله «امشيوا» فاستثقلت الضمة عل الياء، فنقلت إلى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وأما الثالث فإنما تركوا فيه المراعاة فأوجبوا الكسرة؛ لئلا يلتبس=

....

همزات الماضي الخماسي والسداسي وأمره ومصدره، فإنه ينطق بها كلها مكسورة، وإنما مثل بقوله: (وامشوا) ليعلم أن المكسور أو المفتوح ثالثه إذا اتصل به واو الجماعة وضم ثالثه لمناسبة الواو فالعبرة فيه بالأصل لا بالضمة العارضة، فعلم مما تقرر أن همزة الوصل لا تكون في حرف غير أل، ولا في فعل ماض ثلاثي مجرد، كـ«أمر» و«أخذ»، ولا رباعي في العدد كـ«أكرم» و«أعطى»، ولا في مضارع مطلقًا؛ لأن المضارع مبدوء بحرف المضارعة، وهي متحركة أبدًا، فالهمزة في ذلك همزة قطع، وإنما تكون في الفعل الخماسي والسداسي وفي أمرهما وفي أمر الثلاثي[1] وأنها لا تكون في اسم لتحرك أوله، إلا في مصدر الخماسي والسداسي تبعًا لأفعالهما، وفي الأسماء العشرة المذكورة، وتثنية السبعة الأولى منها.

ويتحصل[2] لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها في الاسم والفعل والحرفِ سبع حالات:

الأولى: وجوب الفتح في المبدوء بها أل كالرجل[3].

والثانية: وجوب الضم في نحو: انطلق[4] واستخرج مبنيين للمفعول،

= بالمضارع المبدوء بالهمزة حالة الوقف. انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (٢/٢٨٢).

(١) في (ب) والسداسي وفي أمرهما وفي أمر الثلاثي.

(٢) في (ج) الأولى ويتحصل.

(٣) لكثرة الاستعمال.

(٤) في (ج) في انطلق.

....

وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل، نحو: اكتب كراهة للخروج من الكسر إلى الضم[1]، بخلاف «امشوا» و«اقضوا»؛ فإن الهمزة فيهما مكسورة؛ لأن عينهما في الأصل مكسورة كما مر[2].

والثالثة: رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو: اغزي[3].

والرابعة: رجحان الفتح على الكسرة في «اغز»[4].

والخامسة: رجحان الكسر على الضم في كلمة اسم[5].

والسادسة: جواز الضم والكسر والإشمام في نحو: اختار وانقاد مبنيين للمفعول[6].

والسابعة: وجوب الكسر فيما بقي من الأسماء العشرة والمصادر والأفعال، والكسر هو الأصل[7].

---

(١) لأن الحاجز غير حصين.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٨٥).

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه.

(٤) في (ب) ايمن.

(٥) لأن الكسر أخف من الضم، لأنه إعمال عضلة واحدة، والضم إعمال عضلتين. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٨٦).

(٦) فالضم في: «اختور، وانقود» والكسر والإشمام في: «اختير»، و«انقيد». انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٨٦).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٨٦).

....

خاتمة

إذا دخل على همزة الوصل همزةُ الاستفهام جاز في همزة أل وجهان: إبدالها ألفًا من جنس حركة الهمزة التي قبلها، وتسهيلها بين الألف والهمزة، وقد قرئ بهما ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣][1].

وأما همزة غير أل تحذف؛ لعدم الحاجة إليها، نحو: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٣]، وإنما لم تحذف همزة أل إذا دخل عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر؛ لاشتراك الهمزتين في الفتحة.

** ** **

(١) انظر: الإتحاف (٢١٩)، وشرح ابن الناظم (٥٩٣).

. . . .

[ختام الكتاب]

قال الشارح رحمه الله تعالى: وهذا آخر[١] ما يسر الله الكريم به، وقد جاء هذا الشرح بحمد الله تعالى مُحرِّرًا لدلائل هذا الفن[٢]، مظهرا لدقائقَ استعمل الفكر فيها إذا الليل جن، فأسأل الله تعالى أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفًا، وعلى النفع به موقوفًا، وأن يكفنا[٣] شر الحساد، وأن لا يفضحنا يوم المعاد بمنه وكرمه إنه كريم جواد، وأن يفعل ذلك[٤] ولوالدينا وإخواننا وأحبابنا وسائر المسلمين والمسلمات، إنه قريب مجيب الدعوات، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلى الله على سيدنا محمد[٥] وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته صلاة وسلامًا دائمين إلى يوم الدين.

[الانتهاء من الشرح]

وكان[٦] الفراغ منه على يد مؤلفه محمد الخطيب الشربيني الشافعي

---

(١) في (ج) رحمه الله تعالى ونفعني به وهذا آخر.

(٢) قوله: (محرر) أي مهذب الدلائل جمع دليل، وجمعه على دلائل غير مقيس. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (٤/ ٥٠٠).

(٣) في (ج) يكفينا.

(٤) في (ج) وأن يغفر لنا.

(٥) في (ج) مجيب الدعوات وصلى الله على سيدنا محمد.

(٦) في (ج) وعلى آله وصحبه وسلم، قال مؤلفه الإمام السيد الخطيب الشربيني محمد الشافعي: كان.

يوم الأربعاء[١] وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم[٢].

** ** **

(١) في (ب): سابع عشر ربيع الأول من شهر سنة تسع وخمسين وسبعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام. وفي (ج) كان الفراغ من تأليفه يوم الأربعاء سابع عشر ربيع الأول سنة ٩٥٩.

(٢) ليست في (ب) ولا (ج).

الفهارس العامة

١ ـ فهرس الآيات

الآية ورقمها	الصفحة

الآية ورقمها	الصفحة
﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]،	٢٦١، ٣٥١، ٣٩٥
﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].	٢٣٥، ٢٣٧
﴿ثُمَّ أَتِمُّوا ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]	٧٣٢، ٧٦٥
﴿وَلِتُكَبِّرُوا ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]	٧٦٧
﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]	٨٤٧
﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]	٢٩٨
﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]	٧٨٠
﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]	٥٧٥
﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤].	٢٧٢
﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]	٢٧٤
﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]	٩٠٨
﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]	٣٩٧
﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]	١٨٢
﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣٢]	٣٤٧
﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].	١٨٢
﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]	١٨٢
﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢٤٠]	٥٥٧
﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]	٧٣٤
﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١]	٨١١
﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]	٨١٥
﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]	٢٦١

سورة آل عمران

الآية ورقمها	الصفحة

سورة النساء

سورة المائدة

الآية ورقمها	الصفحة
﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]	٥٩٠
﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨] ،	٧٦٤
﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١] ،	٧٧٤
﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]	٢٩٠
﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] ،	٢٦٤ ، ٤٨٣
﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]	٢٢٧
﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]	٧٨٧
﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥]	٨٧٩
﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣] ،	٤٨٣
﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]	٩١٤
﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦]	٣٠٨
﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩]	١٤٨

سورة الأنعام

الآية ورقمها	الصفحة
﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [الأنعام: ٤ ، ٥]	٥٩٣
﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]	٣٠٥
﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٣]	٧٨٢
﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥]	٨٥٣
﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]	٥٥٤
﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]	٢٧١
﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾ [الأنعام: ٨١]	١٥٠
﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]	٨٣٩

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة الحجر

الآية ورقمها — الصفحة

سورة النحل

سورة الإسراء

الآية ورقمها	الصفحة
﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]	٨٥٧
﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]	٦٠١
﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]	٥١٩
﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨]	٨١٠
﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]	٧١٧
﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]	٧٢١

سورة مريم

﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣]	٤٨٩
﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]	٧٢٠
﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٦، ٧]	٢٨٦
﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]	٤٣٤، ٤٤٥
﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]	٦٨٣
﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ﴾ [مريم: ٢٥]	٢٨٥
﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦]	١٦٩
﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]	١٨٧
﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]	٢٥٢
﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]	٤٣٣
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]	٥٥٨
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]	٩٤٧
﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [مريم: ٦٤]	١٦٢
﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]	٣٦٢

الآية ورقمها	الصفحة
﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]	٣٧٥
﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾ [مريم: ٧٤]	٣١٧

سورة طه

﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]	٤٧٥
﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]	٣٤٥
﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]	٣٧٩
﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]	٣٧٤
﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]	٧٦٩
﴿لَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١]	٢٨٠
﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ [طه: ٨٩]	٢٦٣
﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]	٤٣٣
﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]	٢٥١
﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]	٢٧٢
﴿مَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ﴾ [طه: ١١٢]	٣٠٦

سورة الأنبياء

﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء: ٣]	٩١٣
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢]	٧٣٤
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]	٧٥١
﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٢٤]	١٧٢
﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]	٣٨٥
﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤]	٩٠٢

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة النور

الآية ورقمها	الصفحة

سورة سبأ

سورة فاطر

سورة يس

سورة الصافات

الآية ورقمها	الصفحة

سورة غافر

سورة فصلت

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الدخان

سورة الجاثية

سورة الأحقاف

سورة محمد

الآية ورقمها	الصفحة

سورة المجادلة

سورة الحشر

سورة الممتحنة

سورة الصف

سورة المنافقون

سورة الطلاق

الآية ورقمها	الصفحة

الآية ورقمها	الصفحة

سورة المزمل

سورة المدثر

سورة القيامة

سورة الإنسان

سورة المرسلات

سورة النبأ

٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة	الحديث
٥٥٨	لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمرة
٧٥٦	ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ، ليس السنَ والظفرَ
٧١٠	صلى رسول الله ﷺ قاعدًا وصلى وراءه رجال قيامًا
٦٠٣	تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين
٦٨٧	ذكاة الجنين ذكاة أمه
٨٨٩	كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس
٨١١	وحج البيت من استطاع إليه سبيلا
٧٩٦	إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب صه فقد لغوت
٧٧٦	يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة

** ** **

٣ ـ فهرس الشعر

البيت		الصفحة
....	..........وهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوَائِمِ	٢٣٥
رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ مُبَارَكًا	....	٢٣٦
أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي	وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمَسْكِ الزَّكِي	٢٤٠
إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِي	وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ	٢٤٢
أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تُنْمِى	بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ	٢٤٢
مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ	....	٢٤٩
إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ	يَشِيبُ الطِّفْلُ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ	٢٥٧
لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمْ شَطِيرًا	إِنِّي إذن أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا	٢٥٨
....	كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ	٢٦٣
وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ	٢٦٥
لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرْيَاحُ فِيهِ	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ	٢٦٦
وَلَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ	....	٢٦٦
إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ	....	٢٦٧
لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى	فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ	٢٧٥
وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ..........	....	٢٧٦
يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا	إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا	٢٧٨
فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أَنْدَى	لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ	٢٧٩
لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ	عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ	٢٨٠
احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا	يَوْمَ الأَغَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ	٢٩٢

البيت		الصفحة

٤ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة